

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

عنوان الأطروحة

السياسة التتموية في الجزائر
وانعكاساتها الاجتماعية
(الفقر - البطالة)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص علم الاجتماع والتنمية

إشراف أستاذ دكتور :

– أ.د الطاهر إبراهيمي

إعداد الطالبة:

– رقية خياري

أعضاء لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة

السنة الجامعية: 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد و الشكر أولا لله عز و جل الذي أعطانا ومن علينا بالعقل وأنار طريقنا.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل والقدير الأستاذ الدكتور "براهيمي الطاهر" بما وجدت فيه من روح العالم الجليل الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة المتواضعة، وما قدمه لي من عناية ومساندة واهتمام بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الموضوعية طوال فترة الدراسة، حيث كان القدوة الحسنة والمثل الأعلى، والذي لم يبخل علي بنصائحه، فجزاءه الله خير الجزاء.

و إلى كل أساتذتنا من قدموا لنا يد العون و المساعدة لإعداد هذا الانجاز و نخص بالذكر الأستاذ الدكتور " عبد العالي دبله " .

وإلى كل الذين آمنوا ، أن العلم يرفع بيوتا لا عمد لها ...وأن الجهل يهدم بيوت العزي والشرف.

خيارى رقية

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهدي إلى من كان يسعى معي دوماً و كان يساعدي كثيراً على تخطي الصعوبات طوال هذه السنوات و إكمال بهجتي و رسم بسمتي " زوجي " .

إلى اللذين قال في حقهم عليه الصلاة والسلام : ففيهما فجاهد... " أمي و أبي "

إليكم يا شعلة الأمل " بناتي " و إلى إخواني و أخواتي

أهدي هذا العمل لكل محب للعلم...

فہرست المحتویات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	فهرس المحتويات:
هـ	فهرس الجداول:
ل	فهرس الأشكال:
م	مقدمة:

الباب الأول: أبعاد مشكلة الدراسة في ضوء أدب سوسولوجيا

التممية

الفصل الأول: موضوع الدراسة

2	تمهيد:
2	1- إشكالية الدراسة :
9	2- أهمية الدراسة :
11	3- أهداف الدراسة :
11	4- منهجية الدراسة :
13	5- ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة :
20	6- الدراسات السابقة :

الفصل الثاني: السياسة التتموية من المنظور السوسولوجي

33	تمهيد:
33	1- مفهوم السياسة التتموية :
36	2- مفهوم التتموية و بعض المفاهيم المرتبطة بها :
46	3- المفاهيم المرتبطة بالسياسة التتموية :
55	4- مقاييس و مؤشرات التتموية :
57	5- النظريات المفسرة لعملية التتموية :
79	6- نماذج التتموية :

- 7- أنواع السياسات التنموية : 92
- 8- السياسات التنموية المتبعة في الجزائر : 101

الباب الثاني: الانعكاسات الاجتماعية للسياسة التنموية في

الجزائر

الفصل الثالث: السياسة التنموية و الفقر

- تمهيد : 123
- 1- الإطار النظري للفقر : 124
- 2- معايير قياس الفقر و مؤشراتته : 138
- 3- الإسلام و الفقر : 153
- 4- أسباب و عوامل الفقر : 159
- 5- نظريات الفقر : 165
- 6- الفقر عالميا : 171
- 7- الفقر في الدول العربية : 177
- 8- الفقر في الجزائر : 179
- 9- السياسة التنموية و الفقر في الجزائر : 184

الفصل الرابع: السياسة التنموية و البطالة

- تمهيد : 192
- 1- الإطار النظري للبطالة : 192
- 2- أنواع البطالة و آثارها (انعكاساتها) : 198
- 3- النظريات المفسرة للبطالة : 211
- 4- عوامل البطالة و كيفية قياسها : 227
- 5- التشغيل البطالة في العالم : 233
- 6- التشغيل و البطالة في البلدان العربية : 236
- 7- البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر : 239
- أسباب البطالة في الجزائر : 257

- 262 - حجم البطالة في الجزائر :
263 - سياسة التشغيل و دورها في حل مشكلة البطالة في الجزائر :

الباب الثالث: ولاية بسكرة كنموذج لسياسة التنمية في

الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر و البطالة)

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

- 306 تمهيد :
306 1- مجالات الدراسة :
313 2- مصادر و أدوات جمع البيانات :
316 3- الأسلوب المنهجي :

الفصل السادس: آليات محاربة ظاهرة الفقر في السياسة التنموية

- 319 تمهيد :
319 1- الفقر على مستوى ولاية بسكرة :
346 2- السياسات المتبعة للقضاء على الفقر في الجزائر بسكرة نموذجا :

الفصل السابع: آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

- 417 تمهيد :
417 1- البطالة على مستوى ولاية بسكرة :
435 2- السياسات المتبعة للقضاء على البطالة في الجزائر بسكرة نموذجا :

الفصل الثامن: نتائج الدراسة

- 472 النتائج الخاصة بالفرضية الأولى :
478 النتائج الخاصة بالفرضية الثانية :
491 الخاتمة :
493 المراجع :
510 الملاحق :
516 ملخص الدراسة :

قائمة الجداول

رقم الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
118	تطور اللجوء إلى الديون الخارجية	1
185	نسبة الفقر في الجزائر (1988 - 1995)	2
186	تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات (1995- 2000 - 1988)	3
187	المتوسط السنوي لمعدل نمو أهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة خلال الفترة" 1995 - 2004	4
187	تطور نسبة الفقر في الجزائر	5
237	النسب المئوية للبطالة ومعدل نمو الناتج القومي (2003) بمختلف مناطق العالم	6
238	يوضح أسباب البطالة في الجزائر سنة 1998	7
239	يوضح نسبة البطالة في الوطن العربي	8
243	تطور الإنتاج الصناعي و الزراعي	9
248	نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية مختلف المجالات (1984-1980)	10
250	نتائج المخططات	11
253	نسبة البطالة خلال الفترة 1989-1991 حسب الفئات العمرية	12
255-256	توزيع الفئات الشغيلة حسب مختلف القطاعات (1999 - 2007)	13
256	يوضح نسب ارتفاع بعض المؤشرات المتعلقة بالشغل 2003 - 2006 حسب الديوان الوطني للإحصاء	14
263	حجم البطالة حسب المناطق	15

265-264	خصائص مختلف أجهزة الشغل	16
275	التوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	17
293	أنماط التمويل	18
295-294	حصيلة القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد و قطاعات النشاط	19
295	الاجمالي للسلف بدون فوائد	20
296	مجموع القروض الممنوحة إلى جانب المناصب المستحدثة في إطار القرض المصغر:	21
320	نسب الفقر بين السنوات (1988 - 1995 - 2000 - 2005)	22
323-322	ترتيب بلديات بسكرة حسب درجة الفقر	23
327-325	توزيع المنشآت الصحية المتواجدة على مستوى بسكرة 2011	24
327	توزيع مجموع العاملين بالقطاع الصحي على مستوى ولاية بسكرة 2011	25
328	التغطية البشرية الطبية حسب الصنف	26
329	تطور نسب الزيادة الطبيعية و وفيات الأطفال (1999- 2011) على مستوى ولاية بسكرة	27
3335	تطور النفقات قطاع التربية الوطنية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)	28
336	نصيب التلميذ من الإنفاق على التربية والتعليم على المستوى الوطني	29
336	نسبة تدرس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس خلال الفترة 2000 إلى 2006	30

337	نسب الأطفال في سن التمدرس و المتدرسين نسب الأطفال في سن التمدرس و المتدرسين	31
339-338	نسب التمدرس حسب البلديات على مستوى ولاية بسكرة 2012/2011	32
340	نسبة التخلي عن الدراسة في كل من التعليم الإجباري والتعليم الثانوي على المستوى الوطني.	33
342-341	نسب التسرب حسب مختلف الأطوار السنة الدراسية 2012/2011 على مستوى بلديات بسكرة	34
345-343	معدل شغل الأقسام حسب الأطوار السنة الدراسية 2012 /2011	35
352	المخصصة للإعانات الاجتماعية لوزارة التضامن الوطني	36
362	مشاريع التنمية الجماعية المنجزة خلال سنة 2006 على المستوى الوطني حسب آخر الإحصائيات المتوفرة	37
365-363	برامج الشبكة الاجتماعية	38
365	عدد المستفيدين من المنحة الجرافية للتضامن	39
366	عدد المستفيدين من المنحة الجرافية للتضامن AFS على مستوى ولاية بسكرة من 2005 الى غاية 2011	40
366	عدد المعاقين 100% المستفيدين من المنحة والتأمين	41
368-367	منحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (I.A.I.G)	42
369-368	تطور عدد قفف رمضان بين 2002-2012 في بسكرة	43

369	الاعتمادات المالية الخاصة بقفة رمضان بالإضافة إلى عدد المحافظ المدرسية و الحافلات الخاصة بالنقل المدرسي و الخيمات المدرسية	44
370	تطور عدد مطاعم الإفطار بين 2002-2012 في بسكرة	45
371	عدد الكتب المسلمة مجانا إلى غاية 2009/09/24	46
372	خاص بالدخول المدرسي	47
373	تطور الملفات الخاصة بالعلاج المجاني بين 2006-2009 في بسكرة	48
373	عدد المستفيدين من خدمات النقل الجوي للعلاج المجاني بين 2008-2012 في بسكرة	49
374	المشاريع المنجزة على مستوى ولاية بسكرة	50
374	المشاريع التي لم يتم دفع 10 %	51
375	المشاريع في طور الإنجاز	52
375-376	مشاريع برنامج التنمية الجماعية 2006	53
376	البلديات المستفيدة من برنامج التنمية الجماعية	54
386-387	توزيع الخلايا الجوارية على مستوى ولاية بسكرة وتاريخ إنشائها و البلديات التابعة لها	55
387	المهام التي قام بها فريق الخلايا الجوارية لولاية بسكرة منذ نشأتها	56
408	تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال على المستوى الوطني	57
405	تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر على المستوى الوطني	58

406	تتامي عدد العائلات التي تكفل بها الصندوق بعنوان زكاة الفطر على المستوى الوطني	59
410	تطور الاستثمار في صندوق الزكاة على المستوى الوطني	60
410	القروض الموزعة ما بين (2004-2009) على المستوى الوطني	61
411-412	الحصيلة الخاصة بصندوق الزكاة على مستوى ولاية بسكرة (2004-2011)	62
413	وضعية المستفيدين من القرض الحسن	63
418	توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات	64
419-420	توزيع المناصب حسب القطاعات إلى غاية نهاية 2011	65
421	تطور نسبة البطالة من 1999 إلى غاية 2011	66
422	نسبة بطالة الشباب (15 - 24) إلى إجمالي البطالة حسب الجنس في البلدان العربية	67
424	نسبة البطالة على مستوى ولاية بسكرة للفترة بين (2001-2011)	68
425-426	ترتيب بلديات بسكرة حسب مؤشر البطالة	69
428	توزيع السكان حسب الجنس نهاية 2011	70
428	يوضح توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2011	71
428-429	توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات إلى غاية 2011/12/31	72
430	توزيع البطالة حسب المناطق	73
431-432	توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس إلى غاية 2011/12/31	74

437-436	مناصب الشغل المنجزة في إطار من برنامج عقود ما قبل التشغيل 1998 الى 2007	75
438-437	مناصب الشغل المنجزة في إطار الشغل المأجور من بداية البرنامج إلى غاية 2007	76
440-439	البلديات المستفيدة من مشاريع الجزائر البيضاء	77
442-441	برنامج الجزائر البيضاء على مستوى ولاية بسكرة	78
443	دور هذه المشاريع في إنقاص البطالة	79
494-445	توزيع برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HEMO على مستوى البلديات	80
458-449	عدد المشاريع وعدد المناصب المنجزة ضمن برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO خلال 1997 الى 2007	81
451	نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية بسكرة	82
452	حصيلة نشاطات الفرع إلى غاية شهر ماي 2012	83
453	المشاريع المؤهلة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة إلى غاية نهاية ماي 2012 على مستوى بسكرة	84
454	نسبة المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	85
455	نسبة المستفيدين من القرض المصغر	86
456	تمويل القرض المصغر لشراء المواد الأولية	87
456	تمويل القرض المصغر حسب القطاعات المختلفة	88
456	التمويل الثلاثي للمشاريع (بنك- الوكالة - الباعث)	89

457	توزيع المناصب و عدد المسجلين ببرنامج الإدماج النشاطات الاجتماعية DAIS	90
458-457	توزيع المناصب و عدد المسجلين ببرنامج منحة حاملي الشهادات PID	91
458	توزيع الحصة حسب القطاعات	92
461-459	التتصيات المحققة ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني من 2008/06/01 إلى غاية 2008/12/31	93
465-464	إحصائيات الوكالة الولائية للتشغيل على مستوى ولاية بسكرة	94
469	بعض هذه القطاعات التي تعتبر ذات أهمية و التي أخذت النصيب الأكبر في عدد التتصيات المحققة في جهاز المساعدة على الإدماج	95
470	يتضمن نسبة من عدد المستفيدين من الشباب بدون مؤهل في برنامج المساعدة على الإدماج المهني	96

قائمة الأشكال

رقم الشكل	موضوع الشكل	رقم الصفحة
1	تطور مفهوم التنمية	42
2	الروابط بين الفساد والفقير	161
3	تمويل شراء المواد الأولية (قرض بدون فائدة)	294
4	تمويل ثلاثي للقرض المصغر	294
5	حصيلة السلف الممنوحة حسب قطاعات الأنشطة وحسب جنس المستفيد	295
6	رصيد الوظائف التي أنشئت منذ إنشاء الوكالة لنهاية ديسمبر 2012.	296
7	حصيلة مناصب الشغل المستحقة في إطار القرض المصغر على مستوى الوطني (2005 - 2012)	296
8	تطور نسب الزيادة الطبيعية و وفيات الأطفال (1999- 2011) على مستوى ولاية بسكرة.	330
9	نسبة استهلاك تمويلات برنامج التنمية الجماعية	375
10	هيكل مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر	377
11	المناطق الجغرافية لمشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر.	378
12	توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات بالنسبة المئوية	418
13	نسبة البطالة حسب الفئة العمرية	432
14	تطور البطالة حسب الجنس و الفئة العمرية	334

مقدمة:

التنمية ليست عملية سهلة وبسيطة كما يظن البعض لكنها في الحقيقة عملية معقدة ويقف في سبيل تحقيقها معوقات كثيرة ولذلك فهي تحتاج إلى الخبراء والمخططين والقادة والتشريعات المشجعة والى احتضان الدولة لمشروعاتها وتعاون المجتمع معها.

ومن الخصائص الأساسية لعملية التنمية أنها عملية مستمرة ومتصلة لا تقف عند حد معين، فالتنمية الحقيقية هي التي تقوم على الجهود الذاتية للمجتمع، و من المعوقات الأساسية لها انعدام سياسة واضحة ومتكاملة تتماشى مع الخصوصية التاريخية والثقافية في المجتمع وذلك من خلال التركيز على جانب معين وإهمال الجوانب الأخرى، كالتركيز على الصناعة وترك التعليم، أو تنمية المدينة دون القرية، ذلك أن المجتمع يمثل وحدة عضوية متماسكة الأطراف متكاملة العناصر يؤثر بعضها على الآخر، هذا من جانب ومن جانبا آخر نجد أن الاختلاف بين السياسات التنموية المطبقة في نفس المجتمع واختلاف اتجاهاتها وإيديولوجياتها يؤثر سلبا على المجتمع مما يتولد عنه مشكلات اجتماعية كثيرة.

و نظرا لأهمية موضوع السياسة التنموية فقد تم التركيز عليها في هذه الدراسة محاولين إبراز أهم انعكاساتها الاجتماعية خاصة ظاهرتي الفقر والبطالة، فجاءت هذه الدراسة في ثلاثة أبواب.

الباب الأول و يضم أبعاد مشكلة الدراسة في ضوء أدب سوسيولوجيا التنمية و يحتوي على فصلين، يشتمل الفصل الأول على عرض الإشكالية وأهميتها وأهدافها و المفاهيم الأساسية للدراسة المتمثلة في التنمية، السياسة التنموية، الفقر، البطالة.

أما الفصل الثاني فقد خصص لموضوع السياسة التنموية من المنظور السوسيولوجي وذلك من خلال التطرق للمفهوم وعلاقته ببعض المفاهيم المتعلقة به، و نظريات التنمية و نماذج التنمية، بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع السياسات التنموية وفي آخر الفصل خصص جانب لدراسة السياسة التنموية في الجزائر.

أما الباب الثاني فقد خصص للانعكاسات الاجتماعية للسياسة التنموية في الجزائر الفقر و البطالة، والذي اشتمل على فصلين ، الفصل الأول ركز على متغير الفقر من حيث التعريف به وطرق قياسه و مؤشرات بالإضافة إلى واقع الفقر في الجزائر وربطه بالسياسة التنموية.

أما الفصل الثاني منه فقد تطرقنا فيه لمفهوم البطالة بتعريفها ونشأتها و أنواعها و أسبابها بالإضافة إلى دراسة واقع البطالة في الجزائر وعلاقتها بالسياسة التنموية.

أما الباب الثالث فقد خصص لدراسة السياسة التنموية وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر و البطالة) في ولاية بسكرة كنموذج للدراسة.

حيث اشتمل الفصل الخامس من هذا الباب على الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث مجالات الدراسة، ومصادر و أدوات جمع البيانات وفي الأخير الأسلوب المعتمد في الدراسة.

أما الفصل السادس من هذا الباب تطرقنا إلى واقع ظاهرة الفقر في ولاية بسكرة و الآليات الموضوعية لمحاربتة.

أما الفصل السابع فقد خصص لدراسة ظاهرة البطالة في ولاية بسكرة و الآليات التي وضعت لمحاربتة، و ختم هذا الباب بمجموعة من النتائج الخاصة بفرضيات الدراسة و خاتمة عامة تضم النتيجة النهائية، و ضمت الدراسة بعض التوصيات.

الباب الأول: أبعاد مشكلة الدراسة في ضوء أدب

سوسيولوجيا التنمية

الفصل الأول : مبحث في الكارأسنة

تمهيد

1- مشكلة الدراسة

2- أهمية الدراسة

3- أهداف الدراسة

4- منهجية الدراسة

5- ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة

6- الدراسات السابقة

تمهيد:

يعتمد البحث العلمي على خطوات إجرائية مترابطة بدءاً من جديد الإشكالية وصولاً إلى نتائج الدراسة، وتعد مرحلة إعداد الإشكالية من أصعب مراحل البحث وأهمها وفي هذا الجزء من البحث نحاول أن نحدد إشكالية البحث إلى جانب أهميته وأهدافه، وتحديد المفاهيم الأساسية والإجرائية المتعلقة بالبحث.

1- إشكالية الدراسة :

يعد موضوع التنمية من الموضوعات الأساسية التي تشغل الناس أفراداً وجماعات، ويعود ذلك إلى أنهم يسعون جاهدين لتحقيق التنمية كل على قدره و انطلاقاً من دوره في المجتمع فالهدف الأساسي للتنمية هو تحسين حياة البشر.

فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاقاً لقدراته كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها (1).

و لأهمية التنمية فإنها تشغل حيزاً كبيراً من كتابات المهتمين والمتخصصين في فكر النهضة والتطور في المجتمعات الإنسانية عامة، فهي ليست من اهتمام دول العالم الثالث بل حتى الدول التي حققت تطوراً وازدهاراً كبيراً تبقى التنمية من إشغالاتها الأساسية فتحصر جهودها في زيادة حجم التنمية كما وكيفا والمحافظة على المستوى الذي بلغته. أما بالنسبة لشعوب العالم الثالث فتعد التنمية من جملة أولوياتها، حيث تعاني مجتمعاتهم ضرباً شتى من التخلف تتمثل في التدهور الشامل لشتى مجالات الحياة، وعليه تحاول جاهدة للنهوض منذ السنوات الأولى لاستقلالها.

(1) - الشكيري عبد الحق : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، قطر، 1988،

فنجاح عملية التنمية يتوقف على عدة معطيات أساسية أو ما تسمى عناصر التنمية والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- الثروات الطبيعية المناسبة كما ونوعا.

- توفر رأس المال : والمقصود به وسائل الإنتاج المناسبة.

- التكنولوجيا: وهي الأداة الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات، وتعمل على زيادة الإنتاجية وتحسينها.

- العمالة المناسبة سواء من ناحية العدد أو المهارة. (1)

غير أن هذه العوامل والعناصر تركز وتقوم على عنصر أساسي ومهم يتمثل في الاعتماد على خطة مرسومة تسير من خلالها هذه العناصر أو ما تسمى بالسياسة التنموية، والمتمثلة في مجموعة الخطط والأساليب المنتظمة التي تتبعها الدولة لتحقيق تنمية شاملة، تخضع لعملية تقويم تحدد مقدار ما أحرزته من نجاح وما أخفقت في الوصول إليه من الأهداف المرسومة لكل خطة ، غير أن رسم هذه السياسة يحتاج إلى تجميع ومشاركة جميع المتخصصين والخبراء والمخططين في كافة المجالات والتخصصات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باللاضافة إلى الاستفادة من التجارب التنموية التي أثبتت نجاحها. كما يعتبر مؤشر الفقر والبطالة من المؤشرات الدالة على قوة أو فئلة أية سياسة تنموية، فازدياد عدد الوظائف يترتب عنه توفر مداخيل لأغلب أفراد المجتمع، والتي تسمح لهم بتغطية تكاليف المعيشة والعكس صحيح، فالبطالة تؤدي إلى حرمان فئة واسعة من الدخل، مما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

و من هنا برزت التدايعات السلبية لمشكلتي الفقر و البطالة كمعوقات أساسية لعملية التنمية على الصعيد الاقتصادي بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مختلف المؤشرات الاجتماعية للتنمية لذلك احتلت ظاهرة الفقر و البطالة مكانة بارزة من اهتمام البحث العلمي، ولهذا كانت أغلب اهتمامات الباحثين تركز على معرفة النتائج المترتبة عن

(1)- نفس المرجع ، ص10.

الظاهرتين مثل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التعليمية و الصحية و تأثيرها على المجتمع و محاولة إيجاد الحلول الممكنة.

وفي الجزائر الفقر كمشكلة تؤرق المجتمع خاصة بعد فترة الاصطلاحات نتيجة لاختلال الأوضاع الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة و نسب الفقر، و لعظم المشكلة فقد اعتبرت مشكلة الفقر و البطالة من القضايا الوطنية ذات الأولوية، لذا اشتملت معظم الخطط و السياسات الرسمية على أساليب لمواجهة الفقر بهدف الحد منه و يعتبر القضاء على البطالة من الوسائل الأساسية في هذا الصدد.

و يؤكد الباحثون بأنها سياسات التنمية فشلت في اغلب الدول العربية، و الجزائر على وجه التحديد بالرغم من أنها كرست مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية، و قد اعتمدت إستراتيجيات و نماذج مختلفة للتنمية بهدف الانتقال إلى أوضاع اجتماعية و اقتصادية أفضل لكن لم تكن النتائج دائما في المستوى المطلوب .

وقد مرت السياسة التنموية في الجزائر بمراحل عديدة ففي البداية بعد الاستقلال تبنت الجزائر النهج الاشتراكي لتحقيق أهدافها التنموية و تمثل في المواثيق المختلفة، ميثاق طرابلس، ميثاق الجزائر، ...، و اعتبرت النهج الاشتراكي النموذج الأمثل و الأنسب لتحقيق أهدافها و أهداف المجتمع في مثل هذه الفترة المبكرة من الاستقلال

غير أن تغيير وجه السياسة التنموية بعد الفترة البومدينية كانت له آثاره و انعكاساته، فميثاق 1986 جسد توجهات السياسة الجديدة نتيجة تغير السلطة و من هنا تبين أن مسار السياسة التنموية في الجزائر تحكمه نوع السلطة الحاكمة و اتجاهاتها الإيديولوجية فكل نظام جديد ينتقد النظام الذي سبقه، مما أوجد سياسات تنموية مختلفة غير متوازنة نتيجة عدم وجود تكامل و تسلسل فيما بينها مما نتج عن ذلك مشكلات و أزمات اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

هذا من جانب و من جانب آخر فإن عملية التنمية في الجزائر تعرقها عوائق و عقبات عديدة كالرشوة و استغلال النفوذ و الغش و التهرب الجنائي و كلها مظاهر لما يعرف بالفساد

الاقتصادي والإداري إذ أن حوالي 40 % من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر عبارة عن اقتصاد غير رسمي أي غير خاضع للجباية والضرائب مما يوضح حجم الظاهرة وتفشيها في الجزائر (1).

واستنادا إلى تقارير اقتصادية مستقلة تابعة لمؤسسات بحثية عديدة فقد سجل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عام 1999، نسبة 2.8 % وبقيمة 46.8 مليار دولار متراجعا عن معدل 4 % كان عليه النمو في 1998 وبقيمة 45.53 مليار دولار.

وبالإضافة إلى تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي نجد مشكلة أخرى أشد تعقيدا المديونية الخارجية الكبيرة التي تستنزف نحو 80 % من الدخل القومي السنوي للبلاد.

ويتوقع الخبراء أنه في ظل متابعة برنامج التصحيح الاقتصادي القاسي الذي وقعته الجزائر مع صندوق النقد الدولي أدى إلى تفاقم مشكلات عديدة خاصة مشكلي الفقر والبطالة وما نتج عنهما من مشكلات اجتماعية خطيرة.

و منه فإن التشغيل الكامل للسكان من الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية إلا أن بلوغ هذا الهدف ازداد صعوبة في السنوات الأخيرة خاصة بعد الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي و المشاكل الناجمة عنه حيث أن أقوى نمو للتشغيل في الجزائر كان في فترة المخططات المتتالية منذ 1967 إلى نهاية الثمانينات ، غير أن ما تعرضت له الجزائر من أزمات اقتصادية واجتماعية و سياسية انعكست على مستوى السياسة التنموية التي اثرت بدورها على سياسة التشغيل التي أفرزت جيشا من العاطلين نتيجة تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي كانت لها نتائج سلبية الأمر الذي حتم على الدولة الجزائرية تبني مجموعة من السياسات الترقيعية في مجال التشغيل والتي تتماشى مع أملاءات و شروط صندوق النقد الدولي .

(1) - <http://www.azzaman.com/azz/articles/2002/a99285.ntm01/01118/>

كما أن الوقوف على آثار و مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري يحتم على باحثي علم الاجتماع إعطاء تفسير لهذه الظاهرة التي استفحلت في السنوات الأخيرة وجميع الشواهد تدل على ذلك سواء المعطيات الإحصائية (فحسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء فان ثلث العائلات الجزائرية فقيرة ، 45 بالمائة من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى لخط الفقر و 10 بالمائة من أرباب العائلات بطالين).

كما تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة الجزائرية أن أكثر من تسعة ملايين جزائري من أصل 30 مليون، يعيشون تحت خط الفقر في حين أن المصادر المستقلة ترفع هذا الرقم إلى نصف عدد السكان وهو رقم مرشح للزيادة.

بالإضافة إلى وجود مظاهر الفقر منها عودة الأمراض الدالة على عليه كالتفؤيد و الملاريا و الجرب غيرها وتنتشر في المناطق الريفية بصفة خاصة و حتى المدن فهي ليست بمنأى عنها.

ومن المظاهر أيضا ظاهرة النباش في المزابل سواء في الأحياء أو خارج المدن خاصة الكبرى منها.

كما يمكن تناول مشكلة الفقر من زاوية السياسات التنموية (الاقتصادية و الاجتماعية) التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال و التي تسببت في بث روح الاتكالية الهدامة التي أسقطت المجتمع في فخ الفقر والبطالة.

أما بالنسبة إلي البطالة فإن الدولة تعترف بصعوبة التصدي لهذه المشكلة خاصة في بلد شاب مثل الجزائر يفوق عدد سكانه البالغين أقل من 20 سنة معدل 50 %، حيث يتعين على الدولة إيجاد فرص عمل سنوية لنحو 240 ألف شخص.

ومما زاد تفاقم مشكلة البطالة خصخصة المؤسسات والشركات العامة، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة ومنذ مباشرتها سياسة الإصلاحات سرحت أكثر من 350 ألف عامل.

لهذا تسعى الدراسة إلى كشف الانعكاسات الاجتماعية للسياسة التنموية المتبعة في

الجزائر منذ الاستقلال من خلال مشكلتي الفقر والبطالة باعتبار الظاهرتين مستهدف كل جهد تنموي كمشروع سياسي أو تدابير و إجراءات اقتصادية و اجتماعية تنفذ في ميادين العمل لإحداث التغيير المطلوب.

فإشكالية البحث تتلخص في محاولة معرفة طبيعة السياسة التنموية في الجزائر، وذلك من خلال تتبع المراحل التي مرت بها وذلك بالتطرق إلى الفترة الممتدة من الاستقلال مرورا بمرحلة المخططات التنموية وصولا إلى مرحلة الدخول في اقتصاد السوق مع تركيز البحث على مرحلة ما بعد الإصلاحات غير انه لا يمكن معرفة وفهم هذه السياسات دون الرجوع إلى الأصول التاريخية التي تكونت وتشكلت فيها البنية الاقتصادية الجزائرية و لان الصورة العملية للسياسات التنموية هي انعكاساتها فهذه الدراسة تعكف على إظهارها و كشفها في مجال دائرة الفقر و البطالة و بالتالي دراسة الانعكاسات الاجتماعية التي تركتها السياسات التنموية و تحليلها في ضوء ما تم تحقيقه بالتحقيق من ظاهرتي الفقر و البطالة و بالتركيز على سياسة التشغيل و السياسات المعتمدة لمحاربة الفقر.

والتساؤل المطروح ماهي الانعكاسات الاجتماعية للسياسة التنموية في الجزائر؟ هل أدت هذه السياسات إلى رفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري (الصحة، التعليم، السكن) .

وذلك في ضوء مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي) فهذه المؤشرات تتيح قياس ما تم تحقيقه على مستوى الدولة وعلى أساسه أيضا يتم تصنيف الدول (*).

فمفهوم التنمية البشرية لا ينظر للمورد البشري في كونه وسيلة للتنمية فحسب بل هو هدف من أهدافها الأساسية فهو وسيلة وغاية في نفس الوقت هذا من جهة ومن جهة أخرى فان مؤشرات التنمية البشرية ما هي إلا محصلة و نتيجة للسياسات التنموية التي تعتمدها كل دولة بالإضافة إلى درجة التقدم الذي حققته.

(*) - حيث تصنف الدول حسب مؤشرات التنمية البشرية إلى ثلاثة أصناف وهي دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة، و أخرى ذات تنمية بشرية ضعيفة.

كما نتطرق إلى صندوق الزكاة و التعرف على مدى فعاليته كسياسة اتبعتها الدولة في التخفيف من مستويات الفقر ودعم الأنشطة الاستثمارية خاصة لفئة الشباب.

و يتم التركيز في هذه الدراسة على تحليل السياسة التنموية في الجزائر المتعلقة بالتشغيل خلال العشر السنوات الأخيرة و دورها في توفير فرص التشغيل.

وذلك من خلال الإجابة على السؤال الثاني الذي يمثل منحنى بحث يكمل الأول

ما الذي حققته السياسات التي اتبعتها الجزائر في مجال التشغيل و محاربة البطالة؟

و التساؤلات الفرعية التي تسعى إلى الإجابة عنها من خلال هذا البحث:

- ما هي انعكاسات السياسات التنموية على مستوى الفقر في الجزائر؟ وهو ما يدفع إلى البحث عن إجابات من خلال :

- السياسات والبرامج التي وضعتها الدولة في التخفيف من مشكلة الفقر و فعالية صندوق الزكاة كسياسة اتبعتها الدولة في التخفيف من مستويات الفقر.

- ماهي انعكاسات السياسات التنموية على مسألة التشغيل و محاربة البطالة في الجزائر؟

حيث تمثل ولاية بسكرة مجالا للسياسة التنموية انعكست أثارها على حياة الفرد و المجتمع المحلي و فيها يتم السعي إلى كشف حدود تلك السياسة للخروج من دائرتي الفقر و البطالة وما يتجاوز معها من متغيرات التنمية البشرية و مدى فعالية التدابير و الإجراءات المتخذة سواء في التشغيل لمحاربة البطالة أو في الحد من الفقر .

- ما مدى فعالية السياسات و الإجراءات التي وضعتها الدولة في مجال التشغيل في الحد من مشكلة البطالة؟.

الفرضية العامة :

انعكاس السياسات التنموية على الفقر و البطالة و الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الدولة للتخفيف من حدة مشكلة الفقر و البطالة.

الفرضيات الفرعية:

- انعكاس السياسات التنموية على ظاهرة الفقر في الجزائر .
- انعكاس السياسات التنموية على ظاهرة البطالة في الجزائر .

2- أهمية الدراسة :

تمثل قضية التنمية في الجزائر في الوقت الحاضر محور اهتمام الأفراد والجماعات، ذلك لأن ظروف التحديات التي تتعرض لها تجعل من قضية الإسراع بها حتمية لا مناص منها.

وقد كان لكل مرحلة مرت بها الجزائر مميزات و خصائصها التي انعكست على المجتمع، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح مراحل السياسة التنموية و توضيح انعكاساتها وآثارها الاجتماعية بالتركيز على مشكلتي الفقر والبطالة في كل مرحلة تاريخية مر بها المجتمع الجزائري و هو ما يساعد على معرفة نتائج تلك السياسات التنموية المتعاقبة و مدى استجابتها لحاجات المجتمع .

كما نحاول أن نبرز نجاح أو فشل هذه السياسات في تنفيذ ما تم تخطيطه وفي تحقيقها لأهداف المجتمع، فهناك علاقة بين السياسة التنموية المعتمد عليها وبين انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة.

وتبرز أهمية التركيز على مشكلتي الفقر والبطالة باعتبارهما من أهم المؤشرات الدالة على نجاح أي سياسة تنموية أو فشلها.

كما أن أغلب التحليلات والدراسات ⁽¹⁾ المنشورة حول مشكلة البطالة تميل إلى التركيز

(1) - منها دراسة زكي رمزي الذي قدم تحليلا مفصلا عن مفهوم البطالة وتناولها من الجانب الاقتصادي البحت، أما الدراسات الجزائرية فغالبيتها ربط البطالة بالإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر مثل دراسة بوصافي كمال حول حدود البطالة الظرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (أطروحة دكتوراه) ، ومن الدراسات من تطرقت إلى الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للبطالة مثل الدراسة الأردنية للدكتور فواز الرطروط للآثار الاقتصادية و الاجتماعية للبطالة في المجتمع الاردني بالإضافة إلى دراسة احمد خطاب عن بطالة الشباب في الوطن العربي و غيرها من الدراسات.

على المصادر الاقتصادية لهذه المشكلة وبخاصة ما يتعلق بعدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل مستدامة، وقلما تهتم هذه التحليلات بالجوانب والعوامل الاجتماعية والنفسية.

وينطلق البحث الحالي من مسلمة هي أن مشكلة البطالة ليست اقتصادية خالصة وإنما هي مشكلة اقتصادية اجتماعية، كما أن مصادر هذه المشكلة ليست موجودة في الاقتصاد وإنما في المجتمع أيضا بما فيه من أنماط اجتماعية ومؤسسات وأنماط للشخصية.

لذلك يهدف البحث إلى إبراز العوامل الاجتماعية التي تتسبب بدورها في إحداث البطالة.

و من هنا تأتي أهمية الدراسة الاجتماعية للموضوع إذ هي ترتبط بالمجتمع كله في الجوانب الأمنية والصحية والاقتصادية، و تتجسد هذه الأهمية أيضا وبشكل أساسي من خلال المعلومات والبيانات الواردة في هذه الدراسة والتي تشير إلى ارتفاع نسب البطالة و توسعها لتشمل فئات متنوعة.

هذا من جهة و من جهة أخرى تحتل قضية البطالة أهمية خاصة في الجزائر لسببين يتمثل الأول في استمرار وجود البطالة في الجزائر و خصوصا البطالة المقنعة على الرغم من السياسات الموضوعية للحد من ذلك و الأمر الثاني يتعلق بكثرة المشاكل الناجمة عن مشكلة البطالة التي لا تقتصر أثارها على النواحي الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى النواحي الاجتماعية والسياسية والنفسية.

هذا تعتبر ظاهرتي الفقر و البطالة من معوقات التنمية في الجزائر، خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة تخرج جيوش من العاطلين الفقراء.

و تأتي هذه الدراسة أيضا لتحاول لفت الأنظار إلى خطورة تزايد عدد الفقراء العاملين إلى جانب ارتفاع العاطلين عن العمل في المجتمع الجزائري وما ينجر عنهما من مشكلات اجتماعية كبيرة تهدد المجتمع بأسره أمنيا واقتصاديا وسياسيا، فالالتفات إلى الظاهرتين ومحاولة التخفيف من حدتهما يتم من خلال وضع سياسة تنموية متكاملة تخدم جميع فئات المجتمع مع تركيز الاهتمام بالفئات الفقيرة ومحاولة الاستفادة منها واستثمار طاقاتها بما يخدم مصالح المجتمع، وتحويلها إلى فئات فعالة ومنتجة داخل المجتمع ، وذلك من خلال

التوزيع العادل للثروة، وتخصيص مشاريع تنموية واستثمارية للقضاء على البطالة.

و منه فان محاربة البطالة و الفقر، يفرض على الجزائر كبلد نامي أن يعتمد على سياسة تعزيز المكاسب انطلاقا من التجربة التنموية، و الإمكانيات المادية و البشرية و التهيئة الشاملة و توظيفها كلها في دعم المسيرة التنموية.

3- أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على السياسة التنموية في الجزائر بالكشف عن سياسات التشغيل والياتها وما أدى إلى اختلال سوق العمل وانتشار البطالة وما صاحبها من فقر وتتخلص الأهداف في النقاط التالية:

- 1- تشخيص السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال..
- 2- معرفة وضع و حدود السياسة التنموية المتبعة في الجزائر لتحقيق أهدافها.
- 3- توضيح علاقة السياسة التنموية بظاهرة الفقر و انجازاتها للحد منه.
- 4- محاولة التعرف على مدى فعالية السياسات و الإجراءات المتبعة للحد من الفقر.
- 5- توضيح علاقة السياسة التنموية بظاهرة البطالة و آلياتها في محاربتها.
- 6- محاولة التعرف على مدى فعالية السياسات و الإجراءات المتبعة للحد من البطالة.

4- منهجية الدراسة :

السياسة التنموية من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة ، واعتبار النهوض الاجتماعي من أسمى أهدافها، لا كمجرد عمل باهت لمعالجة الإفرازات السلبية للتنمية. فالمفهوم الصحيح للتنمية هي كونها محكومة بالمحددات الاقتصادية وبالمحددات الاجتماعية في آن واحد حيث أن أي سياسة تنموية ينبغي أن تراعي التكامل بين جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية.

أما منهجية البحث المعتمدة في هذه الإشكالية فتستند إلى:

- مراجعة نظرية لمفهوم السياسة التنموية و مفهوم البطالة والفقر وتفسير الظاهرة من منظور اجتماعي نفسي، اجتماعي اقتصادي.

- الخلفية الثقافية لمفهوم الفقر عبر الخطاب الديني والتعامل مع هذه الظاهرة بأدوات التكافل الاجتماعي أهمها الزكاة.

- الخلفية الاجتماعية لمفهوم الفقر في خطاب العلوم الاجتماعية.

- الخلفية الاجتماعية لمفهوم البطالة في خطاب العلوم الاجتماعية.

المنهج المتبع في الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية، فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد على طرح الحلول.

ومنه فان هذه الدراسة تقوم على أسلوب التحليل العلمي بنوعيه الكمي و الكيفي لتقييم السياسات التنموية و تحديد علاقتها بالفقر و البطالة وذلك من خلال مايلي :

1- الاطلاع و المراجعة و التحليل العلمي للتقارير و النشرات الإحصائية و المتعلقة خاصة بالفقر و البطالة.

2- تحديد المؤشرات العامة و التفصيلية و مقارنتها مع المؤشرات المستهدفة في السياسات و البرامج لتوضيح اثر السياسات التنموية على الفقر و البطالة مثل معدل الفقر، المؤشرات المتعلقة بمستوى المعيشة، معدل الخصوبة و النمو السكاني، نسبة البطالة، نسبة الفقر، نسبة السكان النشطين و غيرها من المؤشرات.

وتأسيسا على هذه الخلفية النظرية سنركز البحث على سياسة التنمية في الجزائر في مجال مكافحة الفقر و البطالة وسنخصص الدراسة في ولاية بسكرة كنموذج لولايات الوطن.

5- ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة:

إن نقطة البداية المنطقية لفهم أي ظاهرة يتمثل في تناول المفاهيم الأساسية لها، والمفاهيم كما يقول " ترنر Turner " تمثل المكونات البنائية الأساسية للنظرية والمفاهيم يمكن التعبير عنها من خلال تعاريف، والتعريف هو بناء مصطلحي يدل الباحثين على الظاهرة المشار إليها بالمفهوم.

وسيتيم في هذا البحث تناول أهم المفاهيم وذلك من خلال التعريف الاسمية، مع ذكر التعاريف الإجرائية المتبناة في هذا البحث، وهذه المفاهيم هي : التنمية، السياسة التنموية و الفقر والبطالة.

1- التنمية:

التنمية من أكثر المفاهيم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و البشرية اتساعا في عصرنا الحالي، و لا سيما في دول العالم الثالث ، كما يعد من المفاهيم الأساسية التي يبنى عليها البحث.

تعريف التنمية:

1- لغة:

التنمية لغة معناها النماء، أي الازدياد التدريجي و الانتشار، و في اللغة الانجليزية يأتي من مصطلح development من الفعل develop، و من معانيه : يوسع، أو يوضح أو يكشف و يطور و ينمي، وعلى ذلك فان مصطلح التنمية يعني لغويا التوسيع أو التطوير أو النماء و النشوء (1).

2- اصطلاحا:

تعرف هيئة الأمم المتحدة 1956 التنمية على أنها العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في

(1)- مني البعلبكي : المورد، قاموس انجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1980، ص 267.

المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم و الإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن (1).

فالتنمية عملية شاملة متكاملة تتضمن كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و القانونية و التعليمية و السياسية و الأخلاقية و على الرغم من أن التنمية عملية موحدة تسعى لإحداث تغيير كلي و نوعي في المجتمع على مراحل زمنية مخطط لها إلا انه تم تقسيمها إلى أنواع كل مجال يتخصص بدراسة جانب معين منها ، فهناك من يعرف التنمية على أنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال إيدولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها و ترتبط التنمية من حيث أهدافها و تصوراتها و عملياتها بالإطار الفكري للمجتمع (2).

فالتنمية كما يؤكد " هوبماوس " هي المعرفة التي يمكن بواسطتها اكتشاف السيطرة على الموارد البشرية و المادية ، أو التفاعل بين الجانب الطبيعي و الاجتماعي من أجل الرخاء و التقدم لجميع الأفراد (3).

أما " شرام " و " ليزر " يؤكدان أن التنمية ببساطة ما هي إلا تغيير قوي و كبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي تقررها و تحددها لنفسها.

بناء على ما سبق فان التنمية عملية شاملة تتداخل في دراستها علوم و تخصصات شتى نلاحظ ذلك من خلال التعاريف المختلفة لها ، بالإضافة إلى الانطلاقة الفكرية لكل باحث أو عالم ، فالتنمية عملية ليست بسيطة و إنما عملية معقدة تقوم على الجهود الذاتية للمجتمع، و بالتالي فهي عملية مجتمعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي، و تكون قادرة على تنمية طاقاتها الإنتاجية مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي كما تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للفرد و متطلباته و استقراره.

(1) - عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 195.

(2) - عبد الرحمن العيسوي : الإسلام و التنمية البشرية، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت، 1998 ، ص 15.

(3) - فاديه عمر الجولاني : التغير الاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 49.

ب- السياسة التنموية:

لا يمكن أن نتصور أن التنمية عملية عفوية أو تلقائية ، بحيث يتطور المجتمع إلى الأفضل من تلقاء نفسه ، و لكنها عملية إرادية مقصودة ، لا بد لها من التخطيط و التنفيذ و المتابعة ، إلى جانب توفير الوسائل و الطاقات التي تكفل لها النجاح ، بالإضافة إلى توفر الموارد الطبيعية ، القيادة السياسية و الاجتماعية القادرة على دفع عجلة التقدم و التنمية و أساس ذلك كله يتمثل في وضع سياسة واضحة يرى فيها كل إنسان دوره، وفق خطة تتضح خلالها المشروعات ذات الأولويات.

و يعد مفهوم السياسة التنموية من المفاهيم الأساسية في هذا البحث لذلك سنتطرق إلى هذا المفهوم و نتعمق فيه أكثر في فصل خاص به.

وتتمثل السياسة التنموية في مجموعة الخطط و الأساليب المنتظمة التي تتبعها الدولة لتحقيق تنمية شاملة تخضع لعملية تقويم لمقدار ما أحرزته الدولة من نجاح و ما أخفقت في الوصول إليه من الأهداف المرسومة لكل خطة.

و تعرف السياسة التنموية بأنها محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط و الطويل، و التأثير مباشرة أو في حالات إجراء مراقبة على المستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستويات الدخل ، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، إلى جانب قيم الاستيراد و التصدير و توفير مناصب العمل الضرورية⁽¹⁾.

كما تعرف السياسة التنموية بأنها الأسلوب العلمي أو مجموعة الوسائل التي تستطيع بها الدولة أن تكشف عن موقعها في الحاضر ، و ترسم سياستها للمستقبل بحيث تتحقق الاستفادة الكاملة بما لديها من موارد و إمكانيات بما يحقق الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة لجميع المواطنين ، و هي بذلك تمثل العملية المقصودة و المبنية على أساس من الدراسة العلمية التي تهدف إلى الوصول إلى تحقيق أهداف تنموية معينة ثم تحديدها.

(1) - إسماعيل قيرة، على غربي: في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 139.

و هناك من يرى إن السياسة التنموية هي خطة تضعها الدولة بغية تنسيق عدد من الجهود، فالأهداف التي تضعها الخطة تكون شاملة و مفصلة و مرتبة بشكل يسمح لها بإعطاء دفع كبير نوعيا و كميا للقطاع المرجو تنميته.

و بناء على ما سبق نلاحظ أن النشاط التنموي الذي يفتقر إلى خطة أو سياسة تنموية واضحة، كبناء المهندس المدني الذي يفتقر إلى خريطة البناء.

فالسياسة التنموية إذن تتمثل في النهج الذي تتبعه الدولة بهدف إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية وفق خطة مدروسة تنطلق من الواقع الاجتماعي (الخصوصية الاجتماعية) يشارك فيها المختصون في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، يتحقق بموجبها الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة و تزول بالتدرج مشكلة البطالة و الفقر و غيرهما.

ج - الفقر:

حظيت ظاهرة الفقر باهتمام واسع على مختلف المستويات الدولية و الجهوية والمحلية وخاصة منذ الخمسينات من هذا القرن عندما بدأ المسؤولون والمخططون يولون اهتمامهم بالفروق و التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة في البلدان النامية.

ونظرا لخطورة انتشار هذه الظاهرة فقد حاول العديد من الباحثين والمسؤولين تشخيصها وتفسيرها، وإعطاء تعريفات مختلفة لها. وهذا ما سوف نلاحظه في البحث.

تعريف الفقر:

1- لغة:

جاء من مادة فقر، بمعنى الافتقار إلى الشيء أي العوز إليه والاحتياج له، فنقول هذا فقير أي أصبح محتاجا ومفقرًا لضرورات الحياة الأساسية.

2- واصطلاحا:

جاء في قاموس علم الاجتماع الفقر هو مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات

الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية (1).

وعند " جون فريدمان " Jon Friedman " يمثل الفقر حالة قلة أو ندرة الممتلكات إن وجدت أو انعدامها تماما.

أما " فيبير " فإنه يرى أن الرجل الفقير هو الذي لا يملك رأس المال ويعيش بطريقة متواضعة من عمله، " فيبير " يركز هنا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفقير.

أما عند " Godrat " يعرفه أنه عدم الكفاية في الأشياء اللازمة للفرد لكي يحفظ نفسه ويحفظ من يعولهم في حالة صحية جيدة (2).

والملاحظ أن مفهوم الفقر يختلف من عالم اجتماع إلى آخر وذلك حسب الانتماء الفكري والإيديولوجي، فمنظروا مدرسة الصراع يعرفون الفقر بأنه نتاج الصراع بين الطبقات الثرية والفقيرة، إذ تبحث الأولى عن زيادة إرباحها من خلال استغلال طاقات الطبقة الفقيرة وتسخيرها لخدمتها، هذا الصراع مرده إلى عدم تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تولد قيما متصارعة بين الطبقتين (3).

ويرى " لويس أوسكار " الذي ينطلق من منظور وظيفي بأن الفقر متأصل في بعض فئات المجتمع، فقد توصل من خلال العديد من الدراسات أن الفقراء يصيرون فقراء لأن لهم ثقافة خاصة أطلق عليها ثقافة الفقر ولهم حياة خاصة تختلف عن سواهم من الفئات الأخرى ولهم قيم واتجاهات تزيد من الإحساس باليأس وفقدان الأمل، وأن ثقافة الفقر تنمو

(1) - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979، ص 341 - 342.

(2) - إبراهيم مذكور ونخبة من الأساتذة : معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975، ص

(3) - معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، ط1، دار الشروق للنشر، فلسطين، 1998، ص 192.

وتزدهر حتى ولو عولجت الأسباب التي أدت إليها، ويضل المنتمون لهذه الثقافة ملتزمين بها مما يؤدي إلى عزلتهم الاجتماعية (1).

ومما سبق نلاحظ أن كل تعريف من التعريفات السابقة ينطلق من خلفية نظرية وفكرية معينة يبني من خلالها مفهومه، وبناءً على ذلك فالفقر يمثل حالة اجتماعية تشمل فئة معينة من المجتمع لها خصائصها ومميزاتها لها مستوى معين متدني، وهذه الفئة ناتجة عن ظروف اقتصادية واجتماعية أدت إلى ظهورها ونشأتها وهي مؤشر من المؤشرات الهامة الدالة على فشل السياسة التنموية المتبعة في أي بلاد.

د- البطالة:

تشغل مفهوم البطالة حيزاً في عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع، فالمنظور الاقتصادي للبطالة يهتم بإلقاء الضوء على أشكالها وأنواعها وأسبابها والمفاهيم المتعلقة بها كما يمتد التحليل الاقتصادي إلى المشكلات التي تعوق التشغيل الكامل، ويتعثر النظام الاقتصادي نحو توفير فرص جديدة للعمل لكل قادر عليه. أما المنظور السوسيولوجي للبطالة فإنه يتناولها باعتبارها ظاهرة من الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع كمحصلة تركز على الجانب السوسيولوجي لظاهرة البطالة.

تعريف البطالة :

يقصد بالبطالة أنها حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته و قدراته ، و ذلك نظراً لحالة سوق العمل ، و ستبعد من هذا حالات الإضراب و المرض و الإصابات المختلفة كما تعرف البطالة بأنها حالة تواجه الأفراد المتعطلين الذين يقدرّون على العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه و لا يجدونه (2).

(1)- محمد سيد فهمي : أطفال الشوارع، ط1، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 82.

(2)- محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات

(العولمة)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 1.

فالبطالة تضم كل من سبق لهم العمل و تركوه لسبب أو لآخر ، و من لم يسبق لهم العمل يمثلون بطالة سافرة أو صريحة ، و هم يطلبون العمل و يبحثون عنه ، أما الأفراد الذين يعملون فعلا و لكن العمل ليس في حاجة إليهم فإنهم يمثلون ما يسمى بالبطالة المقنعة.

فإذا كان وجود عجز في القوى العاملة يشكل مشكلة فان وجود فائض يشكل مشكلة أخطر، وذلك لأنه لا يتيح الاستفادة المثلى من القوى العاملة و يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج (1).

و يذكر " حسن " و آخرون أن البطالة تعتبر زيادة في القوى البشرية التي تبحث عن عمل أكبر من فرص العمل التي يتيحها المجتمع ، بمؤسساته المختلفة ، و العاطل لا يعمل و هو قادر عليه يبحث عنه و لا يجده.

و بناء على ما سبق، فان البطالة تمثل حالة عدم توافر العمل لفرد أو أفراد قادرين عليه و يبحثون عنه ،ناتجة أساسا عن تعطل السياسة التنموية في عدم تحقيق أهداف المجتمع، و ما ينتج عن هذه الظاهرة من مشكلات اجتماعية خطيرة تنعكس سلبا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، فبالإضافة إلى الفقراء، نجد أن البطالة تعد مؤشرا مهما و دالا على أو فشل أي سياسة تنموية.

و بناء على ما سبق إن هدف أي سياسة تنموية هو تحقيق تنمية اجتماعية و مستوى معيشي مناسب لكل فئات المجتمع فتخطيط السياسات في أي بلد يخضع بالأساس إلى فهم احتياجات و حجم المشاكل التي يعانى منها و حجم القضايا و المطالب الاجتماعية الأساسية و المتمثلة في توفير الخدمات الضرورية من صحة و تعليم و سكن و شغل بالإضافة إلى معالجة المشاكل الأساسية كالفقر و البطالة وقد أظهرت التقارير الدولية أن الاهتمام بالفرد يعد من أولويات أي سياسة تنموية ناجحة.

(1) - نفس المرجع، ص 2.

6- الدراسات السابقة :

لقد شكل موضوع البطالة و الفقر ميدانا خصبا للبحث العلمي، إذ تناوله العديد من الباحثين بشيء من الإسهاب، من خلال ما كتب من مؤلفات، كما تناولته الكثير من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، في محاولة منها لتحليله، وكشف ما يحكمه من محددات ومتغيرات تبعا لطبيعة ، وقد ركزت اغلب الدراسات حول ربط البطالة بسوق العمل فيما تناول بعضها الأسباب التي تقف وراء زيادة معدلات البطالة و ربطتها بعض الدراسات بالإصلاحات الاقتصادية ، كما تناولت اغلب الدراسات موضوع البطالة أو الفقر من الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب الاجتماعي الذي يكاد ينعدم عدا بغض الدراسات التي ركزت على دراسة الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للبطالة و الفقر ، إلا أن التركيز على حالة بسكرة كنموذج ودراسة السياسة التنموية وربطها بمتغيرات الفقر و البطالة لم ينل نصيبه من الدراسة في الولاية.

وقد أفادنا الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة عن موضوع الدراسة اغناء مشكلة البحث.

بالإضافة إلى تزويدنا بالكثير من الأفكار والمعلومات التي أفادتنا في بناء البحث في جميع خطواته.

وتم التركيز في عرض الدراسات السابقة على الدراسات الجزائرية لاعتبارات أنها تشترك في نفس المجال في الجزائر وأخذنا نحن ولاية بسكرة كنموذج.

الدراسات الجزائرية:

دراسة بوساق كريمة :

كان موضوع الدراسة (سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية دراسة حالة الجزائر) وهو موضوع رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية (1).

تمحورت إشكالية البحث كالتالي: " ما هي الحلول و السياسات الكفيلة بالقضاء على ظاهرة الفقر أو على الأقل التقليل من حدتها ؟ "

و الأسئلة الفرعية التالية للدراسة هي:

- 1- ما هو واقع ظاهرة الفقر بالدول النامية ؟ و ما هي أسبابها ؟.
- 2- هل انعكس الاهتمام العالمي بظاهرة الفقر في القضاء عليها أو على الأقل التقليل من حدتها ؟ و ما هي السياسات المتبعة من اجل ذلك ؟.
- 3- ما هي التدابير التي اعتمدها الجزائر في القضاء على الفقر ؟ و هل كانت فعالة ؟.

للإجابة على هذه الأسئلة تم وضع مجموعة من الفرضيات:

- 1- الفقر بالدول النامية ظاهرة اجتماعية و اقتصادية متعددة الأبعاد تعود أسبابها إلى فشل استراتيجيات التنمية بهذه الدول.
- 2- على الرغم من الجهود المبذولة على المستوى العالمي و المحلي لا تزال ظاهرة الفقر منتشرة في الكثير من الدول النامية.
- 3- التدابير التي وضعتها الجزائر للقضاء على الفقر هي من الإجراءات التعويضية قصيرة الأجل و ليست بالمعالجة الهيكلية متوسطة و طويلة الأجل.

(1) - تحت إشراف الدكتور : بدعيه عبد الله، سنة 2003-2004.

و يستمد البحث أهميته من كونه حلقة هامة في تحقيق التنمية بأي دولة، كما أن الفقر لم يعد ظاهرة اجتماعية و إنسانية فقط، و إنما أصبح مشكلة اقتصادية تهدد حياة الشعوب و الأمم، لذا بات من الضروري البحث بكل جدية عن الحلول و التدابير لمعالجتها.

وتهدف الدراسة إلى:

- إبراز ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه مسار التنمية في الدول النامية مع محاولة عرض مفاهيمها و مظاهرها و محدداتها.

- محاولة القيام بدراسة تحليلية للسياسات المعروضة حاليا و الهادفة للقضاء على الفقر.

فيما يخص المنهج المستعمل فقد استخدم منهجين تمثلا في المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي، ففي ما يخص المنهج الأول فقد استخدم لدراسة الجانب النظري للموضوع، و أما المنهج الثاني فقد استعملناه من خلال استقراء أوضاع الفقر بالدول النامية و بخاصة الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري.

وأفضت معالجة هذا الموضوع إلى النتائج التالية:

1- إن المديونية الخارجية للبلدان النامية تمثل عبئا ثقيلًا على اقتصادياتها و من ثم تعمل على الإضرار بجهود التنمية فيها، و هي تجعلها في تبعية مستمرة للدول المتقدمة.

2- إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الدول النامية في تطبيقها كانت لها آثار سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى القصير على الأقل، كما انزلت الفئة المتوسطة من جرائها ضمن دائرة الفقر.

3- إن موضوع التنمية في الدول النامية اقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان و ليس على البناء المتواصل لقدرات البشر و زيادة الخيارات أمامهم للاستفادة من قدراتهم المكتسبة.

4- إن التوازنات المالية الكلية و إن تحسنت نوعا ما تبقى ضعيفة طالما أنها لا تركز على نمو قوي، فالنتائج الاقتصادية الإيجابية متوقفة على أسعار البترول الخام- بالنسبة للدول النفطية مثلا- تتأثر تأثيرا مباشرا بتقلبات أسعاره.

5- إن كافة المؤشرات الإحصائية تكشف عن ظاهرة الإفقر المنتشرة في الجزائر -منذ تخلي الدولة عن التزاماتها- و عن هشاشة فئات متزايدة من السكان.

6- أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل و توفير السكن و المساعدة لعمومي الدخل قد أخفقت بسبب تضافر عاملين اثنين: هما عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية و ضخامة الحاجات، كما أن هذه التدابير هي ظرفية تلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية و ليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع.

7- إن غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العمومية و الخاصة يهدد الانسجام الاجتماعي و يبقى عدد مناصب الشغل المستخدمة ضعيفا، خاصة و أن أغلبها مناصب شغل مؤقتة.

8- بالرغم من تسجيل نتائج إيجابية خلال العشرين سنة الفارطة في ميادين التربية و الصحة و الهياكل الاجتماعية الأساسية، إلا أن إعادة تحديد النفقات العمومية و نقص فعالية بعض الخدمات الاجتماعية أديا إلى ظهور فوارق بين الوسط الحضري و الريفي من جهة، و بين الفقراء و غير الفقراء من جهة أخرى.

9- إن الحماية الاجتماعية التي تشكل أيضا أداة استقرار من خلال خدمات فروع الصحة و الأسرة و الشيخوخة، تعاني صعوبات متزايدة.

10- الغياب الشبه الكامل للمنظمات غير الحكومية عن شبكة الضمان الاجتماعي، و اقتصار نشاطاتها على الجوانب السياسية و الثقافية و الترفيهية.

11- التأخر في إنشاء مؤسسة للزكاة رغم الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في مكافحة

الفقر.

12- بالرغم من تبني إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر بالجزائر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها.

دراسة صليحة مقاوسي :

كان موضوع الدراسة (الفقر الحضري - أنماطه و أسبابه-) وهو موضوع شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر حاولت هذه الدراسة تشخيص أسباب الفقر الحضري وأنماطه في سياق الإختلالات التي يعاني منها البناء الاجتماعي وجاءت الإشكالية لتلخص ذلك في تساؤل رئيسي وأخرى فرعية .

التساؤل رئيسي تمثل في:

إلى أي مدى يرتبط الفقر بالأوضاع الهيكلية في النظام الاجتماعي؟ وما هي تجسدهات؟

التساؤلات الفرعية:

1- هل ثمة تراكمات تاريخية أسهمت في ايجاد الفئات الفقيرة؟ وما نوع هذه التراكمات؟

2- إلى أي مدى يساهم انخفاض المستوى التعليمي، الدخل، حجم الأسرة في إنتاج الفقر؟

3- هل يمكن اعتبار متغيرات العزل، التهميش والاستغلال بمثابة الأسباب الحقيقية في

انتشار ظاهرة الفقر الحضري؟.

4- ما مدى ارتباط هذه الظاهرة بمعدلات البطالة؟.

5- هل هناك علاقة بين انهيار آليات الحماية الاجتماعية وشبكات التضامن الاجتماعي،

وبين ظاهرة تفريخ الفقر الحضري؟.

6- هل تعتبر الخصائص الفردية (الاستسلام والقدرية، انخفاض مستوى المهارة والتعليم،

الإحساس بالضعف وعدم المبادرة) مسببات حقيقية لهذه الظاهرة الآخذة في التزايد؟.

7- ما هي العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التي تحدث الفقر ؟.

الفرضية العامة التي اعتمدها الباحث هي :

إن انخفاض المستوى التعليمي والدخل، وكبر حجم الأسرة والبطالة، تعتبر أسبابا رئيسية لظاهرة الفقر الحضري، نستدل بها على وجوده، ونستخدمها لتحديد أنماطه وتجسده.

الفرضية الجزئية الأولى : هناك علاقة ارتباطية بين حجم الأسرة والفقر

الفرضية الجزئية الثانية : يؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى زيادة الفقر

الفرضية الجزئية الثالثة : هناك علاقة دالة بين الافتقار إلى الدخل والفقر الحضري

وبالنسبة للمنهج تم الاعتماد على طريقة المسح بالعينة أما أدوات جمع البيانات فتمثلت في المقابلة والاستمارة ومن حيث أسلوب معالجة البيانات اعتمد على التحليل السوسولوجي للمعطيات والمعلومات المتوفرة حول الظاهرة البحثية بالإضافة إلى التحليل الإحصائي للبيانات وفقا لنوعيتها، ومطلب التحليل.

تم اختيار عينة قوامها (60) رب أو ربة أسرة فقيرة ممثلة ما يعادل نسبة % 10 من مجموع مفردات المجتمع الأصلي لدراسة والبالغ عددها 600 أسرة فقيرة، مادام عشر المجتمع % 10 الذي ستعمم عليه وهذه النسبة الجزئية من العينة النتيجة يعتبر عددا يفي بالغرض.

و انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة المتعلقة بالفرضية العامة:

والتي تفسر علاقة متغيرات الدخل، الحجم، الأمية بالفقر وكذلك التراكمات الكمية من الاستغلال و اللامساواة تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر الحضري، وما يثبت ذلك أكثر إجابة الباحثين من أرباب الأسر الفقيرة عن السؤال المتعلق بالحرمان من العمل وكبر حجم الأسرة من العوامل الأساسية والمؤثرة في إحداث الفقر وتعبّر عنه النسبة % 65 ، ويليه السؤال المتعلق بالعجز في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المطلوبة الذي تمثله النسبة المحددة

83.3 %، وكذلك النسبة % 66 الخاصة بتدني المستوى المعيشي للأسر، نتيجة عدم اهتمام المعنيين بالأمر، وكذلك تعبر النسبة % 81.7 عن الدرجة الكبيرة من البؤس الذي تعيشه الأسر الفقيرة. إلى جانب هذا، يبدو أن صدق الفرضيات الجزئية الثلاث وتوصلت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيراتها على النحو التالي:

- هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الحجم الكبير للأسرة وبين ظاهرة الفقر
- هناك علاقة ارتباطية موجبة بين تدني المستويات التعليمية وزيادة الفقر
- يؤدي الدخل المتدني إلى انتشار وتعميق ظاهرة الفقر

يؤكد أن الفرضية العامة قد ثبت صدقها الإمبريقي، وهذا يعني أن الفقر الحضري ورغم ارتباطه بالبناء الاجتماعي والتراكمات التاريخية إلا أن تواجده يرتبط بانخفاض الدخل، البطالة، تدني المستوى التعليمي، وكبر حجم الأسرة.

دراسة عبد الرحمان العايب :

جاءت الدراسة تحت عنوان البطالة (إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي حالة الجزائر⁽¹⁾) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، وتمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية " : إلى أي مدى يمكن أن تتأثر مشكلتي البطالة والتشغيل في الجزائر بالإصلاحات الاقتصادية، خاصة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ؟ وما هي الحلول المقترحة لذلك؟" .

للإجابة تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية مفادها:

- 1- ما هو تأثير الإصلاح الاقتصادي، لا سيما برنامج التعديل الهيكلي على البطالة والتشغيل، من الناحيتين النظرية والتطبيقية، من خلال تجارب بعض الدول في هذا المجال ؟.

(1) - إشراف الدكتور ناصر دادى عدون : للسنة الجامعية 2003-2004.

2- هل أن تدهور التشغيل بالجزائر يعود إلى إصلاحات التعديل الهيكلي، أم أنه تراكم للسنوات السابقة؟.

3- إلى أي مدى يمكن الاستفادة من مزايا التشريع في مجال علاقات العمل، للتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن برنامج التعديل الهيكلي المرتكز على سياسة الانكماش والخصوصة؟.

4- كيف يعالج الفكر الاقتصادي البطالة؟ وهل أن الإجراءات التي تبنتها بلادنا تتسجم مع بعض هذه الأفكار؟

وما هي آفاق التشغيل في الجزائر؟

أما فرضيات الدراسة تتمثل فيما يلي :

1 - يؤثر برنامج الإصلاح الاقتصادي سلبا على التشغيل، إذ ترتفع معدلات البطالة مع بداية تطبيقه، بينما يكون التأثير إيجابيا في المدى الطويل.

2- يختلف الفكر الاقتصادي من حيث رؤيته للبطالة والتشغيل، وتتعدد المفاهيم والمصطلحات التي لها صلة بالتشغيل.

3 - يعاني الاقتصاد الجزائري من ارتفاع في معدل البطالة، نتيجة للاختلالات الهيكلية التي مست مختلف

أجهزة الاقتصاد الوطني، والتي كانت انعكاسا للتحويلات الجذرية التي مرت بها.

4 - يمكن تخفيف حدة الآثار الانكماشية نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالنسبة لمشكلة البطالة، باستخدام مزايا تشريع العمل، بالموازاة مع سياسات استثمارية إنتاجية، تساهم في استيعاب العمالة الزائدة وتخلق فرص توظيف جديدة.

5- يرتبط مستقبل التشغيل بالأداء الايجابي لمختلف القطاعات الاقتصادية، باعتبار أن زيادة حجم الاستثمارات سيساهم في التخفيف من البطالة.

وتهدف الدراسة إلى:

- تشخيص وضعية العمالة والتشغيل في الجزائر، قبل و بعد الإصلاحات الاقتصادية.

- محاولة تقييم نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادي (التعديل الهيكلي)، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

- تقييم دور القطاع العام والخاص في استيعاب العمالة الزائدة، وإمكانية استحداث فرص عمل جديدة.

- دراسة سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على البطالة والتشغيل.

- إشارة لتجارب بعض الدول في مجال التشغيل.

- كيفية معالجة المشكل في الجزائر مقارنة إلى الفكر الاقتصادي.

منهج الدراسة :

تم اعتماد المناهج التالية لدراسة الموضوع:

منهج التحليل الوصفي، والذي من خلاله يتم الكشف على أثر تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة.

بالإضافة إلى المنهج التاريخي لسرد مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، من خلال تجربته التنموية، من أجل معرفة مدى تأثيرها التشغيل والبطالة.

كما اعتمد على منهج التحليل المقارن، من حين لآخر من خلال إجراء المقارنات عند دراسة تجارب بعض الدول ، ومنهج دراسة حالة، إذ يتم الربط بين أثر الإصلاح الاقتصادي على مسائل الشغل بصفة عامة مع الإشارة لحالة الجزائر.

أما النتائج التي توصلت لها الدراسة نشير إليها فيما يلي:

- أوضحت الدراسة و جود تباين واضح بين النظريات الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بتناولها وتفسيرها ومعالجتها لظاهرة البطالة ، بل أن التباين يمتد ليشمل تعريف البطالة و تصنيفها ، فيما تناولت النظرية الكلاسيكية البطالة الاحتكاكية فرق كينز بين البطالة الإجبارية و الاختيارية وأشارت المدرسة النقدية إلى معدل البطالة الطبيعي.

- وضعت الدراسة تعدد مفاهيم و أنواع البطالة لدى الكثير من الاقتصاديين واختلاف طرق قياسها من دولة لأخرى طبقا لاختلاف تعريف الفئة العمرية المستخدمة ، كما يمكن أن نشير إلى أن قياس البطالة في الدول النامية أكثر صعوبة منه في الدول المتقدمة.

- أوضحت الدراسة أهمية إتباع السياسة الاقتصادية برامج الإصلاحات الاقتصادية لما لها من دور حيوي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي ولما لها من فاعلية في علاج

الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها معظم اقتصاديات الدول النامية بما فيها بلادنا ، كذلك أظهرت الدراسة وجود علاقة بين سياسة الإصلاح و علاج مشكلة البطالة وتم استخدام النموذج التقليدي و نموذج الترشيد الكمي للاستدلال على تلك العلاقة.

- عان الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية أثرت على سياسته الاقتصادية و انعكست بشكل واضح على تفاقم البطالة و التي بلغ معدلها 28.2 سنة 1997 و هي مرشحة للارتفاع إلى حدود 33 للألفية المقبلة كما بينت الدراسة أهم الأسباب التي ساهمت بطريق مباشر أو غير مباشر في هذه المشكلة سواء كانت تدخل في نطاق سيطرة الحكومة أو خارج نطاق سيطرتها وتظل البطالة اللاإرادية هي الأكثر شيوعا لأسباب اقتصادية بحتة.

- أوضحت الدراسة وضعية الاقتصاد الجزائري قبل و بعد الإصلاحات الاقتصادية الجديدة لفترة التسعينات و مدى تأثيرها سوق العمل و البطالة التي تتميز بالارتفاع من سنة لأخرى بسبب التزايد السكاني و ضالة الاستثمارات و عدم توافق السياسة التعليمية مع احتياجات سوق العمل.

- أوضحت الدراسة أهم مراحل سياسة الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر و التي تعتمد على إدارة الطلب لتهيئة الإدخارات المحلية و تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي و قد شملت كل من السياسة المالية و سياسة سعر الصرف و أسعار الفائدة و سياسة التجارة الخارجية فضلا عن السياسة الخاصة بخصوصية القطاع العام و إعادة تنظيمه و تأهيله ، و قد كانت نتائج تطبيق السياسات الإيجابية على الاقتصاد الجزائري حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وانخفضت المديونية الخارجية و تقلص عجز الميزانية بل وحققت فائضا شأنه شأن ميزان المدفوعات بعد أن عانى عجزا كبيرا للفترة السابقة بالإضافة إلى ارتفاع مستويات احتياطات العملة الصعبة وكذا انخفاض معدل التضخم للدلالة على استقرار السياسة النقدية.

- أوضحت الدراسة خلو برنامج الإصلاح الاقتصادي من أي سياسات مباشرة للتعامل مع الجوانب الاجتماعية الناتجة عن المشاكل الاقتصادية و علي وجه الخصوص مشكلة

البطالة خاصة خلال السنوات الأولى من تطبيق البرنامج وقد اكتفى بعلاج الآثار الاجتماعية للإصلاح باقتراح مؤقت يتمثل في نظام الحماية الاجتماعية مثل التأمين علي البطالة، الشبكة الاجتماعية.. الخ و التي تظل دون الآمال المعلقة عليها للتخفيف من حدة البطالة في وقت يطمح فيه أفراد المجتمع الجزائري الى استئصالها و لو على المدى البعيد على الرغم من التضحيات الاجتماعية التي سيضلون يعانون منها لمدة طويلة.

- أوضحت الدراسة أيضا زيادة معدلات البطالة في الجزائر للمراحل الأولى من تطبيق البرنامج الإصلاحية نتيجة السياسات الانكماشية التي تضمنها لكن ليس بنفس الوتيرة التي كانت عليها قبل تبني سياسة التعديل الهيكلي، كما أثبتت الدراسة استمرار هيكل المتعطلين بعد تطبيق البرنامج بذات الخصائص التي كانت سائدة في فترة ما قبل الإصلاح.

- لقد دلت الدراسة على ان الجانب التشريعي لعلاقات العمل قد كان مسايرا إلى حد كبير و سياسة التعديل الهيكلي إذ سعى إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، كما تناول بعض الإجراءات و الأحكام للمساهمة في توفير فرص عمل إضافية من خلال تعديل مدة العمل، تعديل سن التقاعد و تنوع أشكاله.

- تبين أيضا تعدد الاقتراحات و الأفكار لمواجهة أزمة البطالة وإشكالية التشغيل و تكاد تتفق جميعها على انها ناتجة عن اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية بالدرجة الأولى ، كما أن زيادة حجم الاستثمارات لا تعني بالضرورة زيادة الطلب على العمالة إذ يجب التمييز بين التي تركز على رأس المال و تلك التي تتميز بكثافة عالية في استخدام اليد العاملة ، و لا أدل من ذلك عن البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي الذي يعادل غلافه المالي ما خصص لبعض المخططات التنموية لكن هل سوف ينتج عنه فرص عمل كتلك التي أحدثتها المخططات التنموية في القطاع العام وبشكل دائم؟.

و يلاحظ لحالة الجزائر غياب سياسة تشغيل فاعلة و فعالة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات التي لها علاقة بتخطيط القوى العاملة على المدى الطويل و التي بإمكانها

احتواء أزمة البطالة و قد ظلت الإجراءات المتبعة للتخفيف من حدة البطالة مقرونة بالشخص القائم على إدارتها.

هذا ولقد استفاد الباحث من عرض الدراسات السابقة في جوانب عديدة حيث تبلورت واتضحت لدينا إشكالية البحث، وساعدتنا في معالجة الموضوع معالجة منهجية صحيحة، كما استفدنا منها في تحديد وضبط المتغيرات الأساسية وكيفية دراستها.

الفصل الثاني : السياسة التنموية من المنظر السوسيولوجي

- تمهيد

- 1- مفهوم السياسة التنموية
- 2- مفهوم التنمية و بعض المفاهيم المرتبطة بها
- 3- المفاهيم المرتبطة بالسياسة التنموية
- 4- مقاييس و مؤشرات التنمية
- 5- النظريات المفسرة لعملية التنمية
- 6- نماذج التنمية
- 7- أنواع السياسات التنموية
- 8- السياسات التنموية المتبعة في الجزائر

تمهيد:

لقد حظي موضوع التنمية و السياسة التنموية باهتمام كبير في دراسات علم الاقتصاد و علم الاجتماع، وتناوله كثير من الباحثين بالدراسة لأهميته وتم ربطه غالباً بمشكلة التخلف في الدول النامية ووضع نماذج تنموية نابعة من التجربة الغربية من أجل تحقيق التنمية.

وفي هذا الجزء من البحث سنركز على الجانب المفاهيمي المتعلق بالتنمية و السياسة التنموية و نظريات التنمية بالإضافة إلى دراسة واقع التنمية في الجزائر.

1- مفهوم السياسة التنموية:

قبل الحديث عن مفهوم سياسة التنمية يجدر بنا التطرق في البداية إلى مفهوم السياسة بصفة عامة و المعاني التي يأخذها هذا المفهوم.

مفهوم السياسة :

يستخدم مفهوم السياسة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والقانونية... الخ الأمر الذي اوجد اختلافاً في تحديد دقيق لهذا المفهوم.

فالسياسة كما جاءت في قاموس علم الاجتماع تشير إلى أسلوب معين للعمل بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة (1).

أما معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية يرى أن السياسة تعنى الخطة القائمة الواضحة أو المتضمنة التي تستخدمها المنظمة أو الحكومة كأساس لاتخاذ قراراتها، و هذه الخطة هي مجموعة المبادئ و المواقف و التشريعات و التعليمات، والمبادئ السياسية أو المعايير الاجتماعية و الخطوط الرئيسية التي تتصل بحياة الأفراد الذين تخدمهم الدولة أو المنظمة (2) كما يشير مصطلح السياسة إلى مجموعة محددة من الأفكار الخاصة بما يجب عمله في

(1)-محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص333.

(2)- يحي حسن درويش : معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان،

القاهرة، 1998، ص125.

نطاق أو ميدان معين وهذه الأفكار غالبا ما تكون مكتوبة، ويم تبنيتها رسميا بواسطة الجهاز المعنى بصنع القرار في هذا النطاق أو الميدان.

ويعرف إسماعيل سعد بان السياسة تشير في المقام الأول إلي نشاط ما ، فضلا عن دلالتها على دراسة ذلك النشاط فهي عملية من عمليات النظام الاجتماعي إذ أنها تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد و جماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية و إن دعا الأمر لاستخدام سلطة الإجبار لضبط سلوك الناس بما يتلاءم مع مصالح الجماعة أو المجتمع ككل(1).

وهناك من يري أن السياسة ما هي إلا تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات و برامج دولة أو منظمة أو فرد(2).

وفى ضوء ما سبق فالسياسة:

- 1- أسلوب معين للعمل بطريقة مقصودة.
 - 2- السياسة تعتمد على التخطيط العلمي بالإضافة إلي توافر الخبرة و التخصص لدى واضعي السياسة.
 - 3- تقوم على إصدار مجموعة من القرارات التي ترسم شكل الحياة.
 - 4- كما أنها عبارة عن تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات و برامج دولة أو منظمة أو أفراد.
- و انطلاقا من ذلك فالمجال السياسي يشكل أهم المجالات الرئيسية لعملية التنمية، فتطبيق مفهومات منظورات التنمية ينطلق من خلال التوجه السياسي السائد، فعلى سبيل المثال، التوجهات السياسية التي سادت بعد فترة الاستقلال في الجزائر كانت توجهات اشتراكية مما جعل بنى وقواعد التنمية تسير في نفس المنحنى في تلك الفترة.

(1) - إسماعيل على سعد: المجتمع و السياسة، دراسات في النظريات و المذاهب و النظم ، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية ، 1999، ص50.

(2) - مديحه مصطفى فتحي: موقع الخدمة الاجتماعية في سياسة الرعاية الاجتماعية، ط4، القاهرة، مركز نشر وتوزيع

الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2003، ص245.

ومن اجل فهم سياسات التنمية المتبعة يتعين علينا أن نفهم المبادئ السياسية المعمول بها، ومنه فان سياسة التنمية تمثل السلوك الكلي للنظام السياسي للدولة.

كما تعنى السياسة التنموية أيضا الخطوات والتعليمات التي يجب إتباعها عند تنفيذ الخطة، ويجب أن لا تتناقض مع السياسة العامة للدولة والأنظمة السائدة وتكون مستمدة من الأهداف العامة (1).

كما تفهم سياسة التنمية على أنها الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة من التنمية وهناك من يميز بين مستويين من سياسات التنمية و هما :

أ- سياسة التنمية الاقتصادية:

حيث تهدف هذه السياسة إلى رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة لأغلب أفراد المجتمع ، خاصة الفئات الضعيفة والمحرومة، حيث تقوم هذه السياسة على الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات البشرية المتوفرة، بالإضافة للإمكانات المادية المتاحة.

ب- سياسة التنمية الاجتماعية:

تهدف هذه السياسة إلى زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أفراد المجتمع من أجل المساهمة في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثمراتها ، وذلك من خلال تحويل الإمكانات الفكرية والنفسية لأفراد المجتمع إلى واقع يعيشونه ويلمسون آثاره (2).

وهناك من يرى أن سياسة التنمية عبارة عن تغير ثقافي موجه نحو تحقيق هدف وفق مراحل وخطوات محددة (3).

(1) - عبد الله بن علي المرواني: التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث السعودية،

السعودية، 2005، ص 29.

(2) - محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص

149.

(3) - نفس المرجع ، ص 151.

مفهوم آخر : سياسة التنمية ظاهرة ذات طابع اجتماعي تعمل على التأثير في واقع مجتمع معين والقائمون عليها قد يكونون أفراد (كأصحاب الأعمال) وقد يكونون هيئات تعاونية أو غيرها من المنظمات الجماعية، كما قد تقوم عليها هيئات حكومية أو دولية كما يمكن وضع سياسة لتنمية مجتمع محلي أو منطقة أو إقليم وسياسة التنمية تمارس على مستويات متعددة يمكن حصرها فيما يلي :

- سياسة تنمية داخلية: تمارسها هيئات البلد النامي نفسه.

- سياسة تنمية خارجية: تمارسها جهات تابعة لدولة أجنبية وفي الغالب تكون أكثر تقدما لصالح دولة نامية.

- سياسة تنمية دولية: تمارسها وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة في مختلف بلاد العالم.

- سياسة تنمية إقليمية: تمارسها أجهزة وهيئات تابعة لمنظمات إقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية، الجامعة العربية (1).

2- مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المرتبطة بها :

يشمل علم التنمية جميع الجوانب التي تسهم في تنمية وتقدم المجتمع سواء اعتمد في ذلك على أسلوب تنمية المجتمع أو على تنسيق المجتمع أو الإنعاش الاجتماعي و غيرها من الأساليب التي تستند لمفاهيم مثل علم التنمية والتنسيق أو الانتعاش و التطور و التحديث...، والتي تؤخذ كمصطلحات لها وظيفتها كأداة التنمية، وهذا ما يوسع دائرة التداخل بين مفهوم التنمية والمفاهيم الاجتماعية الأخرى.

- تعريف التنمية:

لقد تم التطرق لمفهوم التنمية في الفصل الأول من الدراسة و في هذا الجزء سيتم تناوله بشيء من التفصيل.

(1)- نفس المرجع، ص 15.

التنمية لغة :

تعني إنماء أي الازدياد التدريجي والزيادة, كما يشير هذا المصطلح إلى التغيير التلقائي أو الطبيعي، يحدث بصورة عفوية دون تدخل متعمد من طرف المجتمع ويحدث بخطى تدريجية بطيئة نوعا ما.

أما التنمية فتعني التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة خلال فترة زمنية محددة وفق خطة أو سياسة مرسومة (1).

التنمية اصطلاحا:

التنمية كمصطلح مستخدم دولياً على نطاق واسع يشير إلى عملية تغيير مقصود بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات توجيه مسؤولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي تستهدف إدخال نظم جديدة أو إيجاد قوة اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل.

أما " دينهام Dunham " فيعرف تنمية المجتمع بأنها الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع وذلك بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم بعضهم ببعض مع تقديم المعونة الفنية اللازمة عن طريق المنظمات الحكومية والأهلية.

أما " هوبهاوس " يرى أن التنمية تمثل التفاعل بين الجانب الطبيعي والاجتماعي من أجل الرخاء والتقدم لجميع الأفراد (2).

ومن أهم التعريفات الأخرى للتنمية التعريف الذي قدمته الماركسية عند معالجتها لقضية التخلف والتنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، بالإضافة إلى اعتمادها على العوامل الاقتصادية كأساس لتحديد وضع المجتمع وبنائه الاجتماعي، وانطلاقاً من اعتبار أن المراحل التاريخية مراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع إلى جانب تصورها

(1) - إبراهيم العيسوي: الإسلام والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص12.

(2) - فاديه عمر الجولاني : مرجع سابق، ص 49.

للعلاقة بين قوة الإنتاج وعلاقات الإنتاج كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية ، عموماً فالتنمية من المنظور الماركسي تمثل عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (1).

فالتنمية بمعناها الشامل هي النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي.

والتنمية في تقرير لهيئة الأمم المتحدة تتمثل في تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية لتسهيل اندماج هذه المجتمعات في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بقدر الإمكان. كما تشير التنمية إلى العمليات التي تؤدي إلى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وذلك عن طريق تضافر الجهود الحكومية والشعبية (2).

وترتبط عملية التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الفكري للمجتمع.

كما أن عملية التنمية لا تسيير بشكل عشوائي إنما تخضع لعملية تقويم تحدد ما أحرزته من نجاح وما أخفقت في الوصول إليه كما تختلف الأساليب التنموية باختلاف الزمان والمكان، فالتنمية في الريف تختلف عنها في الحضر.

والتنمية في مجتمع اشتراكي تختلف عنها في مجتمع رأسمالي والتنمية لا تهتم بجانب واحد فقط وإنما تمثل كافة جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها، فمنها ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، ومنها ما هو نفسي اجتماعي، وبذلك يرتبط بها حدوث تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة (3).

وبذلك فإنَّ عملية التنمية الشاملة تتجه إلى أهداف مرحلية تتمثل في مضاعفة الدخل القومي ورفع معدلات الدخل، وإلى أهداف بعيدة تتمثل في ارتفاع مستوى المعيشة

(1) - السيد الحسني: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 22.

(2) - فاديه عمر الجولاني: مرجع سابق، ص 14.

(3) - نفس المرجع، ص 5.

والتوسع في الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وتحقيق أقصى قدر من الوئام الاجتماعي.

ويعرف " جيرادماير " التنمية بقوله: « إنَّ التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة » (1).

تعريف " ماير " اقتصادي أكثر منه اجتماعي لأنه ركّز على مؤشرات اقتصادية لإحداث التنمية و هي :

أولاً- ارتفاع الدخل.

ثانياً- استمرارية هذا الارتفاع.

ثالثاً- ربط عملية التنمية بانخفاض مستوى الدخل.

وفي نفس المعنى جاء تعريف " ولتسكي Waltinsky " بتعريف شامل للتنمية ولكن من وجهة نظر اقتصادية، إن التنمية بالنسبة للاقتصادي تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي زيادة إجمالي إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان.

وأشمل تعريف للتنمية التعريف الذي قدمه الاقتصادي السويدي " ميردال Myrdal " إذ يقول بأن التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي «.

ويرى " روبرت مالتس " (2) بأن التنمية لا تخضع للعوامل الاقتصادية فقط، إنما هناك عوامل متداخلة من سياسة وأخلاق واقتصاد، وتفاعل هذه العوامل يؤدي إلى إحداث التنمية بل يرى أنّ النواحي الأخلاقية تلعب دوراً مهماً في تحقيق ذلك ، فتمسك

(1) - المعهد العربي للثقافة المالية وبحوث العمل: دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية ، الجزائر جوان، 1979، ص8.

(2) - مالتس المعروف بنظريته حول السكان والقائل بان السكان يزدادون بمتواليه هندسية والإنتاج بمتواليه حسابية (تضاعف عدد السكان أكبر من تضاعف الإنتاج).

المسؤولين والمواطنين على السواء بتعاليم الدين تدفعهم إلى العمل والجد (1).

و من جهة أخرى يعد تحسين مستوى معيشة الأفراد قضية التنمية المركزية فمستوى إشباع حاجات البشر الأساسية و الثانوية من مؤشرات التنمية الأساسية.

يعد مؤشر مستوى الدخل من المعايير الأساسية في المقارنة بين الدول المتقدمة و النامية فإتساع فجوة مستوى الدخل بين البلدان المتقدمة من جهة و بين البلدان النامية نفسها من جهة أخرى، مؤشر على عدم إحراز تقدم نحو قضية مركزية من قضايا التنمية و هي تحسين توزيع ثمار التنمية لا بين البلدان فحسب بل و بين الأفراد و الفئات و الجهات داخل البلد الواحد(2)، و هذه الفجوة الهائلة في مستوى الدخل بين الدول النامية و الدول المتقدمة لا تعكس بالضرورة فروقات في الموارد الطبيعية بقدر ما تعكس فروقات في مستوى كفاءة تنمية و تثمار هذه الموارد على أحسن وجه.

ومن خلال التعريفات التي ساقها الباحثون والمهتمون بالتنمية نجد أنها تركز على عدد من العناصر الأساسية التي تشخص هذا المفهوم أهمها:

- أن التنمية تركز على الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي ساهم في عملية تنمية المجتمع.

- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع (3).

- كما تستهدف التنمية في المقدمة إشباع الحاجات إلى جانب محاولة القضاء أو حتى التخفيف من حدة الفقر.

فالتنمية عموما عملية تغير واع تحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق

(1) - إسماعيل شعباني : مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومو للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 65.

(2) - محمد توفيق صادق: تنمية التعاون في دول المجلس، عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص ص 21-22.

(3) - إحسان حفطي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2006، ص 32.

الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم وفق خطة مرسومة (1).

ب- تطور مفهوم التنمية:

عرفت التنمية منذ النصف الثاني من القرن العشرين تحولا في مفهومها و أهدافها وتوجهاتها فمن مفهوم التنمية الاقتصادية ونمو الاقتصاد إلى التنمية الاجتماعية إلى التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة.

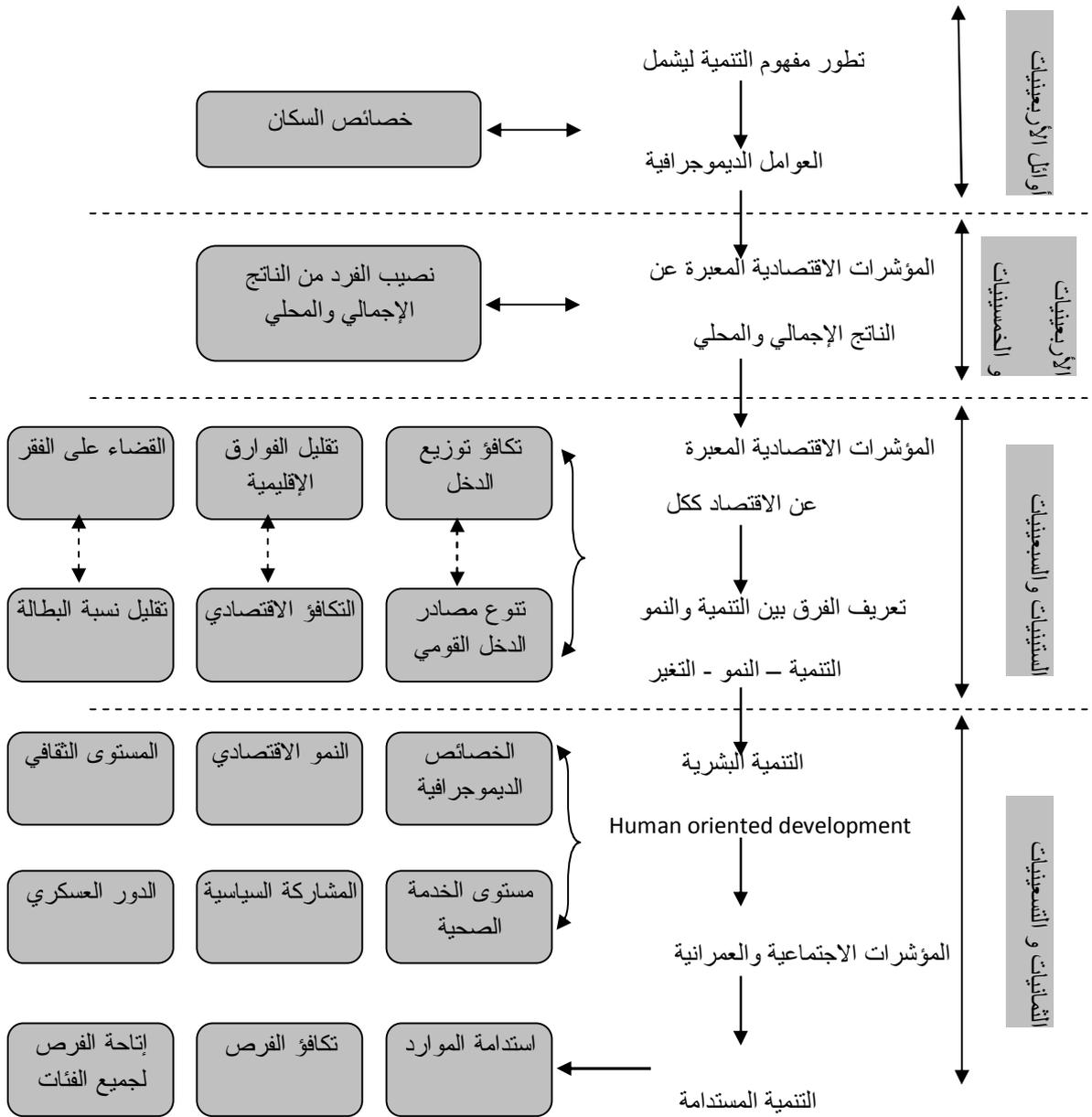
كما تحول المفهوم من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان ورفع مستويات المعيشة وتقليص الفقر والحد من سوء توزيع الدخل الفردي.

فبعد أن كان الاهتمام متركز على الإنسان كمورد اقتصادي أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية وصارت ذات صلة بكل الأبعاد فهي تعني " التوازن بين المقتضيات الاقتصادية و القضايا الاجتماعية و الاهتمامات البيئية و الديناميكية الديموغرافية على اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها.

والمخطط رقم (1) يوضح التطور التاريخي لعملية التنمية :

(1) - نفس المرجع، ص 33.

شكل رقم (1) تطور مفهوم التنمية



المصدر: عن أسماء عبد العاطي محمد - محاور الحركة الرئيسية و تأثيرها على التنمية - 2004

يتضح من خلال التطور التاريخي لمفهوم التنمية ونظرياتها، أنها سعت دائماً لتحسين أساليب الحياة لجميع أفراد المجتمع خاصة في المجتمعات العالم الثالث غير أنها لم تحقق ذلك، حيث ازداد وضع الأغلبية سوءاً كما اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

كما يعبر الشكل رقم (1) على تغير الفكر الإنمائي كثيراً مع الزمن، ففي البداية كان الاتجاه السائد يساوي بين الاستثمار في رأس المال و النمو و التنمية، ثم تحول التركيز

إلى دور التنمية البشرية، و دور الأسواق و السياسات و دور المؤسسات، و مؤخراً إلى تمكين الأفراد و المجموعات و التزام البلدان.

بمعنى تحول المفهوم من مجرد تعظيم نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان و رفع مستويات المعيشة و تقليص الفقر و الحد من سوء توزيع الدخل الفردي.

و اليوم لا إجماع حول سياسة واحدة للتنمية و اتجاهات جديدة تظهر كل يوم، و قد رأى كثيرون في الأزمة المالية الأثر الذي ستركه الأزمة على النهج الإنمائي.

بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية:

من ناحية أوسع يتحدث علماء الغرب عن أربعة مفاهيم، بمعنى واحد وهي التحديث والتنمية والتقدم و التطور وتعني هذه المفاهيم إحلال النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية السائدة في الغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية بمعنى إرساء النظام الرأسمالي، واقتصاديات السوق و الحزبية ، والديمقراطية الغربية⁽¹⁾. وفيما يلي نحاول أن نفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها.

- النمو و التنمية:

هناك تداخل بين مفهومي التنمية والنمو فهو من أكثر المفاهيم تشابهاً لها ، فقد حاول " لويس- LEWIS " توضيح الفرق بينهما فيرى أن : « النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة »⁽²⁾.

ومنه فالنمو ليس مرادفاً للتنمية دائماً فهو جزء منها و ضروري لتحقيقها، غير أنه لا يحققها بمفرده بل يجب تحقيق الظروف الاجتماعية (الصحة، التعليم...)، وكذا المستوى السياسي، وهذا بالاستقلال الاقتصادي..

(1) - عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية (مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص62.

(2) - إسماعيل شعباني: مرجع سابق، ص 53.

كما يشير النمو إلى الزيادة التلقائية في الناتج والتي تحدث بدون خطط اقتصادية، وتشير التنمية إلى عملية تغير هيكلية تتم من خلال إجراءات وتدابير مقصودة.

ومنه يصعب الفصل بين المصطلحين، وذلك لأن أحدهما يعتبر امتداد للآخر ومن المسلم به أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود و التخلف إلى حالة التقدم و النمو⁽¹⁾.

إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسياً فإنه ليس مرادفاً تماماً للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها.

إنّ التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا والقضاء على الجوع والقدارة والمرض ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان والتحول من الاعتماد على إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قابلة وتطوير الصناعة واستبعاد الأجانب من مراكز التسايط في اقتصادياتها وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني.

التحديث و التنمية:

يذهب " ألبرت مور Albert more "، إلى أن التحديث يتضمن إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية، بدلاً من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة⁽²⁾.

(1) - عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الأزريطة،

الإسكندرية، 2003، ص 35.

(2) - عبد الهادي محمد والي: مرجع سابق، ص 63.

أما " دانكوارت روستو Dankwart Rostow " فالتحديث يعني توسيع نطاق التحكم في البيئة الطبيعية من خلال التعاون بين البشر (التعاون مع البلدان المتقدمة)، اي أن عملية التحديث توجد في كل المجتمعات الإنسانية تقريبا والفرق يكون في الدرجة و ليس في النوع، فعمليات الاستجابة لتحدي البيئة تؤدي إلى آثار ونتائج متنوعة، ومنه فان مراحل التحديث ومعدلاته تختلف من مجتمع لآخر، وفقا لمعدلات التغير وقوة الدفع ... الخ (1).

وحدد " اتزيوني - Amitia Elzioni " مجموعة من المتغيرات التي شأنها أن تجعل من المجتمعات التقليدية مجتمعات حديثة ولخصها في النقاط التالية:

- تغيرات ديموغرافية تتمثل في انخفاض معدلات الوفاة ومعدلات الولادة.
- انكماش حجم الأسرة، والضبط الأسري، وضعف الاتجاهات المحافظة.
- انفتاح السلم الطبقي بما يسمح بالحراك الاجتماعي.
- التحول من النظام الطبقي والإقطاعي إلى النظام البيروقراطي.
- ضعف التأثير الديني.
- انتشار التعليم.
- نمو الثقافة الجمعية وتطور وسائل الاتصال الجمعي .
- ظهور اقتصاد السوق والتركيز على الصناعة(2).

وعرف "سدانلي بايز" التحديث بأنه : « يتمثل في اتجاه الدولة للتخطيط الاقتصادي بهدف تنمية المجتمع »، فهذا المفهوم يربط بين التحديث والتنمية.

أما "جاسون فنكل" و "ريتشارد جابل" فعرفا التحديث بأنه: « العملية التي يتم من خلالها تغيير العلاقات الاجتماعية والمعايير التقليدية وتقاليد الماضي التي كانت توجه الأفعال، وإيجاد التفاوت بين القائمين بالتحديث والجماهير.

(1)- نفس المرجع، ص ص 63-64.

(2)- نفس المرجع، ص ص 64-65.

عموماً فإن مفهوم التحديث يشير إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تحولات في أنساق المجتمع ونظمه ما يترتب عليه تغير في الطابع التقليدي للمجتمع، والأخذ بأسلوب الحياة السائدة في المجتمعات الأكثر تقدماً⁽¹⁾.

التغير و التنمية:

عرف " فيرتشيلد -P.Fairchild " التغير الاجتماعي بأنه عملية ديناميكية متفاعلة تتأثر بالأهداف الجديدة للمجتمع و تؤثر على مكونات الوحدات التي تؤلف البنيان الاجتماعي بحيث تغير من طبيعتها البنائية و الوظيفية⁽²⁾.

أما دائرة العلوم الاجتماعية فقد عرفت أنه تحولا هاما يصيب الأبنية الاجتماعية، و يظهر هذا التحول في قواعد السلوك، و القيم الاجتماعية و الإنتاج الثقافي و الرموز⁽³⁾.

3- المفاهيم المرتبطة بالسياسة التنموية:

- التخطيط :

يعرف " علي لطفي " التخطيط بالتركيز على الجانب الاقتصادي بأنه يحتوي على جميع فروع النشاط الاقتصادي من إنتاج زراعي وصناعي وخدمات توضح حجم الاستثمارات الواجب تنفيذها خلال سنوات ،الخطة في هذه الفروع الثلاثة، وحجم الإنتاج وعدد العاملين الذين يمكن استعمالهم في كل فروع الخطة، كما يبين أن التخطيط الشامل يحتاج لدراسات متعددة لمعرفة طبيعة العلاقات القائمة بين فروع النشاط الاقتصادي المختلفة ومدى اعتماد بعضها البعض.

ومنه يعد التخطيط ركيزة تنظيمية لتسيير عملية التنمية (وأداة خاصة للدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها) فالتخطيط برنامج اقتصادي اجتماعي محدد، يوجد في جميع المجالات

(1)- فاديه عمر الجولاني: مرجع سابق، ص ص 60-61.

(2)- عاطف غيث: مرجع سابق، ص 415.

(3)- عبد الرحمان تمام أبو كريشة: مرجع سابق، ص 33.

ويتطلب التخطيط الشامل أن تكون الدولة متحكمة في القوى الاقتصادية للبلاد، أو على الأقل في أهم جزء منها، وهذا شرط لازم، لأنه بدونها لا يمكن على الإطلاق تطبيق هذا التخطيط ومن هذه النقطة يمكن التمييز بكل وضوح الفرق في تنظيم الاقتصاد، بين كل من النظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الرأسمالي فهذا الأخير لا يخضع العملية الاقتصادية إلى التخطيط الشامل لأن القوى الاقتصادية يتحكم فيها الأفراد المالكون لوسائل الإنتاج (1).

- التخطيط في أبسط صورته هو البحث عن أصل البدائل المتمثلة لتحقيق هدف معين في مدة معينة و في حدود الإمكانيات المتاحة تحت الظروف القائمة.
- وهناك من يرى أن التخطيط للمستقبل أو الظاهرة تعني رسم سياسة لما يجب أن تكون عليه هذه الظاهرة في المستقبل (2).
- كما انه يعني التغيير أو الانتقال من وضع معين إلى آخر في الحياة الاجتماعية و في حدود المجتمع المقصود بالتخطيط (3).

أنواع التخطيط:

- **التخطيط الهيكلي:** يقصد به اتخاذ مجموعة من القرارات و الإجراءات و السياسات التي تهدف إلى تغيير فلسفة المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.
- **التخطيط الوظيفي:** يقصد به إعداد و تنفيذ الخطط الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم، دون إحداث تغييرات جذرية في قسيمته أو فلسفته.

(1) - محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ديوان المطبوعات

الجامعية الجامعية، الجزائر، 1999، ص 12.

(2) - عبد الرحمان تمام أبو كريشة: مرجع سابق، ص 259.

(3) - عبد الهادي الجوهري: أصول المجتمع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984، ص 229.

- **التخطيط القومي و الإقليمي:** يقصد بالتخطيط القومي أن تشمل الخطة جميع المناطق الإدارية للدولة أما التخطيط الإقليمي هي إعداد خطة لمنطقة إدارية واحدة، و من مزايا التخطيط القومي ضمان تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن جغرافيا في جميع المحافظات و من أمثلة التخطيط الاقتصادي خطة ايطاليا للنهوض بالجنوب المتخلف.

- **التخطيط الأصلي و التخطيط المساعد:** يتصل التخطيط الأصلي بالقطاعات الاقتصادية المختلفة كخطة الزراعة و التشييد و البناء و الكهرباء و الإسكان و الصحة و التعليم أما التخطيط المساعد فيتعلق بالمتغيرات الاقتصادية كالأسعار و الأجور و الادخار و القوة العاملة و جدير بالذكر أن التخطيط للقوى العاملة يؤثر⁽¹⁾ على إمكان تحديد أهداف التخطيط لان أي قطاع لن يتمكن من تحقيق أهدافه إلا إذا توفرت لديه الأعداد الكافية للموارد البشرية.

فالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي يعتبر من أهم عناصر السياسة العامة للتنمية، خاصة في ظل ظروف البلدان المتخلفة، من خلال جعل المصالح الاجتماعية والقومية تعلقو مصالح طبقات أو فئات اجتماعية معينة.

إنَّ فعالية القيادة المخططة تتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة الأهداف التي يضعها التخطيط أمامه، والإمكانات التي يستخدمها في تحقيق هذه الأهداف، ومعظم قيادات بلدان العالم عجزت حتى الآن عن تبني الطرق المخططة والعلمية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلدانهم بفعالية تامة ومقبولة اجتماعياً.

إنَّ تخطيط الاقتصاد الوطني لا بد أن يقوم على أساس وحدة السياسة والاقتصاد، التي تقرها الجماهير أي "وعي الجماهير والشعوب بطبيعة الخطط الموسمية في عملية التنمية".

إنَّ وضع وإقرار الخطط والبرامج المستقبلية في مختلف البلدان النامية يتم على أساس ومبادئ ومقاييس مختلفة، غير أن معظم هذه الخطط تشترك في أن جميعها يهتم برفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع بما يحقق تضخماً ملحوظاً في الاقتصاد الوطني.

(1) - فؤاد بسيوني متولي : أزمة التنمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص ص 13-14.

وتختلف وتتباين هذه الخطط في مختلف البلدان النامية، في المقاييس المحددة والمختارة عند وضع المشاريع الملموسة التي تشتملها الخطة بناءً على مشاريع تتطلب كميات كبيرة من العمل أو رأس المال أو كلاهما معاً.

فالمقياس الأساسي في عدد من بلدان العالم الثالث عند وضع المشاريع هو نمو العملة مثل ما هو الحال في مصر ونيجيريا وأقطار الخليج العربي، وفي مناطق أخرى يسود مقياس نمو المنتج الوطني الإجمالي والدخل القومي نجدها مثلاً في الهند.

كما يولي اهتماماً خاص في عدد من البلدان إلى المشاريع المطالبة بتحسين حالة الاقتصاد الوطني محلياً وعالمياً.

كما تتباين الخطط فيما بينها باختلاف الطرق المتبعة في وضعها حيث تعتمد معظم الدول النامية إستراتيجية تخطيطية تعرف بما يسمى بخطط " المراحل "، حيث تقوم في المرحلة الأولى بإعداد بعض نماذج النمو التي تخص تطور بعض القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة والطاقة والصحة والتعليم.

و يضع المخططون معدلات النمو استناداً إلى هذه النماذج، أما في المرحلة الثانية يتم انتقال متميز من العام إلى الخاص، أي توزيع المؤشرات العامة المثبتة في كل قطاع، كما تتخذ في هذه المرحلة قرارات تعطي الأولوية بإيجاد مناصب عمل جديدة لبعض فئات المجتمع وفي المرحلة الثالثة يعود المخططون ثانية إلى النماذج العامة .

عموماً حققت بعض البلدان النامية خبرة في وضع استراتيجيات التنمية، إلا أن نتائجها لم ترض الأوساط الاجتماعية داخل هذه البلدان، إذ أن عدداً محدوداً جداً من الخطط تم تنفيذه والباقي يؤجل إلى الخطط اللاحقة.

ومن عوامل ضعف وعجز عملية التخطيط في العالم الثالث أن هذه الخطط لا تتضمن سياسة اجتماعية واضحة ومحددة، فمبرمجو المخطط كثيراً ما يركزون اهتمامهم على الجوانب الاقتصادية " كمية "، مع عدم مراعاة لنوع وتركيب البنية الاجتماعية.

- التخطيط التنموي:

و المقصود به إتباع أحسن الطرق والأساليب لاستخدام وتنمية الموارد البشرية والمادية عن طريق تغيير اتجاهات الكم والكيف الموجودة والمتاحة في الدولة.

كما يمثل التخطيط التنموي خياراً استراتيجياً للدول النامية التي سعت لتخليص اقتصادياتها من العيوب الهيكلية ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لموظفيها، وذلك من خلال إنشاء البنية الأساسية والتجهيزات والمرافق الضرورية كنقطة انطلاق ضرورية لبدء مسيرة القوى البشرية، مما يشكل تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للتخطيط الشامل والذي يتطلب خلال المراحل المبكرة للمسيرة التنموية قيام القطاع الحكومي بالدور الريادي نظراً لعدم اكتمال نضج القطاع الخاص إضافة إلى عدم إمكانية الاعتماد على آليات اقتصاد السوق لتحقيق الأهداف التنموية (1).

فحتى الأقطار الرأسمالية المتقدمة أنشئت هيئات خاصة لتنظيم اقتصادها من خلال عملية التخطيط، مثل هيئة التخطيط العام في فرنسا، ومكتب التخطيط المركزي في هولندا، ومجلس الإنماء القومي في بريطانيا، حيث أصبحت هذه الهيئات جزءاً من الجهاز الإداري في تلك الأقطار وعملها، أن تستخدم الأدوات الاقتصادية لديها للمحافظة على العلاقات الرأسمالية فيها.

- خصائص التخطيط التنموي:

أدركت غالبية الدول النامية أهمية وضرورة تبني أساليب تخطيطية خاصة بها و متمشية مع ظروفها، كأداة لتفعيل النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وقد أصبح التخطيط التنموي خياراً استراتيجياً لهذه الدول من أجل تنمية قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، وفي هذا الإطار تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفاً أساسياً للتخطيط التنموي لإحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية، وذلك من خلال خطة التنمية الشاملة، التي تشكل برنامج عمل منظم

(1) - عبد الله بن علي المرواني: مرجع سابق، ص 23.

ومتكامل يغطي فترة زمنية محددة تقوم بها الدولة أو تتولى إجازته والموافقة عليه من أجل تعبئة الموارد بصورة رشيدة لتحقيق أهداف وطنية، وذلك عن طريق استخدام الوسائل المتاحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بصرف النظر عن ملكية الدولة لهذه الموارد.

أي أنّ الخطة التي يتم إعدادها في إطار التخطيط التنموي تعتمد على تكامل سياسات ومبادرات القطاعين الحكومي والخاص (1).

- إستراتيجية التنمية:

قبل التطرق لمفهوم إستراتيجية التنمية لابد من التعرف على مصطلح الإستراتيجية إن مفهوم الإستراتيجية ليست قاصرة على مجال بعينه دون غيره من المجالات و غير صحيح أنها مرتبطة فقط بالجوانب العسكرية، فهي ترتبط أساسا بعمليات تحقيق الأهداف القومية سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية... الخ

و مفهوم الإستراتيجية يقوم على مجموعة من الافتراضات النظرية و الفكرية المرتبطة بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فهي ليست فكرا جامدا، و لكنها دراسة واقعية للحاضر في ضوء متطلبات المستقبل، فهي تمثل إجراءات تنفيذية معاصرة في إطار رؤية تنظيمية للتطور المنظور للمستقبل.

إن عملية وضع إستراتيجية ما هي إلا عملية البحث عن أفضل الأساليب و الطرق و الأدوات لتحقيق الأهداف القومية، فإستراتيجية كل دولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بوضع هذه الدولة و قواها المادية و المعنوية (2).

والسؤال الذي يطرح نفسه هل استطاعت بلدان العالم الثالث من تحديد إستراتيجية واضحة للتنمية؟.

(1) - نفس المرجع، ص 37.

(2) - محمد عزت عبد العزيز احمد المصري: رعاية الشباب كإحدى استراتيجيات تحديث المجتمع المصري، أطروحة

دكتوراه، جامعة الفيوم، مصر، 2008، ص 123.

إن جميع الاستراتيجيات التنموية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لم تنطلق من واقع تركيباتها الاجتماعية واستمرت في محاولة لإصلاح الوضعين الاقتصادي والاجتماعي حتى بعد توفر موارد اقتصادية هائلة التي لم تستغل من أجل إيجاد استراتيجيات تنموية مترابطة الأجزاء والأهداف وتعاملت مع اكتشاف هذه الموارد كأنها هبة دون النظر في مردوداتها السلبية أو الإيجابية، فالواقع يثبت أن السلبيات فاقت الإيجابيات.

أي أن الاهتمام بكل ما هو مادي انعكس على التراكيب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأنها أنتجت مجتمعات استهلاكية معتمدة على غيرها، وحتى الإنجازات التي حققتها الاستراتيجيات التنموية هي في الواقع تابعة للغرب، مما أدى إلى استنزاف رأس المال الداخلي " القومي " بصورة سريعة ومذهلة وساعدت هذه السياسات المستوردة على تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة وصناعتها بفعل المردودات الاقتصادية التي عادت عليها بطرق مباشرة وغير مباشرة (1).

إن الوضع الاجتماعي الذي تتميز به بلدان العالم الثالث والذي حول هذه المجتمعات من مجتمعات إنتاجية إلى مجتمعات استهلاكية في ظل تواطؤ استعماري احتكاري.

إن الإستراتيجية التنموية التي لا مناص منها، هي الخروج من سياق تنمية التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتعميقه، كما أن إستراتيجية التنمية يقصد بها مجموعة من الأهداف الكلية طويلة الأجل والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما تحققت تطورا حضاريا عميقا وشاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التي تضمن تحقيق هذه الأهداف، عموما لقد تبين في السنوات الماضية في معظم دول العالم الثالث مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التنموية التي تسعى إلى حل مشكلة التخلف وتحقيق التنمية، إلا أن معظم هذه السياسات لم تتجح في تحقيق أهدافها المسطرة، نتيجة تدني المستوى المعيشي لأغلب أفراد المجتمع بالإضافة إلى التفاوت الواضح في التحول في الدول النامية واتساع الهوة بين الدخل القومي بين الدول الصناعية المتقدمة وبقية الدول النامية.

(1) - صبحي محمد قنوص : أزمة التنمية، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية، بدون سنة

ومن الأمور الهامة في نجاح أي إستراتيجية تنموية ضرورة أن تأخذ في اعتبارها نوع المجتمع الذي تريد تنميته وخصوصياته التاريخية وقيمه الاجتماعية وأهدافه السياسية و الاقتصادية و أسلوب حياة الإنسان ونظرته إلى الحياة.

- التنمية المستدامة :

أدى ظهور العديد من المشكلات البيئية كالتلوث وسوء استخدام الموارد وسوء توزيعها إلى زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية ، نتيجة لذلك عقدت مؤتمرات عدة بدءا من عقد مؤتمر باريس عام 1968 عن المجال الحيوي (1).

حيث وجه هذا المؤتمر الأنظار إلى التدمير البيئي الذي وصل إلى مرحلة حرجة، وتبعه مؤتمر " استكهولم " عام 1972 الذي ركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية للمشكلات البيئية في الدول الصناعية مع تحويل اهتمامها لدول العالم الثالث التي تعاني هي بدورها من مشكلات بيئية متعددة.

وتلا هذا المؤتمر أحداث تتعلق بقضايا البيئة مثل تسرب الغاز في بوبال بالهند، انفجار المفاعل النووي في " تشيرنوبل " بالإضافة إلى زيادة حدة بعض المشاكل البيئية لتغير المناخ وثقب الأوزون بالإضافة إلى زيادة التركيز على أهمية العلاقة بين التنمية و البيئة , وبرز ذلك في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية عام 1987 , فالبيئة هي المكان الذي يعيش فيه الأفراد و التنمية هي الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتحسين حياتهم على هذه البيئة، ومن ثم فهذان المفهومان متلازمان نتيجة ارتباطهما بالعديد من المشكلات العامة و الحساسة التي تعاني منها دول العالم الثالث منها الفقر والنمو السكاني وإتباع استراتيجيات و سياسات تنموية غير ملائمة أدت إلى مزيد من الضغوط على البيئة.

و انطلاقا من العلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة

مفهوم جديد للتنمية يتناسب و واقع المجتمع في ظروفه الحالية، ومن هنا ظهرت رؤية

(1) - إحسان حفطي: مرجع سابق، ص34.

شاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد التنمية المستدامة .

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، والدافع من وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال العدالة في توزيع ثمار التنمية ولكن من خلال التركيز على الإنسان باعتباره هدف التنمية وأداتها في نفس الوقت.

وفي تقرير صدر عن لجنة " برند وتلاند " - رئيسة الوزراء - 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية الحاجات الخاصة بها، كما أنها عملية ليست ثابتة ولكنها عملية تغير والتي من خلالها يكون استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتنمية الايكولوجية والتغيرات المؤسساتية يتم بطريقة تتوافق فيها متطلبات الحاضر مع المستقبل كما ظهر بعد هذا التقرير عدة تعريفات منها تعريف مصطفى كمال في كتابه التنمية المستدامة القيود والفرص " 1987 " بأنها تتضمن مساعدة الفقراء لأنه إذا ما تركوا بدون بديل فسوف يدمرون بنيتهم، وفكرة التنمية الدائمة في ظل قيود الموارد الطبيعية والتنمية القائمة على فكرة كفاءة التكلفة حيث لا تؤدي التنمية إلى تدهور نوعية البيئة أو تدهور الإنتاجية وانخفاضها في الأجل الطويل، كما تركز على قضايا مهمة كتوفير مياه صالحة للشرب والمأوى للجميع واكتفاء الذاتي من الغذاء والتكنولوجيا المناسبة رعاية صحية جيدة، كما أن مبادرات المواطنين ذات أهمية خاصة فالبشر هم الموارد نفسها (1).

التداخل بين التنمية المستدامة و السياسة التنموية :

فالسياسة التنموية تدخل وتتداخل مع عملية التنمية المستدامة، فهي تمشي معها جنباً إلى جنب، حيث أن السياسات التنموية المتبعة تعمل على تحقيق تنمية مستدامة كما أن السياسات التنموية من جملة أهدافها الأساسية تحقيق تنمية مستدامة.

(1) - مصطفى طلبه : الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، ط1، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم،

ومن جهة أخرى نجد أن مفهوم التنمية المستدامة يختلف تبعاً لمتطلبات و أولويات واحتياجات وإمكانات كل منطقة، فالشمال المتقدم يطالب بالاستدامة البيئية والجنوب يطالب بالتنمية وتحقيقها بحد ذاتها.

وكانت محاولات من جانب جماعات البيئة في الشمال للحفاظ على الوضع الراهن للتنمية والذي كان في مصلحة الشمال و ضد مصالح الجنوب مما يعني استمرار النمو الاقتصادي في الشمال وفي الوقت نفسه استمرار استنزاف الشمال لموارد الجنوب (1).

للتنمية المستدامة أبعاد أهمها البعد الاجتماعي الذي يعد موضوع الفقر ضمن اهتماماتها.

4- مقاييس و مؤشرات التنمية:

تتعدد وتتنوع معايير قياس التنمية بتعدد خصائص التنمية و مقوماتها من دولة إلى أخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى تتنوع ما بين اقتصادية واجتماعية ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ونظراً لتشعب المتغيرات التي تحكم عملية التنمية نجد مجموعة من المقاييس، المتعددة الأبعاد منها.

- التحليل العاملي الذي وضعه " بيرري B, Berry " بالإضافة إلى المقاييس التي وضعها كل من معهد بحوث الأمم المتحدة (UN Research Institute)، " إير EYRE " 1978 " موريس MORRIS " 1979، " كول COL " 1981، " رام RAM " 1982، ولجنة أزمة السكان population Crises committee ، حيث حاول كل باحث إيجاد مؤشر دال و أكثر لفهم مشكلة التنمية، مما حال دون إيجاد مقياس شامل لجميع المؤشرات و المتغيرات الدالة على التنمية.

غير أنه في السنوات الأخيرة استخدم دليل التنمية البشرية كمؤشر مركب لقياس مدى تلبية الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول من حيث درجة التنمية ويتكون هذا الدليل من ثلاث مكونات هي:

(1) - نفس المرجع السابق، ص 417.

" الصحة والتعليم والدخل " ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمششرات التالية:

توقع الحياة عند الميلاد، معدل القراءة والكتابة بين البالغين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ونظرا لتنوع مقاييس التنمية ودرجة تفاوتها ولأن لكل مقياس منطلق ومنظور ينفرد به دون غيره، فليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية، كما أن دليل التنمية البشرية لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشري نظرا لمحدوديته ووجوب توسيع مجالاته وتعزيزه بمؤشرات أخرى مقترحة لدراسة مستوى التنمية في الجزائر.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة يمكن إضافة:

- قوة العمل (في جميع المجالات) .
- معدل البطالة.
- عدد الأطباء لكل 10.000 من السكان.
- معدل وفيات الأطفال الرضع.
- السكان الحاصلين على المياه الصالحة للشرب.
- معدل القراءة والكتابة.

كما أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تساعد على قياس وتقييم مستوى التنمية

" السياسة التنموية " بمعناها الشامل وفيما يلي هذه المؤشرات:

- مؤشرات التنمية البشرية:

و يتضمن هذا المؤشر ثلاثة عناصر و هي:

1- مدة الحياة : و تقاس باعتماد العمر المتوقع عند الولادة.

2- مستوى التعليم: و يقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار (محور

الأمية) وثلثي المعدل الإجمالي للدارسين (كل مستويات التعليم).

3- مستوى المعيشة : و يقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل ساكن.

و يحتوي مؤشر التنمية البشرية على المعدل الحسابي لمجموع العناصر الثلاثة المذكورة.

5- النظريات المفسرة لعملية التنمية:

حاولت النظريات الاجتماعية تفسير طبيعة وأشكال الحياة الاجتماعية دون إرجاعها إلى أصولها التاريخية وجذورها الثقافية، بهدف الوصول إلى القانون العام، ولقد تطورت النظريات الاجتماعية التي فسرت التطور والتقدم تطوراً هائلاً خلال القرن 18 خاصة عند المفكر " كوندراسيه" وبداية القرن 19 عند "سان سيمون"، حيث كانت تلك النظريات الأساس التي انطلق منه كونت Conte الذي ركز على البحث في قانون التقدم، ويؤكد "سبنسر - Spencer" بأن التخلف الاجتماعي والاقتصادي ناتج عن عدم توافق الإنسان مع ظروف الحياة.

كما ظهرت العديد من النماذج التصورية القائمة على التصنيف الثنائي للمجتمعات المتخلفة والمتقدمة، ومن أهمها تصنيف " تونيز -Tounis" " أحد مؤسسي المدرسة الاجتماعية الصورية في ألمانيا، ويعتبر هذا التصور أن المجتمع الكبير يحدث من خلال المجتمع المحلي الذي يبدأ يتلاشى تدريجياً بفعل عمليات التغيير الاجتماعي، غير أن هذا يتطلب مراحل زمنية متعددة تأخذ خط نمط التقدم المستمر نحو تحقيق المجتمع الكبير، ويتميز المجتمع المحلي بالنزعة الغريزية، ورابطة الدم والملكية الجماعية، وسيطرة الضوابط الاجتماعية غير الرسمية كالأعراف والعادات والتقاليد، وقوة النزعة الدينية، في حين يتميز المجتمع الكبير بخصائص منها الملكية الفردية والعلاقة التعاقدية الرسمية وسيادة القانون والصراع وعدم الاستقرار .

أما " دوركايم" فقد ميز بين نوعين من التركيبات الاجتماعية بالاعتماد على مبدأ تقسيم العمل، الأول يقوم على التضامن الميكانيكي الذي يتميز بالتشابه في البنية وعلى التوافق في الأفكار والمعتقدات، كما يسود المجتمع التجانس القائم على القهر والإلزام.

أما المجتمع الثاني فيتميز بالتضامن العضوي، والمجتمع في هذه الحالة يشبه الكائن العضوي الذي تتباين أجزاؤه وظيفياً.

أما "بارسونز" فقد حاول أن يبني نظرية مماثلة أطلق عليها "نظرية بدائل النمط"، فسّر من خلالها التقلب الثقافي في المجتمعات من التخلف إلى التقدم، وترتكز هذه النظرية على متغيرات رئيسية حتى ينتقل المجتمع من الاعتماد على العلاقات والاعتبارات الشخصية العائلية إلى قياسها على أساس الإنجاز، ومن سيادة الخصوصية إلى سيادة القانون والعمومية، ومن سيادة العاطفة إلى العقلانية ومن عدم التخصص إلى التخصص الوظيفي، ومن التماثل إلى التباين الاجتماعي.

الملاحظ أن معظم الدراسات والبحوث التي أجريت تتناول قضية التخلف والتقدم من منظور التقليدية والحداثة، فالتقليدية تكمن في بساطة النظام التكنولوجي وانخفاض المستوى التعليمي، وسيطرة العلاقات الأولية وضعف القدرة على الإنتاج، وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية للمجتمع.

أما خصائص المجتمع الحديث أو المتحضر فتكمن في تعقد النظام التكنولوجي والاقتصادي وتقدم في المستوى التعليمي، وسيطرة العلاقات الثانوية.

ومن ناحية أخرى نجد "كنجزلي ديفيز - K. Davis" ربط عمليات التنمية والتخلف بعملية التحضر، والتي تتصل بعمليات التنمية الاقتصادية وما يطرأ عليها من تحولات اجتماعية، غير أن ما يؤخذ على دراسات ديفيز أن أغلبها ينحصر في مدن معينة في بعض المناطق في المجتمعات المتقدمة، بالإضافة إلى أن دراسات التحضر في البلدان النامية قليلة وغير متعمقة كما أنها تتميز بثقافات اجتماعية متباينة.

فهذا من جانب، ومن جانب آخر فإن عملية التحضر لا تقاس من الزاوية الكمية من خلال تقسيم العدد الكمي لسكان المدن على العدد الكلي للسكان.

ولو سلمنا بذلك لكان سكان الهند أو الصين مثلاً أكثر تحضراً من بعض الدول الغربية مثل سويسرا أو هولندا.

تؤكد الدراسات الحضرية التي أجريت في مختلف الدول الصناعية والنامية إلى عدم وجود علاقة ثابتة بين درجة التحضر ومعدل الكثافة السكانية، ولكن توجد علاقة واضحة بين درجة التحضر وبين نسبة المنشغلين بالزراعة، أي كلما تقدمت التنمية الاقتصادية كلما ازداد نطاق الحضرية، وهذه العلاقة تعد معياراً للتقدم والتخلف (1).

نظريات التحديث:

مثلت ثنائية مجتمع تقليدي و مجتمع حديث التي طورها " دوركايم " بالإضافة إلى تأكيد فيبر على دور الأفكار والقيم والاتجاهات السيكولوجية في دراسته لنشأة الرأسمالية الحديثة، الإطار العام لنظرية التحديث وما تفرع عنها من اتجاهات ، حيث نظرت إلى التطورات العصرية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية بعد الثورة الصناعية الكبرى نظرة ايجابية واعتبرتها الركيزة والأساس الذي قامت عليه التطورات والإنجازات الضخمة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد حاولت نظرية التحديث بكافة اتجاهاتها التطرق لعملية التخلف والتنمية ومعالجتها ولكن من منطلق واقع الدول الغربية وتعميمها على واقع الدول المتخلفة و أهم اتجاهات هذه النظرية ما يلي:

1- اتجاه المؤشرات والنماذج المثالية.

2- الاتجاه الانتشاري.

3- الاتجاه النفسي الحديث.

4- الاتجاه التطوري المحدث.

1- اتجاه المؤشرات والنماذج المثالية:

يعد اتجاه النماذج أو المؤشرات المثالية من أكثر الاتجاهات انتشاراً في دراسة التنمية

(1) - فاديه عمر الجولاني: مرجع سابق، ص ص 22-25.

والبلدان النامية، ويقوم هذا الاتجاه أساساً على التفرقة بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية واعتبارها بمثابة محكات تستطيع من خلالها تمييز الدول المتقدمة من الدول المتخلفة.

وتتمثل المؤشرات الكمية في متوسط الدخل الفردي، معدلات التعليم، معدلات السكان الحضريين، عدد الأطباء والمستشفيات، معدل توزيع الصحف وعدد أجهزة الكمبيوتر بالنسبة لكل شخص، أما المؤشرات الكيفية فتتمثل في بعض العناصر والخصائص التي تدل على التنمية والتحديث أو التخلف، وفي ضوء هذه الخصائص تصبح عملية التنمية أو التحديث مجرد عملية اكتساب خصائص أو سمات يعتقد أنها خصائص التنمية.

والتخلف يعبر عن فقدان هذه الخصائص، وتتمثل المؤشرات الكيفية للتخلف والتنمية في سوء التغذية انتشار البطالة، ضعف الهيكل الزراعي والصناعي، التبعية الاقتصادية والسياسية، المديونية، نقص رؤوس الأموال، انخفاض المستوى التعليمي، النمو السكاني الذي يفوق الموارد المتاحة، الفقر، التفاوت الطبقي...

ونتيجة لتعدد وتنوع هذه المؤشرات فقد تمت صياغتها في نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المستهدفة لتحقيق التنمية، فهذه النماذج توضح كيفية الانتقال والتدرج من حالة التخلف إلى حالة التقدم ومن الإسهامات الرائدة نجد "تالكوت بارسونز"، "بيرت هوسيلتر" و"سيمور ليست-Lipset"، "ماريون ليفي-Levy"، "جالنونج-Galtung" و"رو-Row" و"نيل سميلر-Neil Smiller" (1).

وينقسم هذا الاتجاه إلى اتجاهين فرعيين وهما: المعيارية والنمطية.

- المعيارية:

يحدد هذا الاتجاه التخلف انطلاقاً من جملة من المؤشرات المختلفة مثل المؤشرات الاقتصادية كالمشكلة في ضعف العائد الفردي أولوية الزراعة الاكتفاء الذاتي، نقص في رؤوس الأموال، والمؤشرات الاجتماعية كالارتفاع في نسبة الولادات، ضعف المستوى

(1)- كمال التابعي: تغريب العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 139.

الصحي، تفاقم الأمية انتشار الفقر، والمؤشرات الثقافية غلبة القيم التقليدية سيادة الخرافات وروح التواكل والرجعية والمؤشرات السياسية تتمثل في غياب الديمقراطية، غياب المواطنة اتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم.. الخ⁽¹⁾.

كما أضاف " ألفريد سوفي - Alfred Sauvy " بعض الخصائص كانهخفاض عدد أفراد الطبقة الوسطى التي يكون لها الدور الريادي في عملية التجديد والتغيير بالإضافة إلى الحالة المزرية والسيئة التي تعيشها المرأة، مما يعيقها ويؤخرها عن ركب الحداثة.

ومن السمات أيضاً ضعف التنظيمات السياسية والإدارية على الصعيد الوطني أو الجهوي وارتفاع نسبة الأمية في كثير من المناطق⁽²⁾.

ما يؤخذ على هذا الاتجاه تحليله الشكلي والظاهري لسمات وخصائص التخلف في دراسته للدول النامية، في حين أن هذه المجتمعات تحتاج إلى تحليل وتفسير دقيق للأسباب التاريخية والبنائية للتخلف، والعلاقات التاريخية بينها وبين الدول المتقدمة.

فكما كان يقول " جورج بالنديه " « تؤدي هذه الطريقة إلى تقديم عرض إحصائي أو بالأحرى فهي تقدم صورة عن بعض بلدان العالم الثالث، هذا في حين أن عملية التنمية تتطلب تحليلاً ديناميكياً، أي معرفة بالسيرورات التي تؤمن الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى⁽³⁾.

-النمطية:

يفسر هذا الاتجاه عملية التحديث بتخلي الدول النامية عن النمط التقليدي السائد لديها، وتبنيها واكتسابها لأنماط المجتمع الغربي المتقدم، وبالعكس الاتجاه المعياري الذي يركز على المؤشرات الكمية نجد أن هذا الاتجاه يركز على المتغيرات الكيفية أو النوعية.

(1) - نور الدين زمام: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (62-98)، دار الكتاب العربي،

الجزائر، 2002، ص 50.

(2) - نفس المرجع، ص51.

(3) - نفس المرجع ، ص ص 115-14 .

ومن علماء الاجتماع المؤسسين لهذا الاتجاه نجد " بيل سميتر - Smiller " و " بيرت هوسيلتز " و " ولبرت مور - W.Moure " و " تالكوت بارسونز " .

وحسب " هوسيلتز " أن المجتمعات المتقدمة لها متغيرات ومؤشرات خاصة بها العمومية، والتوجيه نحو الأداء " الإنجاز " وتخصيص الدور في حين أن المجتمعات المتخلفة تتميز بالمتغيرات الثنائية وهي الخصوصية والعزو " النسبية " ، وتشتمل الدور الاجتماعي فالتمية حسب " هوسيلتز " تعني اكتساب الدول المتخلفة لأنماط و المتغيرات السائدة في المجتمعات المتقدمة والتخلي عن الأنماط السائدة فيها، " فهوسيلتز " يصنف المجتمعات إلى ثنائية: التقليد والتحديث (1).

ومن أهم رواد هذا الاتجاه أيضاً نجد " تالكوت بارسونز " الذي قدم متغيرات النمط واعتبرها بمثابة أداة عملية يتم من خلالها توضيح الاختلاف في الاتجاهات والسلوكيات المتقابلة بعضها يميز المجتمعات المتقدمة وبعضها الآخر خاص بالمجتمعات المتخلفة، والمتغيرات النمطية هي عبارة عن بدائل نمطية للقيمة الموجهة للأدوار المتوقعة للفاعلين في أي نظام اجتماعي، أو هي تلك المؤشرات التي تترجم الخصائص الثنائية للنظام الاجتماعي من منظور الدور المتوقع للفرد الفاعل، وبهذه الكيفية تصبح المتغيرات النمطية عبارة عن محددات فورية للسلوك الاجتماعي تمثل انعكاس الخصائص البنائية للمجتمع في علاقات الأدوار في المجتمع، وتتمثل متغيرات " بارسونز " النمطية فيما يلي (2).

- الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني:

فالفرد أو الفاعل إما أن يوجه نفسه وسلوكياته وانفعالاته لإشباع حاجات عاطفية ووجدانية وإما أن يكون على موقف محايد تماماً من الناحية العاطفية والوجدانية، حيث يمكنه إطلاق العنان لأحاسيسه لتعبر عن نفسها كعلاقة الأب بأسرته، وإما أن يتحكم ويحافظ على وجدانه وعاطفته، كعلاقة الأستاذ مع طلابه أو رب العمل على عماله.

(1) - كمال التابعي، مرجع سابق، ص 131.

(2) - علي غربي : تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003 ، ص 96.

- التوجه نحو الذاتية في مقابل التوجه نحو الجماعية:

فقد يقوم الفرد بصورة مستمرة نحو إشباع حاجاته الذاتية الشخصية " الفردية "، أو أن يسعى لتحقيق مصالح الجماعة التي ينتمي إليها وكثيراً ما توجه المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية الفرد نحو إشباع حاجاته الفردية أو الذاتية أو تجره أيضاً للاهتمام بمصالح الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه.

- العمومية في مقابل الخصوصية:

فقد يتعامل الفرد مع موضوع ما باعتباره موضوعاً خاصاً أو فريداً من نوعه أو قد يتعامل معه على أنه موضوعاً عاماً ومشاركاً كفصل الفرد الأستاذ في معاملته لأطفاله خاصة ولطلابه معاملة عامة.

- النوعية في مقابل الإنجاز:

فالفرد حين يقوم بعملية تقييم لذاته أو تقييم لأحد مقربيه يوصف بتقييم الغزو " النسبية ". في حين تقييم الآخرين يكون حسب قدراتهم وأدائهم وإنجازهم كتقييم الأستاذ لطلابه.

- التخصص في مقابل الانتشار:

فقد يرتبط الفرد الفاعل بالآخرين عن طريق شغله لمكانة معينة أو محددة ويتم ذلك عن طريق وجود عدد من القواعد المحددة " المتخصصة "، كما أن للفرد علاقات مفتوحة وتلقائية، علاقة الفرد بأسرته وأقربائه وأصدقائه (1).

2- الاتجاه الانتشاري :

يعد من أكثر الاتجاهات النظرية الأكثر انتشاراً، ويقوم هذا الاتجاه على قضية أساسية وهي أن التفريق و التميز بين المجتمعات المتقدمة والنامية يعتمد على مؤشرات كمية وكيفية، وتعد هذه المؤشرات بمثابة محكات من خلالها يمكن التمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

(1) - عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2005، ص 39-40.

وتتمثل المؤشرات الكمية في متوسط الدخل، معدلات التعليم معدل سكان الحضر، عدد الأطباء والمستشفيات، معدل توزيع الصحف... الخ ، أما المؤشرات الكمية فهي تعبر عن بعض الخصائص والسمات المميزة للتنمية أو التخلف وتتمثل في سوء التغذية انتشار البطالة، ضعف البنيان الزراعي والصناعي ، التبعية الاقتصادية والسياسة نقص رؤوس الأموال، انخفاض المستوى الصحي و النمو السكاني المتزايد، التفاوت الطبقي، العمومية... (1).

ومنه عملية التنمية حسب هذا الاتجاه هي نتاج لانتشار القيم السائدة في الغرب وتتم عملية التحديث وفقا لهذا المدخل عبر مستويين، الأول عبر تدفقات قيمة ومادية من بيئة خارجية باتجاه المجتمع النامي أولا، وثانيا عبر عملية تدفق موازية تتم داخل المجتمع المتخلف ذاته (2).

وينضوي تحت لواء هذا الاتجاه مجموعة من العلماء الذين صاغوا نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المستهدفة من وراء التنمية، ومن أبرزهم، "تالكوت بارسوتز، هوسيلتز، وسيمور ليست.. " ، وسيتم التركيز على نماذج كل من " هوسيلتز " و " سميلر".

- نموذج هوسيلتز :

يرى " هوسيلتز " أن المجتمعات المتقدمة هي التي تشهد متغيرات تتمثل في العمومية، والتوجيه نحو الأداء (الانجاز) وتخصيص الدور في مقابل خصائص تتميز بها المجتمعات المتخلفة الخصوصية، العزو (النسبية) وتشنتت الدور.

وطبقا لهذا الرأي فانه على الدول المتخلفة لتحقيق التنمية لا بد أن تكتسب الأنماط والمتغيرات السائدة في المجتمعات المتقدمة وتتخلى عن الأنماط السائدة فيها.

(1)- كمال التابعي، مرجع سابق،ص 130.

(2)- غسان سنو وعلى الطرح : العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص

- نموذج نيل سميلر :

يرى " سميلر " أن التنمية تعني التباين البنائي والتكامل، كما أنها تعني التحول في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا ، السكان الزراعة و الأسرة والدين ...

ففي مجال التكنولوجيا يمر المجتمع النامي بعملية التغير من الأساليب التقليدية ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية والتقنية.

وفي مجال الزراعة، يتم الانتقال من الإنتاج الغذائي الذاتي إلى الإنتاج التجاري للسلع الزراعية.

وفي مجال الصناعة ينتقل المجتمع النامي من استخدام الطاقة النباتية والحيوانية إلى التصنيع في حد ذاته، أما في مجال البيئة ينتقل المجتمع النامي من القرية والريف إلى التركيز في المدن (1).

عموما فرغم الايجابيات التي قدمها هذا الاتجاه إلا أنه لا يخلو من نقائص وسلبيات، فبعض المؤشرات الكمية يمكن الاستدلال بها غير أنه ينبغي التعامل معها بحيطه وحذر، فهي أحيانا لا تعبر عن الواقع فعلى سبيل المثال عند الأخذ بمؤشر متوسط الدخل الفردي كمؤشر دال على تقدم المجتمع فهو قاصر ولا يعكس الحقيقة، فقد يكون مرتفعا في بلد معين (كبلدان منطقة الخليج)، ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن اعتبار هذا البلد متقدما، ولذا لا بد من الاعتماد مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية ، كما أن المؤشرات والمتغيرات التي صاغها " هوسيلتر " و " سميلر " قاصرة عن التميز الحقيقي والفعلي بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة فهي تصورات عامة لا تطبق على كافة المجتمعات والخطأ الذي وقع فيه هذا الاتجاه كغيره من أصحاب نظرية التحديث، إهماله واستبعاده عند دراسة قضية التنمية عن السياق البنائي والتاريخي للمجتمعات المتخلفة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أغفلت النسبية الثقافية فهذه النماذج لا تصلح لكل المجتمعات والأزمنة و الثقافات.

(1) - كمال التابعي: مرجع سابق، ص 132.

لأنه في الواقع أن هناك مجتمعات متباينة، حتى داخل المجتمع الواحد تختلف ظروفه و
أوضاعه الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

3- الاتجاه النفسي الحديث:

حدد " روناك ماكلياند - Machlelland " بعض العوامل النفسية الثقافية في عملية التنمية
والتحديث من خلال مفهوم الحاجة إلى الانجاز على أساس أن هناك ارتباط بين الدرجة
التي وصلت إليها الدافعية على انجاز في الثقافة وبين مستوى و معدلات التنمية في فترة
تاريخية معينة حيث وصل الأمر " بماكلياند " إلى القول بأن القيم والدوافع و القوى
النفسية هي التي تحدد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما " دانييل ليرنر - Lerner " فيرى عكس من " ماكلياند " أن القيم الدافعة إلى التنمية
والمؤدية إلى التحديث تتمثل في قيم الاستغراق والاندماج والمشاركة في العمليات
الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الانتقال من حالة القيم التي تؤكد القبول السلبي
لمكانة المرء في المجتمع إلى تلك القيم التي تدعو إلى الطموح والمشاركة الايجابية في
العملية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغير في سمات الشخصية.

ويرى " ليرنر " أن الحراك السيكولوجي يعد أساسيا وهو السمة الرئيسية للتحديث (1).

أما " هيجن - Hagen " فيرى أن الشخصية النمطية التي تتميز بها المجتمعات التقليدية
هي شخصية تسلطية وغير خلاقة ، ومنه يؤكد هيجن أن متطلبات التحول إلى التنمية
تتمثل في الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معنية نحو العمل الفني واليدوي، حيث
تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك بما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث في مجال
تكنولوجيا الإنتاج.

(1)- محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، ص ص 118-

ومنه فان " هيجن " و" ماكلياند " يلتقيان في نقطة مؤداها أن المستوى الفعال والراقي من الإبداع يمثل الشرط الأساسي لإحداث التنمية الاقتصادية، ذلك أن الشخصية الإبداعية هي التي تتميز بتوافر الحاجة إلى الانجاز ، والقوة والاستقلال والنظام والانتظام⁽¹⁾.

ومن أقطاب هذا الاتجاه أيضا نجد شومبيتر الذي ذهب إلى أن التنمية الاقتصادية تستند إلى دعمتين أساسيتين هما المنظم والاختراعات والتجديدات التي يقوم بها ، ومن هذا المنطق فلقد أثار انتباه الاقتصاديين إلى أهمية المنظم في إيجاد التصنيع في الغرب، فالمنظمين في رأيه رجال ينتهجوا الابتكار والتجديد، وليس مجرد الحصول على الربح فقط نتيجة وجود قوى و دوافع سيكولوجية كامنة في شخصيتهم، بمعنى أن القوة الدافعة للتنمية عند " شومبيتر " تكمن في العمل الخلاق الذي يقوم به المنظم، فهو أساس عملية التنمية، ومن جهة أخرى اعتبر " شومبيتر " الرأسمالية بمثابة البيئة المادية الثقافية التي تحدد إمكانيات التجديد والابتكار وبالتالي التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

ومنه فحسب أصحاب هذا الاتجاه تتوقف عملية التغيير في المجتمع على طبيعة الأفراد أنفسهم من حيث استعداداتهم واستجاباتهم لقبول أو رفض التغيير وهذا يرتبط بخصائص الشخصية، والاتجاهات والمعتقدات السائدة و أسلوب التنشئة ودرجة الوعي ... إلخ.

وفي هذا المجال نجد أيضا الإسهام الذي قدمه " روجرز - Rogers " في إبراز دور وسيط التغيير في عملية التنمية وبخاصة في التغيير السيكولوجي اللازم لتبني التجديدات، وتتضمن هذه العملية خمس مراحل :

1. الوعي.

2. المصلحة.

3. التقييم.

4. الاختيار.

(1) - نفس المرجع، ص ص 119-120.

(2) - السيد الحسيني: مرجع سابق، ص76.

5. التبني

يرى أن غياب الوعي والدافع من أهم معوقات قبول التغيير (1).

عموما لا ينكر احد أهمية العوامل السيكولوجية في عملية التنمية، غير أن هذه النظريات تعتمد على مجموعة من المتغيرات النفسية دون وضع اعتبار للأبعاد التاريخية هذا من جهة ومن جهة ثانية فان التنمية تكون نتيجة تداخل عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقيمي وما العامل النفسي إلا جزء منها.

4- الاتجاه التطوري المحدث:

ترجع أصول هذا الاتجاه إلى النظريات التطورية الكلاسيكية التي ظهرت في القرن 19 ميلادي التي استعارت مفهوم التطور من العلوم البيولوجية وطبقته على التحولات المستمرة التي يمر بها المجتمع الإنساني و تتمثل هذه النظريات التطورية في أعمال كل من " لويس فمري " " مورجان " ، " فيكو " ، " جان جاك روسو "، " ترجو كوندرسية ".....الخ.

كما أعاد بعض المفكرين الاجتماعيين إحياء فكرة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات محاولين الاستفادة منها في دراسة التنمية.

إن أتباع الاتجاه التطوري المحدث حاولوا تحديد المراحل المختلفة للتنمية التي يمكن أن تمر بها الدول النامية، و هذا التحديد نابع من استقرار مراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها الدول المتقدمة، و في هذا الإطار قدمت الكثير من النماذج النظرية التي حاولت بناء تصورات عن المراحل التطورية التي يمكن أن تشكلها الدول المتخلفة لتصل إلى التقدم، من أهمها نموذج " بارسونز " و " والت روستو " اللذان قاما بتقسيم مراحل تطور

(1) مريم أحمد مصطفى : التنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1997،

المجتمعات البشرية ، حيث قسمها " بارسونز " إلى ثلاثة مراحل و هي مرحلة البدائية و المرحلة الوسيطة و المرحلة المتقدمة (1).

أما " روستو " حددها في خمس مراحل حاول من خلالها تقديم بديل لتطور المجتمع الأوربي يخالف التفسير الماركسي، و لخصها في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " و في البيان الشيوعي و هذه المراحل هي:

مرحلة المجتمع التقليدي: و هي المرحلة السابقة على عصر نيوتن و ذلك لان نيوتن فصل بين عالمين، عالم المصادفات و عالم الضبط و التحكم، و تتميز هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية و غلبة الإنتاج الزراعي المرتبط بالنظام الاقتصادي بالإضافة إلى سيادة التقاليد الجامدة كالتقديرة التي تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعي.

مرحلة التهيؤ للانطلاق: يشهد المجتمع في هذه المرحلة حدوث تغيرات عميقة في قطاعات الصناعة و النقل و المواصلات و الزراعة و التجارة الخارجية و ظهور البنوك بالإضافة إلى انتشار التعليم و ظهور مجموعة من الأفراد يتسمون بروح الإقدام و يبين روستو أن هذه الملامح قد توافرت في أوربا الغربية في أواخر القرن 18، غير إن هذا النشاط يتحرك بوتيرة بطيئة بسبب سيطرة أساليب الإنتاج التقليدية و انتشار القيم و النظم المعوقة، فهذه المرحلة تعد من أهم مراحل التطور الاقتصادي و هي قصيرة نسبيا.

مرحلة الانطلاق : حيث يتم فيها القضاء على القوى و العقبات التي تقف في طريق التنمية من أهم خصائص هذه المرحلة حدوث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة والتي تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد و اعتبر " روستو " أن التكنولوجيا هي المحرك الدافع للانطلاق في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا.

مرحلة النضج : يؤكد روستو أن هذه المرحلة تكون بعد مرور ستين عاما من بداية مرحلة الانطلاق، حيث يأخذ المجتمع بالتكنولوجيا و يطبقها في استغلال موارده، كما

(1) - السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 50.

تتميز هذه المرحلة بزيادة الإنتاجية و ارتفاع حجم الاستثمار الذي قدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني حيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية.

مرحلة الاستهلاك الوفير: و هذه المرحلة الأخيرة من مراحل التطور حيث يصل المجتمع فيه إلى مرحلة النضج في النواحي العلمية و التكنولوجية، كما يرتفع متوسط الدخل الفردي مما يتيح للأفراد من الاتجاه نحو زيادة الاستهلاك الترفيهي، و يرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت هذه المرحلة عام 1920 و بريطانيا 1930، أما أوروبا الغربية فقد دخلت هذه المرحلة عام 1950⁽¹⁾.

عموما رغم الإسهامات الكبيرة التي قدمتها نظرية التحديث و محاولتها لفهم و تحليل ظاهرة التخلف و التنمية في البلدان النامية، إلا أنها خضعت لانتقادات عديدة من طرف المختصين و المهتمين بالفكر التنموي في العالم الثالث و الغربي على السواء و تم هذا النقد عبر محكين:⁽²⁾

المحك النظري: بقصد كشف العيوب المعرفية التي تتطوي عليها نظرية التحديث.

المحك الواقعي: و المتمثل في النتائج المترتبة عن التطبيقات العملية لهذه النظرية.

و ما يؤخذ على هذا الاتجاه تجاهله و تغافله عن طرح و تناول الأبعاد البنائية التاريخية في فهم قضايا التخلف و التنمية في الدول النامية و الواقع أننا لا نستطيع وضع إستراتيجية تنموية لأي مجتمع ما لم يأخذ بعين الاعتبار بناء هذا المجتمع و ثقافته و خصوصيته التاريخية، و هذا ما افقد هذه المؤشرات معانيها و دلالتها بابتعادها عن السياق البنائي و التاريخي للمجتمعات المتخلفة.

رغم أهمية متغيرات النمط التي حددها " بارسونز" إلا أنها ليست إلا تطويرا لثنائية "تونييز"، فالعمومية، الانجاز، الحياد الوجداني و التخصص تقابلها علاقات المجتمع عند " تونييز" و تشكل خصائص مجتمع التضامن عند " دوركايم" كما أن الخصوصية النوعية

(1) - كمال التابعي : مرجع سابق، ص 132.

(2) - الطاهر مسعود: التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي، ط1، دار الهادي، بيروت، 2006، ص 58.

الوجدانية و الانتشار فهي أنماط لعلاقات الجماعة التي تكون خصائص المجتمع المحلي حسب " تونيز " و مجتمع التضامن الآلي عند " دوركايم " .

غير أن " بارسونز " كان له الفضل استخدامه لهذه المتغيرات في دراسة التطور الاقتصادي و التغيير الثقافي، عموما نجد أن الإسهامات التي قدمها أصحاب هذا الاتجاه تنطوي على جوانب ايجابية في مجال التنمية و فهم التخلف، غير أن هذا لا يمنع من وجود نقائص و سلبيات و المتمثلة فيما يلي:

1- حدد هذا الاتجاه مؤشرات كمية دالة على التخلف أو التحديث، غير انه لا يمكن الأخذ بها في اغلب الأحيان لأنها قد تكون مظلمة و لا تعبر عن الواقع فإذا اخذ متوسط الدخل الفردي كمؤشر لتقدم المجتمع، فهذا المؤشر قاصر و لا يعبر عن الحقيقة، فكثير من الدول خاصة الخليجية يرتفع متوسط الدخل فيها و لكنها لا تصنف ضمن الدول المتقدمة و لذا كان لابد من الاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية و الكيفية التي تميز الدول المتقدمة من الدول المتخلفة.

فهذا الاتجاه يعتمد على إجراء المقابلة و التمييز التي يجريها علماء الاجتماع في الغرب بين السمات و المميزات الأساسية لمجتمعاتهم الغربية المتقدمة و مقابلتها بنقيضها المتخلف⁽¹⁾ من خلال بناء أنماط و نماذج مثالية تقوم على عملية صياغة تصورات تستمد من الملاحظة المنهجية للواقع لتحقيق هدف منهجي يتمثل في تقديم الأدوات اللازمة للبحث و الفهم و التحليل⁽²⁾.

كما أدت نظريات التحديث في العالم الثالث إلى تحطيم الهياكل التقليدية التي كانت محافظة على التوازن السكاني، مما أدى إلى اختلال العلاقات الهيكلية، حيث أن سياسات التنمية فرضت علاقات إنتاجية حديثة على قوى إنتاجية تقليدية مما تسبب في ظواهر خطيرة،

(1) - عادل مختار الهواري وآخرون : قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1997،

(2) - نبيل السمالوطي : علم اجتماع التنمية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 9 .

فعلى سبيل المثال فرض الملكية الخاصة في الريف أدى إلى توفير عدد كبير من اليد العاملة وتفشي البطالة الريفية، مما دفع إلى الهجرة من الريف نحو المدينة الأمر الذي أدى إلى الضغط على خدمات المدينة دون زيادة في الإنتاج بالإضافة إلى انتشار مدن الصفيح والتجمعات العشوائية الأمر الذي فاقم من مشكلات الفقر في المدينة (1).

يمكن القول أن النظريات الغربية ما هي إلا نظريات رأسمالية كالمجتمع الذي نشأت فيه، عجزت عن تفسير التغير في مجتمعاتها، وحاولت إسقاطها على المجتمعات النامية فقد تجاهلت البعد التاريخي في تفسيرها للتخلف، كما تفتقد للفهم الشمولي لعملية التنمية (2).

وما فشل السياسات والاستراتيجيات التنموية في الدول النامية في الخروج من أسر التخلف لهو دليل على عجز النظريات الغربية على حل مشكلات العالم الثالث وحتى عن مشكلاتها .

النظرية الماركسية والتنمية:

تعد معالجة " ماركس " لظهور النظام الرأسمالي نموذج لعملية التنمية ، فالتنمية عند ماركس هي التحول الاجتماعي الذي تعمق بنشأة وانتشار النموذج الرأسمالي في الإنتاج الذي تعمق بنشأة وانتشار النموذج الرأسمالي في الإنتاج وعملية التنمية عند " ماركس " لم تكن اقتصادية فقط بل تستمد قوتها عن طريق استغلال العمال ويسعى الرأسماليين نحو تطوير عمليات التكنولوجيا الإنتاجية مما يؤدي إلى توسع السوق الدولية والمجتمع المتحضر .

وعلى أساس ملكية وسائل الإنتاج ينقسم المجتمع إلى طبقتين وهي الطبقة البرجوازية التي تتركز الثروة بيدها، وطبقة البروليتاريا التي لا تملك سوى قوة العمل،

(1) - و داد مرقس و آخرون : السكان والتنمية (دراسة حالة مصر)، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر ، 2005،

(2) - مريم أحمد مصطفى : مرجع سابق، ص 47 .

وهنا يظهر الصراع بين الطبقتين ويعد هذا الصراع أساس التغير للدفاع والتنمية، نتيجة لوعي أفراد الطبقة العامة بوضعهم الطبقة تعمل هذه الأخيرة على تحطيم الأسس الرأسمالية ويتم ذلك عن طريق الثورة.

واعتبر "ماركس" أن التنمية العاملة شاملة بدأت في أوروبا ثم تسود العالم وذلك من خلال انتشار الثقافة البرجوازية ويذهب إلى أن ما حدث في الهند يمثل ثورة حقيقية، حيث قضى الانجليز على أسس المجتمع الآسيوي التقليدي وأرسو مكانه أسس ودعائم المجتمع الغربي الحديث، فثورة التحديث انتقلت إلى آسيا بفضل الامبريالية الأولية (1).

وهنا نجد اعتراف ماركس بدور الرأسمالية في تحقيق التنمية وتطور المجتمع الرأسمالي و التي تحمل بذور فنائها بفعل قانون الديالكتيك فتطويرها لوسائل الإنتاج، وانتشار الاستغلال يؤدي إلى الصراع الطبقي فينتج عنه تحطم الرأسمالية ويقوم على أساسها النظام الشيوعي.

أما لينين الذي يعد من الشيوعيين الأساسيين الذي تناول مفهوم الامبريالية ، فهي تمثل الاحتكار في الرأسمالية وهي امتداد لها وتتكون الامبريالية أساسا عن طريق إدماج البنك مع الرأس المال الصناعي، ليكون رأس المال النقدي "تحكمه البنوك ويسيره رجال الصناعة" (2).

ومن الطرق المهمة لتثبيت وإدامة معدل الربح يتم نشر الرأسمالية المتطورة ما وراء البحار إلى دول العالم الثالث وهذه الامبريالية تسمح بالسيطرة على السوق العالمية والحصول على عمل أجنبي رخيص إلى جانب الحصول على مواد أولية رخيصة، وبتصديرها جزءا من مالها إلى مستعمراتها تجميع وتركيز المال عن طريق المؤسسات المالية الكبرى والتي بسطت نفوذها في المنطقة.

(1) - السيد حسنى، مرجع سابق، ص ص 34-36.

(2) - ديفيد هاريسون: علم اجتماع التنمية والتحديث، ت: محمد عيسى برهوم، ط1، دار الصفاء للنشر

إذا فالاستعمار عند لينين يعد نتيجة من نتائج الرأسمالية الاحتكارية، ومثل "ماركس" تبنى لينين نفس الموقف بأن التوسع في الدول المختلفة يعمل على تقدمها رغم ما يحدث من سلب واستغلال لهما ولمواردها.

وأن نقص التنمية انعكس على تأثير الغير متساوي للتغلغل الرأسمالي إلا أن "ركسبورو" قدم لهما نقداً، فاعتبر الاستعمار للرأسمالية خطأً فالاستعمار اختفى، في حين بقيت الشركات الاحتكارية، بالإضافة إلى أن المقدار الكبير من رأس المال لم يذهب للمستعمرات الجديدة إفريقيا و آسيا، وإنما توجه إلى المستوطنات البيض في نيوزيلاندا وأستراليا (1).

كما أن شكل الاستعمار القديم قد تغير و أخذ أشكال أخرى تساير هذا العصر، فالرأسمالية من ميزات المرونة، فهي كل مرة تخرج بلون معين.

بالرغم من الإسهام الذي قدمته الماركسية في تحليل وفهم قضايا التخلف والتنمية لدول العالم الثالث، وتأكيدها على أن التخلف ليس حالة متجذرة في هذه الشعوب مع إمكانية القضاء عليه، فقد وجهت لها عدة انتقادات منها :

- انتقاد التحليل الماركسي فيها يخص التنمية الرأسمالية للأساس المقارن، الذي يعد أساساً في نظرية التنمية، وذلك لاقتصار دراسته لمجتمعات معينة دون غيرها (2).
- وقوع "ماركس" في شرك حتمية التحديث التي ينادي بها الفكر الرأسمالي وذلك بإعطائه للرأسمالية دوراً هاماً في حدوث التنمية.
- كما نلاحظ أن تنبأ ماركس بقيام المجتمع الشيوعي لم يتحقق، ولم تسقط الرأسمالية بل ازدادت قوة واستفادت من الانتقادات الموجهة لها خاصة من طرف الماركسية.
- كما أن التحول الحتمي إلى الاشتراكية فنجد إن الثورات الشيوعية قد حدثت في بلدان شبه رأسمالية، ولكنها لم تحدث في أكثر البلدان الرأسمالية مثل إنجلترا و ألمانيا و حتى في

(1) أندر و وبستر: علم اجتماع التنمية، ت : عبد الهادي والي، السيد عبد الحكيم الزيات، دار المعرفة

الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص ص 101-112.

(2) مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص 210.

البلاد التي حدثت فيها ثورات اشتراكية مثل الصين و الفيتنام يملك الشيوعيون القوة كنتائج للثورة الماركسية اللينينية، بل بفضل عصيان الفلاحين الذين كانت قوتهم مستتدة إلى المعايير القديمة للوطنية و نفس الشيء في يوغسلافيا (1).

- نظريات التبعية:

ظهرت التبعية كرد فعل للمصطلحات التي صاغتها النظريات الغربية للتنمية كالنمو والتحديث وكنتيجة لظهور العديد من المشكلات المرتبطة بالتوتر السياسي وانتشار الديكتاتوريات العسكرية والبطالة في أغلب دول العالم الثالث، جاءت مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية تركز كل اهتماماتها وأفكارها على إبراز المشكلات التي أفرزها النظام الرأسمالي ومن ابرز ممثلي هذا الاتجاه " Frank " حيث أكد على أن النسق الرأسمالي أسهم في إحداث التنمية في مناطق والتخلف في مناطق أخرى نتيجة استغلال العواصم للأطراف ، و يرى أن أمريكا اللاتينية لم تكن متخلفة، ولا متقدمة لكن بمجرد إدماجها العنيف على يد الاستعمار في النظام الرأسمالي العالمي أصبحت متخلفة جداً في الوقت الذي تقدم فيه الغزو الرأسمالي.

كما أشار " سانتو - Santos " لنفس الفكرة حين أكد على أن اقتصاد دولة ما مشروط بإشباع وتطور اقتصاد دولة أخرى، وهذا ما أكده " سمير أمين " عندما تطرق لمفهوم التبادل اللامتكافى بين المراكز والأطراف عموماً اشتملت صياغات مدرسة التبعية على مصطلحات جديدة كدول الهامش والدول التابعة (فالتنمية عند مدرسة التبعية تتمثل في تحطيم هيمنة النسق الرأسمالي (2).

كما ظهرت نظريات التبعية عند المفكرين الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية، منهم الاقتصادي الأرجنتيني " راؤول بريش - Raoul Brebche " الذي وضع نظرية القلب والنجوم، ويشبهه " بريش " النظام الاقتصادي العالمي بالمجموعة الشمسية، حيث

(1) - عبد الرحمان تمام أبو كريشة: مرجع سابق، ص 62.

(2) - إحسان حفطي: مرجع سابق، ص 31.

الأطراف والتخوم يدور حول القلب أو المركز الرأسمالي، فكلما ازدادت قوة المركز الرأسمالي انجذبت إليه الأطراف.

ويميز "بريش" في النظام الرأسمالي بين طبقتين، الرأسمالية في القلب وهي مبدعة ومدخرة، أما الطبقة الأخرى فتمثل الأطراف، فهي تابعة ومقلدة للغرب ومستهلكة ومترفة (1).

أمّا "ايمانويل والرستين Immanuel Wallenstein" فيرى أن نمو الصناعة والزراعة في أوروبا كان بسبب نهبها لخيرات أمريكا اللاتينية التي حرمت من مواردها وفرص النمو فيها، ويتطابق هذا مع رأي "أوسفا لدوسينكل" الذي يرى أن اقتصاديات العالم الثالث قد وجهت لخدمة مصالح اقتصاد الاستعمار الرأسمالي، حيث فرض الاستعمار والتقسيم الدولي للعمل بتخصيص العالم الثالث في إنتاج وتصدير المواد الأولية والمحاصيل الزراعية خاصة النقدية منها كالقطن والبن وقصب السكر وغيرها، في حين يحولها المركز الرأسمالي إلى مواد مصنعة، ويعيد بيعها إلى بلدان العالم الثالث من جديد، ولكن بأسعار مرتفعة جداً.

وبناءً على ما سبق نجد أن نظرية التبعية تركز وتتفق على ما يلي:

- أن تطور الرأسمالية تسبب في تخلف دول العالم الثالث.
- أن نهب موارد واقتصاديات العالم الثالث من خلال الاستعمار كان السبب المباشر في تراكم الرأسمال في المركز الرأسمالي.
- أن الاستعمار هو سبب تخلف شعوب العالم الثالث.
- أن الدول الرأسمالية قد تطورت وتقدمت على حساب تخلف الدول النامية التي نهبت خيراتها.
- التقسيم الدولي للعمل المفروض من طرف القوى الرأسمالية والذي أدى إلى التبادل اللامتكافئ بين القوى الرأسمالية والعالم الثالث.

(1)- رابح لونسى: البديل الحضاري، دار المعرفة، الجزائر، 1997، ص52.

- نظريات عدم ارتباط التخلف بظهور الرأسمالية:

فحسب هذه النظرية إن الاستعمار وظهور الرأسمالية لم يكن سبباً في تخلف دول العالم الثالث، والسبب أنه إذا كانت هذه الدول قوية ومتقدمة لما وقعت بسهولة في يد الاستعمار، وبالتالي يسعى في البحث عن الأسباب الحقيقية للتخلف في دول العالم الثالث بصفة عامة والمجتمعات العربية والإسلامية بصفة خاصة.

ومن أهم رواد هذه النظرية سمير أمين بنظرية " التطور اللامتكافئ " ومحمد سعيد بنظريته حول تخلف المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي ما قبل الاستعمار ومالك بن نبي صاحب نظرية القابلية للاستعمار وسيتم التركيز على طروحات سمير أمين.

- نظرية التطور اللامتكافئ لسمير أمين:

يعد المفكر الماركسي " سمير أمين " أحد رواد نظرية التبعية في الوطن العربي، فيرى أن النمو الاقتصادي لا يتم بإتباع النموذج الرأسمالي الغربي لأن أي اندماج مع النظام الرأسمالي يؤدي إلى تكريس التخلف وتعميقه في العالم الثالث ، ويبني طرحه على العلاقة بين رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف ، فالطبقة الرأسمالية في المركز متمركزة حول الذات وتستخدم علاقاتها الخارجية لخدمة مصالحها وأوطانها، أما الطبقة الرأسمالية في الأطراف فهي طبقة تابعة تعمل لصالح المركز الرأسمالي، ويرى سمير أمين بضرورة إتباع الأطراف للنموذج الاشتراكي وتجاوزها الرأسمالية كحل للتخلص من تخلفها.

وقد انطلق سمير أمين محاولاً تجاوز نظرية التبعية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية، من خلال تفسيره لانتقال أوروبا الرأسمالية رغم تخلفها عن العالم العربي والإسلامي في القرون الوسطى حين كان في ذلك الوقت يمثل النظام العالمي كان يسوده نمط الإنتاج أخرجي الذي كان من المستحيل حسب رأيه الانتقال إلى النظام الرأسمالي بعكس نمط الإنتاج الإقطاعي الذي كان سائداً في أوروبا والذي كان يمثل طرف النظام العالمي، ممّا سهل عليه الانتقال إلى نمط الإنتاج الرأسمالي وتجاوز النظام أخرجي الذي كان سائداً في العالم الإسلامي.

ومن وجهة نظر سمير أمين أن نمط الإنتاج الخارجي لم يقف عقبة أمام التحول إلى الرأسمالية الصناعية، بل أنتج أيديولوجية تتمثل في الإسلام والهندوسية والكونفوشيوسية وغيرها التي عرفت ظهور العلاقات الرأسمالية، فهذه الإيديولوجية تسلب حرية الإنسان وتخضعه لفعل قوانين خارجة لها، فتعمل بالنسبة لها كقوانين الطبيعة⁽¹⁾.

منطلقاً في ذلك من نظريته الماركسية التي ترى أن الأفكار والأيديولوجيات هي نتاج الأوضاع الاقتصادية، وكل نمط إنتاج سائد يولد أيديولوجية مبررة للأوضاع الاقتصادية السائدة، وبناءً على ما سبق يضع " سمير أمين " نظريته " التطور اللامتكافئ " التي تنطلق من قاعدة أن تغير أي نظام اقتصادي عالمي نحو الأفضل لا يتم انطلاقاً من مركزه المتقدم بل من محيطه وأطرافه المتخلفة.

وبناءً على طرح " سمير أمين " فقد كان يتوقع في بداية السبعينات أن العالم سينتقل من نظام رأسمالي عالمي إلى نظام اشتراكي عالمي لأن برجوازية المركز تستغل البروليتاريا في كل مكان، وأن تكوين النظام العالمي كما هو عليه الآن لم يساعد فقط على نمو تيارات اشتراكية في المحيط، ولكن أدّى إلى تحول النواة الرئيسية للقوى الاشتراكية من المركز إلى المحيط، فالواقع أن التحولات في اتجاه اشتراكي لم تضع ثغره إلا في محيط النظام، ونكران ذلك يعني نكران تغيرات النظام على المستوى العالمي، ويعني نكران وجود نظام عالمي في النهاية.

يبدو من تحليل " سمير أمين " للفترة ما قبل الرأسمالية ومقارنة بين ما سماه نمط الإنتاج أخرجي في الشرق ونمط الإنتاج الإقطاعي في أوروبا ليضع قانونه " التطور اللامتكافئ " ويبني على أساسه استنتاجاته بسيادة النظام الاشتراكي الذي يسود العالم بعد انهيار الرأسمالية، وأنّ عملية الانتقال تنطلق من العالم الثالث بصفته أطراف النظام الرأسمالي العالمي.

(1) - سمير أمين: علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الإيديولوجي العربي (رؤية نقدية) دار المجتمعات، بيروت،

ولعلَّ " سمير أمين" كان منبهرًا في السبعينات بمدى تبني الكثير من أنظمة العالم الثالث للنظام الاشتراكي، غير انه تناسى الظروف التي دعت بعض بلدان العالم الثالث إلى تبني النظام الاشتراكي والمتمثل في ارتباط الرأسمالية بالاستعمار ومحاولة هذه البلدان الاستناد على الاتحاد السوفيتي لمواجهة الغرب.

ولم يستطع أمين التنبؤ بمصير الاشتراكية وانهارها في العالم وعجزها عن إخراج العالم الثالث من حالة التخلف التي يتخبط فيها، وانهار الاشتراكية نتاج أوروبي جاءت كرد فعل على الرأسمالية ذاتها، فالاشتراكية أيديولوجية أوروبية خاصة بطبقة البروليتاريا مثلما كانت الرأسمالية أيديولوجية البرجوازية.

6- نماذج التنمية :

تنقسم تجارب التنمية التي مرت بها الدول المتقدمة إلى أربعة نماذج وهي:

1- نموذج التنمية التلقائية :

يقوم الأفراد بالدور الرئيسي بالتعاون مع الدولة وقد طبق هذا النموذج في كل من إنجلترا وفرنسا في القرن الثامن عشر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر وألمانيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

وقد ساعد على نجاح عملية التنمية في هذه الدول عدة عوامل والمتمثلة فيما يلي:

أ- ميكانيكية التنمية التلقائية:

و المقصود بها الحركية التي تمت بها عملية التنمية حيث أن التنمية تحققت في فترة زمنية حدثت فيها مجموعة من الثورات أهمها الثورة الصناعية التي كان لها التأثير الأكبر في درجة التقدم الذي وصلت لها الدول الأوروبية الكبرى مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا إلى

⁽¹⁾ - عاطف السيد: دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة المتنبّي للطباعة و النشر و التوزيع، الدمام، 1998،

جانب الثورة الزراعية، وثورة المواصلات، غير أن هذه العوامل ما كان لها أن تتحرك بقوة منبثقة من داخلها، أي كانت عبارة عن متغيرات اقتصادية تتغير تلقائياً دون تدخل أي عوامل أخرى خارجة (1).

بل كان الفضل في تحريكها على هذا النحو يرجع إلى من قام بالتنمية وتحكم في هذه العوامل.

ب- القائمون بالتنمية :

قام الأفراد بدور رئيسي في قيادة عملية التنمية إلى جانب الدور المهم الذي قامت به الدولة، ونقصد بالأفراد الرأسماليين الذين قامت على أكتافهم عملية التنمية فسيادة روح الرأسمالية في رجال التجارة في القرن الثامن عشر دفعتهم إلى التحول إلى منظمين صناعيين باحثين عن المواد الأولية والماكينات (الآلات) اللازمة حيث تحول العمال الحرفيين إلى عمال صناعيين مشجعين على التركيز الصناعي والاندماج فيه وبالتالي سيطروا على عدة صناعات والتي كانت فيما بعد سببا في إحداث التنمية الاقتصادية.

وفي نفس الوقت ظهرت نفس الروح الرأسمالية لدى الفلاحين والمزارعين الذين تحولوا إلى منظمين زراعيين، غير أن عملية التنمية بما تتطلبه من إمكانيات مادية وفنية وتنسيق لا يمكن أن تتم من خلال الأفراد بمفردهم دون تدخل من طرف الدولة لتحقيق التنمية.

ففي إنجلترا مثلا رغم ما كان ينظر إلى الدولة تحت أفكار آدم سميث على أنها لا تصلح أن تكون منظما مثاليا وأنها يجب بالتالي ألا تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نجدها قامت بدور هام في التنمية حيث أنها تدخلت في حماية وتشجيع الحرية التجارية والتبادل التجاري الدولي الذي أدى دورا هاما في عملية التنمية.

أما في ألمانيا وفرنسا، فنجد الدولة قد قامت بدور أكثر فاعلية في مجال التنمية في مجال الزراعة نمت التنمية على أساس من قوانين ومراسيم أزال القيود على الملكية الزراعية

(1) - نفس المرجع، ص 178 .

وعلى تنوع المحاصيل كما قامت بإدخال محاصيل زراعية جديدة رفعت كثيرا من الإنتاجية الزراعية، وفي مجال الصناعة كان تدخل الدولة أكثر وضوحا.

ففي فرنسا مثلا كان الملك يشجع بالإعانات من التجار من يريد إقامة منشآت صناعية، كما صدرت القوانين والإجراءات اللازمة بتوفير الأيدي العاملة وحماية الصناعات بصفة عامة كما قامت الدولة أيضا بتنمية التعليم الفني⁽¹⁾.

وفي ألمانيا أنشأت الحكومة معهدا للأبحاث الفنية والعملية "معهد جورب" كما قامت الحكومة بتطبيق الطرق الفنية الحديثة التي ثبت نجاحها في إنجلترا، كما أقامت الاتحاد الجمركي "زور لفرين" مما أوجد سوقا صالحة لتنمية الصناعات بالإضافة إلى السكك الحديدية التي أولتها الحكومة اهتماما كبيرا كان لها أثرها في إنجاح عملية التنمية في ألمانيا.

هذا عن الذين قاموا بالتنمية في هذا النموذج، حيث يتضح كيف تكاتف كل من الأفراد والدولة في إيجاد ميكانيكية التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام، أما العامل الأخير للتنمية يتمثل في التمويل.

ج- تمويل التنمية في النموذج التلقائي :

اختلفت طرق تمويل التنمية حسب المراحل التي مرت بها ففي القرن السابع عشر كان التمويل يتم بطرق مختلفة ففي إنجلترا كان كبار الملاك العقاريون يقترضون من البنوك المحلية أما الاستثمار الصناعي فكان يمول عن طريق رؤوس الأموال المتراكمة لدى التجار وأصحاب رؤوس الأموال، مما أدى إلى رفع الإنتاجية وبالتالي زادت معها الأرباح.

أما في فرنسا فكانت الدولة (الملك) هي التي تتولى تمويل المنشآت الصناعية.

(1) - نفس المرجع، ص ص 179-181.

أما في القرن التاسع عشر فنجد في إنجلترا أن احتياطي المنشآت الصناعية أصبح المصدر الأساسي في تمويل التنمية، حيث ظلت الإنتاجية في زيادة مستمرة مما تمخض عن تحقيق معدل متزايد من التكوين الرأسمالي.

أما في فرنسا أصبح دور شركات الأموال والبنوك من الأدوار الرئيسية في عملية التنمية، إذ قام بنك التسليف العقاري بدور فعال كما قامت البنوك التجارية بدورها في تمويل المنشآت الصناعية الهامة.

من خلال هذا العرض للمجهود التنموي الذي تم وفقا لهذا النموذج يمكن أن نصل إلى نتيجتين هامتين:

1- إن التنمية وإن كانت قد نمت في إطار من الحرية الاقتصادية والمحاولات الفردية إلا أن الدولة قامت بدور فعال فيها.

2- ومن خلال عرض لعوامل التنمية نلاحظ أن الثورة الصناعية لم يكن في الواقع إلا مظهرا لظاهرة أكثر تعقيدا، إلا أن التوسع التجاري كان له الأثر العظيم في التقدم الصناعي ، فكان هذا التوسع وما حققه من أرباح يمثل العامل الأساسي في تحسين وسائل النقل الذي أدى إلى التنوع في الإنتاج وزيادته ، بالإضافة إلى الثورة الزراعية وما نتج عنها من رفع الإنتاجية .

3- عموما نجد أن المتغيرات الاقتصادية قد دخلت في علاقات دائرية تحمل بين طياتها علاجا لحلقات الفقر المفزعة التي كانت تحيط بهذه الاقتصاديات في هذه الفترة.

2- نموذج التنمية المخطط :

تلعب الدولة في هذا النموذج الدور الرئيسي في عملية التنمية حيث تقوم برسم خطة تعالج بها اقتصادها.

ويعد الاتحاد السوفيتي مثالا لهذا النموذج، حيث طبقته في 1928 قامت عملية التنمية في الاتحاد السوفيتي على أساس مجموعة من القرارات السياسية الاقتصادية التي تجعل من التصنيع أداة لتحويل الهيكل الاقتصادي للبلد، وقد كانت هذه السياسة تعمل على ثلاثة أسس:

- اختيار الاستثمار.

- العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

- الحد من الاستهلاك.

أولاً- اختيار الاستثمار:

حيث كان الاختيار يقع على الصناعة وبالخصوص على الصناعات الثقيلة كما أن الاستثمارات كانت تسير وفق خطة لتحقيق هدف معين حتى ولو أدى ذلك إلى إهمال بقية النواحي ويصف " سوروكين " هذه الخطة بقوله إن الخطة تعزل في كل مرة الفرع من الاقتصاد الذي تراه فرعا قياديا يقود الاقتصاد كله وراهه (1).

وقد كانت الصناعات الثقيلة دائما المحور الذي تدور حوله هذه الاستثمارات.

ثانيا- العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي :

كان لنمو القطاع الصناعي أثره على الزراعة لتقوم الزراعة بدورها في خدمة الصناعة ومدتها بما تحتاج إليه من مواد وقوى عاملة، فاتخذت السياسة الزراعية ثلاث أهداف:

1- محاولة زيادة الإنتاج الزراعي بالاستغلال الواسع للأراضي الزراعية ومكانتها.

2- تحرير المزيد من الأيدي العاملة الزراعية لمواجهة متطلبات القطاع الصناعي.

3- تخصيص جزء من الإنتاج الزراعي الغذائي لبيعه في المدن بأسعار منخفضة.

وعلى هذا كانت الزراعة تابعة تقريبا للصناعة، وهذا ما ساهم إلى حد كبير في عملية الحد من الاستهلاك.

ثالثا- الحد من الاستهلاك :

استهدفت السياسة الاقتصادية في هذا النموذج الحد من الاستهلاك لإعطاء المزيد من فرص الاستثمار وكان من الممكن تحقيق ذلك عن طريق الضرائب المباشرة أو تخفيض الأجور، والواقع أن كلا من الطريقتين لم تصلح في الاتحاد السوفيتي فالدخول منخفضة

(1)- نفس المرجع، ص 186.

لم تسمح بفرض ضرائب مباشرة وبالتالي لجأ الاتحاد السوفيتي إلى الضرائب غير مباشرة التي أدت إلى:

- العمل على التوفيق بين العرض والطلب وتحقيق التوازن بينهما.

- نقل القوة الشرائية من الأفراد إلى الدولة.

عوامل نجاح التنمية في النموذج المخطط :

نجد أن هذه العوامل قامت أساسا على الدولة ثم على الأفراد، فالدولة تقوم بتجميع البيانات الخاصة بالاقتصاد وتحدد اتجاهات تنمية الوسيلة إلى تحقيقها في شكل خطة تكون أساسا طويلة الأمد، إذ أن التنمية أساسا هي عملية هيكلية وتتقسم إلى خطط متوسطة الأجل وأخرى قصيرة كما أن الدولة تأخذ على عاتقها ضمان تنفيذ هذه الخطة.

غير أن تنفيذ هذه الخطة يتوقف على الأفراد، فهم العنصر المنفذ فأيا كان مجهود الدولة في هذا المجال فلن يكلل بالنجاح إلا إذا تحمل الأفراد نصيبهم فيه و قاموا به، ولن يتحقق للأفراد ذلك إلا إذا وجدوا الوعي التنموي والرغبة في النمو والارتقاء وهذا ما حدث تقريبا في الاتحاد السوفيتي، حيث قامت الدولة بتحديد الاتجاهات وحجم الإنتاج، والاستهلاك ومدى إشباعه ضمانا لتحقيق التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب من خلال (المكتب المركزي للخطة " الجوسيلان ")، وقام الأفراد من جهتهم سواء كسياسيين أو عمال منتجين أو أفراد مستهلكين بمساعدة الدولة في ذلك⁽¹⁾.

تقييم تجربة التنمية في نموذج التخطيط :

تبدو تجربة التنمية في الاتحاد السوفيتي تجربة ناجحة أدت إلى نتائج معتبرة الأمر الذي دفع ببعض الدول المتخلفة وخاصة الأفريقية منها إلى تطبيق هذا النموذج، غير أنها باءت بالفشل فما سبب ذلك؟.

بعد قيام الثورة البلشفية عام 1917 زاد من إثبات أن فلسفتها الجديدة جديرة بالتحدي فانغلقت على نفسها وحاولت أن تصل إلى أسرع وقت ممكن إلى نتائج مظهرية باهرة،

(1) - نفس المرجع، ص 188.

غير أن هذا النجاح المظهري قام على حساب اختلالات كبيرة انعكست على النواحي الاقتصادية الأخرى.

حيث نجد عدم التوازن في توزيع الجهود التنموي بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة، حيث كان الاهتمام بالقطاع الصناعي وخاصة الصناعات الثقيلة فيه بينما نجد الصورة مختلفة في القطاعات الأخرى.

أما الزراعة نجدها أقل القطاعات حظا من اهتمام الدولة، حتى الاهتمام البسيط كان مركزا أساسا على المحاصيل الصناعية كالقطن والبنجر.

أما الاستثمارات في مجال الزراعة لم يتضاعف رأس المال المستثمر إلا بحوالي ستة مرات ونصف في المدة (1913 - 1955) بينما نجد الصناعة قد تضاعفت تسعة و عشرين مرة مرة، مما أدى إلى الهجرة الزراعية إلى القطاع الصناعي مما تسبب في تخلف هذا القطاع.

وفي قطاع الخدمات خاصة قطاع النقل والتوزيع فكانت أكثر القطاعات تخلفا و أقلها حظا من الجهود التنموي.

الواقع أن التنمية في هذه التجربة كان مرادف لانخفاض مستوى المعيشة حتى وصل إلى حد المجاعة تحت ضغط الترغيب تارة والترهيب أخرى، فنجد في مجلة " Economist " في العدد 1953/10/100 بعض المقاربات بين مستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الغربية منها، إن نصيب الفرد من السكر في الاتحاد السوفيتي كان نصف استهلاك الفرد في إنجلترا، وكذا نصيب الفرد من اللحوم كان النصف بالنسبة للأمريكيين، أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية الصناعية فنجد الفرد السوفيتي يخصه ثلاثة أزواج أحذية كل سنتين بينما الأمريكي على نفس القدر كل سنة.

2- فضلا عما تميز به التنظيم الصناعي من عيوب كثيرة نجد أن بعضها كان له الأثر الأكبر

- فتطبيق مبدأ المركزية المطلقة للقرارات أدى إلى عرقلة الإنتاج .

- أدى قيام الدولة بالدور الأساسي في التنمية إلى قيامها بوضع رقابة في تنفيذ خططها، مما كلف الدولة مبالغ باهظة تكلفه المراقبين للإنتاج.
- الاهتمام بالإنتاج الكمي ليس الكيفي مما كان له انعكاسات في استنزاف الموارد بالإضافة إلى التكلفة أو مدى مطابقة الإنتاج للاحتياجات.

نقد تجربة التنمية في الاتحاد السوفيتي :

- لم تكن التنمية هدفا بحد ذاتها وإنما اتخذت كوسيلة للدعاية السياسية.
- التخطيط كوسيلة للتنمية أثبت كفاءته لتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ولكنه سلاح ذو حدين، حين يتجرد هذا التخطيط من الاعتبارات السياسية ويستغل كل الإمكانيات ووسائل الإنتاج المتوفرة لتحقيق أهداف التنمية بالإضافة إلى تضافر جهود كل من الدولة والأفراد.

3- النموذج المغلق للتنمية :

يتميز هذا النموذج بالاعتماد على الاكتفاء الذاتي وأن هذا النموذج يتطلب اقتصادا به من الموارد ما يستطيع أن ينمي نفسه دون مساعدة خارجية، وأهم مثل بهذا النموذج من التنمية اليابان في القرن التاسع عشر، حيث تمثل اليابان مثالا فريدا في التنمية إذ خاف قادتها أن يقعوا تحت السيطرة المالية الأجنبية وبالتالي استطاعوا أن يحققوا تأمينهم باستخدام مواردهم الخاصة.

حيث كانت اليابان تمتلك ثلاث مجموعات من الموارد التي تستمد منها حاجاتها في عملية التنمية.

- قروض داخلية التي قامت بالدور الأساسي في التمويل.
- الإصدار النقدي الورقي، حيث انتهجت اليابان في البداية هذه السياسة كوسيلة للتمويل في البداية ثم بعدها إنشاء البنوك التي حلت محل النقود الورقية.
- الحصيلة الضريبية التي لعبت دورا في الناحية التمويلية حيث حققت أهدافا أخرى تتمثل في :

- العمل على تسويق المحصولات الزراعية التي كانت إما أن تستهلك محليا أو تخزن.
- تشجيع تجميع الاستغلالات الزراعية بالعمل على ضم المساحات الصغيرة التي لا
- يستطيع أصحابها تسديد ضرائبها، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية.
- الدفع بالهجرة الزراعية للتنمية الصناعية.
- أدت كل هذه العوامل إلى زيادة التدفقات الحقيقية لمواجهة التدفقات المالية، كما عملت هذه الزيادة على الإقلال من الواردات مما أدى إلى توازن ميزان المدفوعات.
- إن التنمية الصناعية ليست الهدف الوحيد من التنمية فقط بل لعبت التنمية الزراعية دورا هاما، فأمدت الاقتصاد بالموارد المالي ومن ناحية أخرى كونت الرصيد الغذائي اللازم لها وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها اليابان، غير أنها لم تستطع الاستمرار في الانغلاق على نفسها بل اضطرت إلى التفتح على الخارج للإفادة والاستفادة.

4- نموذج التنمية المفتوحة:

يضع هذا النموذج الاستعانة بالخارج في المكان الأول من الأهمية بالنسبة للتنمية ، ويشهد التاريخ على عدة دول من العالم تمكنت من تحقيق التنمية عن طريق هجرة القوة العاملة إليها واستيرادها لرؤوس الأموال.

فمع بداية القرن التاسع عشر تدفقت هجرة الأيدي العاملة إلى كل من الولايات المتحدة وكندا و أمريكا اللاتينية والكمونولث البريطانية، فقد بلغ عدد المهاجرين بين القارات ستون مليون خلال الفترة من عام 1800 حتى عام 1924، كما انتقلت رؤوس الأموال في نفس الوقت من أوروبا عن طريق الاستثمارات المختلفة⁽¹⁾.

من خلال مرورنا على نماذج التنمية المختلفة يمكننا التركيز على نتيجتين هما:

أولاً- أن التعاون بين الأفراد والدولة ضروري لتحقيق التنمية، ف للأفراد حد أدنى من المتطلبات لا يجوز تعديها ويفرض على الدولة احترامها مع إمكانية تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإلا انقلب الأمر إلى فوضى، فالاتفاق والتفاهم بين الأفراد من

(1)- نفس المرجع، ص ص 201 - 202.

ناحية والدولة من ناحية أخرى في إطار من الوعي التنموي والرغبة في التقدم كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة وفي أقصر وقت ممكن.

ثانيا- أيا كانت قوة الدولة ومواردها وإمكانياتها، فلا بد لها من الاستعانة بالعالم الخارجي، وتكون هذه الاستعانة بعد استغلال مواردها الخاصة.

5- نموذج النور الآسيوية :

عرفت السنوات الأخيرة من هذا القرن تحولات سريعة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية كما شغلت هذه التحولات والتطورات اهتمامات العديد من العلماء والمفكرين، حيث كشف لنا التراث السوسولوجي مدلولات جديدة تمثلت في ظهور بعض التكتلات السياسية والاقتصادية التي تغطي المناطق الجغرافية العالمية.

وتعد النور الآسيوية إحدى التكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية التي ظهرت مع أواخر الستينات والتي أثبتت ذاتها أمام المنظرين والمفكرين و واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق ركز اهتمام علماء اجتماع التنمية على تحليل النماذج التنموية لدول النور خاصة، والتي تعكس بعض الخصائص والسمات التي لم يألفها النموذج الغربي، من أهمها إحاطتها بالجانب الأخلاقي من القيم والمبادئ التي ترفع الولاء والإخلاص الكامل والطاعة المطلقة.

فإلى جانب ذلك محافظتها على تقاليدها، فإنها تمتلك القدرة على التكيف السريع مع المشكلات والمستجدات التكنولوجية مما أوجد الحافز إلى الابتكار والتجديد.

لقد حققت هذه الدول قفزات اقتصادية أخرجتها من حالة الفقر رغم قلة مواردها وإمكاناتها مقارنة بالكثير من دول العالم الثالث، والسؤال الذي يطرح نفسه كيف استطاعت هذه الدول أن تحقق هذه المعجزة وما هي العوامل المساعدة على ذلك؟.

إن الإجابة على هذه الأسئلة يحتم علينا الوقوف على إستراتيجية التنمية التي اتبعتها هذه الدول.

لقد اتبعت هذه الدول إستراتيجية التصنيع القائمة على التصنيع الاحلالي في فترة السبعينات ومن ثم عملت على استغلال الموارد الطبيعية وتشجيع القطاع الخاص والعام وتطوير مؤسسات الدولة وتحديث النظم الإدارية الوطنية، والعمل على إشباع الأسواق المحلية وإيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان ومع ظهور بعض التغيرات الاقتصادية على الساحة العالمية ومع ظهور بعض المخاوف من زيادة التكتلات الاقتصادية ونفوذ بعض الدول الآسيوية الأخرى كالصين جرت بعض التغيرات البنائية خلال عقد الثمانينات حيث ركزت السياسة الصناعية على أهمية التحرك الداخلي ومواجهة اتفاقيات " GATT " ، ومن ثم استبدال سياسات إحلال الواردات بسياسات التصدير الموجه الذي أسهم في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الاقتصاد حيث تراوح المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي فيها بين 8 % - 9% على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود حيث زادت حصتها من التجارة الدولية بأكثر من ثلاثة أضعاف وصلت إلى 6 %، كما تضاعف مستوى الدخل الفردي بمقدار خمسة أمثال في نفس الفترة.

عموما اعتمدت إستراتيجية التنمية في دول النمر على:

1- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتهيئة المناخ لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتمثل ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني إلى جانب وجود سياسة اقتصادية مستقرة، بالإضافة إلى وجود أجهزة حكومية ذات تنظيم مرن ومتطور علاوة على عدم وجود قيود على إعادة تحويل رأس المال الأجنبي للخارج، وعلى ما يمتلكه الأجانب من رؤوس أموال، الشركات وعلى الواردات وعلى وجود العمالة المدربة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود أي قيود على الإجراءات الخاصة بالحصول على مواصفات لإقامة أي استثمار جديد (1).

و الجدير بالذكر أن زيادة الاستثمارات الأجنبية كانت وسيلة هامة لدخول عصر التكنولوجيا و اكتساب الخبرات المتقدمة، بالإضافة إلى الدخول إلى أسواق جديدة.

(1) - محمد محروس إسماعيل: اقتصاديا الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997، ص ص

2- اجتياز هذه الدول لحاجز التنمية والتكنولوجيا الحديثة حيث لم يكن في البداية من السهل الحصول عليها إلا من خلال الثراء أو الابتكار والاختراع، وقد كان لتشجيع الاستثمارات الأجنبية دورا في جلب التكنولوجيا الحديثة، حيث نجحت بعد ذلك في تحقيق الاستقلال والتطور الذاتي في هذا المجال (1).

3- ركزت دول النمر على تكوين بنية أساسية قوية خاصة النقل و توفير الخدمات المصرفية مثل البنوك والأسواق المالية وغيرها من الخدمات التي تساعد على التكامل بين الأسواق والمصانع المحلية والخارجية والقدرة على المنافسة العالمية.

4- الجودة في الإنتاج، وذلك عبر الأداء التصديري المتميز للسلع التي تنتجها صناعات متقدمة، ومن ثم حققت هذه الدول قفزة كبرى في حجم صادراتها الصناعية (2).

5- من الانجازات الهامة في المجال الاجتماعي، تحقيق التوزيع العادل للنمو والتقدم حيث كان معدل نصيب الفرد من النمو السنوي في اقتصاديات شرق آسيا 7.6 % في نفس الوقت زادت المساواة بين الأفراد وكان سبب نجاح هذه الدول هو تركيزها على إعادة توزيع الثروة، فالذي يولد الدخل هو الثروة المنتجة بما فيها رأس المال لأنه يترك أثره الإيجابي على البشر، وهكذا ركزت دول النمر على الاستثمار في مجال العنصر البشري.

6- يعد الادخار من الخصائص التي تتميز بها شعوب جنوب آسيا حيث عملت زيادة المدخرات الكورية على تمويل التنمية الاقتصادية، حيث ارتفع من 50 % سنة 1965 إلى حوالي 65 % في عام 1970 ثم إلى 88.5 % عام 1983 و كذلك الوضع في تايوان و باقي دول النمر.

بعد هذا العرض للعوامل والانجازات التي حققتها النمو الآسيوية نتساءل عن التحديات والأسباب التي أدت إلى أزمة النمر وسقوطها رغم ما حقته من نجاحات.

(1) - محمود عبد الفضيل : هل سقطت المعجزة الآسيوية ، مجلة العربي ، العدد 476، ص 124.

(2) - نفس المرجع، ص ص 124-125.

بدأت الأزمة عندما أطلقت العديد من المؤسسات المالية التحذيرات من انهيار وسقوط اقتصاديات دول النمر لوجود بعض الاختلالات في بعض المؤشرات المالية و النقدية إلى جانب الهجوم الشديد على العملات وأسواق المال فيها وتعد تايلاند الضحية الأولى لهذه الأزمة ،حيث أقدمت بنوك الاستثمار الأمريكية على بيع العملات التايلاندية بشكل متزايد بعد أن كثر الحديث عن سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى انخفاض سعر الأسهم بالإضافة إلى تراجع أسعار صرف عملات هذه الدول الذي أدى إلى حدوث خسارة رأسمالية لحقت بالمتعاملين في هذه البورصات، ومن ثم أدت هذه الأزمة إلى ضياع ثروات ومدخرات المواطنين في دول النمر وذلك بعد الهبوط الكبير للعملة المحلية وانهيار القوة الشرائية فاجئوا إلى التخلص من عملاتهم طلباً للأمان ، مما أدى إلى مزيد من التدهور والانهيار الذي بدأ ينعكس اجتماعياً و سياسياً خاصة في ماليزيا واندونيسيا.

أما عن أسباب الأزمة فنتلخص في النقاط التالية :

- العجز في الموازين التجارية والحسابات الجارية خاصة عند بداية التسعينات ،حيث قامت هذه الدول بتمويل العجز من خلال الاقتراض من الخارج في صورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل .

- تميزت سياسة الاقتراض المصرفي في تلك الدول بارتفاع نسبة قروض المجاملة نتيجة للفساد السياسي، وتمويل التوسع العقاري والمضاربات مما أدى إلى ظهور الديون والتي قدرت بحوالي 20 % من جملة القروض الممنوحة بواسطة البنوك من تايلاند حوالي 17 % في اندونيسيا و 16 % في كوريا وماليزيا.

- عدم اعتماد هذه الدول على مواردها الذاتية في عملية التنمية الاقتصادية ، كما أنها عجزت عن تكوين احتياطات نقدية تتلاءم مع وضعها الاقتصادي مع انفتاح على العالم وفتح أسواقها، ففي بعض الدول يعتمد نصف الاقتصاد القومي على الاستثمارات الأجنبية مما يجعلها عرضة للتقلبات والتي صارت سمة من سمات الاقتصاد.

- ظهور الطبقات المتوسطة والمتنقفة وجماعات الصفوة العسكرية التي تسعى في أي مجتمع إلى الحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية والصراع من أجل السلطة. زيادة التنافس بعد انتهاء الحرب الباردة بين بلدان العالم الأول من جهة ومجموعة دول جنوب شرق آسيا من جانب آخر.

7-أنواع السياسات التنموية:

لقد طرح الفكر السوسيولوجي أنواع السياسات التنموية لمجموعة من الاتجاهات الفكرية المختلفة أمام دول العالم الثالث ظلت مسطرة على سواء على مستوى توجيه الفكر أو على مستوى تحديد مسار الواقع التنموي لفترة ممتدة حتى الآن نتيجة لذلك ظهرت اتجاهات نقدية من داخل العالم الثالث تطالب بإعادة تفسير التراث السوسيولوجي⁽¹⁾.

لقد ظهرت العديد من السياسات و الاستراتيجيات التنموية والتي صيغت بشكل عام و وضعت في شكل وصفات جاهزة لاجتياز الطريق من اجل القضاء على التخلف وتحقيق التنمية، تمحورت هذه الاستراتيجيات حول تساؤلات ترتبط بما إذا كان النمو متوازن أو غير متوازن؟ هل يركز على الزراعة أم الصناعة؟ هل يتعين الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أو الصناعات الإنتاجية، أي تقنية تستخدم كأساس فني للإنتاج من خلال تكثيف عنصر رأس المال؟ أو بتكثيف عنصر العمل؟ وهل يتم التصنيع على أساس حاجة السوق المحلي أم على أساس الإحلال محل الواردات أم على أساس الإنتاج من اجل التصدير⁽²⁾.

(1)- مريم أحمد مصطفى: أزمة التطوير و واقع التنمية في الوطن العربي من قضايا علم الاجتماع وقضايا العالم

العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 155.

(2)- رمزي زكي: فكر الأزمة، دراسة في الأزمة الاقتصادية الرأسمالية والفكر التنموي، مطبوعات مكتبة

القاهرة، 1978، ص 102

وللتعرف على كل هذا لا بد من الوقوف على أهم السياسات التنموية التي طبقت في دول العالم الثالث، والتي تم استعارتها من الدول المتقدمة النابعة من الفكر الرأسمالي أو الاشتراكي، والنتائج المترتبة على تطبيقها على دول العالم الثالث.

- سياسة النمو من المنظور الاقتصادي البحت :

بعد الحرب العالمية الثانية نظر العلماء والمفكرون للتنمية باعتبارها عملية اقتصادية ومن ابرز النظريات التي أشارت إلى التنمية من منظور اقتصادي النظرية الكلاسيكية، وأهم أقطابها " آدم سميث و ريكاردو و مالتس Malthus " وتركز هذه النظرية على رأس المال والسكان كعناصر اقتصادية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، كما أضافت النظريات الكلاسيكية المحدثات الاستثمارات الخارجية، و أضافت النظرية الكنزوية عنصرا جديدا لإحداث عملية التنمية الاقتصادية، وهو الطلب الفعال ويعني أنه إذا توفرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فان ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية و يؤدي ذلك إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي الكلي و ينعكس ذلك على زيادة حجم العمالة في المجتمع (1).

بالإضافة إلى نموذج " لادمار - Ladmar " من أبرز نماذج النمو الاقتصادي، وهو امتداد للتحليل الذي قدمه " كينز "، وينظر هذا النموذج إلى رأس المال باعتباره عاملا أساسيا للإنتاج، ويعتمد النمو على جانبين يقاس من خلالها نسبة الدخل من الاستثمارات إلى الدخل القومي وحساب إنتاجية رأس المال، وان زيادة هذين الجانبين يؤدي إلى تحقيق مستوى معين من الادخار.

عموما إن بساطة هذا النموذج جعلته أساسيا لمعظم الإسهامات التي عالجت قضايا التنمية، فلقد وجه هذا النموذج الاقتصاديين إلى وسائل تشجيع الادخار الوطني، والعمل على زيادة تدفق المساعدات الخارجية التي يمكنها أن تقدم الكثير للادخار الوطني، كما انه نبه إلى

(1)- عادل الهواري : من قضايا التغير والتنمية الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1977، ص

أهمية تخطيط الاستثمار لزيادة إنتاجية رأس المال ويفسر التركيز على تشجيع الادخار اهتمام المخططين بتحديث البنوك والتنظيمات المالية ورفع معدلات الفائدة لكي تحت المدخرين على الادخار، كما يؤكد هذا النموذج على سعي الحكومات إلى رفع معدلات الضريبة والتقليل من الإنفاق العام، ومع ذلك فإن حكومات العالم الثالث تجمع نصيب اقل من ناتج الدخل القومي في شكل أنواع من الضرائب مقارنة بما تحصله الدول الصناعية.

ومن أشهر نظريات النمو الاقتصادي نظرية " روستو " التي ذكرت في الجزء الخاص بنظريات التنمية).

بناء على ما سبق يتضح لنا أن النمو الاقتصادي يمكنه أن يحدث بطريقتين احدهما من خلال الزيادة في عوامل الإنتاج مثل رأس المال، الطاقة الموارد و الأخرى من خلال الزيادة في إنتاجية الموارد كنتيجة للتقدم التقني وتحقق الطريقة الأولى قدر أكثر من الإنتاج من خلال امتلاكهم أهم عوامل الإنتاج أما الطريقة الثانية فتشتمل على مجرد إدخال التحسينات على هذه العوامل.

وإذا كانت هذه الإستراتيجية قد ركزت على التعجيل بالنمو عن طريق زيادة إجمالي الناتج القومي، فإن هذا ليس معناه حدوث تنمية فلا بد أن تستتبع هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد، فقد يحدث أن يزيد الدخل القومي ويزيد عدد السكان بنفس النسبة وفي هذه الحالة لا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد، كما أن زيادة متوسط دخل الفرد يجب أن تكون مستمرة ومن ثم فإن مجرد الزيادة المؤقتة أو الطارئة في دخل الفرد لا تدل على حدوث تنمية.

وبهذا تغفل إستراتيجية النمو الاقتصادي توجيه مزيد من الاهتمام نحو بنية هذا النمو ونوعيته لضمان توجيهه إلى دعم التنمية البشرية والحد من الفقر وحماية البيئة وضمان الاستدامة، وهذا بسبب تركيز هذه الإستراتيجية على زيادة الناتج الإجمالي قد لا يؤدي إلى زيادة فرص العمل لمئات الملايين من البشر في دول العالم الثالث هذا بالإضافة إلى أن معظم ثمار النمو الاقتصادي تعود إلى الأغنياء تاركة الفقراء يكافحون ويعانون من العجز عن تلبية حاجاتهم وبدا هذا بوضوح في الفترة الممتدة من 1970 - 1985 حيث زاد

الناتج القومي الإجمالي العالمي بنسبة 40 % ومع ذلك فقد ارتفع عدد الفقراء بنسبة 17 % في الوقت الذي شهد فيه حوالي 200 مليون انخفاض في دخولهم أثناء الفترة من 1965-1980 شهد أكثر من بليون نسمة ذلك الفترة من 1980 إلى 1993⁽¹⁾.

في الأخير إن إتباع هذه الإستراتيجية معناه تبديد الجيل الحالي للموارد المتاحة التي تحتاج إليها الأجيال المقبلة، فالنمو الاقتصادي الذي لا يضع أي ضوابط على استخدام الموارد يؤدي إلى استنزافها وتدمير التنوع البيولوجي وتلوث الأنهار وتدمير الغابات ويرجع هذا إلى زيادة الطلب على الموارد وعدم كفاية اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الموارد في دول العالم الثالث.

- سياسة التصنيع:

توجهت معظم استراتيجيات التنمية في العالم الثالث في السنوات الأولى من استقلالها ومن بينها الجزائر بالتركيز على التصنيع باعتبارها أساس التنمية والخروج من دائرة التخلف وتنقسم إستراتيجية التصنيع من حيث الوسيلة التي يستعان بها لتنمية مجتمعات العالم الثالث إلى إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

- سياسة الإحلال محل الواردات :

تتحقق هذه الإستراتيجية عندما تنتج الدولة محليا ما كانت تستورده من قبل أن تنتج ما كانت سوف تقوم باستيراده لو لم تقم بهذا الإنتاج، قد تم تطبيق ذلك عن طريق إيجاد السوق المحلية للصناعة التي تحل محل الواردات و ذلك لإيجاد الحماية الكاملة لها، حيث استخدمت الحكومة أدوات لتنفيذ هذه السياسة مثل التعريفة الجمركية كما دعمت هذه الأدوات ببعض الإجراءات مثل سياسات سعر الصرف إلى جانب حماية الصناعات الناشئة عن طريق الجمارك والحصص النسبية و التصاريح على الاستيراد.

وتقوم هذه الإستراتيجية على الأسس التالية :

(1) - تقرير البنك الدولي للتنمية البشرية، 1996، ص ص3-4 .

- تفترض هذه الإستراتيجية تطورا معيناً لرأس المال المحلي والقوة العاملة وتقوم على وجود القطاع الأولي (الزراعي أو التعدين.....) كمصدر للمدخلات.
- تعتبر هذه الإستراتيجية نمط الاستهلاك القائم وما يعكسه من نمط لتوزيع الدخل عماد أساسي لها.

- تم بناء القطاع الصناعي على ثلاث فروع أساسية، فرع الصناعات الأساسية، فرع الصناعات الوسيطة، فرع الصناعات الاستهلاكية.

رغم تبني الكثير من الدول النامية لإستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات إلا أن النتائج لم تحقق ما كانت تصبو إليه و يعود هذا إلى البيئة والظروف التي طبقت فيها الاستراتيجيات حيث لعبت عوامل عدة في نجاحها في الدول المتقدمة مثل التقدم التقني، النمو السكاني، بالإضافة إلى تراكم رأس المال بالإضافة إلى النمو الزراعي الذي لعب دورا في تطوير الدول المتقدمة، و الوضع يختلف تماما عنه في الدول النامية حيث تعرضت لمشكلات خطيرة بسبب أن هذه الصناعات لم تحقق نتائج ايجابية تنعكس على الواقع الاقتصادي للمجتمع، كما أنها لم تساهم في تطوير الإنتاج الزراعي أو مد الزراعة بالمدخلات الصناعية اللازمة، ومن ثم أدى تخلف أكبر شريحة من السكان، وبالتالي ارتفاع معدل التقدم والبطالة⁽¹⁾.

ومن النتائج المحققة لتطبيق هذه الإستراتيجية تحقيق بعض البناء الصناعي المعتبر كما حصل في الجزائر ومصر.

حيث نجحت في تزويد السوق المحلي بالسلع الصناعية، وإيجاد قوة عاملة ذات خبرة صناعية، غير أن هذا البناء الصناعي يحمل في طياته بذور أزمة هذه الإستراتيجية منها عدم قدرتها على إحداث تغيير هيكلي يعطى للبناء الصناعي طابع التكامل، ويزود الاقتصاد الوطني بالأساس الصناعي ليخرجه من التبعية .

(1)- مريم أحمد مصطفى : مرجع سابق، ص ص242- 243.

وإزاء أزمة إستراتيجية إحلال الواردات بدأت بعض الدول تقاوم هذه الإستراتيجية و اعتبرت أن إحلال الاستيراد أوقف محرك النمو وظهرت بعض الدعاوي لتبني إستراتيجية بديلة، وهي إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

- سياسة التصنيع من أجل التصدير:

ترتكز هذه الإستراتيجية على القيام بالصناعات التي يتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو جزء منها إلى الخارج، ونظرا لاعتماد صادرات الدول النامية على المواد الأولية

فكان من الضروري اللجوء إلى تصدير المزيد من المنتجات الصناعية، غير أنها واجهت عقبات كبيرة منها إذ أنها قامت بتصدير بعض منتجات مصانعها إلى الدول المتقدمة، فقبلت بقلق من قبل الدول المتقدمة فيما يخص عمالتها وصناعاتها المحلية، ومن ثم وضعت العديد من القيود كالتعريفات الجمركية وغيرها .

والملاحظ أن هذه الإستراتيجية لم تسهم في توسع السوق المحلية، حيث أن الإنتاج ونوعه ومعدلات نموه تتحدد طبقا للطلب الخارجي، بالإضافة إلى استيراد فنونه الإنتاجية بكاملها ومحدودية العمالة نتيجة تطور الأدوات الإنتاجية⁽¹⁾.

ومن هنا لقد واجهت الدول التي أخذت بهذه الإستراتيجية مشكلات وصعاب عدة، حيث يرى البعض أن نجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على الاستعانة برأس المال الدولي، فراس المال المحلي لا يستطيع بمفرده أن يتبع إستراتيجية إقامة الصناعات بهدف التصدير كما أن مساهمة رأس المال الدولي في إنشاء هذه الصناعات لا يتم بسهولة بل بشروط محددة.

كما نتج عن تجربة التصنيع نمو كبير في الاستيراد للتكنولوجيا ومواد التجهيز ولم يكن في مقدور الدول النامية تمويل هذه الواردات إلا من خلال تنمية صادراتها من المواد الأولية الفلاحية أو المنجمية⁽²⁾.

(1)- رمزي زكي: فكر الأزمة، مرجع سابق، ص ص 109-112.

(2)- سمير أمين: المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1998، ص 11.

خلاصة القول أن هذه الإستراتيجية تقوم على إقامة بعض الصناعات المرتبطة بالخارج لذلك لم تسهم في إنشاء قاعدة صناعية متينة ومتوازنة يقوم عليها الاقتصاد الوطني برمته بل أدت إلى تعميق التبعية للخارج، كما تفرض هذه الإستراتيجية العديد من القيود التنظيمية والسياسية والتكنولوجية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن تطبيق هذه الإستراتيجية ينتج عنه العديد من المشكلات البيئية كتدهور الموارد وتدمير البيئة والاعتراب كما أن إحداث التنمية في العالم الثالث لا يقتصر على التصنيع وحده بل يتعداه إلى مجالات أخرى تم إهمالها.

- سياسة إشباع الحاجات الأساسية:

انطلقت هذه الإستراتيجية من اتجاهات مغايرة تماما للإستراتيجية المحافظة حيث أكدت على التوزيع بدلا من النمو، ويعود ذلك إلى ظهور العديد من الدعاوي في السبعينيات أن النمو الاقتصادي لم يسهم في القضاء على الفقر في الدول النامية، بل أن الدول التي أحرزت نموا زادت فيها نسبة الفقر، ومن ثم ظهرت هذه الإستراتيجية التي وجهت الأنظار نحو ضرورة القضاء على الفقر بدل انتظار تأثيرات النمو .

وتقوم هذه الإستراتيجية على ما يلي :

- فشل إستراتيجية النمو في الوصول إلى الفئات الفقيرة، وعدم استفادتها من عوائد التنمية.

- تعريف إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها استثمارات تهدف إلى زيادة إنتاجية الفقراء ورفع مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم .

إن تبني هذه الإستراتيجية جاء من خلال العديد من الوكالات العالمية من أهمها منظمة العمل الدولية " ILO " .

على الرغم من إدراك مفهوم إشباع الحاجات الأساسية كإستراتيجية تنموية تهدف إلى القضاء على تبعية الاقتصاد للخارج وتحقيق التوسع المستمر في الطاقة الإنتاجية إلى

جانب توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة فقد أثرت حول هذه الإستراتيجية تساؤلات حول مدى صلاحية تطبيقها على واقع دول العالم الثالث.

إن هذه الإستراتيجية لم تطبق في دول العالم الثالث ، ويرجع هذا إلى ما يعترضها من معوقات منها عدم التوازن السائد بين الحاجات التي يسعى الأفراد والمجتمع إلى تحقيقها وإمكانية توفير الموارد.

- سياسة الاعتماد الجماعي على الذات :

ارتبط ظهور هذه الإستراتيجية بظهور مدرسة التبعية التي قامت على رفض إستراتيجية التنمية الغربية ودعت إلى تحطيم كل علاقة للعالم النامي بالميتروبوليس الرأسمالي، ويعتبر "جوندر فرانك - Frank" من العلماء الأوائل الذين وضعوا نظريه بديلة للتنمية (حيث أن النظام الرأسمالي أدى إلى إحداث تنمية في منطقة وتكريس التخلف في منطقة أخرى، و أن الرأسمالية أدت إلى استغلال واستنزاف الفائض الاقتصادي للدول المتخلفة التي أصبحت تابعة لها)

حيث أكدت مدرسة التبعية أن الطريق الوحيد للقضاء على الفقر وإشباع حاجات الأفراد هو إزالة النظام الرأسمالي، ويتم ذلك من خلال إتباع إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات، والتي يمكن من خلالها تطوير سياسة للتضامن الدولي بين بلدان العالم الثالث من أجل تحقيق المساعدة المتبادلة وبناء قاعدة صناعية فعالة ومستقلة في الجنوب (1).

وتقوم إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات على مجموعة من الأسس لخصها " O'brien" في النقاط التالية :

- تتجه هذه الإستراتيجية نحو إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الأفراد، وهي الحاجات المتعلقة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم.
- تسعى إلى تدعيم المشاركة الشعبية.
- الاستفادة من الموارد المحلية لكل دولة مع الوضع في الاعتبار الظروف الداخلية الخاصة لكل دولة على حدى.

(1) - أندرو بستر: مرجع سابق، ص ص 43 - 47 .

- إثارة الوعي لدى الأفراد والدافع نحو لانجاز.
 - الاهتمام بتحقيق توازن ايكولوجي والحفاظ على الموارد من الاستنزاف.
 - إعطاء الأولوية لعلاقات الجوار من أجل تحقيق أساس للتعاون بين الدول من خلال تشجيع إقامة أسواق إقليمية داخل الدول النامية.
- إن نجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على طبيعة البناء الاقتصادي والمساحة الجغرافية وإعداد السكان، بالإضافة إلى الموارد المتوفرة، والملاحظ أن الموارد المادية والبشرية التي تملكها بعض دول كالصين النامي لا يمكنها من تحقيق تنمية مستقلة، فإذا كانت دول كالصين والهند لديها القدرة على تحقيق الذات، فإن دولاً أخرى لا يمكنها أن تحقق نفس الدرجة من الاعتماد على الذات، ومعنى هذا أن هذه الإستراتيجية يتوقف نجاحها في اغلب دول العالم الثالث على زيادة التعاون بين هذه الدول لإيجاد نوع من التكامل فيما بينها.
- عموماً رغم اختلاف المنطلقات الأيديولوجية لهذه الإستراتيجية فإنها تعاني من أوجه قصور ومن ثم عجزت عن تنمية العالم الثالث ومن أهم أوجه القصور، إهمال البعد البيئي ويعود هذا إلى تعارض بين الربح و المشروع الخاص والحفاظ على البيئة، لقد كان البريطاني "بيجو - Pijou" من أوائل المفسرين للفكرة القائلة بأن المشروع الخاص يسبب التدهور البيئي، حيث أوضح في كتابه "الثروة والرخاء" 1912 أن الرأسمالية والصناعة لا تهتم بالبيئة، بل على تلويثها، ومن ثم فإن أي خسائر تعتبر اجتماعية ويعتقد أن الحل هو التنظيم و فرض ضريبة وبهذا يمكن حل معضلة الخسائر البيئية.
- والفساد البيئي موجود في العالم الاشتراكي كما هو منتشر في العالم الرأسمالي ويرى "جولدمان - Goldman" أن معظم مشكلات البيئة في روسيا مثلاً تنبع من اهتمام الدولة بمواصلة التنمية بأي ثمن ولو على حساب بيئتها، مما أدى الفساد البيئي في الدول الاشتراكية إلى طرح الشك حول فكرة أن الرأسمالية هي السبب الرئيسي للتلوث.

8- السياسات التنموية المتبعة في الجزائر:

تعتمد الدول النامية مع اختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية الاجتماعية والاقتصادية في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تدور حوله باقي القطاعات، وتتكامل فيما بينها.

غير أن هذا التوجه يواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية والتي لا يمكن التغلب عليها دون تبني إستراتيجية محددة، تحدد وتوجه الموارد الموجودة نحو تحقيق الأهداف التنموية الصناعية.

وقد تبنت معظم الدول النامية خلال السنوات الماضية سياسات وبرامج صناعية منبثقة من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منها ما هو مزود بخطط وبرامج تنفذ بشكل مباشر ومركزي من طرق الدولة ويتم هذا في النظام الاقتصادي المركزي.

والجزائر كجزء من مجموعة البلدان النامية ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف فيها انتهجت بعد الاستقلال خطط تنموية اعتمدت على بناء قطاع عام قوي وعلى أداة التخطيط الشامل للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تميزت المرحلة الأولى منها بالتركيز على الهياكل الأساسية والتنظيمية واستصدار التشريعات والإجراءات التي استهدفت تهيئة مدخل عقلائي للتنمية الصناعية الأساسية، وفي المرحلة الثانية وضعت أول خطة للتنمية الاقتصادية و استهدفت تنمية القطاعات الصناعية الأساسية، كما اتبعت بعد ذلك في مراحل أخرى بإصلاحات هيكلية ومالية مست المؤسسات العمومية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام تمهيداً للانتقال إلى اقتصاد السوق. وهذا ما سنتعرض له بشيء من التفصيل في هذا الجزء من البحث.

1- الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في جزائر قبيل الاستقلال :

كان أغلب الشعب الجزائري فقيراً جداً خلال الفترة الاستعمارية، يعيش ظروف سيئة للغاية، وهذا بالمقارنة مع الأوربيين الذين يعيشون في الجزائر حيث كان 37 220 مزارعا

أوربيا يحتلون 2726700 هكتار من أحسن الأراضي الخصبة ، مقابل 630732 مزارعا جزائريا يشغلون في مساحة 7349100 هكتارا من الأراضي الباقية والغير الخصبة (1).

وقد أشار هذا الأخير إلى أن الفوارق بين المجموعتين هو أكثر وضوحا في القطاع غير الفلاحي، حيث كان المدخول الإجمالي لـ 65000 مؤسسة أوربية 3750 مليون فرنك فرنسي سنويا، بينما كان مدخول 100.000 مؤسسة 118 مسلمة 330 مليون فرنك فرنسي، ونفس الفوارق وجدت على مستوى الرواتب، حيث بلغت رواتب 253000 أوربيا عاملين أجره 1500 مليون فرنك فرنسي أي بمعدل 6000 فرنك بينما بلغت رواتب 463000 جزائريا عاملين بأجره 700 مليون فرنك (أي بمعدل 1500 فرنك فرنسي).

أما نسبة التعليم فقد كانت ضئيلة، فبعد الاستقلال مباشرة كان أقل من 10 % من كل الأطفال البالغين 6 سنوات في المدارس الابتدائية وقد وضح (2) - أتواي Ottaway أن آثار و أهداف السياسة الفرنسية للتربية في الجزائر بقوله " لقد عمل المعمرون كل شيء للقضاء على الإسلام وفرض الثقافة الفرنسية، حيث أغلقت المدارس والثانويات القرآنية ... كانت الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، والعربية تعتبر لغة أجنبية، فكان على الذين أرادوا التعليم أن يتجهوا نحو الفرنسيين، أما الفرنسيون فقد فتحو مدارسهم لعدد صغير فقط من الأطفال ".

غيران الوضع الذي واجهته الجزائر المستقلة كان وضعاً صعباً حيث ان سبع سنوات من الحرب و التخريب الاستعماري دمرت الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد خاصة

(1) - علي مانع : جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2002، ص 119.

(2) - نفس المرجع، ص 120.

في سنوات 1961 و 1962 و بهذا ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة و تابعة للاقتصاد الفرنسي⁽¹⁾.

فقد أثر الرحيل الجماعي لمليون أوروبي بعد الاستقلال مباشرة على البنية الاجتماعية والتوزيع الجغرافي للسكان، فبين (1962 - 1966) هاجر حوالي 600.000 شخص جزائري إلى المناطق الحضرية كرد فعل مباشر للتوفر المفاجئ للسكن وأماكن الشغل التي أصبحت شاذرة.

وكان هناك حوالي 350.000 منصب عمل شاغر من طرف الأوربيين تم تحويل 200.000 منها مباشرة إلى الجزائريين معظمها في الإدارة⁽²⁾.

فالهجرة الجماعية للأوربيين تركت البلاد بلا موظفين مهرة لإعادة بناء الاقتصاد، و خاصة في الوظيف العمومي فجويلية 1962 كان شهرا أسود في الجزائر، لم يكن العدد الكافي من الأطباء لمعالجة الضحايا المعطوبين من جراء القنابل الأخيرة للحرب، كما لم يكن هناك العدد الكافي من الكتاب على الآلة الرقانة والسكرتاريين والإداريين ... فذهب المسؤولون الفرنسيون ولم يتركوا شيئا إلا الفراغ وراءهم لم يكن هناك خبز ولا ماء⁽³⁾.

ومنه لقد كانت الجزائر عشية الاستقلال في اشد الحاجة لإعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أعطت الحكومة الأولى (62 - 65) الأولوية للمؤسسات الضرورية لتسيير البلاد ووضع بعض الإجراءات الأمنية.

كما سطرت إصلاحات اقتصادية مثل التسيير الذاتي للقطاع العام الزراعي من طرف عمال مالكين جدد، غير أن النظام السياسي لم يكن قويا إلى درجة وضع سياسة تموية شاملة و واضحة للبلاد حتى سنة 1965، حيث وقع التصحيح الثوري، فكان الاستقلال

(1) - احمد هني : اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص22.

(2) - علي مانع : مرجع سابق، ص 120.

(3) - نفس المرجع، ص 121 .

الوطني والاشتراكية من المبادئ الرئيسية للتنمية في الجزائر خلال العشرين الأخرتين (1960 - 1980) حيث عرفت البلاد مجموعة من الإصلاحات.

وفيما يخص لا مركزية السلطة المركزية، وإشراك الشعب في تسيير شؤونه انتخب 673 مجلسا بلديا شعبيا في فيفري 1967، كما قسمت البلاد إداريا إلى 15 ولاية، وبتطور التنمية الاقتصادية وتزايد عدد السكان أعيد تنظيم البلاد إداريا إلى 31 ولاية و 703 بلدية خلال سنة 1974، ثم تطور النظام الإداري الجزائري الحالي إلى 48 ولاية 1541 بلدية.

وفي 27 جوان 1976 و للمرة الأولى منذ سنة 1962، تمت المصادقة على ميثاق وطني في استفتاء شعبي بعد عرضه للمناقشة، ثم تأكيد أن الاشتراكية هي النظام السياسي والاقتصادي للجزائر، وان دين الدولة هو الإسلام، كما أكد على وحدانية الحزب، والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني وجوب استمرار التعريب من أجل القضاء على كل آثار الاستعمار⁽¹⁾.

ومنذ الاستقلال كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم الانشغالات و الأولويات المطروحة، والتي أولتها السلطة الجزائرية اهتماما كبيرا، وعليه فقد رأت هذه الأخيرة بأن تأميم المؤسسات الأجنبية والتخطيط الاقتصادي من الشروط الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة داخل البلاد.

2- وضع السياسة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال :

إن المبادئ التي قامت عليها الاشتراكية الجزائرية وفقا لمختلف المواثيق منع استغلال الإنسان، فالسياسة المتبعة في الجزائر بعد الاستقلال كانت تمنع تكوين برجوازية وطنية وهي تمهيد لتكوين القطاع الخاص. لأنها كانت تشكل تهديدا، للنظام وبالتالي عرقلتها وتم أبعادها عن المساهمة في السياسة التنموية المتبعة آنذاك ، حيث شن " بن بله " حربا على ما يعرف عنده بالبرجوازية بحملاتهم الواسعة لتأميم المؤسسات الخاصة حتى الصغيرة منها، وتبعه في ذلك بومدين، ويتجلى ذلك من خلال برنامج طرابلس الذي أقر بوضوح

(1) - مرجع سابق، ص 121.

بأن الطبقة البرجوازية تمثل خطرا على الدولة الجزائرية المستقلة وربطها بالعقلية الإقطاعية، كما جاء في ميثاق 1984 بأن " هناك اختلال كبير في القطاع الاشتراكي والرأسمالي..... من الضروري في هذه المرحلة الحد من الاختلال بين القطاعين بتقليص دور وتأثير القطاع الخاص " ، ونص ميثاق 1976 على أن الحفاظ على التوجه الاشتراكي يستدعي أن لا يحد القطاع الخاص الإمكانية حتى يتحول إلى قوة تمكنه من السيطرة على الدولة وبالتالي يجب تحديد نشاطاته بصفة لا تسمح له أن يكتسب قوة اقتصادية يمكنه من التأثير على مراكز قرار الدولة ."

ونتيجة للحصار المتواصل على هذه الطبقة، فقد انخفض نصيب القطاع الخاص من 37.2 % من الإنتاج الوطني سنة 1969 إلى 34 % سنة 1976، وحوالي 25.5 % سنة 1975 مما جعل هذه الفئة شبه مقصاة من المشاركة في عملية التنمية الوطنية، الأمر الذي لم يسمح بظهور طبقة برجوازية وطنية قوية قادرة على التغيير.

غير أن الوضع بدأ يتغير في الثمانينيات، نتيجة تراجع النظام عن بعض خياراته السابقة ليوجه تدريجيا نحو الانفتاح الاقتصادي والذي تجسد مع تطبيق إجراءات التعديل الهيكلي في التسعينيات.

وهذا التغيير من وجهة نظر النظام ما هو في الواقع إلا تأكيد و إقرار منه بعدم قدرته على التحكم في جميع جوانب السياسات والاستراتيجيات التنموية، وفشله في تحقيق الكثير من أهدافها خاصة ما يتعلق بتنمية المناطق المحرومة والمعزولة، بالإضافة إلى النقائص التسيرية الواضحة في القطاع العام، الأمر الذي حتم أخير الحكام للجوء إلى القطاع الخاص، وفتح المجال للطبقة البرجوازية بأن تبرز، وتنمو وتتطور، وتساهم في العملية التنموية.

مراحل التنمية التي مرت بها الجزائر:

تميزت مرحلة السبعينات بعدة تحولات اقتصادية كانت بمثابة قاعدة الانطلاقة الحقيقية لعملية التنمية، فبعد الحصول على الاستقلال، عملت الجزائر على توفير الشرط الأساسي للتنمية و هو تحويل أغلبية النشاطات الاقتصادية و المؤسسات و ذلك بواسطة التأميم سواء الكلي أو الجزئي، فكان المخطط الرباعي الأول (1970-1973) من اجل الانطلاق في إنشاء جزء كبير من المؤسسات التي تعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني (مركب حجار، مركبات ارزيو و سكيكدة للمحروقات، سيدي بلعباس و قسنطينة للصناعة الميكانيكية)، و كانت الاستثمارات في نفس الاتجاه في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حيث تم الاهتمام بالصناعة على حساب القطاع الفلاحي.

و تهدف الدولة من وراء كل هذا إنشاء اقتصادها تبعا للشروط القاعدية من اجل تطور اقتصادها، معممة و مدعمة داخليا⁽¹⁾.

إن الذي يميز هذه الفترة الزمنية من التنمية و التي اقترنت بنظام حكم بومدين هو ملاحظتان، أن سياسة التخطيط طغى عليها الطابع الإلزامي المركزي من جهة و طغت عليها أولوية التصنيع من جهة أخرى.

(1) - ناصر دادى عدون: اقتصاد المؤسسة، ط2 دار المحمدية، الجزائر، 1992، ص159.

وتقترب هذه السياسة كثيراً من نظرية النمو غير المتوازن " لأمبير شمان -O.Hirsheman " الذي يرى أن النمو الناجح هو الذي يقوم على سياسة اختيار قطاع أو فرع نشاط توفر فيه مزايا مرد ودية أكبر لقيادة التنمية وتوسع طاقاتها إلى باقي القطاعات والفروع (1).

3- سياسة التصنيع والتنمية:

في الفترة ما بين (1966 - 1978) تم اقتراح برامج اقتصادية خاصة على المستوى الولائي والبلدي، وكان هدف هذه البرامج القضاء على الفوارق الجهوية وتنمية المناطق المحلية، وخاصة الحضرية منها، حيث استفادت الولايات المحرومة و البلديات من 29 مليون دينار جزائري استمرت في هذه المشاريع الإنمائية، غير أن هذه المشاريع الخاصة لم يكن لها اثر كبير على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

تبنت الجزائر إستراتيجية التصنيع السريع عن طريق إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة، حيث جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 بأنه " يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها خلق صناعات جديدة التي ستسمح بدورها بتنشيط الاقتصاد بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة " (2)، حيث سيطرت في الفترة بين (67 - 77) ثلاث خطط وطنية.

المخطط الثلاثي (67 - 69):

عكس بوضوح سياسة إعطاء الأفضلية لبناء صناعة ثقيلة وتوسيع القطاع العام، وقد دعا هذا المخطط إلى استثمار 5.4 مليون دينار وخصص نصفه إلى تنمية صناعات البترول والغاز ومشتقاتهما، وفي نفس المخطط خصص 1.2 مليون دينار لإتمام مصنع الحديد والصلب قرب عنابه الذي بدأ العمل بطاقة ضعيفة في بداية 1969.

(1) - محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص 15.

(2) - حزب جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني 1976 ص 166.

عموما فان 52 % من ميزانية هذا المخطط خصصت للصناعة ولم يعط اهتمام كبيرة للقطاعات الأخرى.

ورغم الصعوبات التي واجهت السلطات في إتمام المخطط الثلاثي فان مخطط رباعيا

(1970 - 1973) سطر بميزانية تقدر بـ 34 مليون، حيث خصص الجزء الأكبر من الميزانية للتنمية الصناعية 45 % ، أما حصة الفلاحة 15 % ، كما خصص 12% من ميزانية هذا المخطط إلى قطاع التعليم الذي أعطت له أهمية كبيرة نظرا للحاجة الملحة إلى اليد العاملة الماهرة والإداريين وخصصت 11 % إلى قطاع الخدمات، و الباقي للقطاعات الأخرى.

أكد هذا المخطط (1970 - 1973) على إرساء صناعة كثيفة الرأسمال تتطوي على الحديد والصلب والصناعات الكيماوية و الهندسية، وهذا من أجل بناء قاعدة للنمو الاقتصادي، وقد بلغ معدل النمو السنوي خلال تلك الفترة من المخطط 9 % .

كما تم بناء المخطط الرباعي الثاني (74 - 77) على نفس الأسبقيات، وقد أخذت الصناعة 43.2 % من الميزانية البالغة 52 بليون دينار، ويعود ارتفاع الميزانية إلى ارتفاع أسعار البترول نتيجة حرب أكتوبر 1973 التي وفرت للجزائر مدا خيل إضافية، وطبقا لتقرير حول الجزائر منشور في، خصص 10.9 % من الاستثمار في هذا المخطط إلى الفلاحة 14% إلى التجهيزات 13.3 % للخدمات الاجتماعية والسكن 9 % للتعليم والتكوين 42 % لتنمية الموارد المائية 1.4 % للسياحة، 13 % للإدارة .

ثم جاء المخطط الخماسي الجديد (1980 - 1981) معتمدا على سياسة مختلفة عن البرامج الاقتصادية السابقة، حيث أعطى اهتمام كبير للتعليم، الصحة والسكن والى التنمية الصناعات الغذائية والاستهلاكية، واحتوى المخطط الخماسي الأول على استثمار 32 % ،الخدمات مثل الصحة والتعليم السكن والتمهين و 38 % بالصناعة وهذه النسب تدل على تغيير سياسة الاستثمار.

ورغم مصاعب وضع السياسة الاقتصادية، فقد قطعت الدولة أشواطاً كبيرة في بناء الدولة مقارنة مع الوضعية في بداية الاستقلال، ففي 1962 كان القطاع الصناعي الجزائري صغيراً ومنحصراً في الصناعات الغذائية النسيجية ومواد البناء، ومع بداية 1978 أسست حوالي 300 وحدة صناعية تعمل بسعة 15-25% من قدرتها وطبقاً للبنك الدولي فإن الإنتاج الإجمالي الداخلي للبلاد نما بمعدل سنوي 6.2% خلال الفترة ما بين (70 - 76) وقد قدر بحوالي 70 بليون دينار سنة 1977 و80 بليون سنة 1978 و120 بليون دينار سنة 1979⁽¹⁾.

4- أسباب فشل إستراتيجية التصنيع في الجزائر:

إن واقع الصناعة الجزائرية يشير إلى ضعف هذا القطاع وتأخره عن مواكبة التطورات العالمية في جوانب عديدة مما يجعلها عاجزة عن الاستمرار والمنافسة، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة هيكلتها ما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال.

1- ضعف الإنتاج الصناعي :

حيث أن مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي 13% وتأتي في المرتبة الثانية أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستراتيجية وقطاع الخدمات والتجارة وإلى جانب هذا الضعف لم تستطع تلك الصناعة من توفير سلع إستراتيجية تسمح لها باحتلال مركز خاص في السوق الدولية، بل انحصرت تطورها بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، حيث أصبحت الصناعة التحويلية المحلية رهينة السوق الذي تعمل له، وتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه غير متجربة على الذهاب أبعد من ذلك، مستفيدة من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق المستهلكة وبالتالي لم يكن لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعاً.

2- ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:

(1) - علي مانع : مرجع سابق، ص ص 124-125.

تبدو أهمية الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء " كميات الإنتاج القيمة المضافة، الربح... " وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات سواء كانت كمية الإنتاج أو القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج.

وتتصف الصناعة الجزائرية - عموماً - شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية

من الأخطاء الكبرى التي وقعت فيها التجربة التنموية أن الدولة تنظر إلى قواها وطاقاتها الداخلية بوصفها عناصر عقيمة تحتاج إلى وصاية كما مارست هي بدورها وصايتها على المجتمع ككل من خلال سياسة قامت على المزج بين السياسي و التنموي أي عبر تسييس التنمية (دولة التنمية) فهي تمثل المصدر الاقتصادي و المتحكم في كل المؤسسات

بمختلف أصنافها فهي تكون الفاعل الوحيد على مستوى التنمية (1).

ومن هنا جاءت عملية إعادة الهيكلة استجابة لمتطلبات الوضعية التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني ككل الذي كان يتميز بجهاز إنتاجي عمومي غير كفؤ و ذي تكاليف مرتفعة (2).

القطاع العام وتأثيره على الاقتصاد الوطني:

يتكون الاقتصاد الجزائري من ثلاثة أنماط، عام وخاص ومسير ذاتيا غير أن النمط المسيطر القطاع العام وامتلاك الدولة لقوة العمل كما أن القطاع المسير ذاتيا يبدو أنه منفصل عنها نظريا، إلا انه مندمج معه من الناحية العملية.

(1) - احمد عياض الوديني: العقلية التكنوقراطية و الانتلجنسيا في تونس، الانتلجنسيا العربية، إصدار الجمعية العربية

لعلم الاجتماع ، الدار العربية للكتاب، تونس، 1989، ص226.

(2) - ناصر دادى عدون : نفس المرجع، 170.

وتتمثل قوة القطاع العام بوظائفه و دوره كقوة محركة ومسيطرة على البنية الاجتماعية الجزائية ككل.

عموما يعاني الاقتصاد الجزائري من نقائص وإختلالات هيكلية ترتبط بهيمنة قطاع المحروقات المسيطر عليه من طرف القطاع العام و الذي جعله معرضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية.

ففي فترة السبعينيات كان الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تطورا في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على تنظيم الدولة المكثف للاقتصاد وحماية العمل.

فسياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة، حققت نتائج معتبرة، حيث تم إيجاد بناء تحتي صناعي ينتج الصلب والمحركات والآلات.بالإضافة إلى الصناعات البتر وكيميائية والميكانيكية والالكترونية، غير أنه مع مرور الزمن ظهرت سلبيات هذا التوجه خاصة في القطاع الزراعي ، بتدني المردودية، وندرة المواد الاستهلاكية والمواد الغذائية ... بالإضافة إلى قطاع البناء وقطاع الري.

فهذه السلبيات كان لها انعكاساتها وتأثيراتها على القرارات القادمة حيث شهدت الفترة من 1980 إلى 1990 إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية.

تطبيق سياسة إعادة الهيكلة:

حدد المخطط الخماسي (1980 - 1984) مضمون إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بكونها الوسيلة التي يمكن من التخلص من المركزية البيروقراطية التي قضت على روح المبادرة والإبداع وتسببت في عرقلة نشاط المؤسسة والسماح لها بتحقيق الانتعاش في الجهاز الإنتاجي وتحسين الفعالية الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومن ثم فقد سطر مشروع إعادة الهيكلة لتحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في النقاط التالية : (1).

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 80 / 242 المؤرخة في: 04/10/1980،

- 1- تدعيم اللامركزية وتوزيع السلطة لتشمل مختلف المستويات دون التمييز بين الأنشطة الإدارية والأنشطة الإنتاجية.
- 2- تشجيع المبادرة التي تقوم بها هيئات المؤسسة و وحداتها الإنتاجية بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا.
- 3- العمل على إقامة علاقات تكاملية سواء بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد، أو التابعة للقطاع متعدد على أساس مبدأ العقود المبرمة فيما بينها.
- 4- مراعاة الملائمة القصوى بين حجم المؤسسة، ومستوى عملها واختصاصها الإقليمي (1).

نتائج إعادة الهيكلة:

إن الحكم على مدى نجاح أي تجربة يتوقف على النتائج المحققة ميدانيا، فتقييم تجربة إعادة الهيكلة والحكم على مدى نجاحها يكون من الناحيتين الاجتماعية و الاقتصادية.

من الناحية الاجتماعية :

من أهم النتائج الايجابية تتمثل في تجسيد فكرة التوازن الجهوي حيث لم تعد المراكز الصناعية حكرا على المدن الكبرى، بل تم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم عبر كامل التراب الوطني مما عجل فكرة فك العزلة على العديد من المناطق، ومع ذلك فإن إعادة الهيكلة لم تحقق ما كان متوقعا منها، أي تحسين المردودية ومنه تحقيق الربح، بل على العكس ظلت تلك المؤسسات تعاني من العجز بسبب ضعف التسيير (2).

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة في العديد من المؤسسات الخاضعة لإعادة الهيكلة.

المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات المادة 2، ص 1514 .

(1) - يوسف سعدون : مرجع سابق، ص 26.

(2) - نفس المرجع، ص 28.

من الناحية الاقتصادية :

رغم توفر بعض مناصب العمل في بعض المناطق، إلا أن نسب التشغيل في تباطؤ داخل القطاع الصناعي مقارنة بارتفاعها في قطاع الإدارة.

- بلغ المعدل السنوي للتشغيل في القطاع الصناعي سنة 1981 ب 27 % لينخفض إلى 20 % سنة 1984.

- بلغ معدل النمو السنوي في قطاع الإدارة سنة 1981 إلى ما يعادل 45 % ليرتفع إلى 48 % سنة 1984.

عموما لقد تم تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة في ظرف زمني قصير نسبيا في اقل من سنتين تقريبا دون توفر الظروف المساعدة والملائمة لتنفيذه مثل الإطارات والمقرات والتجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى حرمان المؤسسات من مشاريع الاستثمار والبحث العلمي ، مما ضاعف من أعباء المؤسسات المهيكلة وجعلها تغرق في الديون التي تجاوزت 425 مليار دينار جزائري، بحلول سنة 1992، (1).

التحول إلى اقتصاد السوق: إذا كان الإصلاح الاقتصادي هو عملية تحول شاملة في الهيكل الاقتصادي، فإن هذا التحول يعتمد هو الآخر على ركائز مشابهة في معظم الدول النامية والانتقالية وهي : آليات السوق والخصوصية والاندماج في الاقتصاد العالمي (2).

فاقتصاد السوق هو محصلة تطور اجتماعي بطيء ومتدرج وتاريخ طويل من التجربة و الخطأ، حيث كانت السوق الأداة التي ساعدت على تطوير المبادلات ونموها، إلا أن عمل هذه السوق ظل يتغير عبر الزمن، (3).

(1) - نفس المرجع، ص 29.

(2) - سمية أحمد عبد المولى: سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل، حالة مصر، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 2002.

(3) - ضياء محمد الموسوي: العولمة، واقتصاد السوق الحرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

إن نظام السوق في الحقيقة تنظيم اقتصادي لتخطيط مستقبلي غير مركزي لأن قرار المتعاملين فيه لا يصدر اعتباطاً بل في ضوء توقعات رشيدة للمستقبل (1).

بدأت الجزائر في الاندماج التدريجي في اقتصاد السوق منذ 1986 تحت ضغوطات داخلية تتعلق بفشل نموذج التنمية المطبق، وضغوط خارجية تتمثل في تدهور أسعار المحروقات، و وصول تاريخ استحقاق الديون الخارجية، وتم التطبيق الفعلي منذ سنة 1990 (2)، وتعد عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق، وتدفق الأموال لتنفيذ سياسات وآليات الاقتصاد الجديد مصدراً لكثير من المشكلات.

وقد أرجعت المنظمات الدولية عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية إلى ضعف المنفذين لا إلى ضعف السياسات، فالمشكلة تكمن في مطبقي هذه السياسات، حيث طرح البنك الدولي سنة 1992 مفهوم الحوكمة على أنها الوسيلة التي تتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية وفيما يلي نعرض بعض المفاهيم التوضيحية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية.

- برامج الإصلاح الاقتصادي:

تقوم إجراءات الإصلاح الاقتصادي في خلفيتها المرجعية لأراء وأفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة والتي تسعى التي سيادة التوازن الاقتصادي العام، سواء في ذلك الجانب المرتبط بالجهاز الإنتاجي أو إجمالي الطلب الفعلي، حيث تبنى الصندوق والبنك الدوليين هذه الآراء والأفكار في مواجهة مشكلة عدم التوازن الاقتصادي في الدول النامية، وتوزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين صندوق النقد الدولي والذي اهتم بأفكار التثبيت وإجراءاته، في حين اختص البنك الدولي بآراء التغيير الهيكلي وإجراءاته.

- التثبيت الاقتصادي:

(1) - حازم البيلاوي: دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص ص 95-98 .

(2) - عبد القادر خليل : الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتقشي الفساد دراسة اقتصادية إقليمية حول

الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46 ، ربيع الأول 2009، ص 86 .

تعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي وتستند في مضمونها النظرية إلى الأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الآراء على العديد من كتابات الاقتصاديين أمثال " ج ميد - J.Meade " 1951 من خلال تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها.

أما سياسات التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفاهيم المدى القصير والتي تكون تأثيراتها الانكماشية سريعة، باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي، وذلك من خلال السياسات المالية النقدية وتؤدي المحصلة الايجابية لهذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية وتراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية فضلا عن زيادة الضرائب غير المباشرة، وكل هذا يؤدي إلى آثار سلبية على صعيد الفقر ومستوى المعيشة لأفراد المجتمع وخفض الإنفاق الجاري يترتب عليه تزايد مستوى البطالة وخفض معدل الأجور.

أما خفض الإنفاق الاستثماري، فإنه يبطئ معدلات النمو الاقتصادي، في حين يؤدي تحرير الأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، بسبب إزالة الدعم عن الموارد أو السلع النهائية وهي إجراءات تؤدي في مجملها إلى خفض القوة الشرائية للأفراد.

- التكيف الهيكلي:

يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكيف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق تقليص دور الدولة في الشأن الاقتصادي.

ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمدى المتوسط والطويل وقد انصب اهتمام برامج البنك الدولي العربية بمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعانيها الاقتصاديات غير التنافسية .

وتعتمد برامج التغيير الهيكلي العديد من المتضمنات الاقتصادية وفي مقدمتها " تحرير الأسعار " ، حيث يكون الاختلاف بين الاقتصاديات المتحكمة، وتلك التي تعتمد آليات السوق في تكوين النسق الاقتصادي بشأن نمط تحديد الأسعار الجزئية والتي كانت تتحدد

من خلال تدخل الدولة في الاقتصاديات المتحكمة، وفي هذا النمط من الأسعار وعلاقتها تحده قوى السوق في الاقتصاديات التنافسية .

وتستهدف برامج الإصلاح الاقتصادي التحول من ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث بدأ هذا الاتجاه من التحولات في الأصول الرأسمالية المنتجة في الاقتصاديات القومية للدول العربية وتتنحصر المتضمنات الرئيسية للتحول في ملكية الأصول الرأسمالية باتجاهين:

الأول يشير إلى خفض الإنفاق الحكومي وتخفيف العبء عن الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وذلك بسبب استخدام الموارد خارج دائرة المفاهيم الاقتصادية، سواء بالإفراط في دعم المستلزمات المحلية أو التوسع في واردات البعض الأخر من مستلزمات الإنتاج ويفترض أن تكون لإجراءات الخصخصة آثارا مالية حقيقية من خلال انتقال قيمة الموارد الرأسمالية إلى ميزانية الدولة .

في حين يشير الثاني إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، وذلك عندما تعتمد هذه المشاريع في تخصيصها للموارد العلاقة بين أسعار الموارد النسبية وقيمتها الحقيقية بعيدا عن حماية هذه المشاريع.

في ظل الإصلاحات التي شهدتها الجزائر طبق برنامج الخصخصة منذ سنة 1995 وذلك بعد صدور قانون (95-22) وبعد أن وزعت أسهم مجموع المؤسسات العمومية على 11 شركة قابضة تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خوصصتها، حيث تمت عملية تصنيف المؤسسات العمومية إلى مجموعة الوحدات العاجزة، وهي الوحدات الاقتصادية المحلية، حيث تمت تصفيته وبيع عتاها وتسريح عمالها، ومؤسسات أخرى قابلة للخصخصة، وهذه المؤسسات تضم الفنادق، ومؤسسات مواد البناء، المشروبات،....وهي قادرة على مواصلة نشاطها بصورة أفضل في حالة تغيير طبيعتها القانونية.

وفي 1997 تم حل 76 مؤسسة من أصل 411 مؤسسة عمومية اقتصادية موزعة على 11 شركة قابضة، أي 367 وحدة من أصل 1481 ونتج عن هذا تسريح حوالي 160000 عامل من مجموع 573941، وكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة

العمومية 8,195 مليار دج فقط بالنسبة لسنة 1997، ونفس الإجراء تم اعتماده مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها خمسة شركات قابضة جهوية، بحيث تم حل 131 مؤسسة من أصل 1321 مؤسسة محلية، وتسريح 117289 عامل. (1)

وامتدت عملية التقييم ما بين (1998-2001) ثم قامت الجزائر بمناقصات دولية لبعض المؤسسات: فندقية، مواد غذائية، كيمياء، وبقيت المؤسسات في عائق قانونية، مالية (مصرفية) و عقارية، ولم تستفيد من الخصوصية إلا بعضها، وخاصة في ظل غياب سوق مالي نشيط وإمكانية تسعير المؤسسات في البورصة و عرضها للخصوصية بطريقة شفافة، للإشارة تم حل الشركات القابضة في سبتمبر 2001 وعوضت في سنة 2002 بشركات تسيير المساهمة.

و حسب إحصائيات وزارة الصناعة بداية 2003، هناك 11000 شركة عامة 36% منها في حالة حسنة أي 400 مؤسسة، و 700 مؤسسة في حالة سيئة، و لا يوجد إطار مالي لمواجهة صعوباتها المالية، حيث أن التطهير المالي للمؤسسات العمومية كلف خزينة الدولة 1250 مليار دج. (2) و حسب تصريح لرئيس الحكومة أنه تم حل 1000 مؤسسة عمومية بين (1996-1998) و تسريح 400000 عامل، بينما تم فصل 14500 عامل بين (1999-2003)، و 486 عامل فقط تم تسريحه في سنة 2004 (3) .

وتواجه عملية الخصوصية بعض الصعوبات جعلتها بطيئة على المستوى التطبيقي رغم أن النصوص القانونية متوفرة منها غياب سوق مالي نشيط، بالإضافة إلى نقص التجربة بخصوص الخصوصية.

(1) - Abdelmadjid Bouzidi, « les années 90 de l'économie Algérienne », Algérie, ENAG, 2000, P.85

(2) - وزارة الصناعة: دراسة السلاسل الصناعية: النمو، احتمالية الاستثمارات والشغل في الصناعة الجزائرية، المقياس الرابع، الجزائر، 2003، ص 20.

(3) - عرض رئيس الحكومة للحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الجزائرية أمام البرلمان، ماي 2005.

الفصل الثاني: السياسة التنموية من المنظور السوسيوولوجي

بالإضافة إلى الضغوطات النقابية خوفا من فقدان مناصب الشغل، ووجود تيارين متناقضين أحدهما ضد الخصوصية ومع بقاء الملكية العمومية، والآخر يشجع عمليات الخصوصية المكثفة.

أما بالنسبة لعمليات إعادة الجدولة فبفضلها انتقلت خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 48.6 % في سنة 1994 إلى 42.5 % في سنة 1995 ، 29.2 % سنة 1996 ، ثم ارتفعت قليلا إلى 39.5 % سنة 1999، وارتفع مخزون المديونية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.5 مليار دولار سنة 1995، ثم انخفض إلى 28.3 مليار دولار سنة 1999 ، وقد سمحت عمليات إعادة الجدولة توفير 16 مليار دولار والتخفيف من الضغوط المالية الخارجية ، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 سنوات إلى 07 سنوات، والجدول التالي يوضح تطور اللجوء إلى الدين الخارجي :

جدول رقم: (1) تطور اللجوء إلى الديون الخارجية الوحدة مليار دولار أمريكي

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
28.14	30.261	31.060	33.194	31.317	28.850	25.024	25.886	26.636	26.588	دين متوسط وطويل أجل
0.175	0.212	0.162	0.421	0.256	0.636	0.700	0.792	1.239	1.791	دين قصير أجل
28.315	30.473	31.222	33.615	31.573	29.486	25.724	26.678	27.875	28.379	مجموع

Source :Media Bank N° 35 mai 98 p6 + Revue conjonchve N° 68 Algérie Juillet 2000 p.09

الملاحظ أن اللجوء إلى الدين المتوسط والطويل الأجل ارتفع من 1993 إلى 1996، وانخفض في سنة 1997 بسبب إعادة الجدولة ، وكذلك في سنة 1997 اللجوء على القرض المتوسط والطويل انخفض بـ 2,170 مليار دولار ، بينما هناك زيادة بـ 1,913 مليار دولار قد سجلت في 1996، وارتفع اللجوء إلى الدين قصير الأجل 1996 لينخفض بأقل نسبة في اللجوء الإجمالي للدين في نهاية 1997.

ومن النتائج الإيجابية المسجلة استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية والتي تمثلت في الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة ، ولم يكن الهدف هو محاربة العجز في الميزانية فقط ، وإنما تحقيق مستوى الادخار العام.

ومن أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة متشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف، وطبقت تحرير أسعار فائدة حقيقية موجبة ، وبالتالي تقلص العجز المالي للميزانية العامة من 9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 93 إلى فائض تزيد نسبته عن 3 % سنة 94 و 2.4 % سنة 97 .

وتحقق هذا الأداء الإيجابي للمالية بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار النفط العالمية خلال السنوات (90-95-96-97) أما بعد 1997 فقد انخفضت عائدات النفط بسبب تدهور أسعارها وخاصة في سنتي 98-99 ثم عادت الضغوط من جديد بالإضافة إلى النقش في النفقات العامة ، تثبيت الأجور ، مساعدات الدعم، والاستثمارات العامة .أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه ، إذ عرف انخفاضا من 39 % سنة 94 إلى 6 % سنة 1997 ثم إلى 4.1 % سنة 99 وأخيرا 1.4 % سنة 2000 وهذا بفضل السياسات الصارمة التي نفذتها الجزائر.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبعد أن كان سالبا في المتوسط (-0,5 %) في فترة سنوات (1986 - 1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2 % في سنتي (88 - 93) ثم أصبح موجبا منذ 1995 حيث بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج (1)

إن برامج التعديل الهيكلي حتى وإن حقق بعض التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الاجتماعية على الفئات الاجتماعية ثقيلة وتمثلت في:

(1) - عبد الوهاب كرمان: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000/11/06، ص 3.

- ارتفاع عدد البطالين بشكل كبير وهذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية و الخدمية (للتفصيل أكثر في الفصل الرابع الخاص بمحور البطالة)

- ارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية وهذا بسبب تطبيق مجموعة من الإجراءات منها تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات الأساسية وهذا ما اثر على الفئة محدودة الدخل ، فالأرقام التي يقدمها بنك الجزائر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى ارتفاع الأسعار بقوة فبالمقارنة مع سنة 1989 فقد تضاعفت أسعار مختلف السلع أكثر من خمس مرات وتحديدا بنسبة 5.58 فقد انتقلت النسبة من 0.77 في سنة 2000 إلى 25.53 في سنة 2001 ولقد ارتفع سعر الكيلو غرام من لحم الغنم من 116.80 دج في سنة 1989 إلى 512.50 دج في سنة 2001 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 338.80 % ، أما لحم البقر فقد ارتفع بنسبة 340 % في حين ارتفع سعر لحم الدجاج بنسبة 430.10 % بنفس النسبة سجلها سعر البطاطا الحمراء بين سنتي 1989 و جوان 2002 إذ انتقل من 14.50 دج إلى 33.20 دج للكيلو غرام مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 442 % ، وبخصوص مصاريف الخدمات الأخرى فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال السداسي الأول من 2002 تراوح بين اللباس 3.3 % إلى النقل 2.8% والترفيه والترفيه 1% والمصاريف الأخرى غير المحددة 64% (1) .

- قامت السلطات الجزائرية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 1994 بما معدله 50% مما انعكس على زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات والسلع المحلية وانخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود ، كما قامت الدولة بإصلاح جبائي مما يزيد في تكلفة المنتجات ويساهم في زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين .

(1)- جريدة الخبر اليومية، 04 أوت 2002، العدد 3541 .

- في الجانب الصحي : إنعكست إصلاحات التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي فيما يلي :

نسبة كبيرة من العائلات أصبحت عرضة للأمراض التي افتقدت لفترة طويلة ولكنها رجعت من جديد بسبب نقص العناية والنظافة التي تتطلب نفقات كبيرة وخاصة نفقات تكاليف الدواء والعلاج.

- انخفاض نسبة نفقات التربية و التكوين بالنسبة للنواتج الداخلي الخام من 8.16 % سنة 1984 , إلى 6.36 % سنة 1995، و ارتفاع تكاليف التمدرس مما دفع الكثير من العائلات إلى عدم إرسال أطفالهم للدراسة بسبب ارتفاع تكاليف الأدوات المدرسية، الكتب، الملابس، والنقل إلخ ، و بالتالي ارتفاع نسبة التسرب المدرسي إلى حوالي 400 ألف تلميذ سنويا.

- حاولت السلطات الجزائرية التقليل من الآثار الاجتماعية السلبية للتعديل الهيكلي فضمنت برنامج الإصلاح لسنة 1994 إدخال تعديلات على شبكة الأمان الاجتماعي باستحداث عنصرين جديدين هما (1).

1 - برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي يجري إلغاؤه مرحليا، وبرنامج لتوجيه التحويلات إلى مستحقيها الحقيقيين وهم المحرومين والذين لم تصلهم التحويلات بشكل مناسب.

2 - نظام التأمين ضد البطالة وإدراج الدعم بشكل صريح في الميزانية بعد أن كان يقدم ضمنا لقطاع السكن في السابق، ورغم هذه الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتحسين الوضع الاجتماعي الذي لحق بطبقات كبيرة من الشعب إلا أن هذا يعتبر غير كاف نظرا للتكلفة الباهظة لهذه الإصلاحات .

(1) - كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن

الفصل الثالث : السياسة التنموية و الفقر

- تمهيد

1- الإطار النظري للفقر

2- معايير قياس الفقر و مؤشرات

3- الإسلام والفقر

4- أسباب وعوامل الفقر

5- نظريات الفقر

6- الفقر عالميا

7- الفقر في الدول العربية

8- الفقر في الجزائر

9- السياسة التنموية والفقر في الجزائر

تمهيد:

لم تعد مشكلة الفقر محصورة في أطر وطنية وجغرافية محددة بل أصبحت مشكلة عالمية، وقد اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من حدة الفقر يمثل الهدف المحوري لعملية التنمية.

فقد استقطبت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والمختصين في جميع المجالات ولهذا نجد اختلافا وتنوعا كبيرا في تحديد ظاهرة الفقر، مما يصعب إيجاد تعريف موحد له، وهذا ما ذهب إليه " دوفيكو من إن مسألة الفقر ككل المسائل الاجتماعية يصعب تبسيطها.

كما انه من الخطأ تعميم مفهوم الفقر وإسقاطه على واقع وبيئة من دون تكييف ومراعاة لخصوصيات وطبيعة الواقع والبيئة المستهدفة، فإذا كان الفقر يعني وجود شخص أو جماعة لم تصل إلى مستوى الرفاه الاقتصادي الذي تؤمن شروط البقاء في حدودها الدنيا (المقبولة) ، فإن معنى مستوى الرفاه يتباين تباينا شديدا بين البلدان المختلفة، وهذا يقتضي بالضرورة البحث عن مفهوم للفقر يلائم طبيعة الواقع الذي نشأ فيه ويعبر عن قسماته بوضوح ودقة وشمول، وخط الفقر الوطني يكون أحوج من شيء آخر لهذه الاعتبارات. ذلك أن متوسط خط الفقر الاجتهادي الذي وضعته المنظمات الدولية ربما لا يعكس واقع الفقر في الجزائر وهو أقرب في أن يقود إلى التقليل من حجم السكان الواقعيين تحت خط الفقر والفقر كظاهرة ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية يمكن أن يعيد إنتاج نفسه بصورة متوارثة ومتراكمة أشبه في ذلك بكرة الثلج التي تكبر كلما تدحرجت مع الفارق الكبير بين حالة كرة الثلج وظاهرة الفقر في أن الأخير يشهد تعقيدا كلما كبر حتى في خصائصه ومكوناته الداخلية.

هناك عدد من المفاهيم للفقر نأخذ منه ما يلائم طبيعة وخصائص ظاهرة الفقر في الجزائر بالرجوع إلى التعريفات الواردة في المسح الوطني لظاهرة الفقر وهي الفقر الحاد (فقر الغذاء) الذي يشير إلى عدم قدرة الفرد أو الأسرة على تلبية الاحتياجات الغذائية، وخط الفقر المطلق الذي يتطلب تعريفه إضافة بعض السلع والخدمات الأساسية الضرورية إلى

تكلفة سلة الغذاء التي تمثل خط الفقر الحاد.

و انطلاقا من ذلك فالفقر مشكلة ذات أبعاد متعددة وتتداخل فيها الأسباب الداخلية والخارجية ومن أبرز مظاهره الجوع والبؤس والحرمان، المرض، الجهل، التشرذم... الخ. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

1- الإطار النظري للفقر :

مفهوم الفقر:

- لغة:

الفقر مصدر فقر، فهو فقير، والفقير المحتاج، فالفقر ضد الغنى وهو عبارة عن فقد ما يحتاج إليه، أما فقد ما لا حاجة إليه فلا يسمى فقرا (1).

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى الفقر أو الفقير والفقراء في القرآن الكريم ، فقال تعالى : ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (2)، وقال أيضا ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ (3). وقال أيضا ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ (4).

والفقر لغة أيضا يعنى الرديئة، وفعله افتقر ويعني الحاجة وهذه الحاجة سواء كانت في الماديات أو المعنويات.

(1) - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1949، ص 60.

(2) - سورة البقرة، الآية، ﴿268﴾

(3) - سورة الحج، الآية، ﴿28﴾

(4) - سورة التوبة، الآية، ﴿60﴾.

- اصطلاحاً:

بداية الكلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية " Pauvre " بمعنى الفقر، والفقر بكل بساطة هو حالة الافتقار للممتلكات المادية، امتلاك القليل أو عدم وجود إمكانية لدعم النفس.

والفقر من المفاهيم المجردة النسبية التي تحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك، وهذا ما عبر عنه " بروملي - Bromloy " و " جاري - Gerry " من أن الفقر حالة نسبية تعبر عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الصارخة.

ويبدو الاختلاف في تحديد مفهوم الفقر أكثر بين علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد الذين يعتمدون على معايير كمية، والاجتماعيون يركزون على الأبعاد الاجتماعية بحصرها في عدة مؤشرات ذات طابع كمي وأخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ولكن مهما تنوعت الرؤى واختلفت فإن مفهوم الفقر الذي تشترك فيه كل المحاولات التعريفية يوحى بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي محدد (منطلق اقتصادي)، أو إلى مؤشرات التي تعكس مختلف مظاهر الفقر، كالتواكل الاتكالية، الخمول، كثرة النسل (1).

وهناك من يعتمد في تعريفه للفقر على عيش الكفاف، كمستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل فرد داخل الأسرة، ويتناول تكاليف الطعام على أنها التكاليف الأساسية أو التي تمثل حد الكفاف، والتي عندما تضاف إلى حصة الملابس الضرورية و وقود التدفئة، والإيجار ينتج عنها رقم للدخل يمكن أن يقال عنده أن الأسرة فقيرة.

(1) - فضيل دليو وآخرون: التحديات المعاصرة، (العولمة، الانترنت، الفقر)، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة

فهذا التعريف يمكن الاعتماد عليه في تحديد خط الفقر من حيث كفايته وملاءمته العلمية حيث أن معظم الحكومات تأخذ بهذا الأسلوب ومن أهم الانتقادات التي تعرض لها على الأسلوب:

- أن التقديرات القائمة على الاحتياجات الغذائية مجرد متوسطات نمطية، لا تأخذ في الاعتبار كل مكونات الأسرة سن أعضائها وظائفهم... الخ.

- قد يواجه الفقر زيادة أسعار المواد الغذائية التي تؤثر على القيمة الغذائية للغذاء الذي يحصل عليه الفقراء.

وهناك من ينظر للفقر كحرمان نسبي ومن أهم رواد هذا الاتجاه " بتر تاوسند - Peter Toutnsend " الذي يرى أنه يمكن أن يقال إن الأفراد و الأسر والجماعات تعيش في فقر حينما تنقصهم الموارد الكافية للحصول على أنواع الغذاء والمشاركة في الأنشطة المعيشية في المجتمعات التي ينتمون إليها، حيث لا يمكنهم الوفاء بهذه المتطلبات، فيضطرون إلى البعد عن أنماط الحياة والعادات وأوجه النشاط العادية، " فتاوسند " ينظر للفقر على انه عملية للحرمان ينفصل الناس بواسطتها عن مجرى الحياة الاجتماعية، فظروفهم تحول بينهم و بين المشاركة في العادات والثقافة السياسية للحياة اليومية وبالتالي فهم محرومون نسبيا.

غير أن ما يؤخذ على تفسير " تاوسند " أنه لا يمكن بناء مقياس أو قائمة موضوعية بمؤشرات الحرمان، خاصة تلك المتعلقة بالعرف الاجتماعي⁽¹⁾.

ويرى البعض أن للفقر صورتان متشابكتان، تتمثل في فقر الوعي والثاني فقر الموارد، أما فقر الوعي فهو فقر ثقافي يحول دون الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما فقر الموارد الإنتاجية، فهو فقر يوقف تراكم جهود الناس في البحث عن

(1) - أندرو وبستر: مرجع سابق، ص ص 77-81.

موارد اقتصادية جديدة، وكلتا صورتين من الفقر تدفع الناس للعيش دون خط الحياة الإنسانية الكريمة⁽¹⁾.

وغير بعيد عن هذا المعنى يسود الفقر المجتمع إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى من الرفاه الإنساني، ووفقا لمفهوم " أماريتا سن - Amartya Sen " يتكون الرفاه من مجموعة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد⁽²⁾.

وفي تقرير للبنك الدولي للتنمية حدد تصورا واضحا لظاهرة الفقر يتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعلم وصحة وتغذية إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض و يبرز التقرير مجموعة من المؤشرات التي تتحدد من خلالها معالم الفقر في الدول النامية وهي:

- ضرورة النمو الاقتصادي لمكافحة الفقر.

- إلى جانب النمو الاقتصادي لابد من وضع وتنفيذ سياسات حكيمة لتحسين أحوال الفقراء⁽³⁾، وجاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية أن الفقر عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القرارات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا⁽⁴⁾.

(1) - ياسر العدل، مفهوم الفقر ومواجهته، الأهرام، 2002/12/1.

(2) - سالم توفيق النجفي و آخرون: الاقتصادات العربية و تناقضات السوق و التنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة

العربية، لبنان، 2005، ص 13.

(3) - إسماعيل قيرة و آخرون: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص19.

(4) - تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق الغربي، الإنماء

الاقتصادي والاجتماعي، الفصل السادس، 2002، ص 10.

وفي اتجاه آخر هناك من يعتبر الفقر بمثابة إحياء وظيفي للبناء الاجتماعي أو ظاهرة معتلة ترتبط بالمناطق المختلفة بالمدينة في أغلب الأحوال، كما يذهب عبد الباسط عبد المعطي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتميز ببروز تمايزات خاصة ناجمة عن الملكية الخاصة، والتميز بين أنماط العمل يدوي أو عقلي، أو تحديد الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما ينتج عن ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة كبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع (1).

ومن التعريفات الشاملة للفقر أيضا تعريف " أمارتيا سين " الذي يرى أن الحياة ما هي إلا مجموعة من المتغيرات التي تضم الأفعال والنشاطات المختلفة وهي متفاوتة من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية وعند فقدان الإنسان للحدود الدنيا من هذه المتغيرات خاصة لدى الفقراء يولد لديهم شعورا بالاغتراب عن المجتمع (2).

ويعرف " روبرت منكار " الفقر بأنه تلك الحالة المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة (3).

ويرى علي وهب أن الفقر يعني الحرمان على أشده بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة (4).

(1) - عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار النيل الجديدة، القاهرة، 1979، ص 20.

(2) - بلقاسم سلاطينية، حميدي سامية: العنف و الفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الاردن،

2008، ص ص 7-8.

(3) - ألن بدر نتج، محمد صابر: الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص

10.

(4) - علي وهب: خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص140.

تعريف " قراوهيل - Graw-Hill " الفقر يمثل حالة من النقص المادي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي الذي يبقى دائما أقل مستوى حد الفقر (1).

ويعد الفقر كما بينت ذلك سلوى زكرك احد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان , وأحد مظاهر التخلف الاقتصادي وأحد أبرز التحديات التي تواجه أعمال الحق في التنمية في المجتمعات النامية.

والفقر حسب التعريف الشائع هو النقص الحاد في الموارد على المستوى الذي يقابل حاجات الفرد الضرورية, والفقير هو الشخص الذي يعيش على أقل من دخل خط الفقر، وتميز الدراسات المتخصصة حسب تلخيص سلوى بين نوعين من الفقر:

1- الفقر المؤقت وينتج عادة عن أسباب ترجع إلى طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي القائم من حيث تخليه عن مبدأ توظيف أصحاب المؤهلات العلمية وذوي الحرف الفنية, ويجد هؤلاء أنفسهم في حالة فقر بسبب تعطلهم عن العمل.

2- والأكثر انتشارا هو الفقر الرمزي الناتج عن أسباب هيكلية في الفرد ذاته أو في المجتمع، كالأمية وانخفاض مستوى التعليم أو عدم تعلم الحرف، أو اعتلال الصحة، والأفراد الذين يعيشون في حالة فقر مزمن ليس لديهم القدرات والإمكانات التي تمكنهم من الحصول على عمل ذي دخل مناسب , وحتى في حالة حصولهم على عمل يظلون في حالة فقر مزمن، لأن الدخل الذي سيحصلون عليه من هذا العمل يكون أقل من خط الفقر.

أما حسين باقر يصف الفقر بحالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا ، وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي و الوضع السكني والحرمان من تملك السلع والأصول المادية وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (2).

(1) - Douglas Greenvald P*Encyclopédie Economique, Editions Economes, Paris, 1984, p691

(2) - عبد الرزاق الفارس: الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2001،

ومنه فالفقر له فكر معين، فهو لا يعني بالضرورة شدة الاحتياج ولا هبوط المستوى المادي عن مستوى أقل من مثله ولكن الفقر الحقيقي قد يكون لأفراد ميسوري الحال ولكن أسلوبهم وطريقة حياتهم فقيرة (وهذا ما يسمى بثقافة الفقر).

فالفقر ليس وضعاً اقتصادياً فقط، وإنما هو وضع عام يتصرف ويعيش فيه الإنسان بفقر ويفكر بفقر، وينتج أفكاراً تؤدي إلى الفقر، فالفقر هنا مرض يصيب العقول، فكثير من الفقراء يعيشون أوضاعاً اقتصادية صعبة ولكن ثراؤهم الفكري والروحي أتاح لهم أن يعيشوا حياة غنية (1).

كما أن ظاهرة الفقر ترتبط بحالة التخلف الذي يعرقل النمو الاقتصادي والاجتماعي نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإمكانات البشرية المتوفرة، مما يؤدي إلى تكريس الفقر، وتوريثه من جيل إلى جيل إلى آخر.

ما يؤخذ على التعريفات التقليدية للفقر أنها تتسم بالقصر لتحديد القدرة الإنسانية لأفراد المجتمع، إذ تقتصر على الدخل والإنفاق، ومن ثم فإن هذا المنهج يساعد في تحديد بعض المفاهيم المرتبطة بقياس الفقر مثل خط الفقر النسبي، فجوة الفقر، وشدة الفقر (2).

ومنه فإن الفقر مفهوم نسبي يتغير من زمن لآخر ومن مفكر إلى آخر كل حسب تخصصه والخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها في تحديده لمفهوم الفقر وأبعاده، والفقر ذو أبعاد مختلفة ومتواصلة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا ما يشمل تعريف الاجتماعي له بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المرتبطة بالاحترام الذاتي للفرد داخل نسق المجتمع ككل .

وتتنوع ظاهرة الفقر إلى أنواع نذكر منها:

(1) ياسر القاضي وآخرون: ثقافة الفقراء دراسة في بنية وجذور الثقافة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر

2007، ص ص 118 - 119.

(2) - سالم توفيق النجفي: مرجع سابق، ص 8.

- الفقر المادي أو فقر الدخل أو الفقر المالي: وهو من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الفقر.

- الفقر الذاتي: الذي يقيس درجة الفقر من منظور الفقراء أنفسهم.

- الفقر المطلق: وهو الحد الأدنى لمعيشة الفرد وهو المعيار المستخدم في البلدان النامية وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا.

- الفقر النسبي: وهو عدم المساواة في المعيشة استنادا إلى المقارنة بمتوسط الدخل الوطني ويقاس بعدد الفقراء من السكان الذين يعيشون دون متوسط الدخل الوطني, ويعبر عن ذلك بمتوسط دخل الأسرة أو متوسط نفقات الفرد.

- الفقر البشري أو الإنساني : ويقصد به فقر قدرات المشاركة وقدرات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتغطية الاجتماعية والتعليم والثقافة , ويكون هذا النوع في حالة ضعف أو انعدام القدرات للتمتع بالخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين (حقوق المواطنة) وهذا الصنف وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- الفقر الجماعي: والذي يقصد به الافتقار للخدمات الاجتماعية كالمياه الصالحة للشرب أو الصرف الصحي والبيئة الصحية.

- الفقر الهامشي : وهو الفقر الذي يضم فئة محدودة داخل مجتمع متطور , والذي يعبر عن حالات اجتماعية غير متكيفة مع المجتمع العصري , وهذا التشخيص تعتمد الدول الاسكندنافية.

- الفقر الاقتصادي: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال, و على الاستهلاك, وعلى التملك, وعلى الوصول إلى الغذاء.....الخ.

- الفقر الإنساني: عدم تمكن الفرد من الصحة التربوية التغذية, الماء الصالح للشرب, والمسكن, هذه العناصر تعتبر أساس الحياة والوجود.

- الفقر السياسي: غياب حقوق الإنسان والمشاركة السياسية استبداد السلطة, فساد نظام

الحكم، الدكتاتورية، انتهاك الحريات الإنسانية.

- **الفقر السوسيو ثقافي** : الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار أن الفرد محور الجماعة والمجتمع في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع .

- **الفقر الوقائي**: غياب القدرة على مقاومة ومواجهة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

بناء على ما سبق تعد مشكلة الفقر متعددة الأبعاد والأسباب ومترابطة فيما بينها , لدرجة أن عملية محاربة الفقر تستلزم عملية تنموية مركبة تقوم على إستراتيجية شاملة متعددة الأبعاد ليتم تصريفها عبر استراتيجيات قطاعية متناسقة ومتكاملة فيما بينها .

المؤسسات الدولية والفقر:

منذ العقود الخمسة الماضية انشغل كل من البنك وصندوق النقد الدوليين بإستراتيجية التنمية، بوصفها دعائم أساسية مقدمة إلى البلدان النامية، خصوصا بعد تولد أعداد متزايدة من الفقراء والفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تزال متسعة ومتنامية، مما دفع مؤسسات " **بريتون وودز - Woods Brettons**" والمجتمع العالمي إلى إعادة تقييم إستراتيجية جديدة تتمثل بخفض الفقر بعد أن كان الهدف الأساسي يتمثل بتحفيز النمو المستدام في البلدان النامية، خاصة بعد نشر تقرير البنك الدولي 1990 حول الفقر، والذي اشتمل على ثلاث عناصر:

1- الأول يتمثل في سياسات تحفيز النمو من خلال زيادة الإنتاج والاستخدام وتوسيع القروض الاقتصادية للفقراء.

2- أما العنصر الثاني يركز على الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم الأساسي والعناية الصحية الأولية والتغذية التي يمكن أن تحسن الأوضاع الاجتماعية للفقراء.

3- أما العنصر الثالث يشمل برامج الأمان الموجهة إلى الفقراء لعدم استغلال فرص كسب الدخل، وزيادة تعرضهم للخطر بدرجة كبيرة (1).

(1) - مدني بوشهرة : مرجع سابق، ص 104.

أبعاد الفقر :

يحدد بعض الباحثين ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر وهي:

- البعد الأول:

هو الماديات فهي تلك الأشياء التي يعتبر نقصها فقرا وهذا النقص أو الحرمان أو فقدان له طابعان إما وجودي غير مادي أو وجودي مادي، ويشمل الفقر الوجودي غير المادي عناصر مثل الإخفاق في العمل ، انعدام الثقة في النفس، بينما يشمل الفقر المادي ، التفرقة، عدم المساواة وتعذر الحصول على الحد الأدنى من ضروريات الحياة.

- البعد الثاني:

يتمثل في إدراك المرء لحالته و وضعيته، فالفرد يعد فقيرا عندما يحس بوجود نقص في إحدى الماديات أو كلها، حيث أن تلك الماديات لا تكتسب قيمتها كبعد معرفي في المفهوم إلا مع إدراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر.

- البعد الثالث:

كيف ينظر الآخرون للفقر، حيث يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين له، ويترتب عن هذا الإدراك رد فعل مختلف تجاه الفقير فقد تكون بالتدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة أو المساعدة أو التربية ، وعدم التدخل لان الفقراء يستحقون فقرهم أو التدخل قد لا يفيد بل ربما يضر.

عملية الإفقار:

يرتبط الإفقار بأحوال السوق العالمية فعند اعتماد دولة بشكل أساسي على نوع معين من الإنتاج سواء كان صناعيا أو زراعيًا ثم تنهار أسعار ذلك المنتج ، فإنها تؤدي إلى حالة من الإفقار خاصة الطبقات الهشة داخل المجتمع.

وتتوقف مدة الإفقار على مدة الركود، وقد تستمر لسنوات. وتتأثر عملية الإفقار أكثر

بالسياسات الجديدة والمرتبطة أساسا بالعلومة، وتنظيم السوق العالمي ومحاصرة الدول النامية واقتصادياتها، كما تتأثر أيضا بسياسات الحكومة التطبيقية التي تخدم مصالح طبقة معينة وبذلك يزداد الأغنياء غنا والفقراء فقرا⁽¹⁾.

- تعريف الفقير :

خلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع عن الظاهرة الأريج داخل المجموعة الواحدة إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان الغنية و الفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقير في الصومال ليس هو الفقير في أمريكا الشمالية.

وتم تحديد يوم 17 أكتوبر من عام 2008 كيوم عالمي للفقر من قبل هيئة الأمم المتحدة. وطبقا لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما الفرد لا يحقق مستوى معين من الرفاهية.

أما " تونستند " يطلق على الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان أنها فقيرة عندما تعاني من نقص المواد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في النشاطات والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم⁽²⁾.

كما انقسمت الاجتهادات فيما يخص تعريف الفقير إلى مدرستين :

المدرسة المطلقة: وهي التي تضع حدا ادني لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول، حد الفقر ويصنف من دونه باعتباره فقيرا وتحديد هذا المستوى هو حكم تقديري للباحث أو صانع السياسة.

(1) - ياسر القاضي وآخرون، مرجع سابق، ص 116.

(2) - إبراهيم تهامي: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 103.

المدرسة النسبية: وتتعامل مع الفقر النسبي أي ربط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان، وعادة يتم ذلك بتعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 25-30 % من سكان مجتمع ما باعتبارهم الفقراء.

عموما يصعب إعطاء صورة واحدة للفقراء (لكل فقراء العالم) ، لأن ملامح ومتغيرات الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر ، كما تختلف داخل المجتمع الواحد فالفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة أو الذي اختار الكفاف غير أنه يبقى عضوا داخل الجماعة والمجتمع ، لكنه أصبح فيما بعد ذلك الغريب المتشرد الذي تم عزله وتهميشه في الواقع المعاش وتتفق معظم الدراسات على أن المستضعفين في مجالات اجتماعية محددة يكونون في العالم أكثر عرضة للوقوع في مصيدة الفقر ويندرج تحتها المتعطلون عن العمل والمسنون، المرضى ، والعجزة و الأطفال والنساء وأعضاء الأسر الكبيرة.

أما الفقير المذكور في الكتاب والسنة هو الذي يستحق من الزكاة والمصالح ونحوهما، وليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتقيد بلباس معين وطريقة معينة بل من ليس له كفاية تكفيه وتكفي عياله فهو من الفقراء والمساكين.

والفقير أيضا الإنسان الذي لديه كمية قليلة من المال أو الإنسان ذو الدخل المحدود والذي لا يفي دخله لتوفير احتياجاته⁽¹⁾.

فهذا المفهوم نسبي نظراً لارتباطه بالمستوى المعيشي العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية فهذا ما يعبر عنه بخط الفقر الذي يعرف عادة بأنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء ، الملابس والمأوى الضروري⁽²⁾.

(1) - سلوى عبد الحميد الخطيب : نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط2، مطبعة النيل، القاهرة، 2002، ص 185.

(2) - بلقاسم سلاطينية، حميدي سامية: مرجع سابق، ص83.

كما تم وضع عدة مستويات للأسر الفقيرة والتي تتكون من أربعة أشخاص ويكون دخلها لا يزيد عن أربعة آلاف وتسعة وثلاثون 4139 دولار للعام الواحد كما تعتبر الأسرة فقيرة إذا كانت تتكون من سبعة أفراد ولا يزيد دخلها عن ستة آلاف وسبعمائة وواحد و سبعين 6771 دولار في السنة.

ويمكن تلخيص أهم الخصائص التي تتميز بها الطبقة الفقيرة في النقاط التالية:

- انخفاض مستوى دخلها و انتشار الأمراض.
- سوء التغذية وتدهور الحالة الصحية.
- ارتفاع معدلات وفيات الأطفال.
- انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية.
- صعوبة الحصول على الوظائف.
- تدني في مستوى حالة السكن والمستوى المعيشي بصفة عامة.
- صعوبة الحصول على خدمات المرافق العامة في بعض الأحيان كالمياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي.

أما الدول الفقيرة فهي تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والصحة وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بالإضافة إلى التغذية الصحية لكل فرد من أفراد المجتمع مع المعاناة الدائمة من تدهور واستنزاف مستمر لمواردها الطبيعية.

وعرفها البنك الدولي بأنها تلك الدولة التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار وعددها 45 دولة معظمها في إفريقيا، 15 دولة منها يقل متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنوي وبإضافة معايير برنامج الإنماء للأمم المتحدة المتعلقة بمستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة توسعت دائرة الفقر لتشمل 70 دولة من العالم أي أن هناك حوالي 45% من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل أي أن هناك فقراء في بلاد

الأغنياء.

وهناك من قام بتصنيف الفقراء ومنهم " ميلر " الذي صنف الفقراء إلي أربعة أصناف:

- **الصنف الأول وسماه الفقير المستقر:**

حيث يتميز هذا النوع بالاستقرار على الصعيد الأسري أكثر منه على المستوى الإقليمي ويهتم هؤلاء الفقراء بتعليم أبنائهم ويحظون بمنزلة عليا بين جماعتهم المحيطة بهم.

- **الصنف الثاني الفقير المتوتر:**

يتميز هذا الصنف من الفقراء بالاستقرار على المستوى الإقليمي ولكنهم يعانون من اضطرابات ومشكلات عائلية ناجمة عن سلوك بعض أفراد الأسرة (إدمان المخدرات مثلا).

- **الصنف الثالث الفقير الناجح:**

وهو القادر على مواجهة مشكلاته بدرجة عالية، ويعاني هذا النوع من مشكلات اقتصادية ولكنه لا يفتقد الاستقرار الأسري ويظل يكافح لمواجهة مشكلاته مع التركيز الكبير بتعليم الأبناء ويزيد هذا الصنف خلال فترات ارتفاع معدل البطالة.

- **الصنف الرابع يطلق عليه الفقير الغير مستقر:**

الفقير هنا يعاني من انعدام الاستقرار الاقتصادي والأسري ويسود هذا النوع بين المهاجرين إلى المدينة، و فقراء المناطق الحضرية من الأقليات العرقية والدينية والمولودين لأسر فقيرة تاريخيا وأصحاب الإعاقة ممن فقدوا مكانتهم في السلم الطبقي الاجتماعي⁽¹⁾.

(1) - عبيد بن علي عطيان آل مظف : دراسة سوسيوولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة، أسبابها، وسبل علاجها، مجلة

جامعة الملك عبد العزيز، للآداب والعلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية، 13 / 01 / 1425 ، ص104.

2- معايير قياس الفقر و مؤشراتته:

أ- معايير قياس الفقر:

بناء على ما سبق نجد أن معيار تحديد وقياس الفقر تختلف كما يختلف تحديد مفهوم الفقر، فهو نسبي وليس مطلق يختلف باختلاف المنطلقات والأسس التي يعتمد عليها كل باحث من جهة كما يختلف من مجتمع إلى آخر، كما يختلف داخل المجتمع بين فترة زمنية و أخرى، فمن يعد فقيرا حسب مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنيا في دول افريقية أخرى، كما أنه من كان يعد فقيرا بمقياس السنوات الماضية قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع، ومن هذا المنطلق يمكن ذكر مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الفقر وهي كما يلي :

1- معيار الدخل والثروة : (1)

حيث يشير الدخل إلى المال الذي يتحصل عليه الفرد من خلال عمله سنويا أما الثروة فهي كل ما يملكه الفرد عقار وممتلكات شخصية وأسهم وسندات ونقد، حيث يرى معن خليل عمر أن معياري الدخل والثروة يستخدمان لقياس نوعين من الفقر وهما ، المعيار المطلق والمعياري النسبي، المعيار الأول يقيسه بنقص ضروريات الحياة، والثاني يأخذ من الدخل المنخفض والثروة المعيار و المقياس الأساسي له.

2- معيار الرفاهية و اللرفاهية :

حيث نجد من يقسم مناهج قياس الفقر إلى اتجاهين وهما: (2)

- اتجاه الرفاهية: حيث يستند أصحابه إلى معايير مالية في قياس الرفاهية دخل الفرد، إنفاقه الاستهلاكي.

(1)- معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشرق الأدنى، الأردن، 1998، ص 194.

(2)- سلمان خان: الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيرا www. Islamonline.net 02/02/2000.

- اتجاه الالرفاهية : ويركز هذا الاتجاه على المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، كالصحة والتعليم والغذاء، ويعد غياب الرعاية الصحية وانتشار الأمية وسوء التغذية من المحاور الأساسية المرتبطة بالفقر.

وهذا الاتجاه مازال سائدا في دول العالم الثالث فرغم ارتفاع الدخل الفردي فلم يقابله تحسن في مجالات الرفاهية.

3- معيار الاستهلاك والدخل:

حدد عبد الرزاق الفارس مؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء و نصيبه من الدخل القومي لقياس الفقر المطلق وهي مقاييس كلية محايدة وموضوعية حسب رأيه، وبناءا عليه فقد تم تحديد ثلاثة مناهج لقياس الفقر⁽¹⁾.

- منهج الاستهلاك:

يعتمد هذا المنهج على حساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحدودة والضرورية من اجل البقاء الإنساني، كما يطلق على هذا المقياس اسم الحاجات الأساسية غير المشبعة.

ويقوم هذا المنهج على إثباع كل حاجة من حاجات الأسرة الأساسية بحيث تعد الأسر الغير مشبعة في حاجياتها الأساسية أسر فقيرة.

- منهج الدخل :

يعد الدخل من المقاييس الأساسية للفقر، فهو الذي يحدد ميزانية الاستهلاك لدى الفرد أو الأسرة، ويركز هذا المنهج على تحديد مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، الدخل النقدي السنوي، أو الدخل الجاري وتعد الأسر ذات المداخل البسيطة من الأسر الفقيرة⁽²⁾.

(1)- عبد الرزاق الفارس: مرجع سابق، ص 19.

(2)- بلقاسم سلاطنية، حميدى سامية: مرجع سابق، ص 87 .

ويرى " جون فريدمان " أن معيار الدخل من المعايير الموضوعية والأكثر استعمالاً، غير أن استخدامه في خط الفقر للتمييز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة أين يكون لرفع خط الفقر أو خفضه بإضافة أو خصم بضعة دولارات أثره على عدد من تشملهم كل فئة وعلى أحييتهم لأنواع معينة من مساعدات الدولة (1).

ويفرق عبد الرزاق الفارس بين منهجي الدخل والاستهلاك بالاعتماد على مجموعة من النقاط الأساسية، أي طريقة الاستهلاك تمكننا من التعرف على الذين لا يأكلون بدرجة كافية، كما أنها تساعد في معرفة وحصر أعداد الذين يعيشون في مساكن غير لائقة والذين لم يحصلوا على التعليم ولم يستفيدوا من الخدمات الصحية المناسبة.

هذا بالنسبة لمنهج الاستهلاك في حين نجد طريقة الدخل أقل دقة رغم ارتفاع مستوى الدخل ووصوله إلى حد معين و انطلاقاً من ضرورة الغذاء الكافي (السكن المناسب، التعليم، و بقية ضرورات الحياة . فان هذا الدخل لا يضمن للأسرة إنفاقه كافة على هذه الجوانب.

كما أن هذا المنهج لا يعطى صورة حقيقية عن مستوى المعيشة للأسرة التي قد تكون محدودة الدخل، ولكنها في ذات الوقت قادرة على تحقيق مستوى إنفاق يفوق حد الفقر من خلال السحب من المدخرات أو الاقتراض (2).

- خط الفقر:

ويعرف خط الفقر بأنه محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان، الغذاء، الملابس والسكن والنقل والمنهج الأكثر شيوعاً في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات تتعلق بحاجة الإنسان اليومية لسعرات حرارية يستطيع بها الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل.

(1) - جون فريدمان : إعادة التفكير في الفقر : تحويل السلطة و حقوق المواطنين، المجلة الدولية للعلوم 1996السياسية

، العدد 148 مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة يوليو 1996، ص 14.

(2) - بلقاسم سلاطنية، حميدى سامية: مرجع سابق، ص 90.

وهذه السرعات الحرارية تحول إلى سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية تماشياً مع عادات كل دولة الغذائية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأخرى للملبس والسكن والمواصلات والقيمة الإجمالية لهذه الحاجات الأساسية، والتي تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه بشكل خط الفقر، وفئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع في فئة الفقراء (1).

يحدد مثلاً البنك العالمي عتبة الفقر بـ واحد دولار أمريكي يومياً للفرد الواحد ولتحديد الفقراء في البلدان النامية حدد البنك العالمي خطين للفقر الذي يقل استهلاكهم السنوي عن 370 دولار للشخص الواحد يعتبرون فقراء والذين يقل استهلاكهم السنوي عن 275 دولار للشخص الواحد يعتبرون في فقر مدقع (2).

ورغم منطقية هذا المنهج غير أنه يؤخذ عليه بعض الملاحظات والمتمثلة في النقاط التالية:

1- تحديد خط الفقر يقوم على فرضية أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد يحدد الفقر انطلاقاً من هذا الخط غير أن الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة.

2- أن الحاجات الأساسية تختلف باختلاف الأفراد، كما أنها تختلف بالنسبة للفرد بمرور الوقت، وبالتالي لا بد من وضع مجموعة من الافتراضات التي تخص مستوى النشاط ومقدار الطاقة التي يحتاج إليها.

3- لا يمكن تطبيق هذا المنهج في دراسات مقارنة بين مناطق مختلفة أو حتى في فترات زمنية متفاوتة حتى في المنطقة الواحدة.

(1) - عبد الرزاق الفارس: مرجع سابق، ص 24.

(2) - Rapport mondial sur le développement humain PNUD de Deck Université, New York

4- لا بد أن يخصص لكل منطقة أو بلد خط فقر يرتبط بمستوى المعيشة فيها.

5- اختيار وحدة لقياس و تحديد خط الفقر الأسرة، الفرد. المجتمع....⁽¹⁾.

وبغض النظر عن الصعوبات التي يثيرها تحديد خط الفقر فإنه غالبا ما يتم التفريق والفصل بين خطين للفقر.

1- الفقر المطلق:

ويسمى كذلك خط الفقر المطلق لوصف ذلك القدر من السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول، أي ذلك القدر من الدخل الذين لا يمكن صاحبه الحصول على الاستهلاك الضروري أي مستوى الكفاف⁽²⁾.

ويحدد خط الفقر المطلق بـ: إجمالي تكلفة السلة المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية

الأساسية، وتوجد لهذا الغرض ثلاث طرق لقياس الفقر الغذائي:⁽³⁾

- طريقة تكلفة الوجبة الغذائية :

حسب هذه الطريقة عتبة أو حد الفقر تتناسب تكلفة الوجبة الغذائية الأساسية لمختلف الأعمار والجنسين، وعندما يتم تحديد هذه العتبة عبر تحقيقات تحدد نسبة الأشخاص ذوي استهلاك أو (دخل) أقل من هذا الحد.

- طريقة التوازن الطاقوي :

تختلف هذه الطريقة عن الأولى بكونها تتوقف على الإنفاق الاستهلاكي والذي يسمح

(1)- عبد الرزاق الفارس: مرجع سابق، ص ص 24-25.

(2)- محمد عبد العزيز عجمية: التنمية الاقتصادية و مشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 91.

(3)- البشير معطيبي: إشكالية الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص

لشخص ما الحصول و فقط على كمية غذائية كافية لإشباع حاجة طاقوية (حريرات) محددة مسبقا مثل (2100 حريرة)، وتقدر كمية الطاقة الغذائية المستهلكة حسب هذه الطريقة، انطلاقا من استهلاك العائلات ثم تحول على ما يعادلها للأشخاص البالغين، وعندها يكون حد الفقر قد حدد بمستوى الاستهلاك الكلي لشخص ما حيث أن الوجبة الغذائية تكون مساوية إلى متوسط الحاجات الطاقوية لكل شخص.

ما يعاب على هذه الطريقة هو أن الجماعات التي تستهلك مواد مرتفعة الثمن تكون درجة الفقر بالنسبة لهم أعلى من أولئك الذين لهم عادات غذائية اقتصادية بسيطة.

- طريقة الوجبة الغذائية :

تقوم هذه الطريقة على حساب ميزانية غذائية، تسمح بالحصول على العناصر الغذائية والكمية الكافية و فقط، فإذا افترضنا أن المواد الغذائية الأساسية تمثل ثلث ($\frac{1}{3}$) الاستهلاك الكلي لعائلة ما فإن الوصول لعتبة الفقر في هذه الحالة تحدد بثلاثة أضعاف مستوى تكلفة المواد الغذائية الأساسية.

والجدير بالذكر أن الحدود أو العتبات الخاصة بالطرق الثلاثة السابقة والخاصة بالفقر الغذائي يمكن أن تتأثر بعوامل كبيرة مثل الأسعار، مما ينعكس على تحديد تكلفة مجموع السلع الغذائية المعنية أو ميزانية التغذية المخصصة للاستهلاك الغذائي.

وبعد تحديد خط الفقر الغذائي يتم إضافة قيمة الإنفاق على الاحتياجات الأساسية غير الغذائية، وأكثر الطرق استخداما قانون أنجلز (1).

حيث يمكن تقدير خط انحدار يوضح العلاقة بين نسبة الإنفاق على الغذاء كدالة في الإنفاق

$$S_i = d + B_i \log \left[\frac{X_i}{Z_i} \right] + S.H_i \quad \text{الكلي وبعض العوامل الديموغرافية الأخرى}$$

حيث أن: S_i يمثل نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق

(1) - اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، " قياس الفقر في دول الاسكوا، 2000، ص 29.

X هو قيمة الإنفاق السنوي.

Z^F هو قيمة خط الفقر الغذائي.

H_i هو قيمة العوامل الديموغرافية الأخرى.

ويستخدم خط الانحدار هذا في تقدير مستويين للإنفاق الضروري غير الغذائي (أ) تقدير الإنفاق غير الغذائي للأسر التي يكافئ إنفاقها الغذائي قيمة خط الفقر الغذائي.

(ب) تحديد نسبة الإنفاق غير الغذائي للأسر التي يكافئ إنفاقها السنوي قيمة خط الفقر الغذائي ينتج عن هذه الطريقة الأخيرة ما يعرف بخط الفقر الأدنى وهو يمثل قيمة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية التي لا يمكن الإستغناء عنها، أما خط الأول فهو يعطي قدر أكثر للإنفاق غير الغذائي.

2- الفقر النسبي:

ويحدد هذا الخط وفقا لموقع الفرد أو الأسرة النسبي داخل المجتمع المعني بالدراسة وتبعاً لذلك يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى للدخل نسبة 10 % من السكان الأدنى دخلاً، وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر حتى داخل البلد نفسه ويتمثل الفقر النسبي في التباعد القائم في مستويات الإشباع بين فئات الدخل العليا وفئات الدخل الدنيا من السكان⁽¹⁾.

وإذا كان خط الفقر المطلق أكثر ملائمة للدول ذات الدخل المنخفض فإن خط الفقر النسبي أكثر ملائمة للدول المرتفعة الدخل، لهذا نجد كثيراً من الدول المتقدمة تتبنى هذا الأسلوب،

(1) - محمد محي سعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1988،

وخط الفقر بهذا المعنى سيكون فقط حسابا للتغيرات في التوزيع النسبي للرفاهية على أساس متغيرات منحني " لورا نز " (1).

فالظروف الاقتصادية للدول المتقدمة تسمح بتعريف شرائح السكان التي تعيش تحت المستويات المقبولة اجتماعيا، ولا تجد صعوبة في الوفاء بالحد الأدنى في متطلبات الحياة وقد وجهت انتقادات عديدة لمفهوم الفقر النسبي بوصفه مقياس لعدم المساواة، وبعدم فعاليتها في دراسة الفقر، حيث أن عدم المساواة مفهوم أكثر قبولا سياسيا ومعنويا، إلا أن مقاييس الفقر النسبية تفقد قدرا من المصادقية التي تتمتع بها مفاهيم الفقر المطلق.

وما يجدر الإشارة إليه هو أن الفقر المطلق يختلف عن الفقر النسبي، فالمفهوم الأول بيولوجي لا يتجاوز المحافظة على حياة الشخص في حين أن المفهوم الثاني مفهوم ديناميكي متطور مع تطور المجتمع لذلك نجد أن الفقر المطلق لا وجود له في الدول المتقدمة بل يتواجد في العديد من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ب- مؤشرات الفقر:

يستخدم خط الفقر للتمييز ما بين الفقراء وغير الفقراء، ويقاس هذا الخط بالعملة المحلية و بالأسعار الجارية، ولذلك فهو لا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة بين الفترات الزمنية التي تتصف بوجود تباين في مستويات الأسعار أو في الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية خلالها، ولا ما بين الدول ذات العملات المحلية المختلفة، كما إن هذا الخط لا يعكس مدى جسامته مشكلة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر و درجة التفاوت في شدة فقرهم ، غير انه يمكن اعتماد خط الفقر كأساس لاستخلاص العديد من مؤشرات الفقر للمقارنة الزمنية أو المكانية والتي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الفقر أهمها.

1- مؤشر نسبة الفقراء (مؤشر عدد الرؤوس) :

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد

(1) - اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا: مرجع سابق، ص 31.

باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة، وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة لأن الأسر الفقيرة هي أكبر حجماً في المتوسط من الأسر غير الفقيرة .

عدد الأفراد تحت خط الفقر

$$100 \times \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع عدد السكان}} = \text{نسبة الأفراد الفقراء}$$

عدد الأسر تحت خط الفقر

$$100 \times \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر}}{\text{مجموع عدد الأسر}} = \text{نسبة الأسر الفقيرة}$$

2- مؤشر فجوة الفقر :

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر إلا أنه لأغراض المقارنة ما بين فترات زمنية مختلفة فيما بينها من حيث حجم السكان أو مستويات الأسعار أو ما بين دول تتباين في عملاتها المحلية.

ويحدد هذا المقياس كالتالي : لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي أي أن الأفقر لديهم y_1 يليه الأقل فقراً لديهم y_2 وهكذا حتى الوصول إلى الفئة الأقل فقراً والتي لديها y_n والتي يكون دخلها ليس أكبر من خط الفقر z فمؤشر فجوة الفقر يتمثل

$$PG = 1/n \sum_{i=1}^q [Z - Y_i / Z]$$

في المعادلة التالية :

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالتالي : $PG = I.H$

حيث أن I يمثل فجوة الدخل و يعبر بـ $I = Z - Y_p / Z$

حيث أن Y^p يمثل متوسط الاستهلاك للفقر.

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء،

حيث تم اقتراح مؤشر شدة الفقراء⁽¹⁾.

3- مؤشر شدة الفقر :

يعكس هذا المؤشر ، إضافة إلى فجوة الفقر، مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن فصل هذا المؤشر إلى جزأين : الأول يعبر عن فجوة الفقر والثاني عن درجة التفاوت بين الفقراء، ورغم أنه لا يمكن إعطاء تفسير مبسط لقيمة هذا المؤشر إلا أنه يستخدم لأغراض المقارنة زمنيا وجغرافيا، فكلما كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كلما كانت فجوة الفقر أوسع وأشد عمقا.

وهناك برمجيات جاهزة لحساب مؤشرات الفقر منها برنامج Povcal المعد من قبل البنك الدولي، ويقوم هذا البرنامج بحساب نسبة وفجوة وشدة الفقر باستخدام نموذجين مختلفين، كما يحسب معامل جني ومرونت لمؤشرات الفقر، إضافة إلى تمثيله لبعض العلاقات بشكل منحنيات بيانية ويمكن احتسابه (شدة الفقر) من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر، حيث كلما كان مؤشر الفقر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء⁽²⁾.

$$P_s = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{z - yi}{z} \right]^2 * 100$$

ويعبر عنه :

ملاحظة : المؤشرين (فجوة الفقر، وشدة الفقر) تم اشتقاقهما من المؤشر الذي اقترحه

" فوستير " و " ثوريك " (1984) لقياس الفقر .

$$P_s = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{z - yi}{z} \right]^\alpha$$

حيث عندما نأخذ القيمة α القيمة واحد تحصل على مؤشر فجوة الفقر.

(1) - عبد الرزاق الفارس: مرجع سابق، ص 290.

(2) - عبد الرزاق الفارس: مرجع سابق، ص 29 .

و عندما نأخذ القيمة α القيمة اثنان تحصل على مؤشر شدة الفقر.

1- مؤشر عدد الرؤوس :

وهو أبسطها وأكثرها شيوعا، يحاول قياس ظاهرة الفقر، وانتشاره ويعبر عن هذا المؤشر بعدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر.

فإذا افترضنا أن حجم السكان (q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تحديده) و أن حجم السكان يعادل (N) فان مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه

$$H = q/N$$

ويعد هذا المؤشر جيد لأنه سهل الفهم والشرح والتطبيق، كما أنه مفيد لأغراض المقارنة بالإضافة إلى أهميته في تقييم آثار سياسات تقليل الفقر غير أنه يعاني من سلبيات ونقائص، فعلى سبيل المثال أن شخصا أو عائلة ما كانت فقيرة ثم أصبحت فقيرة جدا، فما الذي سيحدث لمؤشر الفقر؟ لا يتغير، بمعنى أن مؤشر عدد الفقراء لا يأخذ بالحسبان الفروقات في عمق الفقر، بالإضافة إلى توزيع الدخل بين الفقراء فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالا فان المؤشر قد لا يتغير أبدا وربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة (1).

أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة:

يعتمد أسلوب الحاجات الأساسية غير مشبعة على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلا من الاعتماد على القدرة الشرائية التي تؤهل الأسرة التي تعتمد على دخل، ويتميز هذا الأسلوب بالإضافة إلى شموله الحاجات الأساسية التي لا تعتمد على دخل الأسرة بأن البيانات المطلوبة لتطبيقه هي أكثر توفرا ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر.

(1) - عبد الرزاق الفارس: مرجع سابق، ص ص 28-29 .

ولتطبيق أسلوب الحاجات الأساسية لا بد من الاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان أو بيانات مسوحات الأسرة بأنواعها المختلفة ، فى حين حيث يتطلب تطبيق أسلوب خط الفقر بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو بيانات تفصيلية عن الإنفاق أو الدخل من مصادر أخرى.

ويطبق هذا الأسلوب بطريقة مبسطة عن طريق تصنيف الأسرة بأنها فقيرة إذا كانت واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية لها غير مشبعة وتمثل الخطوة الأولى للتطبيق بتحديد الحاجات الأساسية للأسرة و وسائل إشباع كل حاجة أساسية، وتحدد لكل مؤشر قيمة دنيا، تدعى عتبة الحرمان، تعتبر دونها الحاجة الأساسية التي يمثلها المؤشر غير مشبعة، وتصنف الأسرة بأنها فقيرة إذا وقعت في واحدة أو عدد من الحاجات الأساسية دون عتبة الحرمان.

والطريقة الثانية لتطبيق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة تتم عن طريق حساب دليل إحصائي للحاجات الأساسية غير المشبعة، ولحساب الدليل نحدد أولاً ميادين الحاجات الأساسية ويتم اختيار عدد من المؤشرات لتمثيل كل ميدان، وتعطى لكل مؤشر علامة تتراوح ما بين صفر و (2)، وتعطى العلامة صفر لحالة الحرمان القصوى من الحاجة الأساسية والعلامة (2) لحالة الإشباع القصوى للحاجة الأساسية، وتمثل العلامة (1) عتبة الحرمان من الحاجة الأساسية، حيث يعتبر الأفراد أو الأسر الحاصلين، حيث يعتبر الأفراد أو الأسر الحاصلين على علامة أقل من (1) بأنهم يعانون من الحرمان في إشباع الحاجة الأساسية.

و الواقع أن أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة و أسلوب خط الفقر، لا يمثلان طريقتين مختلفتين لوصف نفس الظاهرة، و إنما يعكس كل منهما الفقر من وجهة نظر مختلفة، وبالتالي يكمل أحدهما الآخر.

ويختلف الأسلوبان من حيث إمكانية توظيفهما لوضع سياسات التخفيف من الفقر و يستفاد من أسلوب خط الفقر لوضع السياسات الخاصة بالدخول كسياسات العمالة والأجور،

والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية.

أما أسلوب الحاجات الأساسية يساعد في وضع السياسات الكفيلة بتوفير البنية التحتية والخدمات والتسهيلات المتعلقة بالسكن والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والوسائل الأخرى لإشباع الحاجات الأساسية وبعبارة أخرى يوظف أسلوب خط الفقر بشكل أساسي في وضع السياسات الاقتصادية، في حين يوظف أسلوب الحاجات الأساسية في وضع السياسات الاجتماعية.

- البشري وفق الدخل:

الفقر البشري يعبر عنه أحيانا بفقر القدرة والتي يقصد بها انخفاض القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى معين من الرفاهية المستحقة للإنسان، مثل الصحة الجيدة، والتعليم المناسب، والتمتع بمستوى معيشي لائق، حيث يتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة مديدة وصحية ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق، مثل الحرمان من مصدر مياه جيد، وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم وارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انتشار الفقر البشري⁽¹⁾.

أما فقر الدخل الذي تركز عليه الكثير من التحليلات المتعلقة بالفقر - فإن قياساته تتعلق بمدى انتشار الفقر المتعلق بخطوط الدخل المستخدمة في مجال رسم السياسات الوطنية أو في المقارنات الدولية، وقد ركزت أعمال قياس فقر الدخل على مدى انتشاره أكثر من التركيز على عمقه أو حدته.

يوجد ارتباط بين معدلات فقر الدخل ومعدلات الفقر البشري، أي أن كلا من المعدلات المرتفعة أو المنخفضة للدخل مثلا، يرتبط بمعدلات مرتفعة، أو منخفضة من الحرمان،

(1) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية 2007-2008، محاربة تغير المناخ، نيويورك البرنامج،

ومع ذلك يمكن لمعدلات فقر الدخل العالية أن توجد جنباً إلى جنب مع معدلات عالية الفقر البشري⁽¹⁾.

إن الفقر البشري هو فقر ذو أبعاد متعددة، كما أن محتواه يتسم بالتنوع ويقاس الفقر البشري أوجه الحرمان من حيث التنمية البشرية ذات الأبعاد التالية:

- العمر المتوقع.

- المستوى التعليمي.

- المستوى المعيشي اللائق.

ويعبر دليل الفقر البشري عن توزيع التقدم ويقاس تراكم أوجه الحرمان التي مازالت موجودة وقائمة.

وقد اقترح التقرير العالمي للتنمية البشرية مؤشر الفقر البشري (IPH)* والذي ينقسم بدوره إلى نوعين وهما :

- مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية (IPH-1)**، يتم تحديد مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية، على أساس ثلاثة جوانب مهمة في حياة الإنسان.

1- طول العمر :

الذي يتم قياسه باحتمال الوفاة في سن مبكرة أي قبل بلوغ سن الأربعين ويرمز له بالرمز (P_1) ، وانخفاض هذا المؤشر يدل على تخلف الدولة، بينما ارتفاعه يشير إلى تقدم الدولة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، و يأخذ هذا المعيار الحالة الصحية ومستوى التغذية ومدى كفايتها بالإضافة إلى العوامل التي تعكس بدورها مستوى الرفاهية في الدولة.

2- نقص التعليم :

يقاس هذا المعيار نسبة البالغين 15 سنة فما فوق ويرمز له بـ (P_2) ومن المعايير

(1)- محمد عبد الشفيق عيسي: تقرير التنمية البشرية، ص ص 32-33.

المستخدمة للتعرف على المستوى التعليمي حساب سن الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، نسبة المسجلين في مختلف مراحل التعليم الأساسي، الثانوي، الجامعي، نسبة الإنفاق على جميع مراحل إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3- نقص الخدمات :

- التي يستفيد من أفراد المجتمع ويرمز لها بـ (P_3) ويتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات وهي:

- نسبة الأفراد المحرومين من مياه الشرب (P_{31}) .

- نسبة الأفراد الغير مستفيدين من الخدمات الصحية (P_{32}) .

ويعد هذا المعيار مؤشر هام يدل سلبي أو إيجابا على الوضع الاقتصادي السائد، ويستدل على وضع الصحة من خلال مؤشر يحدد الوفيات لكل ألف ساكن وعدد الوفيات لكل ألف طفل، وارتفاع معدلات الوفيات يدل على سوء وعدم كفاية الخدمات الصحية إلى جانب سوء التغذية وكلا العاملين ملازمين للفقر (المرض والجوع).

3- سوء التغذية بالنسبة للأطفال الذين يقل سنهم على 5 سنوات (P_{33}) .

ويمكن تحديد الجوانب الثلاثة (طول العمر، خفض التعلم، نقص الخدمات) لمؤشر الفقر البشري للدول النامية $(IPH - 1)$ حسب الصياغة الرياضية وذلك كما حددها التقرير العالمي

$$IPH - 1 = \left[\frac{1}{3} (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3) \right]^{\frac{1}{3}} \quad \text{للتنمية البشرية.}$$

ونقوم بحساب كل من P_1, P_2, P_3 ونشير هنا إلى أن (P_3) نحصل عليه من خلال حساب المتوسط بين المتغيرات.

P_{31} و P_{32} و P_{33} كمايلي

$$P_3 = \frac{(P_{31} + P_{32} + P_{33})}{3} \quad (1)$$

ومنه نحصل على النسبة المئوية لنقص الخدمات التي يوفرها الاقتصاد من مجمل (P_3) وتعويضها في المعادلة ($IPH - 1$) ومنه نحصل على مؤشر الفقر البشري لأية دولة نامية نريد معرفة مستوى الفقر بها.

- الفقر البشري في البلدان المصنعة ($PHI - 2$) * ويحدد النقص في الجوانب التالية :

- نقص القدرة على العيش لفترة طويلة وبصحة جيدة، ويتم قياسه بنسبة الأشخاص الذين قد يتوفون قبل بلوغ 60 سنة ويرمز له (P_1).

- نقص التعليم ويقاس بنسبة الأمية ويرمز له بـ (P_2).

- نقص الوسائل الاقتصادية ويقاس الفقر النقدي ويرمز له بالرمز (P_3).

- نقص المشاركة في الحياة الاجتماعية ويقاس بالبطالة طويلة المدى ونرمز له بالرمز (P_4) ومنه فان معادلة الفقر البشري بالنسبة للدول المصنعة يصاغ رياضيا كما يلي :

$$IPH - 2 = \left[\frac{1}{4} (P_1^4 + P_2^4 + P_3^4 + P_4^4) \right]^{\frac{1}{4}} \quad (2)$$

3- الإسلام والفقر:

على الرغم من قدم مشكلة الفقر إلا أنها لا تزال تمثل الشغل الشاغل لجميع المجتمعات على اختلافها، ورغم جهود المفكرين والباحثين، بالإضافة إلى تخطيط المخططين والسياسة فان المشكلة لا تزال قائمة، وانعكاسها على المجتمع واضح و لهذا

(1) - Rapport mondial sur le développement humain, 2000, PNUDP, de Doeck université, New York, P272.

(2) - PHI-2 : Rapport mondial sur le développement humain, pour les pays industrialisée

لقد اعتبر الإسلام الفقر مرضا اجتماعيا قال الرسول صلى الله عليه وسلم " كاد الفقر أن يكون كفرا "(1).

فالإسلام قد جاء ليحفظ حقوق الإنسان, حقه في الخدمات الأساسية من مأكَل ومشرب ومسكن وذلك من خلال الوسائل التالية:

- من أهم و أنجع الوسائل لتجنب وحل هذه المعضلة هو العمل، فقد دعا الإسلام إلى العمل و الإنتاج المتواصل والآيات الكريمة توضح ذلك ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (2).

وقوله أيضا ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (3).

- وقوله صلى الله عليه وسلم " لأن يأكل أحدكم من عمل يده خير من أن يسأل الناس أعطوه، أو منعوه، فنبى الله داود كان يأكل من عمل يده " (4).

فالآيات كثيرة والأحاديث التي تحث على العمل، ولأن الفقر شر فقد تعوذ منه النبي صلى الله عليه وسلم، وقول علي كرم الله وجهه " لو كان الفقر رجلا لقتلته".

- ومن الوسائل الاجتماعية لمعالجة الفقر في الإسلام دعوته إلى كفالة المعوزين من الأقارب من طرف ذويهم من الموسرين فالنفقة على الأقارب من الميزات التي يختص بها الإسلام دون غيره من الشرائع ، قال تعالى " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ

(1)- رواه مسلم.

(2)- التوبة: الآية رقم ﴿105﴾.

(3)- سورة الجمعة: الآية رقم ﴿10﴾.

(4)- رواه البخاري

وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ " (1). و قال أيضا " وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا " (2).

وقوله صلى الله عليه وسلم " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه " (3). فالإسلام أوجب بر الوالدين والأقارب والتكفل بهم والوصال معهم ، وبهذا فقد أرسى الإسلام أواصر التكافل الاجتماعي، فقد جعل ذوي القربى متضامنين متكافلين يشد بعضهم أزر بعض ويحمى قلوبهم ضعيفهم ويكفل غنيهم فقيرهم .

ولتوسيع دائرة التكافل الاجتماعي بين جميع فئات المجتمع بعيدا عن القرابة، فقد فرض الإسلام الزكاة وجعلها من أركان الإسلام الأساسية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة فالزكاة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة مما يؤدي إلى التقريب بين جميع الفئات و الطبقات ونشر الأمن العام داخل المجتمع (4).

والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة التي تعمل على تطهير المجتمع من آفة الفقر، فالزكاة تجسد ماليا التزام المسلمين الاجتماعي والاقتصادي بتلبية حاجات الجميع، دون إلقاء الترام كامل العبء على خزينة الدولة وهذا ما فعلته الاشتراكية ودولة الرأسمالية (5).

كما لا تعتبر الزكاة بديلا عن التمويلات المعروفة في المجتمعات الحديثة لتوفير حماية تأمينية اجتماعية في حالة التعطل عن العمل والحوادث والشيخوخة و المرض، كما أن الزكاة ليست بديلا عن مخصصات الميزانية التي تضعها الحكومات من اجل الإغاثة و العون في أوقات الكوارث، والزكاة أيضا لا تعفي المجتمعات الإسلامية من تبنى البرامج

(1) - سورة النحل: الآية 90.

(2) - سورة الإسراء: الآية 26.

(3) - رواه الشيخان (مسلم و بخاري)

(4) - عبد الرحيم تمام أبو كريشة : مرجع سابق، ص 216.

(5) - محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدى الاقتصادي ، ت: محمد زهير السمهوري، محمد أنس الزرقاء، المعهد

العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، 1996، ص 331.

المالية لإعادة توزيع الدخل وزيادة فرص التشغيل والعمل الحر، فالزكاة تدابير اجتماعية للمساعدة الذاتية يتم اعتماده بمساندة دينية كاملة لدعم الفقراء والمعوزين الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم وذلك من أجل إزالة ومحو الفقر والعوز من المجتمع الإسلامي⁽¹⁾.

فالهدف الأول للزكاة هو القضاء على الفقر، والدليل على ذلك قول النبي لمعاذ حين وجهه إلى اليمن " اعلموا أن عليهم صدقة تؤدي من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم " ⁽²⁾.

كما بين الإسلام طريقة توزيعها والفئات التي يجب عليها لقوله تعالى " إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " ⁽³⁾.

والملاحظ أن هذه الفئات الثمانية المستحقة للزكاة يمثلون طبقة تستحق العطف والإعانة من المجتمع، وذلك بسبب حاجتهم و لتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم. وبذلك فإن الزكاة تحارب أسباب الفقر وتحول دون انتشاره.

أما الوسيلة الخامسة تتمثل في كفاية الخزانة الإسلامية العامة بمختلف مواردها للفقراء وذوي الحاجات، ويكون ذلك في حالة عدم قدرة الزكاة على الوفاء بحاجات الفقراء، فإن واجبات الدولة الأولى اتخاذ الوسائل والأساليب لمعالجة مشكلة الفقر وتختلف هذه الأساليب باختلاف الفئات والأزمة، فأحاديث الرسول وأفعال السلف تؤكد ذلك منها ما رواه الشيخان عن النبي قال " أنا أولى مسلم من نفسه من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً أو ضياعاً (بفتح الضاد) أي أولاداً صغاراً ضائعين إذا لا مال لهم فالي وعلي " .

- ومن وسائل علاج الفقر أيضاً الصدقات الاختيارية والإحسان الفردي، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي أقرها الإسلام مثل الوقف قال تعالى " مثل الذين ينفقون

(1) - محمد عمر شابرا : مرجع سابق ، ص334.

(2) - رواه الجماعة عن ابن عباس.

(3) - سورة التوبة: الآية 60

أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة و الله يضاعف لمن يشاء و الله واسع عليم" (1)، بالإضافة إلى الأحاديث النبوية الكثيرة.

فعلى هذا الأساس يوجه الإسلام إلى الصدقة والإحسان ويحجب في الإنفاق طوعاً واحتساب الأجر من الله العظيم، والتعويض في الدنيا والثواب في الآخرة، ومن هنا جاءت الآيات والأحاديث مبشرة ومنذرة داعية إلى الإنفاق والعطاء محذرة من الشح والبخل.

الفقر والتخلف:

يعبر التخلف عن اجتماع عدة عناصر تعرف بها الدولة بأنها متخلفة والتي تتميز غالباً بانتشار الفقر المزمن مع تخلف طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي وانخفاض الدخل القومي، والمشكلة السكانية والتبعية الاقتصادية.

وقد وضع "سيمون كورنت Simon Krenek" ثلاثة تعاريف للتخلف: (2).

قد يعني التخلف الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

- التخلف يعني الفشل في الأداء القومي بالمقارنة بالأقطار المتقدمة اقتصادياً.

- التخلف يعني الفقر الاجتماعي، أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لأغلب فئات المجتمع.

ومنه فالتخلف والفقر وجهان لعملة واحدة، فحيث ما وجد التخلف وجد الفقر والعكس صحيح، فالتخلف في أي مجتمع يؤدي حتماً إلى فقره، ومعيار التخلف لا يعد بكل تأكيد مجرد قياس مستوى دخل الفرد، أن المتوسط الحسابي البسيط الذي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان غالباً ما يكون خادعاً إن لم نأخذ في

(1) - سورة البقرة: الآيات 262 - 261.

(2) - عصام نور: دول العالم النامية، تحديات القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004،

الحسبان سوء توزيع الثروة، كما أن مستوى الدخل ما هو إلا مؤشر واحد يجب أن يوضع إلى جانب مؤشر مستوى التعليم، ومستوى الإنفاق الصحي ومستوى التصنيع، وغيرها من المستويات الحضارية.

ولعل سوء توزيع الثروة يوضح لنا حقيقة أن البلدان المتقدمة بالنظر إلى المعايير الحضارية السالفة الذكر لم تتخلص من تلك البؤر أو ما تسمى " بيئات الفقر " حيث يتكدس السكان بصورة لا إنسانية ويفتقرون إلى الاحتياجات الضرورية من غذاء و ملابس و مسكن صحي، لكن بيئات الفقر في البلدان الغنية تعد مجتمعات هامشية يتم حصرها ماديا وصحيا وفقا لديناميكية التوازن الاجتماعي.

غير أن ما يعنينا هنا البلدان المتخلفة التي تمتد على مساحة 51 % من الأرض ويقدر عدد سكانها بحوالي نصف سكان العالم فسواء نظرنا إلى مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها فهذه البلدان طبقا لحوليات الأمم المتحدة في منتصف الستينات، أو طبقا لتقارير الهيئات الدولية، الأخرى في الثمانينيات، فإننا لن نجد تغيرا جوهريا يذكر يصلح النمو الاقتصادي والاجتماعي بل يظهر لنا بوضوح مدى التدهور الذي تعانيه البلدان مثلا كان دخل الفرد في بلدان العالم الثالث الآسيوي والإفريقي تبلغ العشر 10/1 تقريبا من دخل الفرد في البلدان المتقدمة مع الأخذ بعين الاعتبار التباينات الداخلية فان متوسط دخل الفرد السنوي في هذه البلدان يتراوح ما بين 140 - 345 دولارا مقابل متوسط دخل الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة 1605 دولار وفي البلدان الاشتراكية 1075 دولار إن ضعف الهيكل الاقتصادي وتبديد الموارد في البلدان المتخلفة إنما هو نتاج لاندماج هذه الدول فيما يسمى (اقتصاد السوق) وهو التعبير المفضل لدى خبراء الأمم المتحدة ، فهو الاقتصاد الذي يعتمد على التبادل الحر ويضم البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على السواء مع فارق واحد إن البلدان المتخلفة تقوم بدور التابع للبلدان المتقدمة في إطار عملية تاريخية اعتمدت على تقسيم العمل بين هذه وتلك.

عملية فرضت فرضا على بلدان العالم الثالث منذ بداية ظهور الاستعمار الحديث الذي واكب الثورة الصناعية في البلاد الأوروبية⁽¹⁾.

4- أسباب وعوامل الفقر:

تشكل ظاهرة الفقر واحدة من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن درجة تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع في مختلف مناطق العالم لكن مع تفاوت في حجم هذه الظاهرة بين دولة وأخرى كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والسياسات يختلف باختلاف تقدم كل مجتمع , ويشير المفهوم العام لظاهرة الفقر لغياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة المواد والثروات المادية منها وغير المادية , وانطلاقا من هذا فإن أسباب الفقر تتعدد وتتنوع وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط لتالية :

1- الأسباب البيولوجية :

ربط بعض المفكرين بين الفقر وعوامل بيولوجية وراثية في الإنسان، فمن وجهة نظرهم أن الفقير لا تتوفر لديه الخصائص الفيزيائية اللازمة كالذكاء والتكوين الجسمي الذي يؤهله للكسب والعمل بعكس الغني الذي تتوفر لديه كل المؤهلات اللازمة لذلك، ويستند هذا التفكير إلى الاعتقاد بتفوق الجنس الأبيض على بقية الأجناس الأخرى، فهو الجنس الأرقى في العالم، وبالتالي من حقه أن يحتل الصدارة والقيادة في العالم، ونفس هذا التفكير والفلسفة تنطبق على الشعوب المتخلفة , التي لا تملك من المؤهلات والإمكانات التي تجعلها متقدمة ومتطورة⁽²⁾.

غير أن هذه الأفكار أثبتت فشلها , فهناك الكثير من الدراسات الاجتماعية التي أدهشت إدعاءات التمييز العنصري والتفوق العرقي التي دعا إليها بعض المفكرين الغربيين ,

(1) - فليب عطية: أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث ،سلسلة عالم المعرفة ،عدد161، الكويت، 1998،

(2) - بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي : مرجع سابق، ص 95 .

فالفقر ليس مرتبط بجنس أو شعب دون آخر لكن الظروف والإمكانات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد والمتوفرة لديه هي التي تحدد فقر الإنسان من غناه.

2- الأسباب السياسية:

من أهم الأسباب التي أدت إلى تفكير الدول النامية الاستعمار فأكثر الدول فقرا في العالم كانت في وقت قريب مستعمرة من الدول الغنية التي استنزفت ثرواتها وخيراتها , واستغلت شعوبها , كما عملت على تكريس مظاهر التخلف فيها كالأمية والجهل والاستحواذ على أراضيها الخصبة وممتلكاتها الأفراد , فكل هذه العوامل ساهمت في توسع الفجوة والفارق الزمني للدول المستعمرة للحاق بقطار التقدم والتنمية .

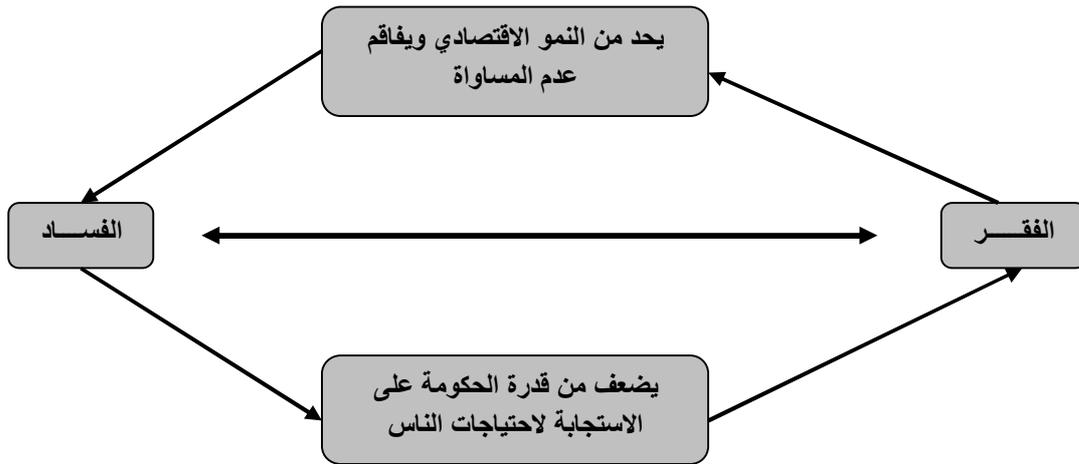
هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية بعد الاستقلال أدت إلى تخلف الاقتصاد الوطني لمختلف هذه الدول مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر

ومن العوامل السياسية المؤثرة أيضا نجد أنظمة الحكم الفاسدة فغالبا ما تكون السبب المباشر في تفكير المجتمع وخاصة الطبقات الدنيا والمتوسطة , فالحكم الصالح أو الراشد كما يطلق عليه , هو الذي يعزز ويدعم رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , خاصة أفراد المجتمع الأكثر فقرا وتهميشا (1).

وعادة ما يعزز الفقر والفساد بعضهما البعض، فغالبا ما تكون البلدان المصابة بالفقر البنيوي تعاني من الفساد المنهجي، لان الفساد من العوامل التي تفاقم من الفقر، كما أن البلدان التي تعاني من الفقر المزمن تعد بيئة خصبة لانتشار الفساد بسبب استمرار عدم المساواة الاجتماعية والتفاوت في الدخل ورداءة الحوافز .

(1) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية،الأردن، 2002، ص ص 101-106.

والشكل التالي شكل رقم (2) الروابط بين الفساد والفقر⁽¹⁾.



فالحكم الراشد كما يحمي حقوق الأغنياء ويوفر لهم الحصانة اللازمة يحمي أيضا حقوق الفقراء، أما الفساد في السلطة وفي الحكم يساهم في تعطيل والتأثير الكبير في البنية التحتية، مما يؤدي إلى تركيز الثروة في فئة معينة على حساب إفقار بقية المجتمع.

حيث تشير الأبحاث و الدراسات الاقتصادية انه على الرغم من حدوث الفساد في البلدان الغنية و الفقيرة إلا أن تأثيره غالبا ما يكون في البلدان النامية، حيث ينتشر على كل المستويات و يضر الفئات الضعيفة من السكان، كما جاء على لسان كوفي عنان "يضر الفساد بالفقراء على نحو غير متوازن عن طريق تحويل الأموال المخصصة للتنمية في مجالات أخرى، و تفويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية و تغذية عدم المساواة و إعادة الاستثمارات و المساعدات الأجنبية⁽²⁾.

حيث تعاني بعض البلدان التي تملك موارد تساعد على تحقيق الرخاء من انتشار الفقر فيها و ضعف الحكومة، لأن الإيرادات العامة المتحصل عليها من بيع هذه الموارد غالبا ما تضيع من جراء الفساد و غياب الرقابة و الدليل على ذلك أن البلدان التي تملك احتياطا كبيرا من الموارد الطبيعية كالبتروول و الغاز الطبيعي تكون عرضة بشكل خاص للفساد.

(1) - برنامج الأمم المتحدة، الفساد والتنمية، ديسمبر 2008، ص ص 14 - 15.

(2) - برنامج الأمم المتحدة، الفساد والتنمية، ديسمبر 2008، www.Undp.org.gouvernance، ص 14.

حيث يعمق الفساد من الفقر و عدم المساواة عن طريق زيادة أسعار الخدمات العامة و تقليل جودتها بالإضافة إلى تشويه لعملية تخصيص الاتفاق العام، و تشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي سنة 2000 إلى أن الحصة التي تنفقها الأسر الفقيرة من دخلها على الرشوة يتجاوز ما تنفقه الأسر الغنية (1).

وتتشابه ظروف الفساد وعلاقته بالفقر في مختلف الدول العربية حيث ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تنتمي جميعا بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب وبيروقراطيو الدولة وبيروقراطية العائلة والعشيرة، ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي و من الخدمات، و إجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، و هو النهج الذي أكدته التقرير التنمية لسنة 2004.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يرتبط انتشار الفساد بضعف التنمية و يعزز كل منها الآخر حيث يزدهر الفساد في ظل انتشار الفقر و ارتفاع نسبة عدم المساواة و ضعف المجتمع المدني بالإضافة إلى معاناة الاقتصاد من التدهور البيئي الشديد كما أن الممارسة الفاسدة هي نفسها تشكل عائقا في وجه الجهود المبذولة للتغلب على هذه المشكلات و هي البيئة التي تعاني من المحسوبية و المحاباة و ينظر إلى هذه الممارسة الفاسدة على أنها جزء روتيني من الحياة و هو ما يضع حلقة مفرغة تحتاج معالجتها إلى جهود منهجية بعيدة المدى، كما يعوق الفساد النمو الاقتصادي بطرق عديدة فهو يضعف الاستثمار الأجنبي و المحلي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع.

3- الأسباب الاجتماعية:

يبدو هذا البعد من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها كالمساواة والعدل بين أفراد المجتمع تقديم الخدمات كالرعاية الصحية، التعليم، فرص العمل لأفراد المجتمع

(1) - برنامج الأمم المتحدة ، الفساد و التنمية، نفس المرجع، ص 9.

والتي تعد من الأسباب المؤدية للفقر.

كما أن التمايز بين أفراد المجتمع والنظام الطبقي يؤدي إلى تحجيم دور المشاركة الفعلية بين جميع الفئات⁽¹⁾.

إضافة إلى العوامل السابقة نجد منها ما يتعلق بالنمو الديمغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو الناتج المحلي الداخلي الخام وشدة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة ، تشكل ضغطا على الموارد وعلى البيئة، وخاصة و أن العدد الأكبر من الزيادة يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

كما إن الأوضاع البيئية والمتدهورة في الريف تدفع بالكثير من سكان الأرياف الهجرة إلى المدن مشكلين بذلك لظاهرة البيوت القصدية أين يزيد ويتركز الفقر والحرمان والتهميش.

4- الأسباب الاقتصادية:

تتعدد الأسباب الاقتصادية للفقر مما يتعذر حصرها في جانب أو سبب واحد ويمكن تلخيصها في الجوانب التالية:

- الخلل في النظام الاقتصادي العالمي يعد من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر، فالعالم يشهد زيادة الغني غنا، والفقير فقرا وبؤسا، حيث يعاني ثلث سكانه من سوء التغذية حيث ينفق كل سنة ما يقارب 950 مليار دولار على إنتاج أسلحة الدمار.

فالدول المتقدمة تصرف مائة مليار دولار سنويا على الخمر، وحكومات العالم مجتمعة تنفق ثلاثمائة مليار دولار سنويا على التسلح فاستعمال 3 % فقط من مصروفات الخمر

أو تخفيض 1 % من مصروفات التسلح ، يمكن أن تساهم في توفير مياه نظيفة للعالم

(1) - بلقاسم سلاطنية، حميدي سامية: مرجع سابق، ص 98 .

كله⁽¹⁾.

- عدم استغلال الموارد والإمكانات الطبيعية الموجودة .
- فشل السياسات التنموية التي اتبعتها معظم الدول النامية خاصة في مرحلة الإصلاحات التي فرضت عليها من طرف صندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينيات ونهاية التسعينات التي دفع ضريبتها الفقراء
- سوء توزيع الدخل والثروات ،فغياب التوزيع العادل الدخل القومي يؤدي إلى تركيز الثروة في فئة معينة وحرمان الجزء الأكبر في المجتمع .
- البطالة فارتفاع نسبة ومعدلات البطالة خاصة بين الفئات الشابة يفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية فمن البطالة إلى التهميش إلى الجنوح في بعض الأحيان ،كما أن زيادة حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع تكون له أضرار على الاستقرار والأمن الداخلي فقد أثبتت بعض الدراسات في الجزائر أن البطالة إلى جانب عوامل أخرى أدت إلى ظهور ما يسمى بالإرهاب والتطرف الذي عمل على استنزاف الاقتصاد الوطني.
- كما يظهر الفقر من خلال الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات والتي تؤثر على أفراد المجتمع، والتي تؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع كعدم استغلال البترول استغلالا جيدا وتأخر قطاعي الزراعة والصناعة مما يؤدي إلى إفقار البلد اقتصاديا.
- الخصخصة و سوء استخدامها ونتائجها خاصة على الفئات المتوسطة والفقيرة.
- العولمة ودورها في تعميق مشكلة الفقر خاصة في الدول النامية التي زادت الأغنياء غننا والفقراء فقرا.
- الديون الخارجية: والتي تعاني منها أغلب الدول الفقيرة خاصة في إفريقيا فتسديد الديون وفوائدها.

(1) - نبيل صبحي الطويل: الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار

يعمل على استنزاف مدا خيل الدول المدينة هذا من جهة ومن جهة أخرى يجعلها تابعة للجهة المدانة.

و مشكلة الديون تؤدي تعميق ظاهرة الفقر وتوسيع نطاقه بين فئات عديدة من المجتمع خاصة الفئات المتوسطة والضعيفة الدخل.

النمو السكاني والفقر:

فأصحاب المدرسة المالتوسية الحديثة يرون أن السبب الأساسي في استمرار الفقر والتخلف، يعود إلى التزايد السكاني السريع، فهذه الزيادة تؤدي إلى إهدار ثمار التنمية الاقتصادية وإفقار السكان أنفسهم فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي إلى ضعف قدرات المجتمع الادخارية، وتسبب ضعف الادخار إلى ضعف الاستثمار وقلة رؤوس الأموال، واستمرار واقع الفقر والتخلف.

ويرى هذا الاتجاه أن حدوث أي مستويات منخفضة من النمو تؤدي إلى زيادة الخصوبة مما يحدث تآكلا في الزيادات الداخلية، وتدخل الدولة الفقيرة من خلال تلك الميكانزمات في حلقة مفرغة من الفقر⁽¹⁾.

وعليه فإن سياسة التنمية المعتمد على زيادة الدخل لم تحقق أهدافها في تخليص الدول المتخلفة من فقرها وتخلفها، فالأمر يتطلب إتباع سياسات حازمة ودائمة تتماشى وطبيعة الزيادة السكانية المتوقعة.

5- نظريات الفقر:

تعد الانثروبولوجيا الاجتماعية السبابة الأولى لتشخيص الواقع الفعلي للفقراء، ليس من خلال دراسة المجتمعات الفلاحية فقط بل أيضا من خلال التركيز على العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية المنخفضة الدخل، حيث يشير " غاري - Gerry " إلى

(1) - أحمد السيد النجار و آخرون: السكان و التنمية، دراسة حالة مصر، دار الأمين، مصر، 2005، ص 14.

انحياز الانثروبولوجيا نحو دراسات الثقافات الغربية والقيم التقليدية وتركيزها أكثر على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكونات المحلية.

كما أوضح " Gerry " فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحدودة (الانحلال الأسرى . البطالة، المرض...)، بالظواهر الكلية الواسعة النطاق كالمشاكل الاقتصادية للعمالة ، حيث يرى أن الباحثين الأوائل حللوا ظاهرة الفقر في نطاق البروليتاريا الأوروبية التي كانت في طور التشكل خلال القرن 19، أما الثانية فقد وجهت اهتمامات عالم الاجتماع المعاصر من تناول الضيق والمحدود النطاق إلى تناولها من منظور شمولي للإجابة عن مشاكل الجماهير الفقيرة⁽¹⁾.

في هذا الإطار شهدت دراسة الفقر مداخل نظرية عديدة، وكان من أشدها ارتباطاً بالإطار العام للتحليل السوسيولوجي مدخلين متميزتين هما: المدخل الماركسي والمدخل البنائي الوظيفي؛ حيث يركز أنصار المدخل الأول في تناولهم لظاهرة الفقر على مقولات الصراع والقوة، التغيير. للتعبير عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها ظروف تاريخية معاصرة، التي سمحت باستغلال جماعات لأخرى، فالفقر بالنسبة لهذا الاتجاه هو نتاج للعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس، وأن فهمه يتطلب حسب عبد الباسط عبد المعطي فهماً بنائياً (يوضح العلاقات والمواضيع الأساسية للجماعات المشاركة في البناء الاجتماعي، وفهماً ديناميكياً يسهم في فهم ديناميكية العلاقات بين الفقراء والأغنياء، ويكشف صور الصراع ووجهتها ، وفي صالح من تحسم. وفهماً تاريخياً على أن الفقر محصلة لتراكمات كمية من الاستغلال والاستنزاف الذي يصل ببعض الجماعات إلى حالة الفقر⁽²⁾.

(1) - Gerry.GM Petty production and capitalist production in Dakarm the crisis of the self- employed world développement GN°8-10-1978(47-48)

نقلا عن: إسماعيل قبيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، ص ص 39-40.

(2) - عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1970، ص ص 13-14.

الأمر الذي وجه الاهتمام أكثر بدراسة الفئات الفقيرة والهامشية وعلاقتها بباقي الطبقات الاجتماعية، خاصة الطبقة المسيطرة ودورها في عملية الصراع الاجتماعي وذلك من خلال التركيز على التناقضات الهيكلية داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي المولدة للفقر، وعدم المساواة داخل البناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي.

أما أنصار البنائية الوظيفية يركزون على التوازن والتكامل الاجتماعي، فمظاهر عدم التكامل داخل الشق الاجتماعي ينظر إليها "بارسونز - Parsons" على أنها انحرافات عن المعايير الثابتة، ومن ثم فعلى النسق أن يواجهها بعمليات ضابطة لإعادة التوازن.

وما يكتب حالياً عن الحرمان و انهيار الروابط الاجتماعية وعدم المساواة يعد تجسيدا نظريا وامبريقيا للمدخل البنائي الوظيفي، فمثلاً في فرنسا كان التركيز في المجالين الأكاديمي والسياسي خلال الستينات على قضية عدم المساواة في العيش ثم تحول إلى إثارة المسائل المتعلقة بالعدالة والمساواة في الفرص المتاحة ليستقر في السنوات الأخيرة على مشكلة الحرمان وكيفية مكافحته.

لقد تجسد هذا التحول والانتقال في ثلاث نماذج مجتمعة ذات التوجه "الدوركايمي" ، المتعلق بالترابط والتكامل الاجتماعي، انقطاع الصلة بين الفرد والمجتمع إلى جانب طروحات مارشال عن المواطنة والطبقة الاجتماعية، فهذه النماذج تقوم على أسس نظرية وإيديولوجية وسياسية كالوعي الجمعي، تعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، تحويل الثقافة السائدة لتوجيه السلطة واحتكار الموارد.

أما المدرسة لأنجلو أمريكية لديها أربع تصورات لدراسة الفقر، التصور الأول

(التصور البيروقراطي) الذي يقوم على متغير الدخل في حين، يركز أنصار التصور الأكاديمي على العزل والأبعاد والتهميش، الفقر الهيكلي، الاستغلال، أما أنصار التصور الرابع (الاستراتيجي أو القوة) فيربطون بين الفقر والتجريد من القوة و الذي يتجسد في ثلاثة أبعاد وهي:

1. البعد الاجتماعي: النقص في الموارد اللازمة للفقراء.
2. البعد السياسي: غياب جدول عمل سياسي وصوت مسموع للفقراء.
3. البعد النفسي: الشعور الداخلي بانعدام الأهمية والخضوع السلبي للسلطة.
4. غير أنّ هذه الطروحات تقدم تفسيرات محدودة أو عامة مجردة أحياناً، جزئية و أخرى كلية وواقعية أحياناً أخرى.

و هناك من قسم النظريات المفسرة للفقير إلى مجموعتين، ترى الأولى أن الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى بينما تعتبر المجموعة الأخرى أن القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي المسؤولة عن إنتاج وتكوين الفقراء وإعادة تكوينهم، وتصنف هاتان المقاربتان بمقولتين وهما " لوم الضحية " و الثانية " لوم النظام " .

أما المقاربة الأولى فقد شاع استخدامها في القرن 19 " دور الفقراء " الذي ينتقد الداعون إلى إنشائها إلى إن جذور الفقر تعود إلى مجموعة من الخصائص في شخصية الفرد الفقير، فالفقير يعاني من العجز إما بسبب الافتقار إلى المهارات ، أو لضعف جسماني أو أخلاقي أو لهبوط همته أو تدني قدراته وهذه الأفكار عبرت عنها ما تسمى بنظرية ثقافة الفقر ويعد لويس من المنظرين الأوائل لهذه الأفكار " نظرية ثقافة الفقر " ، غير أن عالم الاجتماع الأمريكي 1984 " Murray " قد توسع في هذا الموضوع حيث قسم الفقراء إلى نوعين الأرامل و الأيتام والعجزة، والفئة الثانية تنتمي إلى ثقافة الاتكال والتبعية التي يعتمد أفرادها اعتماداً شبه كلي على ما تقدمه الحكومة من مساعدات.

وحسب هذا الاتجاه فإن دولة الرفاه قد ساهمت في خنق الحوافز لدى كثير من الناس للعمل والنشاط الإنتاجي المتميز.

أما النظرية الثانية فتري أن قوى هيكلية موجودة في بنية المجتمع مثل الجنوسة ، الطبقة والاثنية و المكانة المهيمنة والتحصيل العلمي، و التي تشكل كلها أساليب لتوزيع الموارد، ويؤكد منظروا هذا الاتجاه أن هبوط الهمة وغياب الحوافز والطموح لدى الفقراء ليست سببا في انتشار ثقافة الفقر بل هي حصيلة ونتيجة للقيود المفروضة على

أوضاعهم.

كما أن تخفيف الفقر لا يعتمد على تغيير توجهات الناس ونظرتهم إلى الحياة، بل يقوم على وضع السياسات الهادفة إلى توزيع الدخل والموارد بصورة أكثر أنصافاً في المجتمع ، فمن هذه السياسات الإصلاحية إجراءات عملية دعم رعاية الطفولة، ضمان الحد الأدنى من الأجور 'تأمين مستويات دخل مضمونه للعائلات (1).

عموما تبدو الحاجة ملحة إلى ضرورة توفر مداخل نظرية جديدة لدراسة وفهم واقع المجتمعات التي تكافح ضد الفقر، وتهتم بتوزيع الدخل والثروة، وهذا يتطلب تحليل البناء الاجتماعي تحليلاً دقيقاً يكشف فيه عن صور وأشكال الاستغلال والسيطرة والنفوذ حتى يتمكن الباحثون والمخططون من فهم طبيعة الأنظمة الاقتصادية التي يعملون في ظلها و تركيز الاهتمام باحتياجات الفقراء وبمشكلاتهم.

فالبحث عن بدائل جديدة، ومقاومة الرأسمالية الجديدة، يمثل المدخل الملائم لتقديم تصويرة تمكننا من الاقتراب أكثر من فهم وضعنا وتحليل مكوناته وأبعاده، مع الأخذ بالبعد التاريخي بعين الاعتبار خاصة في ظل التغيرات المتسارعة والمتداخلة المصالح بين القوى الكبرى العالمية، تبقى الدول الفقيرة فريسة لها ولكن تحت صور وأشكال جديدة كالتعاون الدولي، ومساعدة الدول النامية.

- الفقر حسب مدرسة النظام العالمي:

يربط أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم لمشكلة الفقر بين النظام الاقتصادي العالمي، السائد ومعدلات الفقر، وفي هذا السياق تهتم الباحثة " فاند اشيفا - Vand Shivi 2002 " بالعوامة وما انطوت عليه من إعادة صياغة للنظام الاقتصادي العالمي، بأنها قد أدت إلى اختفاء المزارع الصغيرة التي كانت تمثل مصدراً أساسياً للغذاء العالمي وذلك بسبب إنشاء المزارع الضخمة ذات الإنتاج الأحادي مما أدى إلى عجز المزارع البسيط على منافستها.

(1)- أنتوني غدينز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ت: فايز الصباغ ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان،

كما تبين " ويلما دانوي - Wilma Dunaway " أن حوالي ثلث سكان العالم الأقل تنمية

(العالم الثالث) يعيشون في فقر مطلق وترى أن هناك أسبابا بنائية للفقر في العالم وتربطها بعوامل متعددة مثل الاستعمار والنظام الاقتصادي العالمي السائد، وما يتضمنه من غياب لعدالة التوزيع ونهب لثروات الشعوب الفقيرة والنمو السكاني وتركز الثروة في أيدي القلة حيث تحصل فئة 20 % الأغنى في العالم على أكثر من 80 % من الدخل العالمي، فيما تحصل فئة 20 % الأفقر في العالم على ما نسبته حوالي الواحدة والنصف من نفس الدخل.

ويرى كل من " آدم هبرش - وسي ويلر " أن نظام السوق الحر القائم على إزالة كافة الحواجز التي تعيق حركة المال والبضائع بين الأسواق العالمية والذي تدعو إليه العولمة والتي تزعم أنها تؤدي إلى القضاء على الفقر والتخفيف من حدته ، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فالأرقام والبيانات الصادرة عن هيئات دولية للبنك الدولي ، تشير إلى أن نظام السوق العالمي المفتوحة قد أدى إلى نمو اقتصادي بطيء مع زيادة في عدد البلدان الفقيرة.

حيث يحمل أصحاب هذا الاتجاه نظام التبادل التجاري الغير متساوي بين الدول المتقدمة والدول النامية أسباب الاختلاف والفرق الشاسع في معدلات تكوين الثروة بين العالمين

(المتقدم والمتخلف)، حيث أشار " إيمانويل واليرستين - Immanuel Wallenstein " إلى أن الأسلوب الرأسمالي في تكديس الثروة يقوم أساسا على التبادل الغير المتساوي في المنتجات السبب الرئيسي لذلك يعود أساسا إلى النظام الأجر المدفوع فالعمال المنتجون في العالم الثالث يحصلون على أجور اقل من تلك التي يحصل عليها نظرائهم في العالم الأول.

الفقر والعولمة:

في الوقت الذي رفعت الدول الغربية شعار العولمة مبشرة بعصر جديد يخفف من معاناة الفقراء ارتفعت الأصوات منذرة من خطر العولمة في نشر الفقر وتدمير اقتصاد

الدول النامية.

يقول " جورج سروس " أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد « لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف إلى المركز »

و يقول " جون ستجلتير " الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي: إن الدول الآسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها أما البلدان التي تضررت وهي الغالبية فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة.

وما يؤكد هذا القول الأزمة المالية التي وقعت في شرق آسيا عام (1997-1998) التي كانت أولى نتائج العولمة و التي أدت إلى عواقب وخيمة.

ففي إندونيسيا انخفض عدد الفقراء من 58 مليون إلى 22 مليون في الفترة ما بين 1970-1995 ونتيجة للازمة المالية وازداد عدد الفقراء إلى حوالي 36 مليون.

في حين نجد أن الصين التي ضلت متحفظة على ظاهرة العولمة استطاعت تجنب الأزمة وحافظت على نموها الاقتصادي مما ساعد على تقليص عدد سكان المناطق الريفية 280 مليون عام 1990 إلى 75 مليون عام 1999.

6- الفقر عالميا:

تشير المؤشرات إلى تنامي عدد الفقراء والذي يتوقع منه أن ينمو ليهدد 80% من سكان الكرة الأرضية، وهم أربعة أخماس البشر والذين سيتحولون بالتدريج إلى عالة على النظام العالمي فهم لا ينتجون ولا يملكون ما يشترون به، فهم لا يصلحون كمستهلكين ولا منتجين.

والأرقام التي تعبر عن واقع الفقر في العالم، وعن درجة التفاوت بين فقراء العالم وأغنياءه لها دلالات ومعاني كبيرة وهي وفق تقرير الأمم المتحدة للتنمية خلال الفترة ما بين 1995 - 2005 والذي يشير إلى أن أغنى 500 شخص في العالم لديهم نفس دخل

أفقر 500 مليون نسمة في العالم، وأن نسب الفقراء تزداد، واحتياجات الناس تزداد أيضا وأسعار السلع تضاعفت والطبقات المتوسطة تتآكل في معظم الدول، فما زال 2.5 مليار إنسان يعيش الواحد بأقل من دولارين في اليوم كما تباطأ تخفيض الفقر في تسعينات القرن العشرين حيث يموت كل سنة 11 مليون طفل دون سن الخامسة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، مازال أكثر من مليار إنسان محرومين من المياه المأمونة ، و 2.6 مليار نسمة أي قرابة خمس سكان العالم يعيشون بأقل من دولار يوميا.

وأن مئات الملايين من الناس لا يحصلون على طعام يكفيهم ليعيشوا حياة طبيعية ونشطة، وحوالي 325 مليون من الجنسين لا يتعلمون في المدارس وأن 2.4 مليار شخص محرومون من الرعاية الصحية.

هذه المؤشرات تدل على نمو الفقر وزيادة انتشاره بصورة كبيرة في الوقت الحاضر، ولكن باستخدام البعد الزمني لتقييم هذه الأوضاع يبدو الأمر أكثر خطورة، ففي محاولات لبعض الاقتصاديين لدراسة اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

فكما يرى " أنجوسي ماديسون " أنه في سنة 1820 كان أكبر اقتصاد متقدم في ذلك الوقت أكثر غنى بخمس مرات عن أفقر اقتصاد، وبعد قرن تضاعفت نسبة الفقر وأصبحت بحلول 1913 بنسبة 1- 13 ثم تضاعفت ثلاث مرات خلال أقل من نصف قرن ووصلت النسبة إلى 1- 33 في عام 1950 وبعد خمسين عاما أو أكثر تضاعف تراكمي من 1- 5 إلى 1- 1000 أي عشرين ضعفا (1).

والسؤال الذي يتبادر إلى أذهان المختصين من المتسبب في فقر الدول الفقيرة؟ هل يعود إلى سياسات عالمية ساهمت في إفقارهم، وهي تعمل على ذلك؟ أو إلى قصور في أداء وفكر وثقافة هؤلاء الفقراء؟. خاصة وأن أغلب هذه الدول الفقيرة طبقت النظام الرأسمالي لكنها لم تتطور.

(1) - ياسر القاضي وآخرون: مرجع سابق، ص ص 8- 9.

ومن التفاقضات الواضحة أنه مع تزايد الدخل العالمي، نجد أن خمس السكان المتركزة أكثر في شمال العالم قد حولت لصالحها 86% من ذلك الدخل سنة 1995، بعد أن كانت نسبة التحويل تقتصر على 70%، وفي المقابل يقول البنك العالمي أن نصيب البلدان الأفقر من المعونات الدولية قد انخفض في نفس المدة من 2.3% إلى 1.3% والتحق بالمليار والنصف من السكان الأفقر في العالم خلال عقد الثمانينيات فقط مائة مليون أخرى من الجياع.

ومع تزايد الفقراء ازدادت الآفات والكوارث منها ظهور الأمراض والأوبئة الجديدة أو عودة أخرى قديمة نتيجة سوء التغذية وانعدام النظافة (1).

أما عن العالم العربي فعلى الرغم من تحسين الأوضاع الغذائية من خلال الاستثمار الكبير للموارد الطبيعية، وقدرات العلم والتكنولوجيا، فإن كثيرا من الباحثين، مازالوا يقرون بفشل تجارب التنمية في البلاد العربية.

"فمالك بن نبي" يرجع أسباب هذا الفشل إلى استبعاد الجانب التربوي من عملية التنمية هذا الجانب الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، ويعتبره النقطة المحورية التي تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للانجاز، فالمشاريع المقدمة للتنمية والخروج من حالات الفقر والتخلف مازالت بنظر بن نبي تضع فاصلا عالم أفكارنا وبين واقعنا الاجتماعي بحيث تفقد تلك الأفكار وظيفتها في التطبيق والعمل (2).

ومن جهة أخرى يرى آخرون أن سبب فشل هذا الوضع يعود إلى استخدام التكنولوجيا في غياب شروط التوظيف، وإعداد الإنسان وتأهيله للتعامل مع التكنولوجيا فالدول الإسلامية كما يقول مالك بن نبي الناقلة للتكنولوجيا مازالت تنقصها الكوادر البشرية المدربة، هذه

(1) - محمد العربي ولد خليفة : الجزائر والعالم ملامح قرن وأصداء ألفية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،

2002، ص 172.

(2) - محمد السيد عبد السلام : مرجع سابق، ص 10.

الكوادر هي التي تهيأ الظروف الفنية والواقعية لإنجاح عمليات النقل والتكيف (1).

فالمجتمعات العربية والإسلامية تعيش اليوم أزمة واختناقا كبيرا بسبب تبعيتها العمياء للغرب، فالتجارب التنموية التي طبقت للحاق لم تعط إلا ثمرات محدودة مما أوجد وضعية من التناقض والاضطراب، فالي جانب الثراء الفاحش الفقر المدقع، مما ساهم في تفكك البناء الاجتماعي، فتحت غطاء مشاريع التنمية والمساعدات من المؤسسات الدولية (صندوق، البنك) سقطت هذه الدول فريسة للفقر والتخلف، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما تهاوت الطبقة الوسطى.

فجوة الفقر بين الشمال والجنوب :

مظاهر الفقر والحرمان التي تفصل شمال الوفرة والرخاء عن جنوب الفقر والتهميش، نجدها أيضا داخل المنطقتين، فحتى الدول الغنية ومنها الاتحاد الأوروبي يعاني حوالي 30 مليون من البطالة ويقدر عدد الفقراء بحوالي 15 % من مجموع سكان الاتحاد، وفي الولايات المتحدة أغنى بلدان العالم تقدر نسبة الفقراء المقصيين بحوالي 30 % من السكان ولا يدخل في هذه النسبة المهاجرون الجدد.

هذا عن دول الشمال، أما في بلدان الجنوب فتتسع الفجوة والهوة بين قلة ثرية إلى جانب أغلبية تعيش في فقر مدقع، ويتوزع ذلك التفاوت الفادح على معظم بلدان العالم الثالث، تنصدرها البرازيل التي تحتكر العشر من السكان الأكثر ثراء 49% من الدخل القومي وتليها بلدان من آسيا في اللامساواة والتوزيع غير العادل للثروة، منها الهند باكستان و الفلبين ، وفي إفريقيا أثيوبيا و كينيا وسيراليوني والكونغو، أما في العالم العربي نجد المغرب اليمن ومصر...

وتشير التقارير الدولية أما الدول الاسكندنافية هي الأكثر عدلا في توزيع الثروة ، والأشد حرصا على مواجهة الفقر.

(1) - مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، 1976، ص 79.

فاليانات توضح الفجوة بين الفقراء والأغنياء ليس بين الشمال والجنوب فحسب بل في داخل المنطقة الواحدة منها، حيث تتركز الثروة في يد قلة، و يكبح غالبية المجتمع في براثن الفقر والحرمان⁽¹⁾.

استراتيجيات تخفيف الفقر في العالم الثالث:

لقد اتخذت دول العالم الثالث بسياسات من اجل الكفاف في مواجهة الفقر، حيث أن النمو قد وجهت إستراتيجية التنمية نحو التوسع في القطاعات الزراعية والصناعية، بشكل يسمح لفقراء الريف والمدينة برفع مستوى معيشتهم، والاعتماد على أنفسهم، حيث ساد هذا الفكر التنموي فترة الستينات، وبحلول السبعينات اتضح عدم صلاحيته، فبينما زاد دخل الفرد في عدد من البلدان في هذه الفترة وتحسنت ظروفهم الصحية والعلمية غير أنها لم تمس الغالبية العظمى من السكان، حيث تزايد عدد الفقراء، ويعود فشل هذا الفكر إلى تركيزه على النمو الصناعي وتحويل الزراعة إلى الانفتاح النقدي.

قال " ستريتن - Streeten " أن الأولويات الاقتصادية لنموذج النمو كانت تمثل فشلا ذريعا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وأنها لم تقدم سوى القليل لدعم البناء الاقتصادي للعالم الثالث، إلا أنها أضرت بالرفاهية المادية والاجتماعية للمنتجين خاصة في الريف.

كما أن " ستريتن - Streeten " و " سيرز - Seers " وغيرهم وبعض الهيئات الدولية مثل مكتب العمل الدولي نادوا بإعادة توزيع الدخل والموارد من خلال فرض الضرائب مثلا لصالح الأسر الفقيرة.

غير أن التدخل المباشر في توزيع الموارد يقف عكس الفلسفة التي يقوم عليها نموذج النمو الموجه نحو السوق التي سادت خاصة في الفترة (1960-1970)، وهو إجراء يتضمن أيضا حدوث تغيير في النظرة إلى الفقر.

(1) محمد العربي ولد خليفة: مرجع سابق، ص 179-177.

فالفقر لم يعد حالة فردية، بل ينظر إليه على انه نتاج خلل معين في الظروف الاجتماعية والبيئية للفقراء، كما أنها تمثل تأكيد كبير على فشل نموذج السوق في إيجاد فرص عمل كافية خاصة مع الزيادة السكانية الكبيرة. فأصبحت النظرة إلى الفقر على أنها مشكلة مرتبطة بالبطالة، حيث أشار تقرير التنمية الدولية (1982) بوضوح إلى أن الفقر، المجاعة والبطالة ترتبط من خلال عمليات اجتماعية اقتصادية متبادلة التأثير.

ومن اجل التعرف على الفقر أو ضرورة إعادة النظر في فهمه قدمت الهيئات التنموية، مثل البنك الدولي مدخلا من أجل تنمية العالم الثالث" تحت اسم إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية" ، ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق هدفين أساسيين:

1. للتخفيف من حدة الفقر المطلق بأسرع وقت، وذلك عن طريق تقديم مساعدة مباشرة ومكثفة لمن هم في حاجة ضرورية إليها.
2. توفير الاحتياجات الأساسية للجميع كالتعليم والملبس والمأوى والوقود، بالإضافة إلى الاحتياجات الاجتماعية مثل التعليم وحقوق الإنسان .

وتقوم هذه الإستراتيجية على العدل الاجتماعي، أي الاهتمام بتوزيع موارد المجتمع بعدالة على كل السكان، وتشمل كل الموارد الأساسية بما فيها الموارد العامة، حيث تقوم الحكومة بتمويل الخدمات الأساسية كالمستشفيات والمدارس والمشروعات الزراعية والصناعية.

و رغم المحاولات الجادة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات غير أنها لم تحقق ما كانت تصبو إليه، فلا يزال البنك الدولي يمد أغلب اعتماداته الدائنة لبلاد أو جماعات داخل البلاد، تعتبر ذات صفة تجارية، ولم تتلق غالبية دول العالم الفقيرة جدا أي مساعدات من البنك الدولي خلال العقد الماضي⁽¹⁾.

(1) - اندرو بستر : مرجع سابق، ص ص 95-98.

7- الفقر في الدول العربية :

لم تساهم السياسات التنموية في الدول العربية في تعميق ظاهرة الفقر فقط بل أصبحت هذه السياسات البيئة الحاضنة لها نتيجة التغيرات الاقتصادية الخارجية التي تساعد على تساعد على اتساع ظاهرة لهذه الظاهرة قد أصبح العالم العربي يمثل المنطقة الوحيدة في العالم التي يتسم فيها متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في منتصف عقد التسعينات بأنه أقل من مستواه في مطلع العقد السبعينات، وارتفعت الأهمية النسبية للفقر في المنطقة إلى ما يزيد على ثلث السكان (34 % - 36 %)⁽¹⁾.

شرائح الفقراء في المجتمع العربي:

يتكون الفقراء في المجتمع العربي من الشرائح التالية:

1- المعدمون: الذين لا يتوفر لديهم أي مصدر للرزق في الريف والحضر والبادية من العجزة وكبار السن، والأرامل، بالإضافة إلى النساء المعيلات الأسر دون عائل من الرجال والمهاجرون ، كما تضاف فئة الأطفال المهمشين (أطفال الشوارع والأطفال في سوق العمل).

2- الفقراء المدفوعون في الريف: وهم الأجراء المجردون من أية ملكية للأرض، وأصحاب الملكيات الصغيرة الذين يعملون بالأجر.

3- العاملون في القطاع غير الرسمي لحساب الغير بالأجر أو لحساب أنفسهم، وخاصة في الحضر، منهم مدفوعون وفقراء فقرا معتدلا.

4- الكتلة العامة للعاملين في القطاع الرسمي، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص ممن لا تتاح لهم فرص العمل في وظيفة ثانية.

(1) - مكافحة وإزالة الفقر : العناصر الرئيسية لاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربي، نيويورك، 1997 ص ص 17-18.

5- المتعطلون عن العمل بصفة دائمة أو مؤقتة خاصة من فئة الشباب من خريجي التعليم المتوسط والعالي.

فالفقر في المجتمع العربي يرتبط بمظاهر معينة منها:

- درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الثروة الرأسمالية والدخول.
 - التهميش والاستعداد الاجتماعي لفئات معينة وضعف مظلة الحماية وشبكة الأمانة الاجتماعية القادرة على مساعدة هذه الفئات من الوضعية الصحية.
 - قيود العمل في القطاع غير النظامي، ومصاعب التحول إلى القطاع النظامي .
 - ظاهرة البطالة خاصة بطالة الشباب من خريجي المراحل التعليمية المختلفة، وخاصة في ظل ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة، وتعويض الدور الذي كان يقوم به القطاع الحكومي سابقا في مجال التشغيل، وتدهور حال قطاع الوظيفة العامة والخدمة المدنية من حيث الإنتاجية والأجور واستيعاب العمالة.
 - الوضعية الصعبة لشرائح واسعة من النساء لأسباب تاريخية واجتماعية.
 - يبلغ إجمالي عدد الفقراء دون خط الفقر (دولارين في اليوم) في اثني عشر قطرا عربيا حوالي 78.6 مليون نسمة يمثلون نحو 35 من إجمالي سكان هذه الأقطار وهي الأردن، وتونس وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن.
 - ويرتكز تقريبا الثلث في السودان، ونحو الربع في مصر.
 - في ضوء مؤشر الفقر " المدقع " (دولار واحد يوميا) الذي توفر لأحد عشر قطرا عربيا تمثل 67 % من إجمالي سكان المنطقة العربية، حيث يصل نسبة من يعانون فقرا مدقعا في هذه الأقطار مجتمعة حوالي 19 % سنة 1999 - 2000 (34.5 مليون ن).
 - أن حوالي 52.1 مليون شخص فقير يعيشون في الريف ويمثلون حوالي 44.6% من إجمالي سكان الريف العربي وحوالي 66.3% من جملة الفقراء في الريف والحضر معا.
- ويتفاوت تركيز الفقر الريفي بين الدول العربية طبقا لكثافة الفقر الريفي تصنف إلى فئات

ثلاث، الأولى تضم، الدول التي تقل فيها نسبة فقراء الأرياف إلى مجموع الفقراء عن 33.3% وهي الأردن وتونس ولبنان (جيبوتي) والفئة الثانية تشمل الأقطار التي تتراوح فيها نسبة فقراء الريف إلى إجمالي الفقراء بين 33.33% و 66.6% ، وتضم مصر، الجزائر، والمغرب أما الفئة الثالثة فتضم الأقطار التي تزيد النسبة فيها على 66.6% وهي سورية وفلسطين واليمن والسودان والصومال.

- أن النساء أكثر تعرضا للفقير من الرجال، خاصة من ناحية عدم تكافؤ فرص التعليم والعمل. (جامعة الدول العربية والأمانة العامة) قطاع الشؤون الاجتماعية والتنمية والقضاء على الفقر (1).

8- الفقر في الجزائر :

إن فهم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الحالية للجزائر , يتطلب تحليلا رجعيا للسياسات التنموية التي اتبعت في الجزائر منذ الاستقلال وهذا ما تطرقنا له في الفصل الخاص بالسياسة التنموية، حيث انصب اهتمام السلطة في السنوات الأولى من الاستقلال على الصناعات القاعدية القائمة على مفهوم " الصناعات المصنعة والنصف مصنعة " التي تركز بالأساس على المحروقات التي تشكل أكثر من 95 % من الصادرات من السلع والخدمات و 95 % من الدخل الوطني .

فنظرا للدور الكبير الذي أصبح يلعبه هذا القطاع , فقد أصبح الاقتصاد الوطني يعتمد عليه كليا مما أدى إلى إهمال باقي القطاعات , مما أدى إلى غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية , وأوجد اقتصادا ريعيا الشيء الذي جعله عرضة لظروف الاقتصاد العالمي وخاصة السوق العالمي للمحروقات وتقلباته فأبى تغيير في الظروف العالمية لا ينعكس على قطاع المحروقات فقط وإنما ينعكس على الاقتصاد الوطني ككل .

(1)- التقرير الوطني للتنمية البشرية الجزائرية ،مرجع سابق.

فترجع الاقتصاد العالمي نتيجة أزمة 1980 وما انجر عنها من تدهور السوق العالمي للبتروول وسقوط أسعاره خاصة منذ 1986 الذي بلغ حوالي 10 دولارات للبرميل الواحد , الأزمة التي كشفت عن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي تدهور كثيرا نتيجة لهذه الأزمة.

فقد تراجع الاقتصاد الوطني أكثر من ذي قبل , فالناتج الداخلي الخام المتوسط لا يزال يتدهور فمن 2807 دولار للفرد سنة 1988 إلى 2402 دولار سنة 1990 ثم إلى 1496 دولار سنة 1995 و 1473 دولار.

سنة 1996 أي بانخفاض يعادل 6 % سنويا (86 - 96) واستقر سنة 2002 في مستوى 1400 دولار فقط⁽¹⁾.

إن معدل نمو الناتج الخام المتوسط, والذي كان يعادل (- 3 %) سنة 1986 قد تراجع إلى (- 3.5 %) سنة 1987 وازداد تدهورا سنة 1988 (- 4.5 %) ورغم التحسن الملاحظ خلال 1989 (+ 2.3 %) فإنه قد تراجع من جديد سنة 1990, وبصفة عامة يمكن القول أن الاتجاه العام نحو التدهور أصبح يتأكد من سنة لأخرى.

تعتبر سياسة التقشف التي اعتمدها الدول الغربية من المتغيرات التي أحدثت تأثيرا كبيرا في الاقتصاد العالمي، مما دفع بالدول النامية إلى محاولة إعادة تكييف اقتصادها حسب المتغيرات العالمية، غير أنها فشلت في ذلك خاصة بعد الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها أغلب الدول النامية ومنها الجزائر، مما أدى اختلال النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ساهم في استفحال ظاهرة البطالة نتيجة التسريجات الجماعية للعمال ، كما أن رفع دعم الدولة للسلع الغذائية الأساسية فقد ساهم في تدهور الأوضاع الاجتماعية وتعميق اللامساواة. ، توسع دائرة الفقر (سياسة التقدير الجماعي).

- الفقر والمديونية الخارجية:

إن إشكالية المديونية لا يمكن تصورها إلا ضمن منظور عام حيث تصبح أزمة الديون

(1) - جريدة ليوم Le Quotidien : 2002/05/09

ليست سوى نتاج وفي نفس الوقت مجموعة من العوامل المختلفة والمتعددة، ورغم تراجع الجزء الأكبر من الديون الجزائرية إلا أن أثارها مازالت مستمرة.

إن أزمة المديونية وثقل خدمة الديون تعود أساسا إلى القروض البنكية التي لجأت إليها الدولة نتيجة العجز الذي شهده الاقتصاد الوطني.

فوهم استقلال القرار السياسي في استعمال رؤوس الأموال قد شكل حافزا مشجعا لكثير من دول العالم الثالث لزيادة اللجوء إلى الديون دون مراعاة الفجوة المتزايدة بين آجال الديون وظروف نضج المشاريع الممولة بهذه الأموال.

فالدول المتقدمة وخاصة بعد أزمتي (1973 - 1979) وحفاظا على نفس مستوى صادراتها، عملت على تشجيع الدول النامية للاستدانة بل شجعت البنوك التجارية لتحذو حذوها، ونظرا للفوائض المالية لدول الخليج بصفة خاصة، وجدت البنوك التجارية فرصة رسكلة هذه الفوائض مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية واستمرت العملية بحجة أن المبالغ المقترضة سنويا من شأنها مواجهة تسديد القروض الأصلية وخدمة الدين.

غير انه بعد أزمة 1979 أصبح الاقتصاد العالمي يعاني من ظاهرة الركود التي انعكست على تدهور القوة الشرائية للبلدان النامية و انخفاض صادراتها هذا من جهة ومن جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع حجم الفوائد المستحقة و للحفاظ على نفس قدرات التسديد وضمان خدمة الديون استمرت الدول المتطورة في منح المزيد من القروض.

ونتيجة لذلك عملت الدول النامية على تسديد قروضها على حساب تدميرها الداخلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية 650 مليار دينار جزائري كشف بنكية، أكثر من 300 مليار دينار جزائري ديون الخزينة وأكثر من 22.5 مليار دولار ديون خارجية) فهو يعتمد على كل من الادخارات المحلية و الأجنبية، وهذا ما يفسر ضخامة المديونية وخطورتها فمشكلة المديونية في الجزائر ليست وليدة اليوم فقد بلغ

حجم الديون سنة 1970 (940 مليار دولار) و 3.335 مليار دولار سنة 1971.

ورغم الصدمة البترولية لسنة 1973 قد سمحت للجزائر بزيادة معتبرة في إيراداتها الخارجية ، غير أن ذلك لم يمنعها من الاقتراض و لأول مرة من السوق الدولي لرؤوس الأموال، وبدأت القروض الخارجية (75-76) ترتفع لسد حاجات المشاريع الاستثمارية المختلفة، وهذا في ظل ارتفاع الموارد المالية النفطية من 1.765 مليار دولار سنة (1974) إلى 5.022 مليار دولار (1975) ثم 5.586 مليار دولار سنة 1976.

وعلى الرغم خفض الاقتراض سنة 1979 نتيجة التخلي عن مخطط تثمين المحروقات والزيادة المعتبرة في إيرادات المحروقات فقد تجاوز مخزون الديون 19 مليار دولار 1979.

ونتيجة لهذه الديون المتراكمة، وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، فمستوى المديونية الذي عرفته الجزائر خلال مسيرتها التنموية قد تجاوز إلى حد كبير طاقة الموارد المحلية، ورغم انخفاض مخزون الديون إلى 25.261 مليار دولار طويلة ومتوسطة سنة 2000 بدل من 28.315 مليار دولار في نهاية 1999 ، وتحسن مؤشرات المديونية الأخرى ، غير انه نتيجة لتدهور أسعار المحروقات منذ (1986) وفي سنة 1994 ، وجد الاقتصاد الجزائري نفسه عاجزا عن تسديد ديونه فخدمة الديون وحدها امتصت ما يعادل 93.4 % من إيرادات المحروقات، فهذا الوضع دفع بالسلطات الجزائرية إلى المطالبة بإعادة جدولة ديونها مقابل الموافقة على تجسيد برنامج للتعديل الهيكلي لمدة سنة فيما يتعلق بالاتفاقية Stand by وثلاث سنوات لاتفاقية FFE.

أن عبء المديونية يشكل أهم العراقيل والعوائق التي تقف أمام عملية التنمية والتي تنعكس على الفئات الاجتماعية التي أصبحت تعاني ويلات الفقر والجوع والتهميش.

فتدهور مستوى معيشة فئات كثيرة، بما فيها الفئات الاجتماعية المتوسطة التي أصبحت تعاني من الفقر، فتلك المؤشرات الاقتصادية تبين أن ظاهرة الفقر في تزايد مستمر.

ونتيجة للسياسات المتبعة في مجال التضامن الاجتماعي والتضامن الوطني، سجل تحسن في ظروف المعيشة للأسرة الجزائرية، فعلى سبيل المثال استفاد نصف الجزائريين من سكنات فردية في إطار توفير السكن الاجتماعي الريفي والسكن التساهمي والترقوي تطبيقا لبرنامج بناء أزيد من مليون وحدة سكنية جديدة من 2005 إلى 2009 كما تقلص عدد المنازل الهشة بـ 22,4 % في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2009. تنفيذاً لبرنامج القضاء على الأحياء القصديرية واستفادت الأسر من خدمات الكهرباء بنسبة 98,6 % ومن شبكات الصرف الصحي المتطورة بنسبة تفوق 92,5 % سنة 2006، ونسبة وصول المياه النقية إلى 95 % سنة 2008.

كما استفاد 80 % من الجزائريين من الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، كما تحسن معدل الأمل في الحياة إذ بلغ 76 سنة مع تراجع نسب احتمال الوفاة قبل سن 40 إلى 6 % سنة 2008، كما تدهنت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بثلاثة أرباع أي 13 % إلى 4 %.

ومنه فقد شهد مؤشر الفقر البشري تراجعاً من 24,67 % سنة 1998 إلى 18,95 % سنة 2006، ونسبة الفقر إلى 5 % خاصة مع انخفاض معدل البطالة إلى 11,3 % سنة 2007 مقابل 17,7 % سنة 2004، وتحسن الدخل الخام للمواطن حيث انتقل من 3100 دولار سنة 2005 ليبلغ 3478 دولار سنة 2006، ثم 3971 دولار سنة 2007 و 5034 سنة 2008، مع دعم الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة (منحة المسنين دون دخل وكذا المعوقين تقدر بـ 3000 دج و 4000 دج لكل فئة على التوالي).

و السبب يعود بالدرجة الأولى تطبيق برنامج عم النمو 2005 - 2009 و البرنامج التكميلي للهضاب العليا والجنوب.

وذلك من خلال المخطط الوطني لمكافحة الفقر والتهميش ومخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة وكمساهمة منها في التصدي لمشكلة الفقر، بادرت الشؤون

الدينية بإنشاء صندوق الزكاة وتعميمه على كل محافظات الوطن⁽¹⁾.

9- السياسة التنموية و الفقر في الجزائر:

تعد ظاهرة استفحال الفقر من المؤشرات الدالة على فشل سياسات التنمية السائدة في أغلب الدول العربية ومنها الجزائر، والمستندة بالأساس على توصيات ومبادئ واشنطن 1989 والتي تقوم على مبادئ تحرير الاقتصاد المخصصة حرية التجارة، الحكم الراشد.. الخ . حيث شكلت هذه المبادئ الخلفيات النظرية لبرامج الإصلاح الهيكلي، كما أضيفت لهما توصيات برشلونة لسنة 2004 غير أن هذه التوجهات الأخيرة قد غيرت مسارها بعد الأزمة المالية العالمية التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية نتجت عنها أزمات اجتماعية فادحة منها تفشي البطالة وتراجع القدرة الشرائية، واتساع دائرة الفقر.

والجزائر كغيرها من الدول العربية فقد كان للإصلاحات الاقتصادية أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني الذي انعكس على الجانب الاجتماعي لأغلبية المجتمع فقد اتسعت ظاهرة الفقر، وازداد عدد الفقراء.

حيث شهدت الجزائر ارتفاع نسب الفقر منذ 1994 بعد تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي بتحرير اقتصادها وخصخصة مؤسساتها وتسريح عشرات الآلاف من العمال، بالإضافة إلى موجة الإرهاب التي شهدتها البلاد في فترة التسعينيات، ونتيجة لانعدام الأمن فقد ازداد النزوح الريفي إلى الأحياء والمناطق الفقيرة في المدن مما ساهم في انتشار البطالة، الأمية، وضعف القدرة الشرائية بالإضافة إلى ضعف الخدمات الصحية.

(1)- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" بجين + 15 " إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة

ففي فترة السبعينيات انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2.400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار في 2000 مع انخفاض بالدينار امتدت بين 1990 و 1995 وارتفاع قدره 8% بين 1995 و 2000 أي انخفاض قدرة 3% سنويا⁽¹⁾.

ولمعالجة هذه الاختلالات تم وضع إجراءات أطلق عليها اسم " الشبكة الاجتماعية " ترمي إلى تخفيف تدهور مستوى معيشة الفقراء، وقد سمح بتحليل قام به البنك العالمي بالنسبة للجزائر لإعداد أول قياس للفقر عام 1995 حسب التصنيف الدولي المعترف به والتي تعد نتائجها الأساسية كما يلي، 14.1% من السكان يعيشون دون عتبة الفقر، 5.7% منهم يشكلون فئة السكان الذين يعانون الفقر المدقع، وكان 22.6 من الجزائريين شديد والتأثر بأبسط تراجع في الظروف الاقتصادية وتشير هذه المعطيات إلى تدهور عام مقارنة بعام 1988 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح نسبة الفقر في الجزائر (1988 - 1995)

95	88	السنوات
5.7	3.3	نوع الفقر
14.1	8.1	فقر مدقع
22.1	12.2	فقراء جدا (حد أدنى)
		فقراء (حد أعلى)

المصدر : البنك العالمي ، 1999، ص 32

- 70% من السكان الذين يعانون الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية.

- 1.8% من الجزائريين يعيشون بأقل من دولار.

- يشترك الفقراء في المناطق الحضرية والريفية في بعض المميزات التي تبين أن الفقر

لا يحدد فقط بمعيار الدخل وهي:

- حجم العائلة تفوق المعدل.

(1) - التقرير الأول حول أهداف التنمية الألفية الخاص بالجزائر، 2004، ص 11.

- معظم الفقراء يمتلكون مساكنهم.

- مستوى التربية والتمدرس بين الـ 20% الأكثر اعوزا يبقى ضعيف وبنسبة تسجيل الإناث في الثانوي 51% مقابل 55% بالنسبة للذكور.

- 20% من الفئات الأكثر اعوزا لهم رب عائلة غير متعلم.

- معظم الفقراء يعيشون في عائلات ر بها مأجور في قطاع الفلاحة بالنسبة للعائلات الريفية.

كما كشفت خارطة الفقر أن ثلاث أرباع بلديات البلاد تعاني نقصا كثيرا مقارنة مع البلديات الـ 400 الأخرى في مجال البطالة و عدة مؤشرات أخرى خاصة بالفقر لاسيما منها التجهيزات الجماعية والاجتماعية⁽¹⁾.

الجدول رقم (3): تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات: 1995-2000-1988.

السنوات			1988	1995	2000
			الوطن	الوطن	الوطن
عتبة الفقر بالدينار الجزائري بالنسبة للفرد	حد الفقر الغذائي	2172	10943	13905	
	حد الفقر العام	2791	14827	19751	
معدل الفقر (%)	حد الفقر الغذائي	3,6	5,7	3,1	
	حد الفقر العام	8,1	14,1	12,1	
أعداد الفقراء $\times (10^{P3})$	حد الفقر الغذائي	850	1.611	952	
	حد الفقر العام	1885	3986	3719	

SOURCE: commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en

2000 en Algérie, septembre 2004, p:13.

(1) - برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2001.

الجدول رقم (4): المتوسط السنوي لمعدل نمو أهم المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة خلال الفترة " 1995 - 2004 " الوحدة: (%)

المؤشرات	المتوسط السنوي خلال الفترة " 2000-1995 "	المتوسط السنوي خلال الفترة "2004-2000"
الناتج المحلي الإجمالي PIB	3,1 +	4,9 +
نصيب الفرد من PIB	0,9 +	3,3 +
الاستهلاك الفردي	1,2 +	4,9 +
الدخل المتاح الفردي	3,7 +	5,4 +
أجور	1,1 +	5,2 +
تضخم	6,3 +	3 +

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004 ، ص05.

الجدول رقم (5): تطور نسبة الفقر في الجزائر الوحدة: (%)

المؤشرات	1988	1995	2000	2004
مؤشر حد الفقر الأدنى	3,4	6,9	2,3	1,6
مؤشر حد الفقر العام	7,4	16,3	9,6	6,8

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004، ص17.

أما الفترة ما بين 2004-2006 حسب دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية إن نسب الفقر قد تراجعت إلى 5,7% مقارنة مع السنوات الماضية.

- كما وصلت الدراسة إلى أن 6.3% من عدد السكان في الجزائر الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988 نزل إلى 6.1% سنة 2004، بعد أن كان عدد الذين يعانون من مستوى فقر شامل نزل من 98.3 مليون جزائري سنة 1995 إلى 2.2 مليون سنة 2004 بالإضافة إلى أن عدد الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم أصبح ضعيفا 0.6% ما يقابل 300 ألف أو 100 ألف من مجموع الجزائريين فقط، بما أصبحت

المصاريف المعيشية للمواطن الجزائري تفوق دولارين في اليوم.

- ومن الجدير بالذكر أن الإحصاءات والمعطيات الرسمية الجزائرية تبين أن الجزائر في تطور مستمر وأنها في حالة حراك اجتماعي متواصل غير أن الواقع مختلف.

وأن الفقر في انخفاض مستمر في الجزائر بدون دليل على تسجيل أي حالة وفاة بسبب الجوع على قول وزارة التشغيل والتضامن الوطني ، وأن الجزائر الدولة الوحيدة التي خصت 87 % من ميزانيتها للتحويلات الاجتماعية.

غير أن تضارب نسب الفقر المتداولة في الساحة من خلال تصريحات المسؤولين وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان من جهة وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي التي صنفت الجزائر من الدول الفقيرة ، نتيجة التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني، بالإضافة لانتشار البطالة الأمية، تدني، المستوى المعيشي لأغلبية الشعب، ضعف القدرة الشرائية مظاهر الحرمان خاصة في المناطق الريفية التي تفتقد إلى هياكل الضرورية للحياة كالكهرباء والغاز والمستشفيات المتخصصة...

حتى صنفت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية 2010 في المرتبة 84 من بين 173 وهذا تحسن طفيف، بعد أن صنفت سنة 2005، في المركز 153، وفي 2005 في المرتبة 102 ومن خلال دراسة أعدها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية بينت تراجع نسبة الفقر إلى أقل من 6% حيث طبقت هذه الدراسة على عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على 43 ولاية بالمناطق الأربع شمال جنوب شرق، غرب، وبالمناطق الساحلية والجبلية الصحراوية والسهبية، والهضاب العليا في الفترة المستندة بين 2004-2006 أن نسب الفقر تراجعت إلى 5.7% مقارنة على النسب المسجلة في العشر سنوات الأخيرة.

والتي بلغت حدها بـ 22% سنة 1995، ثم 17 سنة 1999 إلى 11.1% سنة 2005.

أما بالنسبة لترتيب الولايات فقد صنفت تيارت أفقر ولاية نتيجة لانخفاض الخطير في

المستوى المعيشي للأسر، وتدهور الوضعية الاجتماعية والصحية والنقص الكبير لمتطلبات الحياة الضرورية حيث سجلت بنسبة 36 من الأسر الفقيرة. بالإضافة إلى ولايتي تسميلت وادرار بنسبة 36 ، وأقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن ، 61 منها تتواجد بالهضاب العليا.

أما بالنسبة للفقر المدقع فإن النسبة استقرت عند حدود 2.7 كما أكدت الدراسة عن تراجع معدل عتبة الفقر بأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1 دولار لليوم، الذين يمثلون نسبة 0.6% وأرجعت الدراسة انخفاض نسب الفقر في الجزائر إلى الأسباب منها تنوع المشاريع الاقتصادية التي فتحت باب التشغيل، وانخفاض نسب الخصوبة.

تضارب أرقام الفقر في الجزائر :

على العكس من ذلك أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، و 45% من الإجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، و 50% من الفلاحين أرباب اسر فقيرة، و 60% من أرباب العائلات أميون، و 10% منهم عاطلون عن العمل⁽¹⁾.

ومن الدلائل التي تشير إلى وجود الفقر واستفحاله على فئة واسعة من المجتمع أفاد تقرير مشترك عن المنظمة العالمية للصحة ومركز الأمم المتحدة للصحة والوقاية من الأوبئة والوكالة الكندية للصحة العمومية بان الأمراض القديمة التي تصيب الفقراء قد عادت بقوة في عديد من الدول الآسيوية والإفريقية بما فيها الجزائر.

وكانت انعكاسات الفقر على المج الجزائري في عدة جوانب أهمها الجانب الصحي حيث تشير المصالح الصحية إلى عودة أمراض الفقر المتمثلة في البشمانيا الجلدية ، والتهاب الكبد الفيروسي والكثير من الأمراض المنتقلة عبر المياه.

ففي الجزائر وجد أن 3.9 حالات تيفوئيد من بين 100 ألف شخص سنة 2000 التي تشير الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصحة أن السكان أن 8125 شخصا أصيبوا

(1) - عبد المالك حداد: أي مستقبل للفقراء في الجزائر، شبكة نبا تشرين الأول، 2006.

بالأمراض المنتقلة خلال المياه عام 2005، وبنفس السنة صرح البرنامج الوطني لمكافحة السل عن إصابة 18294 شخصا بالسل، أي ما يقابل 7.60 حالة من بين 100 ألف شخص⁽¹⁾.

حيث تعرضت الجزائر من بين خمس دول للحمى القلاعية التي أهلكت أكثر من 200 مليون شخص في أوروبا خلال القرن 14، سجلت 11 حالة من الحمى القلاعية، كما تعرض 27 ألف جزائري لمرض السل منذ سنة 2007، كما سجل التقرير إصابات عديدة بأمراض كالجرب خاصة في الأوساط المدرسية وتسجيل 3144 حالة تفوئيد من 2007 إلى 2008⁽²⁾.

وليس ببعيد فقد سجلت عن هذا الجانب مؤشرات التنمية البشرية تحسن المستوى الصحي، وانخفاض وفيات الأمهات الحوامل، فالجزائر سجلت 97 حالة وفاة من 100 ألف نسمة عند النساء أثناء الوضع، وذلك بسبب رداءة الخدمات الصحية في المستشفيات المقدمة إلى هذه الفئات، خاصة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا مقارنة بالمؤشرات التي أقرتها أهداف هذه الألفية والوصول إلى تسجيل 60 حالة عن 100 ألف، فالجزائر مازالت متأخرة في هذا المجال⁽³⁾. الجزائر تسجل 97 حالة وفاة امرأة حامل من 100 ألف نسمة).

ومن العوامل المساعدة على انتشار المرض في المجتمع الجزائري هو غياب الثقافة الصحية والكشف الطبي المبكر الذي لا يكون إلا بعد استقلال المرض وصعوبة علاجه.

ومن أسباب تدهور الجانب الصحي قلة الإنفاق في هذا المجال، بالإضافة إلى تولي القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تقديم الخدمات الصحية في أغلب الدول العربية.

(1) - البطالة والبؤس، ارتفاع نسب الجريمة وانتشار الأمراض يوم 2006/08/19.

(2) - شبكة الإعلام العربية 10 يناير 2001.

(3) - شبكة الإعلام العربي، 10 يناير 2001.

كما تشير المؤشرات الصحية في الجزائر أن إجمالي الإنفاق على الصحة سنة 2001 بنسبة 4.1 من الناتج المحلي الإجمالي و 9.9 من إجمالي الإنفاق العام و 75 مصدرها القطاع العام.

وارتفع عدد الأطباء من 12 طبيب ككل 1000000 ن سنة 1970 إلى 85 طبيب في الفترة ما بين 1995 - 2002، في حين تزايد عدد السكان مقابل كل تزايد من 352 فرد سنة 1970 إلى 476 فرد خلال الفترة 1990- 2002⁽¹⁾.

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2005.

الفصل الرابع : السياسة والتنمية و البطالة

- تمهيد

1- الإطار النظري للبطالة

2- أنواع البطالة و آثارها (انعكاساتها)

3- النظريات المفسرة للبطالة

4- عوامل البطالة و كيفية قياسها

5- التشغيل و البطالة في العالم

6- التشغيل والبطالة في البلدان العربية

7- البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر

- أسباب البطالة في الجزائر

- حجم البطالة في الجزائر

- سياسة التشغيل و دورها في حل مشكلة البطالة في الجزائر

تمهيد:

إن الهدف من هذا المبحث هو الوقوف على مفهوم البطالة وعلاقته بالتشغيل والتنمية، ثم التطرق لمختلف النظريات التي تناولت موضوع البطالة، في محاولة لتفسيرها مع ضرورة التمييز بين مختلف أنواعها، وهذا التمييز سوف يفيد الدراسة اللاحقة لحالة الجزائر قصد معرفة النوع الأكثر انتشارا في بلادنا، كما وسيتم معالجة البطالة في الجزائر من حيث أسبابها وطرق قياسها ودراسة واقعها.

1-الإطار النظري للبطالة :

تعريف البطالة:

المنتبع للعديد من الدراسات حول موضوع البطالة في المجتمعات العربية يلاحظ أنّ هناك ضعف كبير في الاهتمام بالجانب الاجتماعي لهذه الظاهرة، والمشكلة التي واجهت علماء الاجتماع والاقتصاد في تحديد مفهوم البطالة تعود للاختلافات الموجودة في طبيعة البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإنسانية ذاتها.

كما أنّ عدم الاتفاق بين هؤلاء العلماء على معنى محدد للبطالة يعود لعدة اعتبارات منها أن البطالة متغيرة ومتجددة على الدوام، حتى أنه يصعب التفريق بين عناصرها ومتغيراتها، ويصعب أيضا قياسها.

البطالة لغة:

بطل الشيء بَطْلاً وبَطُولاً وبَطْلاناً، ذهب ضياعاً و خسرانا فهو باطل، والتبطل فعل البطالة، وهو إتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير بالفتح يبطل بطالة وبطالة أي يعطل فهو بطل، والبطل الذي لا يجد عملاً⁽¹⁾.

(1) - ابن منظور: لسان العرب، دار بيروت، لبنان، 1388، ص 19.

البطالة شرعاً:

قال علي رضي الله عنه " كسب فيه ريبة -شبهة- خير من عطلة"، وقال ابن وهب "لا يكون البطال من الحكماء"، أما أبو حامد الغزالي فيذكر أن الأنشطة الاقتصادية والصناعات تحتاج إلى تعليم ومكابدة في الصبا، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم أو منعهم من ذلك مانع فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل، فيأكلون من عمل غيرهم، فيكونون عالة على الغير (إذا هم عاطلون) (1).

كما يعتبر ابن سينا من الرواد الأوائل الذين بحثوا موضوع العمالة الكاملة، وطالبوا الدولة بأن تبذل قصارى جهدها لتشغيل أكبر عدد من الأفراد، حتى لا يبقى الناس بدون عمل.

فيرى أن واجب الحاكم أن يحرم البطالة والتعطّل، فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدد بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة (2).

هذه الآراء والأطروحات السابقة توضح خطورة مشكلة البطالة على الفرد، وأهمية دراستها حيث تناولها الكثير من العلماء والمفكرين على مر العصور، غير أنّ مفهوم البطالة في الحاضر قد تغير واتسع مجاله ليشمل فئات عديدة، خاصة مع التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي.

البطالة اصطلاحاً:

يقصد بالبطالة الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه (3).

(1) - أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، دار الندوة الجديدة، بيروت، ص ص223-228.

(2) - إبراهيم محمود عبد الراضي: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008،

(3) - محمد علاء الدين عبد القادر: مرجع سابق، ص 2.

والبطالة تمثل عدم استخدام الأشخاص القادرين على العمل، والذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل، والبطالة من نتائج التخصص والتنافس في الإنتاج، وقد نتج عن إتباع سياسة الاحتكار، وقد تكون إحدى ثمار النظام الرأسمالي⁽¹⁾.

كما تعرف البطالة أيضاً" بأنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملاً ذهنياً أو عضلياً أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كان ذلك بإرادته أو بغير إرادته⁽²⁾.

كما ينصرف مفهوم البطالة إلى كل الأفراد ذكوراً أو إناثاً في سن العمل (من 15 إلى 64 سنة)، والذين يتصفون بما يلي:

1- بدون عمل: أي لا يمارسون أي عمل مقابل أجر خلال أسبوع أو يوم أو لمدة ساعة على الأقل، حسب التعريف الدولي للتشغيل، وهو معيار التفرقة بين حالة التشغيل وحالة البطالة.

2- مستعدون للعمل: أي راغبون فيه.

3- يبحثون عنه: أي اتخذوا الخطوات اللازمة للحصول عليه⁽³⁾.

كما تعتبر البطالة زيادة في القوى البشرية التي تبحث عن عمل أكبر من فرص العمل التي ينتجها المجتمع بمؤسساته المختلفة.

والبطالة من الناحية السوسولوجية أن كل فرد له وضعية اجتماعية متميزة خاصة، وأن هذا الفرد يجد نفسه بدون عمل رغم أنه قادر عليه وباحث عنه، فالبطال قد يكون

(1) - محمد على محمد وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 494.

(2) - أسامة السيد عبد السميع: مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية الأسباب، الآثار، الحلول، 2007، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 9.

(3) - المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية: التعطل، مفاهيمه وطرق قيامه في دول الاسكوا التنموية

الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأردن، 2004، ص 3.

ذلك الفرد إلي فقد منصب عمله ويبحث عن منصب آخر، أو لم يكن عمل عملاً سابقاً ويبحث عن بيع قوة عمله مقابل أجره معينة. (1).

والبطالة اقتصادياً: تعني الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجور، بمعنى في حالة سوء التعادل بين عرض العمل وطلبه وعدم تكافؤهما بسرعة يقضي إلى نشوء البطالة (2).

فمشكلة البطالة تعد مؤشراً رئيسياً للأداء الاقتصادي، فالالاقتصاد الذي يعاني من بطالة عالية ودائمة يفقد موارده المنتجة.

العاطلين عن العمل :

هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معاً لتعريف العاطل هما:

- أن يكون قادراً على العمل.

- أن يبحث عن فرصة للعمل.

وبناءً عليه أجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوردته منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه: « كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عن مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى »، فهذا التعريف ينطبق على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب (3).

وعلى ذلك فإن العاطلين لا يشكلون فئة متجانسة بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعاناة من البطالة نفسها،

(1) - Raymond, Le Droit, Sociologie du chômage thèse de doctorat d'état, édition : PVF.

Paris, 1966, P2

(2) - محمد طلعت، حسنين عجلان حسن: اقتصاديات العمل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص 141.

(3) - زكي رمزي : الاقتصاد السياسي للبطالة، 1998، ص15.

وهناك أسس عديدة يمكن الاعتماد عليها لتقسيم العاطلين، وعليه يتم حساب معدل البطالة على أساس الجنس أو على العمر أو العرق أو على أساس الريف والحضر.

- مفهوم سياسية التشغيل:

أما سياسة التشغيل تعني مجموعة الحلول والبرامج المقترحة من طرف الدولة والتي تهدف إلى تسهيل عملية التوازن بين مناصب العمل المتوفرة، والتي يمكن توفيرها، مع الطلبات على العمل المتواجدة في سوق العمل⁽¹⁾.

إن التخطيط الأمثل لإنتاجية القوى العاملة يكمن في إيجاد الظروف الملائمة للتنسيق بين التشغيل الكامل لقوى العمل المتوفرة و الاستعمال الأمثل لها.

فهذا التخطيط يتطلب تقييم القوى البشرية في بنيتها من حيث السن والجنس ، و توزيعها حسب الأقاليم وتأثير العوامل الرئيسية فيها فدراسة البنية الديموغرافية للقوى البشرية تمكنا من تحديد حجمها و توجد الأساس الذي يمكن الدولة من التنظيم والتخطيط للقوى العاملة بشكل يسمح برفع إنتاجية العامل⁽²⁾، و تتركز سياسة التشغيل على:

- اعتبار العنصر البشري هو العنصر الأساسي و الركيزة في بناء المجتمع.
- أن سياسة التشغيل تتحدد في ضوء الأهداف العامة للدولة.
- ضرورة أن تكون سياسة التشغيل تابعة لتخطيط القوى العاملة على مستوى الدولة
- أن ترتبط سياسة التشغيل بسياسات التعليم و التدريب⁽³⁾.

(1) - Encyclopedie Universels, Volume4, Paris, Pross, 1970, PP 167-168

(2) - سميرة عبده : تحديث الوطن العربي، دار الأفق الجديدة، بيروت، 1981، ص 17.

(3) - عبد المجيد مسعود: دليل المصطلحات التنموية، ط1، دار المدى، سوريا، 2001، ص110.

2- أنواع البطالة و آثارها (انعكاساتها):

1- أنواع البطالة:

هناك أنواع عديدة من البطالة، أما البطالة العامة فهي الحالة التي يكون فيها

الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه وباحثاً عنه ولكنه لا يجده، ومن أنواع

البطالة نجد الأنواع الآتية:

1- البطالة الهيكلية:

هي نوع من البطالة التي تنتج بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي

إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وبين مؤهلات ومهارات الباحثين عن العمل.

(1)، خاصة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتنتج أيضاً عن الخلل الهيكلي لمجموعة

السياسات الاقتصادية المطبقة خاصة سياسات التشغيل، و نتيجة غياب إستراتيجية واضحة

تتماشى مع التغييرات الداخلية والخارجية، ومن السياسات التي تعمل على التخفيف من

حدة هذا النوع من البطالة تقديم إعانات للتدريب وتوفير المعلومات عن ظروف سوق

العمل في المناطق الأخرى، وتقديم المساعدات المالية لتحفيز العمال على الهجرة.

ويعود انتشار هذا النوع من البطالة في الدول المتخلفة إلى وجود ظاهرة توافر أيدي

عاملة غير مدربة بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى، وهي الموارد الطبيعية ورأس

المال والتنظيم، ولقد أدى انخفاض مستوى الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد منه إلى

عدم التناسب بين عناصر الإنتاج المختلفة وعنصر العمل من جانب آخر (2).

(1) - طارق فاروق الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر - البطالة، المكتبة العصرية،

المنصورة مصر، 2008، ص 13.

(2) - عصام نور: مرجع سابق، ص 25.

2- البطالة التكنولوجية:

ويقصد بها تلك البطالة الناشئة عن التوسع في استخدام الآلات لتحل محل عمل العمال وعن التنظيم العلمي للعمل.

فاستخدام الآلات يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الطلب وفتح أسواق جديدة، وعليه فالتخفيض من مشكلة البطالة يتم في استخدام العمال السابق توفيرهم مع إعادة تدريبهم على المهارات اللازمة لمواجهة الظروف الجديدة.⁽¹⁾ وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول الصناعية المتقدمة، ويتواجد بنسب أقل في دول العالم الثالث.

3- البطالة الدورية:

هي البطالة التي تنشأ عن حالة الركود في النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى العجز عن إيجاد وظائف كافية لجميع الباحثين عن العمل، وهذا النوع من البطالة يرتبط بالدورة الاقتصادية، ويظهر بصفة خاصة في الاقتصاديات الرأسمالية، حيث تنقسم هذه الدورة إلى مرحلتين، تتمثل الأولى في مرحلة الرواج، حيث يتزايد حجم الدخل والنتاج والتوظيف إلى أن يصل إلى نقطة الذروة ثم يتحول في المرحلة الثانية نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش من جديد.⁽²⁾

وغالباً ما تدوم الأزمة أكثر من عشر سنوات مما يؤدي إلى التدهور الاقتصادي الذي ينعكس على الأوضاع الاجتماعية وظهور البطالة الدورية.

ولعلاج البطالة الدورية الناجمة عن قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات فإنّ الحكومة تلجأ إلى إتباع مجموعة من السياسات لزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب،

(1)- عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية العمل والعمال، دار الراتب الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص137.

(2)- طارق فاروق الحصري: مرجع سابق، ص141.

بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظيف في المنشآت، وكذلك برامج التوظيف في القطاع العام⁽¹⁾.

4- البطالة الموسمية:

يحدث هذا النوع من البطالة غالباً في إحدى قطاعات الاقتصاد نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول، وهو ما يؤدي إلى الركود في أحد هذه القطاعات، حيث يظهر هذا النوع أكثر في القطاع الزراعي في غير مواسم الحصاد⁽²⁾، فهي أكثر انتشاراً في الريف عنها في الحضر.

وتتشارك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلاهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل، غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً.

ويمكن تقليل أثر البطالة الموسمية من خلال الإجراءات التي تقلل من موسمية الإنتاج، ففي القطاع السياحي مثلاً يمكن تنشيطه خارج المواسم الاعتيادية من خلال تنشيط السياحة العلاجية والدينية... الخ⁽³⁾.

5- البطالة المقنعة:

وتعني العمل بأقل من الجهد المطلوب بسبب كثرة العاملين في الوظيفة الواحدة، أي أن هناك عمالة فائضة في مكان العمل، ولا يستفاد من الطاقة الإنتاجية لهذا الفائض، حيث تشكل عبئاً على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من البطالة عرف في المجال الفلاحي، ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية اخذ في التحرك نحو المدن.

وتعتبر هذه الظاهرة خطرة لأنها تمثل هدراً في الموارد الاقتصادية، ولا تساعد على زيادة الناتج الوطني، وعليه فإن البطالة المقنعة في الجزائر تمثل انعكاساً لتزايد عرض

(1) - مدحت القرشي: اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 193.

(2) - طارق فاروق الحصري: مرجع سابق، ص 140.

(3) - مدحت القرشي: مرجع سابق، ص 194.

العمل بمعدلات كبيرة نتيجة النمو الديمغرافي مما أدى إلى فائض في العمل في القطاعات المختلفة، أهمها القطاع الفلاحي نتيجة السياسة الفلاحية المتبعة في الجزائر، منذ نهاية السبعينات ثم تعاضمت أكثر في قطاع الخدمات و المؤسسات العمومية (1).

ولكن لماذا تساهم بعض الدول خاصة النامية منها في ظهور البطالة المقنعة مع علمها بآثارها السلبية على الاقتصاد؟، نتيجة لتفاقم مشكلة البطالة تلجأ الدولة إلى التدخل محاولة للتخفيف من حدتها، وذلك من خلال فتح أبواب القطاع العام لتعيين العمال والموظفين، الأمر الذي تنتج عنه ما اصطلح عليه بالترهل الإداري الذي يعني أن هناك أعداد من العاملين يفوق قدرة الجهاز الإداري على تشغيلهم بشكل منتج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاجية (2).

6- البطالة الاحتكاكية :

ويكون هذا النوع من البطالة نتيجة اضطرار بعض أفراد قوة العمل للتنقل من وظيفة لأخرى، أو من عمل لآخر أو من منطقة لأخرى، الأمر الذي يجعلهم متعطلين خلال فترة الانتظار لحين الحصول على عمل جديد، ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة التحولات في الطلب على بعض الأعمال، وهناك من يرى في البطالة الاحتكاكية هي نقص المعلومات للباحث عن العمل أو لأصحاب الأعمال، وبالتالي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض (3)، ومن أسباب حدوثها أيضاً دخول عمال جدد إلى قوة العمل، ورجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل، والتنقل الاختياري بين الوظائف المختلفة (4).

(1) - مدني بن شهرة : الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،

2008، ص 237.

(2) - مدحت القرشي: نفس المرجع، ص 195.

(3) - طارق فاروق الحصري: مرجع سابق، ص 40.

(4) - أسامة السيد عبد السميع: مرجع سابق، ص 19.

لذلك يرى بعض الاقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بغرض العمل التقليل من مدة البحث عن العمل.

ويتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أي بلد بتدفق الأفراد من وإلى سوق العمل وسرعة الحصول على منصب عمل، وتتحدد هذه السرعة بدورها تبعاً للمؤسسات الاقتصادية القائمة، وتؤثر التغيرات في هذه المؤسسات على مستوى البطالة الاحتكاكية، وهذا النوع من البطالة يتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات، بحيث أنّها تمثل بطالة مؤقتة متوقفة على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل⁽¹⁾.

7- البطالة الاختيارية:

تتشأ البطالة الاختيارية حين يختار العامل الفراغ ويرفض بإرادته ومعرفته وسائل الحصول على العمل، والحقيقة أنّ هذا النوع من البطالة لا يعتبر بطالة بالمعنى الصحيح لأنّ الإنسان يمتنع عن العمل باختياره فإنه يتحمل نتائج هذا الاختيار وحده خلافاً للبطالة الإجبارية⁽²⁾، ويرجع بعض الاقتصاديين البطالة الاختيارية لعوامل أهمها:

- الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة.
 - البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد المعنيين.
 - الانتقال إلى عمل في مكان آخر مناسب.
 - النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة.
- وتعد البطالة الاحتكاكية الأقرب إلى البطالة الاختيارية⁽³⁾.

(1) - مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص 236.

(2) - محمد طاقة، حسين عجلان حسن: اقتصاديات العمل، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2008، ص 142.

(3) - مدحت قريشي: مرجع سابق، ص 186.

8- البطالة الإجبارية:

وهي الحالة التي يجبر فيها الفرد على التعطل عن العمل، ويحدث عن طريق تسريح العمال أو الداخولون الجدد إلى سوق العمل دون أن يجدوه، رغم بحثهم عنه، وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الأجر السائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية أو موسمية⁽¹⁾، وتعتبر البطالة الإجبارية مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي، وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، كما تعني أيضاً أنّ هناك فائض في العمالة داخل البناء الاقتصادي للمجتمع، وأنه لا يوجد توازن بين قوة العمل المتاحة وبين فرص العمل التي تتاح في المجتمع⁽²⁾.

2- آثار البطالة (انعكاساتها):

تمثل البطالة تهديداً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً للمجتمعات المعاصرة، وذلك من خلال انعكاس آثارها السلبية المهددة للهياكل والأبنية الاجتماعية فهذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية تمثل إحدى المعضلات التي تشغل بال الكثير من المواطنين والدارسين باعتبارها مشكلة مرتبطة بالموارد البشرية، وعنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، وهدفاً هاماً من أهداف التنمية، كما أنّ البطالة وانعكاساتها السلبية لا تقتصر في الجانب الاقتصادي نتيجة النمو الكبير للقوى العاملة الذي لا يقابله نمو مماثل في الدخل القومي، إنّما تتعداه إلى التأثير على الفرد والمجتمع، وهذا ما نفضله في النقاط التالية:

1- الآثار النفسية:

البطالة تعني تفككاً في أنماط الحياة التي نسجها الفرد لنفسه وقد يؤدي هذا التفكك عند بعض الناس إلى نتائج وخيمة، وقد يتدرج بهم إلى اضطراب عقلي شديد، ويكونون أكثر تعرضاً للانهياب من غيرهم ممن لا يملكون إلا القليل، ويتمرضون لفقده⁽³⁾.

(1) - مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص 238.

(2) - محمد علاء الدين عبد القادر: مرجع سابق، ص 41.

(3) - عبد المنعم الحنفي: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1978، ص 40.

كما تؤدي البطالة من الناحية النفسية إلى الإحساس بالعزلة والألم والاكتئاب، وهذا بدوره يؤدي إلى إيمان المخدرات وانتشار الجرائم وضعف الانتماء الوطني.

فغالباً ما يكون الشخص المتعطل يعاني من قلة الدخل أو انعدامه، فلا يستطيع إشباع حاجاته الأساسية، فيعيش حالة الشعور بالحرمان والذل، فيصاب بالإحباط، فيضعف انتماءه لمجتمعه، ويشعر بالاغتراب، فأغلب الشباب خاصة المتعلم منهم يعاني من حالة اغتراب بسبب عدم وجود عمل يمكنه من تحقيق ذاته وإثبات كيانه، خاصة فئة المتعلمين عندما لا يجدون مردوداً لتعليمهم يهتز التعليم عندهم كقيمة اجتماعية ويشعر الشخص بالعجز يقوده إلى العزلة النفسية والاجتماعية (1).

ومعظم الدراسات النفسية التي تطرقت إلى الآثار التي يحدثها غياب العمل على الفرد تؤكد على أن غياب العمل يجعل الفرد أكثر قابلية وعرضة للمشاكل النفسية، فالدراسة التي قام بها كل من " Barks " و " Jackson " تؤكد على وجود علاقة بين البطالة وظهور اضطرابات نفسية على الفرد الخالي من العمل أي البطال.

كما توصل " Crepet " من خلال دراسته حول العلاقة الموجودة بين البطالة والانتحار أن هناك ترابط قوي بين الانتشار الواسع للبطالة في المجتمع وبين ارتفاع نسبة الانتحار، فوجد أن 45% من أخطار الانتحار ناجمة عن البطالة (2).

وفي السنوات الأخيرة عرف المجتمع الجزائري ارتفاعاً ملموساً لنسبة الانتحار والتي وصلت حسب مختصين إلى 2 في كل 10000 نسمة، وتقدر نسبته بـ 34.1 في كل 100.000 نسمة، محاولة انتحار سنوياً، وحسب أرقام رسمية فإن 62% من المنتحرين هم من فئة الشباب، وأكثر انتشاراً بين الفئات غير العاملة.

(1) - احمد خطاب: بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، رقم 5، سكيكدة، 2010، ص 126.

(2) - CREPET (p) le malattie dalla désoccupazione, Edition. Lavoro, Rome, 1991, cite in,

2- الآثار السياسية:

تعد البطالة وبمصاحباتها المختلفة مصدراً من مصادر التوتر الاجتماعي، وعاملاً كبيراً من عوامل تآزم العلاقة بين السلطة والمجتمع، فهي تهدد الروابط والبنية بالمؤسسة داخل المجتمع وتندثر بتفكيكها، فتصبح العلاقة تتسم بالتذبذب، وغالباً ما تضطر السلطة بدواعي تأمين مستلزمات الأمن الاجتماعي، إلى إجراءات قضائية أو أمنية لا تخلو من العنف، قد تؤدي في مجالات كثيرة إلى إيجاد بؤر صراع تترك آثارها السلبية على الطرفين، هذا فضلاً عما تتكبده السلطة من خسائر مادية لتمويل برامجها الأمنية للحد من الجريمة وملاحقة المتورطين في السلوك الإجرامي، وهذه الخسائر يتحمل أعبائها الاقتصاد الوطني، كما أن البطالة مازالت تؤثر بشكل كبير على سياسات الدول، حيث كانت سبباً في القيام بعمليات سياسية، حيث أدت إلى إسقاط أنظمة وحكومات والثورات الأخيرة التي حصلت في بعض الدول العربية والتي أدت إلى تغيير حكومات وحكام لخير دليل على تأثير البطالة، فتفاقم الظاهرة أدّى إلى تفجير الوضع و من ثم إلى التغيير.

3- الآثار الاقتصادية:

ترتبط البطالة بالجانب الاقتصادي أكثر منه بالجوانب الأخرى، كما تعد من أسبابه الأساسية كما تنعكس بالسلب عليه، ومن أهم هذه الآثار:

إهدار الموارد البشرية: يعتبر وجود أعداد من الأفراد المتعطلين عن العمل وهم قادرون على أدائه إهدار لأهم عناصر الإنتاج.

التأثير على الناتج المحلي الإجمالي: تؤثر البطالة في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل وانخفاض الاستيراد والعجز في الميزان التجاري.

نقص الدخل وضعف القوى الشرائية: ويؤدي ذلك إلى تدهور في استهلاك السلع والخدمات والمستويات المعيشية والصحية والتعليمية والتوعوية.

تؤثر البطالة في معدلات الادخار: ويؤدي ذلك إلى

- نقص معدلات الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة.
- الإنفاق على قطاع التعليم دون أن يعود ذلك بالفائدة في مخرجاته.
- تكلفة إعالة المتعطلين التي تزداد سنة بعد الأخرى (1).

4- الآثار الاجتماعية:

تعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة، حيث بينت دراسة " Raphael/Winter Ebert " (2) حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة التي صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسيين:

جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأموال (السرقة) وجرائم تتدرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو، والإيذاء الجسدي)، وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة ومطرده بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع.

ونفس الأمر تؤكد الكثير من الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، أمّا في العالم العربي تعد دراسة عجوة من أهم الدراسات التي وضحت علاقة البطالة بالجريمة. ومن جهة أخرى تؤدي البطالة إلى انخفاض أو اصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة، بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي (3).

(1) - فواز الرطروط وآخرون: الآثار الاجتماعية للبطالة في الأردن، بدون دار نشر، بدون تاريخ، عمان، ص

ص16-17.

(2) - إصلاح محمد عبد الحميد: أزمة البطالة، هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص102.

(3) - نفس المرجع، ص105.

الآثار التي تسببها البطالة على المجتمع متعددة ودائمة، فهي قد تؤدي تدريجياً إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش ومن التهميش إلى الجوع، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع، مما يصعب على هذا الأخير - أي المجتمع - من تحقيق التكامل بين أفرادها، حيث يظهر الفقر عندما ينعدم دخل الفرد العامل، أو حين يقتصر دخله على إشباع الحاجات الأساسية، كما أن الجهل والمرض وغيرهما من الآفات الاجتماعية تسببها البطالة بسبب قلة الدخل لأن مردها الفقر.

وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم استقرارية أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف العلاقة بين أفراد المجتمع.

فالعامل لا يمثل مصدراً للدخل فحسب، بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة داخل المجتمع، فعن طريق العمل يتمكن الفرد من تحقيق استقلاله المادي والمعنوي واكتساب مركز اجتماعي خاص به وذلك بانتمائه إلى مؤسسة و جماعة عمل، فالعامل حسب " **دومينيك شناپر Dominique Shnapper** " يشكل تكريس لوضعية النضج بالنسبة للشباب ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية للوجود⁽¹⁾.

فمع التدهور المستمر الذي شهده سوق العمل في الجزائر خاصة منذ منتصف الثمانينات إلى يومنا هذا والتراجع في نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال نفس الفترة جعل من حجم البطالة يصل إلى حوالي 25% من السكان الجزائريين، حيث أنه 25% منهم لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وهذا حسب الإحصائيات السابقة الذكر بينما يصرح الديوان الوطني للإحصاء أن 73% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة⁽²⁾.

إذاً مع التراجع الذي يعرفه سوق العمل من حيث مناصب الشغل أصبح العمل المؤقت وغير الرسمي الوسيلة الوحيدة للخروج من حالة النقص والتبعية المادية

(1) - دراسات اقتصادية : البطالة و الاقتصاد الاجتماعي، دورية تصدر من مركز البصرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد السابع، جانفي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006 .

(2) - O.N.S.Statistique: emploi ET chômage au troisième http; //www.ons.dz

والاجتماعية الذي يشعر بها الشباب البطال، حيث بلغت نسبة الذين يمارسون أعمال مؤقتة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء للثلاثي الأخير لسنة 2000. 25% (1).

فهذه الازدواجية في المجتمع الجزائري تنمى الشعور باللامساواة عند الفئات المحرومة من العمل الثابت، كما أنها تؤثر في استقرار شعور الانتماء في النسيج الاجتماعي، وإلى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار عند هذه الفئات والتي تؤدي حتماً إلى تفاقم الهامشية أو أكثر إلى الإدمان والجنوح.

البطالة وانتشار الجريمة:

إن العمل يوفر دخلاً ثابتاً للفرد كما يضمن فاعليته داخل الجماعة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات ويمنحه قيمة للاعتزاز بنفسه ومكانته أمام مجتمعه، وعلى العكس حينما يفقد الإنسان وظيفته، فلا يجد مصدر دخل ثابت، فهذا الانسجام في الشخصية والتفاعل بينه وبين مجتمعه يختل، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات على مستوى الفرد باللجوء إلى وسيلة سلبية أو ايجابية ليحصل على حاجاته الأساسية الجسمية والنفسية والاجتماعية، وتكون النتيجة في الغالب خروج عن المعايير والقيم والسلوك البنيوي في المجتمع، وهذا ما يسبب انحرافاً أو جريمة.

وللتدليل على العلاقة بين البطالة والإجرام، فقد جاء في تقرير الأمم المتحدة في سنة 1980 والآخر 1985 أن البطالة والفقر وعدم تلبية المستلزمات الأساسية للفرد كانت تمثل أحد العوامل المسببة للجريمة في العالم، وهذا ما أكدته تقرير قدمته لبنان إلى اللجنة المكلفة بوضع الخطة الأمنية العربية الثانية الذي عقد بتونس سنة 1985، والذي ورد فيه أن البطالة والفقر مسببان بارزان ذوا علاقة مباشرة وغير مباشرة بالجريمة.

إلى جانب ذلك هناك العديد من الدراسات التي تثبت وجود علاقة بين الجريمة والبطالة، حيث أن هناك تبادل وتداخل بين عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية تدفع العاقل لارتكاب الجريمة.

(1) - نفس المرجع السابق، ص 127.

ففي دراسة " لحويتي وآخرون " (1998) وجد أن غالبية عينة دراسته و التي تمثل (77%) يعيشون في ظروف معيشية بسبب البطالة، كما أن الغالبية العظمى (72%) من أفراد العينة يعيشون في المدن المزدهمة ذات المعدلات الإجرامية المرتفعة، كما وجدت الدراسة أن غالبية المبحوثين من أفراد العينة نشأت داخل أسر فقيرة تنتشر بها البطالة والفقير⁽¹⁾.

الفقر والبطالة:

لقد زادت البطالة من حجم مجتمع التهميش، والتي أصبحت مؤخراً تمس فئات جديدة كالجامعيين، وذو المهارات العالية، والمسرحيين من القطاع العام، وتشير الإحصاءات بهذا الشأن أن حوالي 14 مليون جزائري بحاجة إلى مساعدات اجتماعية من بينهم 1.4 مليون لا يتعدى دخلهم دولاراً يومياً.

ومن المفارقات التي يعرفها المجتمع الجزائري أن ما يعادل 16% من سكان الجزائر يستهلكون 23% من الدخل الوطني، بينما 40% منهم يستهلكون 6% من الدخل الوطني⁽²⁾، وقد أشار الباحث " العياشي عنصر " إلى أنه في ظل غياب معطيات تساعد على إبراز مستوى ودرجة التفاوت الاجتماعي بين شتى الشرائح والفئات الاجتماعية، فإنّ بعض المؤشرات الخارجية للثراء والفقير قابلة للملاحظة المباشرة ، المباني الفخمة في مقابل المباني القصديرية، السيارات الفاخرة في مقابل حافلات النقل المهترئة، ويرى أن مظاهر الثراء الفاحش والسريع المتزايد لدى أقلية من السكان تتكون معظمها من طاقم النظام وأتباعه⁽³⁾.

(1) - تركي بن محمد العليان: البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي دراسة نظرية على المجتمع السعودي، المجلة العربية

للدراستات الأمنية والتدريب، المجلد 21، العدد 41، محرم 1457هـ، ص 23.

(2) - سمير أمين: المجتمع والدولة في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 52.

(3) - العياشي عنصر: التجربة الديمقراطية في الجزائر، اللعبة والرهانات ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي تعثر الديمقراطية

في الوطن العربي، القاهرة، 29 فيفري، 3 مارس، 2009، ص 7.

فمشكلة البطالة في عالمنا اليوم من أخطر المشكلات التي تواجه العالم المتقدم والنامي على حد سواء، ويشير الدكتور رمزي زكي الباحث المصري ومستشار الأمم المتحدة الاجتماعي في بحثه المنشور في العدد 226 في مجلة عالم المعرفة بأن خطورة البطالة لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن فحسب في أعداد العاطلين الذين وصلوا الآن فيما يقارب المليار عاطل في مختلف أنحاء الأرض مما يمثل ذلك من إهدار في عنصر العمل البشري، وما ينجم عنه من هدر، لكن مكن الخطورة يتمثل في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل، حيث تعد البطالة بيئة خصبة للعنف والجريمة والتطرف، كما تعني انعدام بيئة انعدام الدخل، مما يعني خفض مستويات المعيشة وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من أوضاع لا إنسانية.

فرغم التحسن الاقتصادي العالمي مازالت هذه الظاهرة تستلقت النظر، وتستدعي الاهتمام، حيث قدرت منظمة العمل الدولية حجم البطالة الصريحة في نهاية 2000 بحوالي 160 مليون فرد وبزيادة قدرها 20 مليون، وانعكس ذلك بالطبع على زيادة حدة الفقر في دول العالم النامي، حيث أن ما يقرب من 1.2 بليون يعيهم 500 مليون عامل بما يحصلون عليه من أجور مقابل عملهم، وهكذا نجد أن ثلث قوة العمل في العالم والتي تعادل 3 مليون فرد إما في حالة بحث عن عمل أو بحث عن عمل أفضل يدر دخلاً وذلك لرفع معاناة الفقر عن أسرهم.

كما تسود في كثير من الدول الفقيرة نوعاً من البطالة السافرة، خاصة في المناطق الحضرية، وهي ظاهرة تمس فئة الشباب أكثر الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة والمتعلمين منهم على وجه الخصوص - كما ذكرنا سابقاً- وبسبب العلاقة بين البطالة ومشكلة الفقر في العالم الثالث، فقد أصبحت قضية التوظيف محل الاهتمام عند دراسة ظاهرة التنمية والتخلف.

ويذكر " ميشيل تودارو" أن مشكلة البطالة في الدول النامية لها عدة أوجه يجعلها ظاهرة فريدة من الناحية التاريخية، وبالتالي فهي تحتاج أساليب غير تقليدية للتحليل ويعود

ذلك لأسباب وهي:

1- تؤثر البطالة بشكل منتظم وبصورة مزمنة على نسبة كبيرة من القوة العاملة للدول الأقل تقدماً، أكثر مما أثرت البطالة على الدول الصناعية، حتى خلال أسوأ سنوات الكساد العظيم.

2- أن مشاكل التوظيف في العالم الثالث تعود لأسباب متعددة تختلف عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة.

3- البطالة في الدول النامية غالباً ما تكون مصحوبة بظروف إنسانية صعبة مثل الفقر وتدني مستوى المعيشة، وهي ظروف لم تشهدها الدول المتقدمة⁽¹⁾.

3- النظريات المفسرة للبطالة:

قبل التطرق إلى المعالجة السوسولوجية لمشكلة البطالة، كان لزاماً علينا تناول التفسيرات الاقتصادية لها لأنها تشكل أساس الظاهرة و منطلقها فهي اقتصادية في ظاهرها واجتماعية في مضمونها وآثارها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتكامل العلوم الاجتماعية في فهم الظاهرة وتفسيرها، فالاقتصادي يكمل الاجتماعي وهكذا.

1- النظريات الاقتصادية:

لقد ساهمت النظريات الاقتصادية المختلفة التقليدية والحديثة في دراسة مشكلة البطالة، فهناك من حصر تلك النظريات في نوعين أساسيين هما: النظريات الكبرى والنظريات الصغرى، حيث أن النظريات الاقتصادية الكبرى تهتم بدراسة الظواهر من منظور كلي أو عام، بعكس النظريات الصغرى التي تتناولها بشكل جزئي.

(1) - ميشيل ب.تودارو: التنمية الاقتصادية، ت: محمود حسن ، محمود حامد، دار المريخ، المملكة العربية

أ- النظريات الاقتصادية الكبرى:

1-نظرية الأجور المرتفعة:

ينطلق هذا الاتجاه باعتبار البطالة مشكلة الاقتصاديات الكبرى، وحسب أصحاب هذا الاتجاه فإن البطالة اللاإرادية ظاهرة قصيرة الأمد تنتج من التناقض بين مستوى الأسعار ومستوى الأجور، وأنها نتاج الأجور المرتفعة جداً.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يجب في بعض الأوقات أن تنخفض مستويات الأجور وألا يكون هناك بطالة لا إرادية، إلا أنه سوف تظهر البطالة الاحتكاكية التي تنتج عند الفترة الانتقالية من ترك الوظيفة الأساسية والبحث عن وظيفة أخرى.

فمعدلات البطالة تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على العمل، فإذا كان العرض من العمل أكبر من الطلب عليه فهذا يعني ظهور البطالة في ذلك المجتمع والعكس صحيح، مما يعني ارتفاع أجور العمال وبالتالي الوصول إلى وضع التوازن بين العرض من العمل والطلب عليه (1).

وعلى أية حال فقد انقسم الاقتصاديون حسب هذه النظرية إلى اتجاهين أساسيين في معالجة مشكلة البطالة، الاتجاه الأول يؤكد ضرورة رفع الأجور في حالة البطالة وبالتالي ارتفاع مستويات الاستهلاك التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب على الإنتاج، مما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة للبطالين.

أما الاتجاه الثاني فيقع على النقيض تماماً حيث يؤكد على خفض مستويات الأجور وذلك من أجل التعويض بعنصر العمل عن عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية، ممّا

(1) - السيد زياد غنيم، جمال السيد مجاهد: قضايا سوسولوجية معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008،

يؤدي إلى خفض الأسعار، و بالتالي إلى زيادة الطلب عليها، ومن ثمّ زيادة الاستثمار والطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة فرص عمل من أجل تقليل معدلات البطالة (1).

2- المدرسة الكلاسيكية:

تعود أهمية هذه المدرسة باعتبارها النبع الذي ارتوت منه جميع المذاهب والمدارس والاتجاهات الفكرية في الاقتصاد السياسي، وكانت المجرى الرئيسي الذي تفرعت عنه المدرسة النيوكلاسيكية، كما أنّ الاقتصاد الماركسي قد أخذ عنه أهم مميزات ثم وقف منه موقف النقد، وانتهى إلى نظرية مخالفة له، خاصة فيما يتعلق بقوانين الحركة التي تحكم مسار النظام الرأسمالي.

بالإضافة إلى المدرسة الكنزية، ثم لحقتها النظريات النيوكلاسيكية المعاصرة، خاصة بما تعرف بالمدرسة النقدية أو بمدرسة شيكاغو (2).

لقد كان موقف الكلاسيك من البطالة نابعاً من الاتجاه الفكري لهذه المدرسة من أهمها إيمانهم في مجال التوازن الاقتصادي العام، أو ما يسمى بقانون " ساي للأسواق " (هذا القانون الذي ينص على أن كل عرض سلعي إنما يوجد مباشرة الطلب المساوي له، وذلك على أساس أن السلع المعروضة للأسواق إنما يتم تبادلها بسلع أخرى).

وطبقاً لقانون " ساي للأسواق " لدى الكلاسيك أن العرض الكلي للسلع والخدمات يتساوى دائماً مع الطلب الكلي، ومن ثمّ ليس من الممكن حدوث إفراط للإنتاج عامة.

وتأسيساً على قانون ساي، فإنّ التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل، وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية، فهو توازن غير مستقر، فهذا يعني أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث بطالة على نطاق واسع.

(1) - نفس المرجع السابق، ص 40.

(2) - رمزي زكي: مرجع سابق، ص 146.

وإذا ما حدثت بطالة بين العمال بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه فإن علاج ذلك يكون سهلاً من خلال انخفاض الأجور، حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف، مما يجعلهم يقبلون أجوراً أقل والأجور الأقل تعني انخفاضاً في تكاليف الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على العمال إلى أن تختفي البطالة بينهم.

ومنه فإن الكلاسيك افترضوا أن علاج البطالة يكون من خلال مرونة تغيير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل، ومنه فإن استقرار التوازن الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل مرتبط بمدى مرونة تغييرات الأسعار بالأجور واستجابتها لما تمليه مقتضيات العرض والطلب، ومن هنا طالب الكلاسيكيون بضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار مع ضرورة تحقيقها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور، وتتحصر وظيفة الدولة في أداء مهامها التقليدية (1).

كما تعترف المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية، ولا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، التي يجبر جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبته فيه و بحثه عنه، ولم تكن البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص (2).

ويعتبر التحليل الكلاسيكي العمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع، ومنه لا تبرز البطالة كصورة مجسدة للاختلال في سوق العمل إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل والتي غالباً ما تقوم آلية السوق بإصلاح لهذا اللاتوازن واختفاء البطالة وبالتالي فإنها بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمل بالأجر السائد التي تقررته أحوال السوق.

(1) - رمزي زكي: مرجع سابق، ص 167.

(2) - مدني بن شهرة : مرجع سابق، ص 239.

فالبطالة تدفع العمال للتنافس عن فرص العمل المتوفرة والقبول بالأجر السائد، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حينئذ البطالة (1).

3- النظرية النيو الكلاسيكية:

يقوم التصور النيوكلاسيكي على فكرة أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة حيث يحمل فيه عنصر العمل مجموعة من الخصائص التي تميز هذا السوق منها تباين سوق العمل، مرونة الأجور... وأشارت هذه النظرية إلى وجود بطالة دورية و هيكلية حتمية يتعين معالجها بأدوات غير سوقية (2).

4- المدرسة الماركسية:

يرى ماركس وأتباعه أن توجه الرأسماليين نحو تحقيق الربح يخضعهم إلى زيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيا التي تخدم الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادته، غير أن الأجور والدخول لا تزيد بنفس الوتيرة النتيجة تكون بقصورها في الطلب الفعال مما يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلع وتزايد المخزون وانخفاض في نسبة المبيعات التي تؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع، فتنتشر البطالة الإجبارية بصورة غير عادية. كما ترى المدرسة الكلاسيكية أن التحولات الاجتماعية المرافقة لتطور النظام الرأسمالي تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدينة، وفي نفس الوقت يشكلون احتياطاً ضرورياً للرأسمالية حتى يسهل الضغط على أجور العمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطلين (3).

(1) - نفس المرجع السابق، ص 240.

(2) - نفس المرجع، ص 241.

(3) - نفس المرجع، ص 244 .

المدرسة الكينزية:

عارض كينز جانباً كبيراً من النظرية الكلاسيكية في التشغيل، والمتمثل في الأجور الحقيقية باعتبارها المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما عارض مقولة أن الأجور بإمكانها أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية، كما أكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي وانتشار البطالة (1).

كما أوضح كينز أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار (2)، وينظر هذا الاتجاه للبطالة على أنها نتاج للعديد من العوامل، منها العوامل البنائية فصلية دورية، احتكاكية، ونقص المطلوب الذي يعد أهم العوامل الذي ينظر للبطالة اللارادية على أنها توجد على المدى البعيد لأن نقص المتطلبات يؤدي إلى نقص المبيعات التي تؤدي بدورها إلى نقص المتطلبات يؤدي إلى نقص المبيعات التي تؤدي بدورها إلى نقص المتطلبات مرة أخرى، وزيادة معدلات البطالة التي تؤدي بدورها إلى نقص في الاحتياج الكلي.

لقد كان اهتمام " كينز " بعلاج البطالة التي تحدث في الدول المتقدمة في حالة الكساد تبعاً للدورات الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول وعلاج الوضع يكون من خلال زيادة الطلب الفعال الذي من شأنه أن يحرك عجلة الإنتاج ويوجد فرص عمل جديدة، فيقضي بالتالي على البطالة، أما الوضع في الدول النامية التي لم تحقق التشغيل الكامل رغم توفر عناصر الإنتاج فيها فإنها تعاني من أنواع أخرى من البطالة، كالبطالة الموسمية والمقنعة، وهي أنواع مزمنة وليست بطالة دورية، ومنه فإن أسباب البطالة في الدول النامية تختلف عن تلك التي عالجها " كينز "، فأسباب البطالة في الدول النامية تتركز معظمها في قلة رأس

(1) - نفس المرجع السابق، ص 241

(2) - نفس المرجع، ص 249.

المال وعدم المقدرة على استخدام وسائل التقدم التي تساعدها على استغلال عناصر الإنتاج المتوفر لديها أهمها عنصر العمل⁽¹⁾.

ب- النظريات الاقتصادية الصغرى:

بحيث تركز هذه النظريات على المظاهر الاقتصادية الصغيرة للبطالة، ومن أهم هذه الاتجاهات النظرية نجد مايلي :

1- الأجور الفعالة:

تنطلق هذه النظرية من فرضية أن العمال يختلفون من حيث قدراتهم واستعداداتهم للعمل، ومن حيث درجة نشاطهم وتكاسلهم وبالتالي لا بد من وضعهم تحت الرقابة، وبما أن صاحب العمل يكون مهتما بتكلفة الإنتاج، وهذه التكلفة تعتمد على إنتاجية العمال ومن ثم يصبح الهدف ليس تقليل الأجر وإنما تقسيم الأجر على الإنتاج، ومن أجل تحقيق ذلك ربط الأجر بالإنتاج يصبح أمام أمرين : الأول يمكن زيادة الإنتاج بزيادة مراقبة الأفراد والثاني يكون بزيادة الأجور التي تدفع العمال للعمل أكثر للحصول على أجر اكبر، هذا من جهة ومن جهة أخرى يضمن صاحب العمل من خلال رفع الأجور بقاء العمال ذوو الكفاءات العالية غير أن هذا الحافز يمكن أن ينتج عنه وظيفتين أساسيتين: الأولى الدفع المستمر للاستخدام والثانية هي كحافز لعدم التهرب من العمل⁽²⁾.

2- نظرية الداخل والخارج:

تدور هذه النظرية على فكرة تكاليف العمل، أو إعادة تنظيم تكاليف العمل بمعنى أن هناك تكاليف ذات دلالة تتمثل في الأجور وتدريب العاملين، وترى هذه النظرية أن هناك عوامل داخلية يمكن أن تزيد تكلفة هذه الدورة من خلال رفضها التعاون مع أجور من هم في الخارج (العاطلون) والداخلون هم الذين يمتلكون وظيفة أي أن الاستفادة تكون من

(1)- السيد رشاد غنيم، جمال السيد مجاهد: مرجع سابق، ص ص 41- 42.

(2)- نفس المرجع ، ص 46.

العاملين في الوظيفة واستخدام قوة عملهم ورفع أجورهم أفضل من توظيف عاملين جدد، وهذا الأمر يدعم مشكلة البطالة اللاإرادية (1).

3-نظرية مالتس:

يرى أن مشكلات البطالة والفقر والجوع إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها، حيث يقول روبرت مالتس: " السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صله له بطريقة الحكم وسوء توزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء ".

فالفقراء إذاً بتكاثرهم إنما يجلبون لأنفسهم الشقاء، ولهذا كان مالتس من أشد المعارضين لقانون إغاثة الفقراء لأنه رأى أن إعانة الفقراء لا تكون نتيجتها إلا تشجيع الكسل والزواج وزيادة النسل (2)، ويعود إصرار " مالتس" لإلغاء قانون إغاثة الفقراء إلى ما كانت تعتقده البرجوازية الصناعية من أن تلك الإعانات التي يقدمها هذا القانون إنما تمثل قيوداً على الصناعة وتراكم رأس المال نظراً لما يلازمها من زيادة الضرائب المفروضة على رجال الأعمال، ونظراً لما تمتصه من موارد تذهب إلى تمويل استهلاك العمال العاطلين والفقراء، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن البرجوازية كانت تعتقد أن قوانين إغاثة الفقراء العاطلين إنما تعمل على تشجيع الكسل والبطالة وتؤدي إلى تفضيل الفقراء العاطلين الإعانة على العمل بأجر منخفض في الأعمال الشاقة بالمصانع، وفي ذلك تأثير سيء على حوافز العمل والإنتاج.

ج- النظريات الحديثة:

وتشمل مجموعة النظريات والاتجاهات من أهمها نظرية البحث عن العمل، نظرية اختلال السوق ونظرية تجزئة سوق العمل.

(1) - نفس المرجع السابق، ص48.

(2) - زكي رمزي : مرجع سابق، ص156.

1- نظرية البحث عن العمل:

ترى هذه النظرية أنّ الأفراد يتركون مناصب عملهم والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة تتلاءم مع قدراتهم، وحسب هيكل الأجور فالبطالة في هذه الحالة اختيارية، ومن جهة أخرى تعتبر البطالة الاحتكاكية ضرورية من أجل التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة.

وتتوقف مدة البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق، وعلى الحالة الاقتصادية العامة في المجتمع، حيث أنها تطول في حالة الرّواج الاقتصادي نتيجة توفر فرص العمل بعكس فترات الكساد.

عموماً فهذه النظرية عاجزة عن تفسير البطالة، فالواقع أثبت أن البحث عن العمل الجديد يكون للفرد البطال وليس للمشتغل، كما أثبتت الدراسات أن نسبة كبيرة من البطالة ترجع إلى تخلي المشروعات عن العمل وليس العكس⁽¹⁾.

2- نظرية اختلال سوق العمل:

على الرغم من أن هذه النظرية تعتبر أحد الامتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل، إلا أنّها تختلف جوهرياً معها لاعترافها بإمكانية وجود البطالة الإجبارية، في حين لا يتضمن النموذج التقليدي سوى نوعين فقط هما البطالة الاختيارية و الاحتكاكية .

كما تسعى هذه النظرية إلى دراسة أسباب البطالة، ليس في إطار سوق العمل فحسب بل من خلال دراسة العلاقات القائمة بين سوق العمل وسوق السلع⁽²⁾.

عموماً تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل الخاص باستجابة الأجور والأسعار للنمو الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب، وقدم بديل والمتمثل في جمود الأجور والأسعار في الأمد

(1) - مدني بوشهرة: مرجع سابق، ص 245.

(2) - نفس المرجع، ص 246.

القصور الناتج عن عجزها لتحقيق التوازن، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال والتي تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه مما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية.

كما أن هذه النظرية لا تربط وقوع البطالة نتيجة اختلال سوق العمل فقط بل هي محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في السوق، وسوق العمل يعتبر البطالة آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل والطلب عليه⁽¹⁾.

الملاحظ أن ما يميز هذه النظرية هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي للبطالة في كل من النظرية الكنزوية الكلاسيكية، أي أن هذه النظرية ترى أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج، ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات (حسب النظرية الكلاسيكية) أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي، (حسب النظرية الكنزوية)⁽²⁾.

غير انه يؤخذ على هذه النظرية اقتصار تحليلها على الفترات القصيرة الأجل وإهمالها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الفترات الطويلة، مما يعني وجود بطالة كلاسيكية أو كينزية.

كما أن تحليلها قائم على أساس تجانس عنصر العمل ووجود سوق واحدة للسلع، غير أن الواقع يبين أن هناك العديد من أنواع عنصر العمل، كما أن هناك العديد من أنواع السلع، مما يعني تزامن النوعين من البطالة، مما يعني استحالة مواجهتها⁽³⁾.

3- نظرية تجزئة السوق:

ظهرت هذه النظرية في الاقتصاد الأمريكي في الستينات من خلال العديد من النظريات الميدانية نتيجة تعرض قوة العمل الأمريكية لظاهرة التقسيم (التجزئة)، على

(1) - نفس المرجع السابق، ص 146.

(2) - نفس المرجع، ص 264.

(3) - نفس المرجع ، ص 247.

أساس الجنسية، النوع، السن، المستوى التعليمي... الخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهرت كمحاولة للتغلب على أوجه القصور في النموذج التقليدي، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة تبني وجود نوعين من الأسواق واحد رئيسي وآخر ثانوي.

ويرى " poire " واضع نظرية ازدواجية السوق التي تتسم وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها المشتغلون في كل سوق، حيث يتضمن المشتغلون بالسوق الرئيسي مهارات عالية وفرص الترقى، كما يحصلون على أجور مرتفعة، ويتمتعون بدرجة استقرار، وتكون غالباً فئة الذكور والذين تتراوح أعمارهم بين (25-45) في حين يتصف السوق الثانوي بعدم استقرار المشتغلين فيه، وبانخفاض المهارات وفتوة الفئة العاملة ووصولهم على أجور منخفضة، كما تضم هذه السوق فئة الشباب والمهاجرين والإناث وكبار السن، كما تتكون السوق الرئيسي من المنشآت الكبيرة الحجم بعكس السوق الثانوية التي تتكون من الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم، مما يجعل المشتغلين فيها أكثر عرضة للبطالة نتيجة عدم وجود تشريعات تحميهم، بالإضافة إلى تأثرها بالتقلبات الاقتصادية مما يجعلها تستغني عن عمالها خلال فترات الكساد.

إن جذور التجزئة في هذه النظرية تعود إلى تطور النظام الرأسمالي من مرحلة الرأسمالية التنافسية التي كانت تتميز بتجانس فئات العمال إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي تميزت بفرض رجال الأعمال سيطرتهم على أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي فهم بحاجة إلى قوة عمل مجزئة ليسهل تسييرها وعليه فإن البطالة في نظرية تجزئة سوق العمل تمثل مظهر من مظاهر التعديل (1).

2- النظريات السوسولوجية الحديثة:

تعد البطالة من المشكلات الاجتماعية العامة التي تناولتها النظريات السوسولوجية الكبرى التي اختلفت في دراستها نتيجة اختلاف المنطلقات النظرية والتوجهات الإيديولوجية لكل

(1) - مدني بن شهرة : مرجع سابق، ص 249.

منها، وتصنف إلى ثلاث أنواع من النظريات وهي: النظريات المحافظة، النظريات الراديكالية ونظريات العولمة.

1- النظريات المحافظة:

ويندرج تحتها مجموعة من النظريات الفرعية أهمها البنائية الوظيفية والتي تظهر في أعمال سبنسر و " دوركايم " و " مالمينوفسكى " و " راد كليف براون " ، وبلغت هذه النظريات ذروتها في صياغات بارسونز وروبرت ميرتون .

وينظر هذا الاتجاه للمجتمع بوصفه بناءا يحتوي على العديد من المكونات التي ترتبط فيما بينها ارتباطاً متبادلاً من خلال ميكانيزمات التوازن، فحسب هذه النظرية المشكلات الاجتماعية ضرورية لتحقيق التوازن.

فالظواهر والمؤشرات التنموية عندما تقوم على عدم التوازن وتقديرات مبهمة أو تبنى على قطاعات مجزأة ، كل ذلك يؤدي إلى اختلال فعلي يهز التوازنات الاجتماعية الكلية.

فعلى سبيل المثال حين اعتمدت أغلب الدول النامية على تنمية التعليم باعتباره تنمية اجتماعية على حساب توفير فرص العمل أو دون نمو متوازن للجوانب الاقتصادية بما يوفر فرص عمل كافية للخريجين وقعت في مشكلات اجتماعية عديدة من أبرزها مشكلة البطالة، والتي إذا طال أمدها تؤدي إلى العزلة ومن ثم تضعف القوى الاجتماعية وتتضاءل قدرة العاطل على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويترتب على ذلك ظهور حالة الأنومي التي تفقده الالتزام بالمعايير والقيم السائدة أو ما يطلق عليها ميرتون اللامعيارية الاجتماعية.

و بناءا عليه يمكن القول أن الاتجاه المحافظ ونظرية التحديث بصفة خاصة ترجع ظاهرة البطالة بشكل عام إلى عدم قدرة النسق الاجتماعي على التكيف بسرعة وبشكل كافٍ مع التغيرات الاجتماعية السريعة التي تجتاح المجتمعات.

غير أن هذه النظريات أغفلت بشكل عام خصوصية المجتمعات النامية، وحاولت إضفاء

الصيغة الغربية على واقع تلك البلدان في معالجتها لمشكلاتها الاجتماعية، حيث تعتمد في تفسير المشكلة انطلاقاً من واقعها السوسيو تاريخي، وحاولت ربطها بعوامل أخرى مثل البطالة وعلاقتها بالانتحار واسترسلوا في دراستها.

كما عالجوا البطالة وعلاقتها بالتكنولوجيا وأكدوا في نهاية الأمر أنّ البطالة سببها الأفراد أنفسهم وخاصة بسبب اختلاف المهارات، حيث تربط المهارة بالأجر، فالعمال المهرة هم الذين يحصلون على دخل مرتفع بعكس الأقل مهارة.

أمّا الواقع في البلدان النامية يكشف العكس، حيث أنّ نسبة العاطلين تتزايد خاصة بين الفئات المتعلمة وذوي المؤهلات (1).

كما أنه كان من جراء تطبيق تلك النظريات على واقع البلدان النامية أن فشلت سياسات وبرامج التنمية التي طبقت ومن ثم وجدت نفسها أمام أزمة تنموية متفاقمة.

الأمر الذي أدى إلى تطبيق سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية التي كان لها آثارها الاجتماعية وخاصة تهميش السواد الأعظم من الناس وتركيز القوة والسلطة والمال في يد القلة.

كما أدت إلى تقليل توظيف الطاقات البشرية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل وفي انتشار البطالة وأنواعها وخاصة السافرة منها، وهناك من يرجع ارتفاعها في الدول العربية إلى مكونين الأول يعود إلى الأزمة التي كانت تتبلور قبل بدء إعادة الهيكلة والثاني يتمثل في تفاقم المشكلة بعد إعادتها، وترجع أسباب تزايد معدلات البطالة مع سياسات الانفتاح وإعادة الهيكلة إلى ثلاثة أسباب السبب الأول يتمثل في السياسات الانكماشية التي تتفاوت في طبيعتها من مكان لآخر، والسبب الثاني هو التقليل من التوظيف الجديد في القطاع العام تماشياً مع سياسات خفض النفقات الحكومية و السبب الثالث يعود إلى النتائج المتوقعة من التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (2).

(1) - السيد رشاد غنيم، جمال السيد مجاهد: مرجع سابق، ص ص 65-66.

(2) نفس المرجع، ص 70.

2- النظريات الراديكالية:

تتعلق الماركسية في فهمها و تفسيرها لمشكلة البطالة من خلال منظور الصراع وخاصة بين من يملك ومن لا يملك ومن ثم ينظر ماركس إلى البطالة على أنها سمة حتمية للرأسمالية يشاركه في هذا الرأي العديد من علماء الاجتماع الماركسيين.

كما يرى بعض المنظرين في هذا الاتجاه أن البطالة بمعدلاتها البسيطة تقدم العديد من الفوائد لأنه لو حصل كل فرد على وظيفة فهذا يعني دفع مرتبات عالية للعمال في كل الوظائف المدنية، و من ثم فإن البطالة تهدئ من هيجان الاتحادات وتعديل من مطالبها فيما يتعلق بالأجور. فعند ما يخاف الأفراد من فقدان وظائفهم يعملون بشكل أكبر، ويحصلون على أجر أقل، ومن هنا فإن ماركس يرى أن أحد الميكانيزمات الاجتماعية الأساسية للرأسمالية هو وجود جيش احتياطي من العمالة كأحد مصادر العمل على الماكينات، وكأنهم المواد الخام في المصانع، ومنه لا يمكن حدوث زيادة في الإنتاج وتراكم رأس المال واستمرار دورة التصنيع دون وجود احتياطي من قوة العمل.

وبين ماركس أن القانون العام للتراكم الرأسمالي هو كلما زادت رفاهية المجتمع كلما زاد الجيش الاحتياطي، وكلما زادت قيمة الفائض كلما زاد الفقر الرأسمالي.

على الرغم من أهمية النظرية الماركسية في دراسة المشكلات الاجتماعية في ضوء سياقها التاريخي إلا أنها في واقع الأمر لم تستطع تحليل مشكلة البطالة في البلدان النامية، وذلك لأنها ركزت على العوامل الاقتصادية باعتبارها السبب الرئيسي للمشكلة، غير أنها أهملت العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية عنه (1).

كما أن النظرية الماركسية كانت قد أدعت الطابع الديالكتيكي، فقد حصرته أيضاً في دراسة مشكلة البطالة في العلاقة بين البناء التحتي والفوقي، فقط متجاهلة الجانب الشمولي للعملية الديالكتيكية في علاج مشكلة البطالة.

(1) - السيد رشاد غنيم، جمال السيد مجاهد: مرجع سابق، ص 82 .

إنَّ النظرية الماركسية بدأت راديكالية تريد تغيير الواقع بما يتناسب وطبيعة التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، إلا أنها جاءت في نهاية الأمر نظرية تطويرية حتمية مما جعلها تنحصر في فهم مشكلة البطالة وتطورها في ضوء الدور التاريخي للبرجوازية فقط، ولم تقدم النظرية الماركسية فهماً شمولياً لمشكلة البطالة في عجز ماركس عن تطبيق المنهج الذي ادعى أنه يقوم على مقولة الكلية والشمولية وفهم علاقة البسيط بالمركب، وهو ما لم يظهر في تفسيره لمشكلة البطالة (1).

العولمة ودراسة مشكلة البطالة:

كثرت الآراء والتحليلات بالمواقف اتجاه العولمة وتأثيراتها المختلفة، ومنذ ظهورها أثارت جدلاً نظرياً وأيديولوجياً خلال السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بتأثيراتها الاقتصادية ليس على مستوى البلدان النامية ولكن أيضاً على مستوى البلدان الصناعية ذاتها أمّا على مستوى البطالة فإن مشكلة العمالة والتشغيل لم تصادف حلاً في الدول الصناعية، وفي محاولة البحث عن مفهوم جديد للتشغيل الكامل يرى "ميرج"، أنه يمكن للسياسات الراهنة معالجة مشكلة العمالة وحدها ومشكلة الدخل، ولكنها لا تقوى على معالجتها معاً، فأوروبا قد حافظت على أرضية معقولة من عمالة كاملة.

يرى " اجتياسن - Gitiasen " في إطار تحليله لاتجاهات العولمة والبطالة أن مشكلة البطالة هي في حقيقة الأمر إفراطاً في العمل أكثر منها بطالة، حيث أنه في الدول المتقدمة تآكل مستمر وثابت في معايير مكان العمل وفي بعض الأحيان تدهور في القوى الشرائية للأجور المنخفضة.

ويحذر " ميشال هانس Michel Hanson " مدير مكتب منظمة العمل الدولية من الثورة ضد العولمة حيث يدعو الحكومات والعمال ورجال الأعمال على ضرورة ربط التقدم الاقتصادي بتوفير الوظائف و تقليل الفقر لكي يتجنبوا مخاطر النمو الاقتصادي العالمي الواسع النطاق، كما يؤكد على ضرورة سير التقدم الاقتصادي بنفس معدلات التقدم

(1) - نفس المرجع السابق، ص 83.

الاجتماعي وخاصة في مجال العمل، حيث أن الفجوة بينهما تؤدي إلى أزمة خاصة في مجال العمل⁽¹⁾.

وإذا كان للعولمة تأثيرات واضحة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية فلا شك أن تأثيراتها السلبية على الصعيد الاجتماعي أكثر وضوحاً، حيث تؤدي التحولات التي تعيشها تلك البلدان الآن في ظل المتغيرات العالمية إلى العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتداخلة والتي تدعم تخلف تلك المجتمعات وتعمق تبعيتها.

وتعد مشكلة البطالة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي يصعب فهمها وتحليلها بمعزل عن المشكلات الاجتماعية الأخرى، خاصة الفقر وإذا كانت مشكلة البطالة تمثل تحدياً كبيراً يواجه حكومات الدول النامية من حيث تزايد معدلاتها فإن المشكلة تبدو خطيرة أيضاً على مستوى البلدان المتقدمة مما يشير أن تأثيرات العولمة لا تقتصر على البلدان النامية فقط، الأمر الذي حدا بالبعض القول بأن التركيبة الاقتصادية والتجارية تتجه نحو تجميع رأس المال في أيدي أقلية في الدول الغربية المتقدمة بوجه خاص التي عملت على إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات التي نقلت عملية الإنتاج إلى أسواق الدول النامية التي استفادت من حالة الأجور المنخفضة، وإذا كانت المجتمعات المتقدمة تعاني من ارتفاع معدلات البطالة المصاحبة لانتشار العولمة فلا شك أن الوضع يزداد سوءاً بالنسبة للبلدان النامية والإحصاءات خير دليل على ذلك⁽²⁾.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن القول أن العولمة ليست وحدها المسؤولة عن تزايد معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية، غير أنها تساهم بقدر كبير في إفراز تلك المشكلة وتزايد معدلاتها إلى جانب عوامل ومتغيرات محلية منها التوجهات السياسية والإيديولوجية للكثير من حكومات الدول النامية، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والاقتصادية التي لا يمكن عزلها عن الظروف والمتغيرات العالمية (ثالث العولمة)، سياسة الخصخصة والتكيف الهيكلي، وتحرير التجارة و تحرير الأسواق ورفع الدعم عن السلع الأساسية

(1) - نفس المرجع السابق، ص 134.

(2) - نفس المرجع، ص ص 139 - 139.

وتراجع دور الدولة وغيرها من الإجراءات والقرارات التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية التي تنفذ عمليات العولمة. هذه الإجراءات التي تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الإفقار⁽¹⁾.

4-عوامل البطالة و كيفية قياسها:

1-عوامل البطالة:

البطالة مشكلة تتداخل فيها عدة عوامل و متغيرات أهمها:

1- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الماضية خاصة بعد فترة انخفاض أسعار البترول و من ابرز مظاهر هذا الإخفاق، وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية التي وصلت عام 1995 إلى نحو 220 مليار دولار، في مقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج التي تقدرها بعض المصادر بأكثر من 800 مليار دولار⁽²⁾، كما أن تطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات و مؤسسات القطاع العام لم توجه نحو تأسيس مشروعات كبرى مثل برامج التصنيع و الإصلاح الزراعي إنما كان توجهها نحو التأسيس لقطاع تجاري طفيلي يعتمد على استيراد السلع الجاهزة التي توفر مناصب الشغل للدولة المصنعة لها و تزيد من بطالة الدولة المستوردة لها.

2- إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي من شأنه التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس تماما فقد ساهمت هذه البرامج في زيادة عدد العاطلين عن العمل بالإضافة إلى إفقار فئات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع و الخدمات الأساسية.

(1) - نفس المرجع السابق ، ص 139.

(2) - احمد خطابي: مرجع سابق ص 121.

3- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، و عدم تطابق برامج التعلم في معظم الدول العربية مع الحاجة الفعلية لسوق العمل فالتعليم في العالم العربي لا علاقة له بسوق العمل.

4- نظرة المجتمع العامة إلى العمل اليدوي و احتقاره، الأمر الذي أدى إلى انصراف عدد كبير من الشباب عن هذه الأعمال التي كان بإمكانها أن تجنبهم شبح البطالة.

- أدى تسارع ظاهرة العولمة و تسارع الدول العربية للاتحاق بقطار منظمة التجارة العالمية و الاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع و المنتجات الأجنبية

المنافسة إلى إعلان الكثير من المصانع و الشركات إفلاسها الأمر الذي سارع من اتساع ظاهرة البطالة بشكل اكبر من السابق، كما أن العولمة أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة من

الدول العربية إلى الخارج خاصة ذوي الخبرات العلمية المتميزة (1).

- فشل برامج تشغيل الشباب في الوطن العربي.

- ومن الأسباب التي لا تقل أهمية أيضا التزايد المطرد للسكان الذين هم في سن العمل (15-64) كأحد إفرازات التحول الديموغرافي ، الأمر الذي أدى إلى النمو المتزايد للقوى

العاملة إذ تشير الإحصائيات إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة بلغ 2.8 % بين 1985-2000 مقارنة بحوالي 2.4 % بين 1965-1980 كما أن المعدل الحالي

أعلى من معدل النمو السكاني لنفس الفترة الزمنية و تزداد حدة المشكلة أكثر عند الإدراك الواعي لخطورة الارتباط الطردي بين معدلات البطالة و سوء الأحوال المعيشة

، فالإحصاءات تبرز العلاقة بين معدلات البطالة والانخفاض في المعدلات السنوية لدخل الفرد العامل، خاصة في القطاعات الإدارية و الخدماتية و العاملة في القطاع الحكومي (2).

(1) - نفس المرجع، ص ص 122-123

(2) World Bank. 1995 Claiming the future. Choosing prosperity in the Middle East and North-Africa. Washington, .D.C

2- كيفية قياس البطالة :

يتم تقدير حجم البطالة في الدول المتقدمة بواسطة قياس الاستخدام غير الكامل للعمل، أما في الدول النامية، يصعب قياس حجم البطالة نظراً لتعدد الأنواع فيها، مما يقلل من معدلها بمقدار كبير، فيظهر أقل من المعدل الفعلي، فهناك طرق مختلفة لتقدير حجم البطالة في الدول النامية منها طريقة التقدير القياسي لفائض العمل الذي يقاس من خلال رصد الفرق بين كمية العمل المتاحة والمقدار المطلوب من العمل اللازم لإنتاج المستوى القائم من الناتج باستخدام تكنولوجيا معينة و أيضاً بواسطة طريقة معيار إحلال استخدام العمل مع معيار الدخل.

إن قياس معدل البطالة يختلف من باحث لآخر ومن دولة لأخرى وذلك تبعاً لأسباب مفاهيمية ترتبط بتحديد من هو المتعطّل وأسباب إحصائية تتعلق بالحصص الدقيق للمتعطّلين عن العمل وقوة العمل وفترة التعطل عن العمل⁽¹⁾.

- قوة العمل:

يشير هذا المفهوم إلى أولئك القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل وتبلغ أعمارهم خمسة عشر عاماً فأكثر ذكورا أو إناثاً سواء أكانوا ضمن المشتغلين أو المتعطّلين، ويخرج عن هذا التعريف جميع الملتحقين بالمراحل الدراسية والقائمين بالأعمال المنزلية وغير القادرين على العمل والمحالين على التقاعد أو غير المشتغلين ولا يبحثون عن عمل وليس لديهم الاستعداد للعمل⁽²⁾.

- مؤشرات قياس البطالة:

يشير " نيال هوكنز - Niall O'Higgins " (2001) في دراسته الهامة عن بطالة الشباب وسياسة التشغيل من منظور كوني إلى أن مؤشر معدل بطالة الشباب يعتبر من

(1) - فواز الرطروط وآخرون: مرجع سابق، ص12.

(2) - صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 270.

أفضل المؤشرات المتوفرة حالياً لقياس حجم البطالة في أوساط الشباب على الرغم من أنه لا يحيط بكافة التعقيدات المرتبطة بهذه الظاهرة.

وترجع أهمية هذا المؤشر إلى تمكيننا من رسم صورة أفضل عن مدى الاستفادة من الموارد البشرية، كما اعتمدت منظمة العمل الدولية هذا المؤشر بالإضافة إلى تطويرها إلى أربعة مؤشرات رئيسية أخرى يمكنها الإحاطة بالمشكلة من ناحية الحجم والنوع وهي:

1. معدل بطالة الشباب (نسبة الشباب العاطلين عن العمل إلى إجمالي قوة العمل من الشباب).

2. نسبة معدل بطالة الشباب إلى معدل بطالة غير الشباب .

3. نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي العاطلين.

4. نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي عدد الشباب.

ويؤكد تقرير منظمة العمل الدولية سنة 2004 بوضوح أن نسبة بطالة الشباب في العالم أعلى من نسبة بطالة غير الشباب (1).

-حساب معدل البطالة:

من النقاط الأساسية التي تثار عند التطرق إلى معدلات البطالة خاصة في الدول النامية المغالاة في تقدير عدد البطالين، بحيث لا توجد وسيلة للتأكد من صحة ما يدعيه العاطلون من حيث جديتهم في البحث عن فرص العمل.

كما أنّ العاطلين لا يشكلون فئة متجانسة بل تشمل فئات متفاوتة فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة و طول فترتها ودرجة المعاناة منها حيث يحسب معدل البطالة على أساس الجنس أو على أساس المنطقة ريف أو مدينة، أو على أساس العمر بالإضافة

(1) - أحمد خطابي: مرجع سابق، ص 104.

إلى العرق، حيث أن حساب معدل البطالة على أي أساس منها يعطي نتائج مختلفة تماماً عن المعدل الإجمالي لها⁽¹⁾.

أما في الدول المتقدمة فإنَّ حساب عدد العاطلين في معظم البلدان فيها يتم انطلاقاً من سجلات المستفيدين من تعويضات البطالة التي تقدمها الحكومة للعاطلين، و من مزايا هذه الطريقة أنها تقدم تقديراً سريعاً وغير مكلف لعدد العاطلين، حيث أنه يوجد قيود متعددة على الاستحقاق إضافة إلى أنه من بين المستفيدين يوجد عدد منهم يرفض عروض العمل، وكذلك عدم البحث عن العمل بصفة دائمة، وبالتالي فإن هذه الطريقة تتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين.

عموماً حساب معدل البطالة يواجه صعوبات كثيرة منها ما يتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، كما تطرقنا إلى ذلك سابقاً، بالإضافة إلى الصعوبات الإحصائية التي تتعلق بالحصص الدقيق للعاطلين عن العمل وقوة العمل.

كما أن هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة كل شهر، كل ثلاثة أشهر أو كل نصف سنة أو كل سنة.

فحساب معدل البطالة تتحكم فيه الإمكانيات المادية والإحصائية، ففي الدول المتقدمة فإنَّ هذا المعدل يعلن كل شهر (الولايات المتحدة الأمريكية)، أما في البلاد النامية فيتم حسابها كل سنة أو حسب الظروف.

كما تختلف مناهج قياس معدل البطالة، فالدول ذات الإمكانيات المحدودة تعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل أما في الدول المتقدمة يتم حسابها من خلال المسوحات الإحصائية التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل⁽²⁾.

عموماً كلما توفرت الإمكانيات المادية والبشرية والإحصائية كلما أمكن اعداد ونشر تفصيلات أكثر دقة وموضوعية عن معدلات البطالة.

(1) - زكي رمزي : مرجع سابق، ص ص 18-20.

(2) - نفس المرجع، ص 46.

كما أن معدلات البطالة تختلف فعادة ما تكون معدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال، كما أن معدلات البطالة بين الشباب أعلى نسبة، بالإضافة إلى اختلافها في الريف عنها في المدن.

-حجم البطالة:

يتعدد حجم البطالة من خلال حساب الفارق بين حجم مجموع قوة العمل وحجم مجموع المشتغلين.

أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل من ذكور وإناث مضروباً في المائة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{حجم البطالة (عدد العاطلين)}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

وما تجدر الإشارة إليه أن نتائج هذه المعادلة ومخرجاتها تتأثر بعاملين أساسيين، يتعلق الأول بتحديد العمر الزمني المسموح به رسمياً لدخول قوة العمل، أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل والتي يعد بموجبها الفرد عاطلاً عن العمل (1).

وفي دول أخرى تقاس البطالة للعمال المتعطلين نسبة للسكان، وفي دول أخرى يستخرج المعدل بالنسبة للقوى العاملة، وفي أغلب الدول النامية يقاس حجم البطالة عن طريق الأرقام المطلقة أو تنسب الزيادة إلى حجم البطالة الكلي نتيجة عدم توافر الإحصاءات الدقيقة عن السكان والقوى العاملة.

وفي بعض الدول يحسب معدل البطالة على أساس الجنس أو على أساس الريف و الحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق.

(1) - صلاح محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص 98.

إن الهدف الأساسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي و أوضاع العمل ذلك أن ارتفاع مستوى البطالة يعني أن فرص العمل محدودة وأن كثيراً من الناس لا يجدون عملاً.

كما أن حساب معدل البطالة ينطوي على فائدة في دراسة تركيب السكان العاطلين، وفي تحديد الفئات الفرعية التي تلقى اهتماماً خاصاً من المجتمع، كالعاطلين لمدة طويلة وأرباب الأسر العاطلين والشباب العاطلين والأشخاص الذين يمرون بفترات متكررة من البطالة والعاملين في بعض الصناعات والمهن المهددة بالتوقف⁽¹⁾.

ومنه فإن الوقوف على حجم مشكلة البطالة و أبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية و دقيقة عن المتعطلين، من حيث عدد أعدادهم وأماكن إقامتهم و المهن التي يزاولونها و أعمارهم و تعليمهم و جنسهم و سبب تعطلهم و مدة بطالتهم.... الخ و الحقيقة إن توافرت هذه البيانات و كانت دقيقة و حديثة هي من الأهمية بمكان لأنه على ضوءها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد القومي ، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات التنموية و تقييم فعاليتها فلا يمكن علاج البطالة ما لم يكن هناك تطور حقيقي .

5- التشغيل والبطالة في العالم:

التوظيف والبطالة في مجموعة الدول الصناعية:

في أوربا يظل نصف العاطلين بلا عمل لمدة سنة أو أكثر، في حين أنه في الولايات المتحدة الأمريكية يظل 10% فقط من العاطلين في حالة تعطل لمدة سنة أو أكثر، حافظت أمريكا على معدلات نمو التوظيف خلال الفترة 1960-1973، وكذلك خلال الفترة 1973-1990، على عكس كل من كندا واليابان اللتين تعثرتا في الفترة الأخيرة.

(1) - منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لغربي آسيا : مسوح السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، دليل مقدم من منظمة العمل الدولية عن مفاهيم المسوح وطرائقها، 1996، ص966.

أما بالنسبة لأوروبا فإنَّ معدل نمو التوظيف منخفض بها للغاية ارتفع قليلاً في الفترة 1973-1990، وبحلول التسعينات فإنَّ معدلات التغيير السنوية في التوظيف قد اتجهت للانخفاض في كل أوروبا، عدا فرنسا فالقد أصبح معدل نمو التوظيف فعلياً مساوياً للصفر، وكذلك انخفض في إيطاليا.

أما في فرنسا وانجلترا فلقد ارتفع معدل التوظيف عن المتوسط الأوروبي الضعيف، وبرغم كون معدل نمو التوظيف في أمريكا في الفترة 1999-2000 (1.3%) فهو يمثل 4 أمثال معدل النمو في أوروبا واليابان، كما أنَّه قد اقترب كثيراً من ذلك المحقق في كندا، ويرجع الاختلاف الكبير بين كل من أوروبا إلى ما يسمى بماكينه العمل الأمريكية، والتي يطلق عليها أحياناً معجزة التوظيف الأمريكية (USA) Employment Miracle ، وهكذا أصبحت أمريكا متفوقة على الدول الصناعية الأخرى فنسبة العمالة أو التوظيف إلى السكان (معدلات التوظيف) توضح كيف تنمو الوظائف في بلد ما مع زيادة السكان الذين هم في سن العمل، ففي أمريكا ينمو التوظيف بمعدل أعلى من معدل نمو السكان في السن العمل وكذلك كندا (1).

ومنه فان النظرة العامة لوضع البطالة في أمريكا مع دول أوروبا يشير إلى أن معدل البطالة خلال فترة الستينات يعتبر مرتفعاً نسبياً في كل من أمريكا وكندا ومنخفضاً جداً في كل من أوروبا واليابان، وفي بداية التسعينات أدى الركود الاقتصادي إلى زيادة حدة البطالة في كل الدول تحت الاختبار ما عدا اليابان، وانخفضت المعدلات في أمريكا، كندا وأوروبا ولكن الانخفاض الأوروبي كان أبطأ، وفي عام 2000 كان متوسط معدل البطالة في أوروبا الأعلى بين مجموعة الدول البيع والأقل في أمريكا.

أما في جنوب آسيا: حيث معدلات الفقر تتزايد في كل من الهند وباكستان مع تزايد الانكماش وتزايد معدّلات البطالة الصريحة، حيث وصل عدد السكان تحت خط الفقر في السنوات العشر الماضية إلى 20 مليون نسمة، وفي سيريلانكا انخفضت معدلات البطالة بصفة عامة، إلا أنَّ معدّلاتها أكثر ارتفاعاً بالنسبة للشباب المتعلم.

(1) - زكى رمزي : مرجع سابق، ص 9.

أما في آسيا على الرغم من شدة الأزمة التي بدأت 1997، تعافت جمهورية كوريا بسرعة بعدما نجحت في خفض معدل البطالة والحد من الفقر، كما نجحت في خفض معدلات البطالة الذي بلغ ذروته في 1998 مسجلا 7 % إلى 3.3 % بحلول عام 2002 ، وقد تمكنت الجمهورية أيضا من خفض معدل الفقر إلى 5 % بعد أن بلغ ذروته خلال الأزمة (20 %) فبات مادون 10 % الذي سجله في الفترة ما قبل الأزمة ، كذلك استطاعت جمهورية كوريا تحقيق توازن في ميزانياتها ضامنة فائضها بعد الأزمة.

كما جعلت جمهورية كوريا الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أولوياتها معتبرة إياها محرك النمو، كما أنها نجحت في تنفيذ برامج التشغيل المؤقتة حيث وفرت هذه البرامج العمل لحوالي 70 % من سكان البلد البالغ عدد البطالين عن العمل بينهم 1.7 مليون فرد وتم وضع تدابير التدريب والتحسينات في خدمات التوظيف ضمن خطط الانتعاش.

كما قامت كوريا خلال الأزمة بتوسيع نظام التأمين ضد البطالة الذي كان يشمل الشركات الكبيرة التي يتعدى أفرادها الثلاثين فقط، أما الخطة الجديدة فشملت كافة أماكن العمل وجميع العاملين ذوي الدوام الكامل أو الجزئي والعمال المؤقتين، وارتفع تمويل التأمين ضد البطالة إلى 1.5 % من إجمالي الناتج المحلي في العام 1999 ، كلية عاد لينخفض بنسبة 0.3 % من إجمالي الناتج المحلي بعد العام 2000.

وبهذا شكلت سياسات كوريا مثل إعانات البطالة الأشغال العامة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، و الحوار الاجتماعي.

المقترحات الأساسية لمنظمة العمل الدولية لفرص العمل الاستجابة للأزمة العالمية

وبالنسبة للصين فإن إعادة هيكلة المؤسسات العامة أدت إلى انخفاض معدلات التوظيف إلى 13% مقابل 16% مع بداية التسعينات.

وفي أمريكا اللاتينية يصل متوسط البطالة إلى 10% في النصف الأخير من التسعينات مع

ثبات أو انخفاض في الأجور و شهدت تحسن طفيف في عام 2000.

وتسود أعلى معدلات البطالة في دول الكاريبي إلا أن دولاً مثل تايلاند وتوبا جو وباربادوس والبهاما قد شهدت انخفاضاً في معدلات البطالة وذلك لتزايد الأعداد العاملة في القطاع غير الرسمي.

وفي إفريقيا الجنوبية فقد سجل معدل البطالة 19.5%، وفي ناميبيا بينما وصل إلى 23.3% في جنوب إفريقيا، و 42% في ليسوتو.

5- التشغيل و البطالة في البلدان العربية:

لقد أصبحت البطالة الآن وفي مختلف دول العالم المشكلة الأولى، فهناك ما يقارب مليار عاطل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

والملاحظ أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي وضع الدول المتقدمة كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية (أي أنها تظهر في مرحلة الركود وتختفي في مرحلة الانتعاش)، أما الآن فقد أصبحت البطالة مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي فمشكلة البطالة تتفاقم سنة بعد أخرى، خاصة في البلاد النامية مع استمرار فشل جهود التنمية.

حيث وضح تقرير لمنظمة العمل الدولية أن البطالة بين الشباب سجل أعلى مستوى لها في العالم في 2010، و أضاف أن أزيد من 13% من الشباب في العالم تتراوح أعمارهم بين 15- 24 عاما يعانون من البطالة، و هذه النسبة تعنى أن 81.2 مليون من الشباب في سن العمل بدون عمل، وقد ارتفع عدد البطالين بمقدار 708 مليون منذ 2007 عندما بدأت الأزمة المالية العالمية وحتى نهاية 2009 (1).

(1) - الهام على غسال: الأزمة المالية مازال تلقى بظلالها على البطالة، مجلة العمل العربي، العدد 93، 2004، ص 8.

الفصل الرابع :..... السياسة التنموية و البطالة

والمنطقة العربية تواجه أسوأ بطالة بين مناطق العالم، حيث تبلغ نحو أربعة أضعاف معدلات البطالة في دول شرق آسيا وثلاثة أضعاف المعدل في دول جنوب آسيا، وضعف المتوسط العالمي.

فقد بلغت نسبة البطالة الكلية في الدول العربية عام 2003 نحو 12.2% مقارنة بنحو 6.2% متوسط عالمي، 3.3% في شرق آسيا، 4.8% في جنوب آسيا، 6.3% في جنوب شرق آسيا، 6.8% في الدول الصناعية، 80% في أمريكا اللاتينية و 10.9% في إفريقيا جنوب الصحراء.

جدول رقم (6): النسب المئوية للبطالة ومعدل نمو الناتج القومي (2003) بمختلف مناطق العالم:

إفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبية	جنوب آسيا	ج.شرق آسيا	شرق آسيا	اقتصاد التحوّل	اقتصادات صناعية	متوسط العالم	المنطقة	
									إجمالي	البيانات
10.9	12.2	8.0	1.8	6.3	3.3	9.2	8.6	6.2	إجمالي	بطالة كلية
11.8	10.6	6.7	4.3	5.9	3.7	9.2	6.7	6.1	ذكور	
9.6	16.5	10.1	6.2	9.6	2.7	9.2	7.0	6.4	إناث	
21.6	25.6	16.6	13.9	16.4	7.0	18.6	13.4	14.4	إجمالي	بطالة شباب
23.1	22.7	14.0	13.0	15.6	8.1	18.1	14.1	14.5	ذكور	
18.4	31.7	20.8	15.9	17.6	5.8	19.2	12.5	14.2	إناث	
3.6	4.4	1.6	5.1	4.1	7.0 7.1-	4.1	1.8 أمريكا 1.5 أوروبا	23	معدل النمو الناتج القومي 2003 (%)	

المصدر: منظمة العمل الدولية 2004

من خلال الجدول يتبين أنّ بطالة الشباب العربي هي الأعلى في العالم بنسبة تفوق عاطلا بين كل أربعة شباب (25.6%)، بينما يقف متوسط العالم من حد 14.4%، وتتراوح النسبة بين 70% في شرق آسيا.

إنّ ارتفاع نسب البطالة تعود أساساً إلى فترة ما قبل الإصلاح الهيكلي، غير أنّ هذا الأخير قد فاقم الوضع من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة.

الملاحظ أيضاً أنّ النسبة الكبرى من البطالة غير الإرادية بما يمثل 84.2% (1) أي لأسباب خارجة عن إرادة البطال، أمّا البطالة الاختيارية تمثل نسبة 15.5% أي الأفراد الذين فضلوا ترك العمل بمحض إرادتهم، ومع تطبيق برامج الإصلاح زادت نسبة البطالة الإجبارية نتيجة لطبيعة التوجه الانكماشى والحد من التوظيف، وهذا ما يوضحه الجدول التالي : جدول رقم (7) يوضح أسباب البطالة في الجزائر سنة 1998

أسباب البطالة	نهاية الأشغال	نهاية عقد العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالات الاستقالة
النسب المئوية	14.8	23.3	14.2	10.6	21.3	15.5

المصدر: ONS/Rapport sur la situation économique et social. 1998. P48

وكان من الطبيعي أن يصاحب هذه الزيادة أعداد من العاطلين فنمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية بما يحمله من مخاطر ظهور ما يسمى بالعاملين الفقراء، وهم الأفراد الذين يعملون بالفعل ولكن دخولهم لا تصل إلى الحد الذي يرفعهم وعائلاتهم فوق خط الفقر.

وتقدر منظمة العمل الدولية عدد العاملين الفقراء بنحو 550 مليون على مستوى العلم (2).

(1) - المجموع (84.2 %) تم الحصول عليه من خلال مجموع البيانات الموجودة في الجدول رقم (7) .

(2) - منظمة العمل الدولية 2004، تقرير اتجاهات العمالة 2004، ص 1.

جدول رقم (8) يوضح نسبة البطالة في الوطن العربي :

بطالة الشباب (مليون)			البطالة الكلية (مليون)			السنة
إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	
28.3	41.2	69.5	58.3	82.3	14.05	1993
35.8	52.4	88.2	77.8	108.1	185.9	2003

المصدر: منظمة العمل الدولية 2004، تقرير اتجاهات العمالة 2004، جدول رقم (1)، ص 1.

وإذا ما استمر عدد العاملين الفقراء على ما هو عليه فإن ذلك يعتبر مؤشراً على احتمال فشل جهود تخفيض أعداد الفقراء حتى 2015 بنسبة 50% طبقاً لأهداف الألفية الجديدة.

7- البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر :

لقد كانت سياسات التشغيل جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم أن الهدف الأخير من التنمية هو توفير القدر الكافي من مستوى العيش الكريم للمواطن ولا يتأتى هذا إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل و الباحثين عنه ووضع البرامج والخطط التي تتكفل بالقادمين الجدد إلى سوق العمل.

غير أنه من الصعب استعراض مختلف الأبعاد و الأهداف الرئيسية لسياسات التشغيل التي تم انتهاجها خلال الفترات السابقة و التي كانت تحكمها عوامل تختلف عن العوامل و الظروف الحالية بغض النظر عن نجاحها أو فشلها ، وما يمكن قوله أن سياسة التشغيل لها أبعاد متعددة منها ما هو اجتماعي ومنها الاقتصادي ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي و الهيكلي ، أما عن الجانب الاجتماعي فيهتم بضرورة القضاء على الآثار و الأزمات الاجتماعية الناتجة عن مشكلة البطالة ويكون ذلك بالتركيز أكثر على فئة الشباب خاصة ذوي المؤهلات الجامعية، أما البعد الاقتصادي يركز على ضرورة استثمار الطاقات البشرية خاصة المؤهلة منها باعتبارها ثروة اقتصادية ويتم ذلك من خلال توظيفها في مختلف القطاعات بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية، أما فيما يخص البعد التنظيمي و الهيكلي

لسياسة التشغيل فإنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل و بالتالي رفع مستوى عروض العمل ومحاولة إيجاد توازن بين العرض والطلب على العمل
- تكييف الطلب على التشغيل مع حاجيات السوق من أجل الوصول التدريجي إلى تحقيق التوافق بين مخرجات التكوين و سوق العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي من أجل إنشاء مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل و اليد العاملة المؤهلة حسب حاجيات السوق .
- تطور التشغيل والبطالة في الجزائر:

قبل الحديث عن التشغيل في الجزائر في المرحلة الراهنة لا بد من المرور سريعا حول التطور الذي شهده الوضع منذ الفترة الاستعمارية إلى فترة الاستقلال والمرحلة التي تلتها وتأثر سياسة التشغيل بالتغيرات سواء الداخلية منها أو الخارجية بالإضافة إلى مختلف التوجهات السياسية التي مرت بها البلاد.

وضع البطالة في فترة الاستعمار:

انعكست الأزمة الرأسمالية العالمية بين السنوات (1929 - 1939) على مستوى بناء المجتمع الجزائري وكان الركود الاقتصادي أشد تأثيرا على الطبقة العاملة نتيجة لانخفاض كمية الإنتاج من جهة بالإضافة إلى إشهار بعض الوحدات الصناعية إفلاسها من جهة أخرى حيث وصل عدد العاطلين إلى حوالي 40 ألف عاطل خلال السنوات الأولى من الأزمة وأمام تزايد معدلات النمو السكاني المرتكزة خاصة في المدن ارتفع عدد العاطلين إلى حوالي 70 ألف عاطل، ويعود ارتفاع عدد العاطلين في هذه الفترة إلى عاملين⁽¹⁾:

(1)- عبد اللطيف بن اشنهو : تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي

(1962 - 1980) ت/نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1989، ص ص 331 - 332.

الأول يتمثل في اهتمام الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي بالبحث عن الشروط المناسبة لتحقيق أعلى معدلات الربح داخل المشروعات الإنتاجية وذلك على حساب العنصر البشري الذي ظل يعاني من الفقر والحرمان.

أما العامل الثاني فهو مكمل للعامل الأول حيث أدى توجه الرأسماليين إلى تغيير نمط الإنتاج واستخدام الآلة إلى تفاقم مشكلة البطالة، التي وصلت إلى حوالي مليون عاطل خلال عام 1954⁽¹⁾، الأمر الذي دفع الجزائريين للهجرة إلى فرنسا للبحث عن فرص عمل داخل تنظيمات العمل الرأسمالية مقابل اجر بسيط و لقد عملت الرأسمالية الصناعية على تدعيم الفوارق الطبقية بين مختلف فئات المجتمع الجزائري الذي تجلى من خلال التمييز العنصري الذي فرض على العمالة المحلية التي حرمت من الامتيازات التي تتمتع بها غيرها من العمالة الوافدة من فرنسا من حيث تحديد ساعات العمل ومعدلات الأجور ... الخ.⁽²⁾.

مرحلة بعد الاستقلال مباشرة:

في فترة بعد الاستقلال تأزم الوضع الاقتصادي أكثر بعد الرحيل المفاجئ لأغلبية مالكي المصانع والوحدات الصناعية الصغيرة مما أدى إلى تعطيل معظم هذه الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي حتم على العمال الجزائريين مهمة تسيير هذه الوحدات والحفاظ عليها، وهذا ما يعرف بالتسيير الذاتي الذي يعرفه محمد السويدي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها⁽³⁾."

(1) - Hani Ahmed : la colonisation. Agraire et le sous développement en Algérie, editneen

S.U.E D / Alger, 1981, p 79.

(2) - يوسف سعدون: علم و دراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص ص 3-4.

(3) - محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع

الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص 121-122.

ويقوم التسيير الداخلي على:

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية في إطار الخطة العامة.
 - تحقيق الاستقلال الإداري للوحدة الإنتاجية للعمال بعد اقتطاع الحصة المقررة للدولة.
- وقد تكون القطاع الصناعي المسير ذاتيا من مؤسسات صغيرة الحجم قدر عددها سنة 1964 بحوالي 330 وحدة بلغ عدد العمال بها حوالي 300 عامل⁽¹⁾.

وقد تضمن التسيير الذاتي الصناعي باعتباره تنظيم اجتماعي اقتصادي العيد من التناقضات خاصة فيما يتعلق بشكل ممارسة السلطة والتسيير التي منحت للعمال وحرية التصرف ، غير أن الواقع يكشف الخضوع المباشر والغير مباشر للسلطة المركزية.

أما المشكل الثاني فيعبر عن تناقض المفهوم الاجتماعي لمبدأ التسيير الذاتي الصناعي مع إستراتيجية سلطة الدولة التي تهدف إلى إقامة قطاع اقتصادي وطني عن طريق ضم وحدات التسيير الذاتي ثم إلغائه تدريجيا في أواخر الستينات⁽²⁾.

لقد كشفت الوقائع التاريخية سيطرة الطبقة البرجوازية على تسيير هذه الوحدات وخضوع العمال للقوانين الصادرة عنها⁽³⁾.

أما الفترة الممتدة ما بين (1965 - 1971) شهدت تدهور الوضعية الفعلية للتسيير الذاتي⁽⁴⁾، والملاحظ أن التوسع في قطاع الدولة على حساب القطاعات الأخرى كان بفعل حركة التأميمات المتتالية، خاصة في قطاع الصناعات الثقيلة وقطاع المحروقات.

عموما فقد كان ميدان التشغيل يعاني من مشاكل حادة أهمها البطالة بأنواعها المختلفة، وبسيطرة العمل الزراعي بنسبة 65% إلى 70% من السكان العاملين فيها (ميثاق

(1) - يوسف سعدون: نفس المرجع، ص 6.

(2) - أحمد زكي بدوي: علاقات العمل في الدولة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص ص 165-166.

(3) - يوسف سعدون : مرجع سابق، ص 9.

(4) - نفس المرجع، ص 10.

الجزائر، 88)، وحسب إحصاء 1966 فإن التشغيل في القطاع الثانوي يعدُّ ضعيفاً جداً (15.9%)، بالنسبة للسكان النشيطين موزعين على:

- المناجم 3.01%.
- الصناعة الغذائية 18.62%.
- الصناعة التحويلية 38.57%.
- الصناعة المعدنية 14.65%.
- البناء: 25.15%.

وهذه الفروع الصناعية ضعيفة لا يمكنها امتصاص البطالة بأنواعها المختلفة⁽¹⁾.

فنتيجة لهذه الأوضاع جاءت محاولات للنهوض بعملية التنمية بصفة عامة، وبقطاع التشغيل بصفة خاصة تمثلت هذه الإجراءات أساساً في إجراء إحصاء وطني شامل سنة 1966 الذي أعطى المعالم الأساسية لعملية التخطيط وإجراء تأميمات للموارد الطبيعية والجهاز المالي (المصرفي)، حيث شكلت هذه الإجراءات قاعدة انطلاق المخططات التنموية ابتداء من سنة 1970 حيث تم الاعتماد على تطوير الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9) يوضح تطور الإنتاج الصناعي والزراعي في الجزائر

السنة	تطور الإنتاج الزراعي	تطور الإنتاج الصناعي
1963	1.9 مليار دج	2.5 مليار دج
1971	3.1 مليار دج	2.5 مليار دج

المصدر: عبد القادر جغلون: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيوولوجية فيصل عباس مراجعة خليل أحمد، دار الحدائق

للطباعة والنشر، بيروت، ص182.

(1) - محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص

فالملاحظ من خلال المعطيات أن الأولوية أعطيت للصناعة بعد الفترة الأولى من الاستقلال، مما يعني إيجاد الآليات الدافعة إلى حراك عمالي.

التصنيع والتشغيل:

إن هدف القضاء على البطالة لم يتحقق، ذلك لان الصناعة كان عليها أن تحدث المزيد من مناصب الشغل للإسهام في حل مشكلة البطالة، السؤال المطروح ما الإسهام الفعلي للصناعة في هذا المجال؟.

إن نتائج التشغيل الذي أحدثته الصناعة يقل عن التوقعات المنتظرة بل والأهداف المحددة مقارنة مع الآمال الكبيرة التي كانت معلقة عليها بحكم ضخامة الاستثمارات المرصدة له وبحكم الأولوية التي منحت لها وبحكم التحفيز المنتظر منه، فالاختيار المعتمد على التكنولوجيا المتطورة جدا (استيراد المصانع المجهزة) قد أفرز آثارا مباشرة على حجم التشغيل في اتجاه الانخفاض⁽¹⁾.

كما أدى إلى نزوح ريفي قوي ضخم من المدن، بالإضافة إلى تشييد وحدات صناعية على أراضي فلاحية صالحة للزراعة.

عموما إن نجاح سياسة التشغيل يرتبط أساساً بالمؤشرات الاقتصادية وبمدى تحسنها خاصة معدل نمو الإنتاج مقارنة بحجم الاستثمارات، حيث أن الجزائر ركزت على هذين الجانبين، حيث أعطت الأولوية لقطاع الصناعة واحتلت المحروقات فيها النصيب الأكبر، غير أن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه الدولة إهمالها لوضع سياسة تنموية واضحة لتسيير هذا القطاع، الشيء الذي كان له الأثر السلبي على مستوى القطاعات الأخرى، وبالتالي كانت له انعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني إلى يومنا الحالي.

وهذا ما سنلاحظه من خلال باقي المراحل التاريخية التي مرت بها وضعية التشغيل وعلاقتها بالسياسة التنموية المتبعة، مع التركيز أكثر وبشيء من التفصيل على

(1) - سفير ناجي : محاولات في التحليل الاجتماعي، (التشغيل، الصناعة والتنمية)، ت: الأزهر بوغنبوز، ج2،

فترة لما بعد تطبيق الإصلاحات والتطرق إلى سياسة التشغيل التي اتبعتها الدولة في هذه الفترة للتخفيف من حدة البطالة.

البطالة في مرحلة المخططات:

إتماما لدراسة مشكلة البطالة والتشغيل في الجزائر علينا الآن دراسة مخططات التنمية وما تضمنته من سياسة خاصة بالتشغيل حيث أن التقريرين العامين للمخططين الرباعيين الأول والثاني اللذين يشكلان في الواقع انطلاقة فعلية للتخطيط الوطني وهما يغطيان المرحلتين التاليتين من 1970 إلى غاية 1973، والفترة الثانية من 1974 - 1977.

حيث ينص التقرير العام للمخطط الرباعي الأول أن الهدف الأساسي لإستراتيجية التنمية الطويلة المدى المختارة يرمي أساسا إلى القضاء الجذري على البطالة والنقص في التشغيل بواسطة التصنيع الحقيقي كما أن الهدف الذي كان مقررا أنه ابتداء من 1970 سيتم القضاء نهائيا على النقص في التشغيل، على أن يتساوى النمو الإجمالي السنوي لقوى العمل مع مناصب الشغل الجديدة وذلك من خلال تطوير الصناعات والنشاطات ذات العلاقة بالتصنيع داخل المدن.

والأهداف الكمية للتشغيل تتمثل في " أن تنمية الصناعة التي تشغل حاليا 120.000 شخص يجب أن توفر خلال العشر السنوات المقبلة 40% من مناصب الشغل الجديدة الضرورية خارج قطاع الفلاحة " (1).

أما المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) فقد تم التركيز أكثر على مسألة التشغيل من خلال تخصيص قسم خاص بسياسة التشغيل وذكر بأن الهدف الأول من سياسة التنمية هو توسيع التشغيل من أجل رفع مستوى معيشة السكان (2).

(1) - المخطط الرباعي (1970-1973) التقرير العام، ص 153 من النص الفرنسي ، نقلا عن سفير ناجي، ص 44.

(2) - المخطط الرباعي الثاني (1973 - 1977) التقرير العام ص 61 من النص بالفرنسية، نقلا عن سفير ناجي، ص

ويركز هذا المخطط على دور الصناعة في إحداث مناصب الشغل عن طريق تنمية الإنتاج الصناعي، فالهدف الموكل للصناعة في النمو المزمع للشغل خلال هذه المرحلة يصل إلى 85000 منصب، أي بزيادة سنوية متوسطة تساوي 7.7 %.

ويذكر التقرير أن هذا المخطط يمثل امتداد للمراحل الأخرى على أن الهدف منه " أن يحدث من الآن حتى سنة 1980 أكثر من مليون منصب شغل بالاعتماد على القطاعات ذات الحيوية على المدى الطويل كالصناعات التكاملية والاستهلاكية، وضمن القضاء في نفس الوقت على الأسباب الاقتصادية البنيوية للبطالة ونقص التشغيل " (1).

المرحلة الأولى ما قبل الإصلاحات:

عملت إستراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر على تطبيق سياسة تتمحور حول مشكلة البطالة والتي كانت ولا تزال التحدي الأساسي للمجتمع الجزائري.

فبعد الاستقلال كما مر معنا تمحورت إشكالية التشغيل حول قضية البطالة التي انعكست على وضعية سوق العمل من خلال الحجم العام لطلب العمل، وكانت نسب تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي (35.17%)، سنة 1974، و (31.91%) سنة 1972، و (30.95%) سنة 1973، وكانت هذه المناصب في قطاع البناء والأشغال العمومية(2).

إن التطور الذي سجله قطاع التشغيل كان واضحاً منذ سنة 1967 ، أي منذ الشروع في تطبيق نظام المخططات وذلك بفضل الحجم الاستثماري الذي بدأ بمتوسط سنوي نحو 3 مليار دينار جزائري من خلال المخطط الرباعي الأول (70-73) ثم إلى 52 مليار دج لكل من سنة 1978 و 1979، وإلى 70 مليار دج خلال المخطط الخماسي الأول 80-84، وإلى 74 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني 85-89.

(1) - المخطط الرباعي (73-77) التقرير العام ص57 نقلا عن سفير ناجي، ص 45.

(2) - مجلة الجزائر للعمل: التشغيل في الجزائر، الواقع والآفاق، الجزائر 1982 ، ص 41.

هذه النتائج الرقمية لها علاقة بسياسة التشغيل والتي تبرز في زيادة عدد المشتغلين عام 1967 من 1.75 مليون عامل إلى 2.65 مليون عامل سنة 1977 ثم إلى أكثر من 4 مليون سنة 1987.

إن المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل تم بفضل التيارات الاستثمارية المرتفعة خلال الفترات التي سبق ذكرها والتي وصلت إلى 114.500 منصب عمل بينما كان المتوسط السنوي لحجم استثمار نحو 42.2 مليار دج⁽¹⁾.

- أمّا المرحلة الممتدة من (1972-1980) فتميزت بمجموعة من الخصائص منها:

- تكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الصناعية.
- إعطاء المؤسسات الدور في تسيير اليد العاملة والتكفل ببعض الوظائف التي كانت من اختصاصات الدولة من هذه الوظائف النقل والخدمات المتعلقة بالصحة والسكن والتعاونيات الاستهلاكية.
- انخفاض طلبات العمل الذي سجل 123.330 طلباً مقارنة مع الفترة (1971-1973) التي كانت 228.233 طلب عمل.
- استقرار في عرض العمل حسب مصالح التشغيل وكان يشمل أساساً على مناصب العمل التي تتطلبها بعض القطاعات مثل قطاع البناء والأشغال العمومية⁽²⁾.
- التغيير الجذري في استخدام قوة العمل وذلك نتيجة انتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن، وذلك نتيجة التطور الصناعي بالمقارنة مع الوضع الفلاحي.

أمّا الفترة ما بين (1980-1990) شهدت هذه الفترة أزمة تشغيل والتي مست خاصة فئة الشباب الذين تضرروا كثيراً بحكم إعطاء الأولوية لذوي التأهيل والخبرة التكوينية.

(1)- حسن بهلول: مرجع سابق، ص 257.

(2)- مدني بوشهرة : مرجع سابق، ص 165 .

وفي الجزائر تميزت فترة الثمانينات بتقلص سوق العمل، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين حسب المخططات الخماسية.

الفترة الأولى (1980-1984):

حيث سعى برنامج المخطط الخماسي الأول إلى وضع أهداف تطور من مستوى إنتاجية العمل ومواصلة توفير مناصب الشغل وذلك تلبية للطلب المتزايد وبدى ذلك من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهدف أولاً إلى تقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة وذلك بتوحيد الممارسات الأجرية عن طريق استخدام نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانون الأساسي للعمل.

وعليه فقد سجلت مصالح التشغيل الفترة (1981-1984) معدلاً سنوياً لطلبات العمل قدره 157943 طلب ومعدل سنوي لعروض العمل قدره 149046 عرض⁽¹⁾.

جدول رقم(10) نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية مختلف المجالات (1980-1984)

القطاع	المتوقع	المحقق
الصناعة	185.000	6.8%
البناء	218000	31%
الخدمات، النقل والتجارة	410.000	39.20%
الإدارات	230.000	82.2%

المصدر: تقرير تنفيذ المخطط الأول (1980-1984)

الملاحظ أن تدخل الدولة يظهر من خلال قطاع الإدارة التي احتلت المرتبة الأولى بإضافة حوالي 230.000 منصب شغل جديد أغلبها في قطاع التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة العمومية، وهذا راجع إلى تزايد السكان الذي قدر بـ32% سنوياً.

ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بما قيمته 218.000 منصب عمل، وهذا راجع إلى الأولوية التي منحت لقطاع السكن من أجل إنجاز ما تبقى من برنامج المخطط

(1) - مدني بوشهرة : مرجع سابق، ص 167.

الرباعي وتحقيق التأخر في إنجاز السكنات الاجتماعية المبرمجة ضمن المخطط الخماسي، أما القطاع الصناعي لم يساهم إلا بوتيرة قليلة في إيجاد مناصب الشغل 125000 منصب، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية من جهة والانخفاض التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، كما ساهمت إعادة الهيكلة في ذلك.

أما القطاع الفلاحي فرغم إعادة هيكلته إلا أنه فقد ما يقارب من 9000 منصب عمل و ذلك بسبب انخفاض مرد ودية الأراضي بالإضافة إلى الجفاف وانخفاض المستوى المعيشي للفلاحين مقارنة بعمال القطاعات الأخرى.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1988):

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة زيادة نسب البطالة التي تجاوزت المليون شخص سنة 1987 نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة إلى جانب ضعف معدلات النمو حيث كانت النتيجة خلافاً لتوقعات المخطط الخماسي الثاني.

أما وضعية التشغيل حسب القطاعات فلم تتغير حيث بقي قطاع الإدارة في المرتبة الأولى من حيث زيادة مناصب العمل الجديدة، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية بسبب الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات⁽¹⁾، الذي انعكس سلباً على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية رغم الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 من أجل إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي ومن هذه الإصلاحات:

- إعطاء دور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وذلك من خلال جعلها أكثر استقلالية في سير شؤونها وذلك لتحسين الإنتاجية.
- من ضمن قوانين الإصلاحات ظهور صناديق المساهمة التي تهدف إلى المساهمة في التنمية والمتابعة لتنفيذ مخطط المؤسسة والرقابة، فهو العون الإنمائي للدولة لتسيير

(1) Abd-el-Kader Sid Ahmed, développement sans croissance d'expérience des

-

conomies Pétrolière du trière monde, 1983, p11.

- الأموال العامة وعلى أساسه يمكن القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة وذلك عن طريق المساهمة في رأس المال ومنه إيجاد مناصب جديدة للعمل.
- تكثيف التخطيط حسب التحولات الاقتصادية الجديدة من خلال إيجاد آليات التوازن الشامل وهيكله الاقتصاد الوطني وفق استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى مع تغطية الطلب الاجتماعي.
- دمج الاستثمار الخاص ضمن آليات المساهمة في التنمية الشاملة وذلك بمنحه حرية أكبر بهدف تشجيعه على تكثيف الأنشطة الإنتاجية وإنشاء مناصب الشغل.
- تشجيع التصدير وترقيته من خلال إعطاء بعض التحفيزات الضريبية وتسهيل استيراد المواد للمؤسسات المصدرة ومنح الامتيازات من أجل التخفيف من حدة البطالة، لكن النتائج كانت محدودة بسبب قلة المنتجات القابلة للتصدير⁽¹⁾.
- عموماً تميز المخطط الخماسي الثاني بتقليص فرص العمل نتيجة تناقص الاستثمارات الجديدة وانقطاع التمويل لبعض المؤسسات من المواد الأولية، بالإضافة إلى تناقص برامج العمل بالنسبة للمؤسسات الأخرى، مما أدى إلى اضطراب القاعدة الاجتماعية والمادية للقطاعات الاجتماعية، وتدهور الأوضاع في مجال التشغيل الذي أدى إلى تسريح العمال بمتوسط 20 ألف سنوياً.

والجدول رقم (11) يوضح نتائج المخططات :

السنة	67-69	70-73	74-77	78-79	80-84	85-89
سندات مناصب العمل	107750	329700	521300	29000	725000	434800
المعدلات السنوية	35917	82425	130325	145000	145000	69600

المصدر : وزارة التخطيط، الجزائر، 1990.

نلاحظ أن مناصب الشغل كانت في زيادة تقريباً مستمرة حتى سنة 1984 التي بدأت في الانخفاض نتيجة التغييرات الاقتصادية.

(1) - مدني بن شهرة : مرجع سابق، ص ص 170-173.

وفي سنة 1990 خسرت الجزائر 150.000 منصب عمل بالمقارنة مع سنة 1989، حيث انخفض عدد المشتغلين من 4.432.000 عامل إلى 4.283000 حسب الديوان الوطني للإحصاء⁽¹⁾.

برنامج صندوق النقد الدولي والبطالة :

تشير الشواهد أن معدلات البطالة شهدت ارتفاعا كبيرا جراء تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي التي وصلت نسبتها إلى ما يفوق 29 %، و وفقا لإحصائيات الديوان الوطني فان ثلث اليد العاملة المقدرة بـ 7.3 مليون نسمة لا تتوفر على منصب عمل أي ما يقارب 2.6 مليون لا يعملون و توزعت البطالة في فترة التسعينات إلى نوعين:

1- **بطالة الإدماج** : وتضم الذين سبق لهم العمل من قبل وتقدر نسبتهم بـ 76 %.

2- **بطالة إعادة الإدماج** : وتضم الذين فقدوا مناصب عملهم وتقدر نسبتهم بـ 24 %، منهم 31 % كانوا يعملون في قطاع البناء و الأشغال العمومية، ويعود سبب بطالتهم إلى السياسة التنموية المتبعة والمقترحة من طرف الدوائر المالية العالمية⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن البطالة لم تمس القطاع العام فقط (52 %) فحتى القطاع الخاص عرف بطالة عالية وصلت إلى (48 %) وذلك بسبب نقص الخبرة بالإضافة إلى التسرع وعدم الاستقرار، كما أن البطالة كانت لدى فئة الذكور أكثر منها لدى الإناث، هذا من جهة وجهة أخرى ترتفع نسبتها في الوسط الحضري عنها في الوسط الريفي⁽³⁾.

و بارتفاع نسب البطالة بين ذوي المؤهلات العالية والجامعيين نجد أنها تقل لدى ذوي التكوين الأولي أو عديمي التكوين وذلك نتيجة التحاقهم بالقطاع غير الرسمي كعمال أحرار أو حرفيين أو مستخدمين في المنازل مما أدى إلى توسع الاقتصاد الهامشي الذي

⁽¹⁾ - Mohamed Medjkoune, Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers

du GRCEAD N° 46/47^{eme} trimestre 1998 et 1^{er} trimestre 1999, p 155

⁽²⁾ - إسماعيل قبيرة و آخرون : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 219.

⁽³⁾ - جريدة الخبر، العدد 76، 02/22 /1999.

أصبح يلبي احتياجات نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري، باعتبارها أداة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة (1).

ونتيجة لهذا الوضع بادرت الجهات المسؤولة بوضع مجموعة الإجراءات من بينها إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفتح المجال للتشغيل المؤقت، بالإضافة إلى مبادرة ما يعرف بـ " التكوين التحويلي " التي تم فيها إعادة تكوين العمال المسرحين بمراكز التكوين المهني، غير أن هذه الإجراءات لم تفلح في القضاء على مشكلة البطالة، فهي لا تطرح حلولا جذرية بل حلولا مؤقتة.

مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق (1990-1999):

نتيجة للأوضاع التي سبق ذكرها في المرحلة السابقة جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد الأجهزة والمواد الأولية، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو واختلال التوازن الاقتصادي مع تسجيل معدلات النمو واختلال التوازن الاقتصادي مع تسجيل معدلات عالية للبطالة الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة النظر في السياسات التنموية المتبعة، وذلك بتطبيق برامج استعجاليه للتخفيف من حدة البطالة ومن الفقر أيضاً، وكان ذلك بتطبيق برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية والاستعداد للدخول في نظام اقتصاد السوق ومن خلال تعميق الإصلاحات ولقد كان لمشكلة انخفاض أسعار الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب والموارد الغذائية الضرورية دافعاً للجزائر من أن تطلب تمويلاً من صندوق النقد الدولي لتواجه هذا الاختلال.

حيث تقلصت عروض العمل في هذه الفترة مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435.000 بطل سنة 1985 ليصل إلى 150000 بطل نسبة 1990 والجدول التالي يوضح النسب التي وصلت إليها البطالة.

(1) - إسماعيل قيرة وآخرون : مرجع سابق، ص 220 .

جدول رقم (12) يوضح نسبة البطالة خلال الفترة 1989-1991 حسب الفئات العمرية:

سنة البطالة		فئات العمر
1991	1989	
% 58	% 63	أقل من 20 سنة
% 41	% 31	25 - 20
% 23	% 17	30 - 25
% 06	% 08	أكثر من 30 سنة

المصدر: عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب - السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة، مجلة كلية العلوم وعلوم التسيير، العدد السادس، جامعة الجزائر 1997، ص 59.

الملاحظ أنّ فئة الشباب الجامعيين وذوي التعليم الثانوي كانوا أكثر تضرراً من غيرهم نتيجة عدم تطابق سياسة التكوين مع سياسة التشغيل، ونتيجة لزيادة الأوضاع سوءاً لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة ثانية وتمّ إدخال إصلاحات جديدة منها:

- ترقية النمو الاقتصادي وتخلي الدولة عن مساعدة بعض المؤسسات العمومية وفتح مجال أكبر للمؤسسات الخاصة.
- إعادة النظر في أسعار السلع والخدمات، معدلات الصرف وأسعار الفائدة.
- تحرير التجارة الخارجية وتطبيق إصلاح التعريفات الجمركية ورفع نظام رخص الاستيراد وتشجيع الصادرات.

وكان من نتائج هذا الاتفاق زيادة البطالين من 126000 بطل سنة 1991 ليصبح 1482000 بطل سنة 1992 ليتزايد بين 93-94 من 1770000 إلى 2100000 بطل

(1)، ومن نتائج هذا الاتفاق زيادة عدد البطالين من 1260000 بطل سنة 1991 إلى

148200 بطل سنة 1992 ليتزايد سنة (1993-1994) من 1770.000 إلى 2100.000

(1) - عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق ابن حبيب: مرجع سابق، ص 38.

بطل (1). الملاحظ أن نسب البطالة تغيرت بين فترة وأخرى حسب الأهداف المسطرة بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في سير العملية التنموية والتي انعكست هي بدورها على البطالة.

فنتيجة للأوضاع التي عرفت الجزائر دفعتها إلى تبني سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي ومالي من خلال الحد من عجز ميزانية الدولة وتحرير الاقتصاد بتفعيل آليات السوق و تخلى الدولة عن التدخل في جميع الأنشطة الإنتاجية، وتحفيز دور القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، وقد عرف ذلك ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذ في مارس 1994، حيث عرف هذا البرنامج إصلاحات واسعة كان أهمها تنفيذ برنامج الخصخصة غير أن تطبيق هذا البرنامج أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وإلى زيادة البطالة وتفاقم مشكلة الفقر.

فعلى مستوى البطالة تأثرت مستويات التشغيل سلباً نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية وأدى إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة وغلق المؤسسات وارتفعت نسبة البطالة من 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29 % سنة 1997، حيث وصل عدد البطالين إلى 2.3 مليون بطل سنة 1997 منها 80% بطالين شباب وحوالي 80.000 من خريجي الجامعات والمعاهد العليا (2).

غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق أهدافها لسببين رئيسيين :

1. احتكار السوق ونقص المنافسة لم تحفز المؤسسة على البحث عن وسائل جديدة تسمح لها برفع الإنتاجية وتسمح لها باستعمال أدوات الإنتاج استعمالاً رشيداً.
2. لم يصاحب تحويل الملكية تغييراً في أساليب تعيين المسيرين في الوقت الذي أصبحت فيه كفاءة المسير تلعب دوراً هاماً في فعالية المؤسسة.

(1) - نفس المرجع السابق، ص 58.

(2) - مدني بن شهرة : مرجع سابق، ص 181.

إحصاءات المجلس الاقتصادي الاجتماعي:

حسب تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي لسنة 2009 أن معدل البطالة لا يزال متسما في الانخفاض، إذا انتقل من 12.8% سنة 2009 إلى 11.8% سنة 2007 ليبلغ 11.3% سنة 2008.

غير أن المشكل الأساسي يكمن في هيكل البطالة بالإضافة إلى عدم الشفافية في الحصول على منصب شغل خاصة الدائمة منها، مما يثير احتجاجات في بعض المناطق أمام المصالح العمومية للتشغيل و السلطات المحلية.

الملاحظ إن نسبة بطالة الشباب البالغين من 20 إلى 24 سنة تمثل أكثر من 57% من مجموع السكان و سجلت فئات العمر 15-21 سنة معدلات البطالة الأكثر ارتفاعا بنسبة 25% لدى الأقل من 20 سنة و 23% بالنسبة لفئات 20-24 سنة على التوالي أي أكثر من ضعف المعدل الإجمالي للبطالة¹.

تطور التشغيل على المستوى الوطني :

ارتفعت نسبة الفئة الشغيلة بأكثر من 6 ملايين في سنة 1999 إلى 9.3 مليون في سنة 2007 أي بمعدل 65.5 % خلال هذه الفترة تتوزع على مختلف القطاعات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (13) يوضح توزيع الفئات الشغيلة حسب مختلف القطاعات

(2007 – 1999)

السنوات	1999	2004	2005	2007
الفئة الشغيلة	6.073.000	8.046.000	8.497.000	9.300.000
الزراعة	1.180.000	1.617.000	1.683.000	1.852.000
الصناعة	493.000	523.000	523.000	522.000
البناء والأشغال العمومية	743.000	977.000	1.050.000	1.258.000

(1) - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي 1998-2008. www.cnes.dz.

3.143.000	2.966.000	2.859.000	2.477.000	التجارة الخدمات والإدارة
2.525.000	2.275.000	2.070.000	1.175.000	أنماط خاصة بالتشغيل منها غير المنظم جهاز دعم التشغيل، العمل في البيت

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

والجدول رقم(14) يوضح نسب ارتفاع بعض المؤشرات المتعلقة بالشغل: 2003 - 2006 حسب الديوان الوطني للإحصاء.

المؤشرات	2006	2003
نسبة النشاط	% 42.5	% 39.8
نسبة الاشتغال	% 26.8	% 21.2
نسبة التشغيل	% 37.2	% 30.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

فهذه المؤشرات تبين وجود تحسن واضح في وضعية سوق العمل، غير انه في سنة 2008 وصلت نسبة البطالين الجامعيين إلى 20% و غير المتعلمين إلى 2.1% و منه فالأمية و التعليم متساويان في مدة البحث عن شغل، و تبقى هاتان الفئتان الأقل عرضة للبطالة بسبب عدم فرض شروط بالنسبة الأولى، و توفر المؤهلات اللازمة بالنسبة للثانية و يتساوى العدد المتوسط للأشهر التي تقضي في البحث عن شغل أي 22.8 شهرا مقابل 25.8 شهرا في المعدل الإجمالي⁽¹⁾.

كما تبين نتائج تحقيق الديوان الوطني للإحصاء حول التشغيل الذي أجرى في ديسمبر 2008 انعطافا في وتيرة إيجاد مناصب الشغل خاصة الدائمة منها.

حيث ارتفعت نسبة الأجراء الدائمين بـ 9% و الأجراء غير الدائمين بـ 5% كما اظهر التحقيق أن نسبة التشغيل الدائمة قد ارتفعت بـ 0.2% مقابل 10% بالنسبة للمناصب غير

(1) - التقرير الوطني في التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر،

الدائمة غير انه في سنة 2008 كان تركيز المشتغلين أساسا في قطاع الخدمات 56.6% و يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 17.2% فيما لم يشهد قطاعا الفلاحة والصناعة سوى 13.7% و 12.5% على التوالي.

- أسباب البطالة في الجزائر:

ساهمت الكثير من الأسباب في تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر، والتي يمكن تقسيمها إلى أسباب خارجية عن إرادة الدولة (الحكومة)، وأسباب ساهمت فيها الدولة نتيجة إتباعها سياسات تنموية أثرت بدورها على سياسة التشغيل وأهم هذه العوامل والأسباب ما يلي:

1- يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على إنتاج وتقدير المحروقات بنسبة 96 % فانخفاض سعر البترول بشكل متواصل خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 برميل سنة 1980 إلى 15 دولار عام 1986 مما أدى إلى تدهور اقتصادي وجر معه تدهور اجتماعي نتيجة سياسات تقييدية بسبب تدهور الربح البترولي الذي أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية، من ثم تقلص مناصب العمل الجديدة (1).

وقد أثر هذا الوضع على حجم التجارة الخارجية، فانخفاض حصة الصادرات كان لها آثار سلبية على مستوى الدخل والعمالة، خاصة في قطاعات التصدير والأنشطة المرتبطة بها.

2- أدت ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى إلى تناقص واردات الدول النامية ومنها الجزائر (2).

3- تعتبر سنة 1980 سنة الأساس فانخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي، أي الدولار أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها

(1) - مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص 252.

(2) - نفس المرجع، ص 253.

بالدولار الأمريكي (1) ، وبالتالي تقيد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات، والذي يتبعه انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، فهذا الانخفاض في الكميات المستوردة له تأثير سلبي على مستوى الإنتاج والعملية في المؤسسات التي تستورد مستلزماتها من الخارج.

4- أثر النمو الديمغرافي المتسارع في الجزائر بين الفترة 62-85 حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات سجل زيادة بنسبة 3%، وتناقصت هذه النسبة في السنوات اللاحقة، حيث بلغت في 1998 نسبة 1.52% و 1.43% سنة 2000، فالزيادة السكانية حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطين من 30495.52 نسمة سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998 (2) ، فهذه الزيادة في عدد السكان أصبحت تشكل مشكلة لا يمكن التحكم فيها خاصة مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص الأعداد المتزايدة من العاطلين.

الأسباب المرتبطة باتجاهات الحكومة:

لقد ساهمت الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتزايد عدد البطالين نتيجة إتباع سياسات تنموية أثبتت عدم قدرتها على مسايرة التغيرات الحاصلة، سواء على المستوى العالمي أو المحلي ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- غياب التنسيق بين الهيكل التعليمي والتكويني ومتطلبات السوق:

حيث أثبتت السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عجزها عن تلبية حاجات سوق العمل، ويبدو ذلك في تخريج جيوش من العاطلين والتي شملت حتى الفئات ذات المستويات

(1)- نفس المرجع، ص 254.

(2)- التقرير الوطني في التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر،

نوفمبر 2001، ص ص 68-69.

العليا، هذا من جهة ومن جهة أخرى نقص المهارات اللازمة لسوق العمل، وتخرج دفعات من الجامعيين ذات تخصصات ليس لها طلب حقيقي في سوق العمل.

والسبب في كل هذا غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية، ويرجع ذلك إلى:

- عدم وجود تكامل وتناسق بين سياسة التعليم المتبعة في مختلف أطوار التعليم، حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدى.

- عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني.

- ضعف المهارات والخبرات بسبب ضعف المنظومة التربوية والتكنولوجية.

- عدم التنسيق بين الأطوار التعليمية المختلفة ومتطلبات سوق العمل (1).

توقف الحكومة عن توظيف الخريجين بعد أن أتبع بعد الاستقلال سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والخريجين، وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة، ويتكفل بتوظيفهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، فهذه السياسة نجم عنها ظهور البطالة المقنعة نتيجة ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجال الوظائف حتى أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982، غير أن هذه النسبة انخفضت منذ النصف الثاني من الثمانينات نتيجة تأثر قطاع التشغيل بمجموعة من العوامل منها الأزمة النفطية لسنة 1986، بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي عرفت البلاد وما انجر عنها من تبعات اقتصادية واجتماعية اضطرت الدولة بموجبها لتطبيق مجموعة من الإصلاحات المختلفة والتي أثرت بشكل كبير على قطاع التشغيل.

- سوء التخطيط للقوى العاملة: يعد سوء التخطيط للقوى العاملة من العوامل المساهمة في زيادة حجم البطالة وتضاعفها، فعملية التخطيط بصفة عامة والتخطيط

(1) - مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص 256.

للقوى العاملة يلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتخفيف من حدة البطالة، فعملية التخطيط تعمل على التحكم في الأعداد المتزايدة للوافدين الجدد لسوق العمل، وتوجيههم إلى القطاعات الأكثر إنتاجية.

ومنه فإنّ تفاقم مشكلة البطالة في العالم العربي وفي الجزائر بالأخص يعود إلى سوء التخطيط والذي يعود هو أيضاً إلى عدّة أسباب وعوامل منها عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة، والتي غالباً ما تكون متناقضة بين المصادر الرسمية وغير الرسمية.

بالإضافة إلى غياب سياسة متكاملة تعمل على تحقيق التناسق والتكامل بين مختلف القطاعات وقطاع التشغيل والتربية والتكوين.

- التوزيع الديمغرافي: تعاني الجزائر من سوء التوزيع الذي يتركز أكثر في المدن، خاصة في المناطق الشمالية التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، فهذا التباين أدّى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات الكثيفة، وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية، كما أوجد ضغوطاً كبيرة على المنشآت الإنتاجية وبالتالي أدّى إلى خلل في سوق العمل الجزائري⁽¹⁾.

- الخصصة والبطالة :

جاء المرسوم 95-22 لـ 26 أوت 1995 المتعلق بالخصصة أن المؤسسات القابلة للخصصة هي المؤسسات التي تنشط في قطاعات تنافسية أو التي تنتمي إلى نشاطات تعتبرها الدولة غير أساسية والمادة الثانية من المرسوم تعدد بصراحة القطاعات المعنية للخصصة وهي :

- مكاتب الدراسات الخاصة بإنجاز المباني والأشغال العمومية والأشغال المتعلقة بالمياه.
- الفنادق، السياحة، التأمين.
- النشاط التجاري ونشاطات التوزيع.
- الصناعات التحويلية، صناعة النسيج وصناعات الموارد الغذائية.

(1) - مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص 260.

- نقل المسافرين ونقل البضائع.

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وجاءت المادة الرابعة من المرسوم لتوضح الهدف من الخصخصة والتي جاء فيها أن الخصخصة لا تعني الطرد الآني وغير المبرر للعمال، وإنما يجب أن تكون وسيلة لرفع مردود المؤسسة المعنية بالخصخصة.

والخصخصة في الجزائر كغيرها من الإصلاحات الاقتصادية التي تقترض وجود الإطار القانوني المتعلق بمرحلة الدخول في اقتصاد السوق، وإذا كانت تجربة الخصخصة لم تحقق أهدافها المسطرة إلا أن لها مزايا انعكست على الاقتصاد ككل منها:

- التوجه نحو الأحسن كفاءة و فعالية بالنسبة للمؤسسات المخصصة نظرا لابتعادها عن الاعتبارات الإدارية و السياسية التي كانت سببا لسوء استغلالها و ضعف فعاليتها.

- فرض الانضباط المالي للمؤسسات المخصصة.

- تدعيم المنافسة في السوق.

- العمل على استثمار القدرات المالية لدى الأفراد و العمال خاصة المكتنزة.

- التخفيض من معارضة العمال في وضعيات إعادة الهيكلة و بالتالي التحكم أكثر في العمليات المتعلقة بإعادة الهيكلة و خاصة مراقبة تطور الأجور⁽¹⁾.

و إلى جانب هذه المزايا كانت لها نتائج سلبية على المجتمع الجزائري بالإضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي تميزت بها هذه المرحلة التي كانت تهدد بحدوث انفجار اجتماعي نتيجة ظهور مشاكل اجتماعية (فقر، بطالة،...الخ)

ومحاولة منها للتحكم في الوضع وتحقيق التوازن تدخلت الحكومة بوضع برنامج سمي ببرنامج دعم التنمية (أو برنامج الإنعاش الاقتصادي).

(1)- ناصر دادى عدون : مرجع سابق، ص37.

حيث كان فائض العمالة في المؤسسات العمومية من العقبات الرئيسية عند تطبيق برنامج الخصخصة، حيث قدرت النسبة التي يجب تصفيتها بحوالي 5% سنة 1997، وقد انخفض عدد العاملين بـ 519881 عامل في نهاية السداسي الثاني لسنة 1997.

- حجم البطالة في الجزائر :

وفقا جهاز الإحصاء الجزائري البطالين هم الذين يبحثون عن عمل مأجور وهو العاطلون عن العمل (STR) ، وتم تقسيمهم إلى نوعين :

النوع الأول سبق لهم العمل وتعطلوا لأسباب معينة (STR1)، والثاني لم يسبق لهم الدخول لسوق العمل (STR2) بمعنى $STR = STR1 + STR2$.

ومنه تشكل النسبة بين عدد البطالين STR وعدد السكان النشطين PA معدل البطالة (1).

$$U = \frac{STR}{PA} \times 100$$

أي

حيث يتكون السكان النشطين PA حسب الجهاز الإحصائي من القوة العاملة PO، ومن العاملين في بيوتهم TD، والذين يبحثون عن عمل STR.

$$(2) \quad PA = PO + TD + STR$$

والجدول رقم (15) يوضح حجم البطالة حسب المناطق :

المنطقة	90	91	92	98
الوسطى	28.5	16.06	19.33	35.15
الغربية	26.46	19.06	22.4	23.05
الشرقية	36.02	21.92	21.81	33.88
الجنوبية	22.52	25.25	19.05	8.02

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

(1) - ONS. Rétrospective 1970 – 1996

(2) - ONS. Donnés sur l'activité n°241

فالملاحظ أنّ معدل البطالة يختلف من منطقة لأخرى، وذلك حسب التوزيع السكاني لها، ففي البدايات الأولى للتسعينات - كما هو موضح في الجدول- يتبين أن نسبة البطالة مرتفعة في المناطق الجنوبية، وذلك بسبب عدم التوازن الجهوي، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للمشاريع الاستثمارية التي تركزت في المناطق الشمالية نتيجة انتقال العمل من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي المتمركز في المدن الكبرى، غير أنّ حدة هذه المشكلة خفت في السنوات الأخيرة نتيجة إتباع سياسة التوازن الجهوي الذي تضمن تطبيق مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي تمت على مستوى الجنوب، خاصة لدى فئة الشباب وتقديم التسهيلات، غير أنّه رغم كل هذه الجهود لم تستطع هذه السياسات أن تقضي على معدلات البطالة المرتفعة.

- سياسة التشغيل ودورها في حل مشكلة البطالة في الجزائر :

نظرا لثراء التجربة الجزائرية في مجال سياسات التشغيل فإنه يمكن القول أن الجزائر قد اعتمدت منذ أن تحولت في تسيير اقتصادها نحو النهج الليبرالي مجموعة من الإجراءات و التدابير الموجهة للتكفل بتوفير مناصب شغل دائمة للشباب، وتم وضع أول برنامج سنة 1989 المعروف ببرنامج تشغيل الشباب الذي يسمح لهم بإنشاء ورشات ومؤسسات صغيرة متخصصة في الإنتاج أو التحويل أو تقديم خدمات غير أن هذا البرنامج لم يصل إلى نسبة النجاح المنتظرة منه، فبادرت الجهات المسؤولة بوضع نظام جديد خاص بالإدماج المهني للشباب حيث يتركز هذا النظام على إيجاد أنشطة من طرف الشباب و تنمية روح المبادرة وذلك بالاعتماد على الإمكانيات المحلية ويتم ذلك من خلال المحاور التالية:

- إنشاء وظائف ذات منفعة عامة بمبادرات محلية.
- إنشاء نشاطات ومشاريع للشباب من طرف صندوق مساعدة الشباب وهو الصندوق الذي أصبح يعرف فيما بعد بالصندوق الوطني لترقية التشغيل، حيث يحصل الشباب على مساعدة مالية تصل إلى حدود 30 بالمئة أما الباقي فيمنح على شكل قروض من

البنوك .

بالإضافة إلى تكوين تعاونيات بين المؤسسات الصغيرة التي تنشط في نفس المجال وذلك من أجل استغلال المشاريع و رفع المردودية و بعد مرور خمس سنوات قامت الهيئات المسؤولة بتقييم نتائجها وعلى ضوء ملاحظاتها تم إنشاء ما عرف بالنظام الجديد لإدماج الشباب والذي يقوم على محاور أساسية وهي عقود التشغيل المسبق ، و المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة و لتحقيق ذلك تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كما تم بالتوازي معها إنشاء هيئة مالية تتمثل في صندوق دعم الشباب الذي وكلت له مهمة تمويل المشاريع التي تؤطرها الوكالة من جهة و توفير التغطية المالية من تكوين وإعداد الشباب لإيجاد مناصب العمل للشباب سواء في القطاع العام أو الخاص وذلك في إطار عقود التشغيل المسبقة .

ومن الإجراءات المباشرة التي اعتمدها الدولة أيضا والخاصة بفئة المتخرجين من الجامعة ومعاهد التكوين المختلفة نظام الإدماج المهني للشباب الحاملين للشهادات الجامعية و التقنيين الساميين و المتمثل في عقود التشغيل الأولية.

وفى هذا الجزء من البحث سنتعرض للسياسات التي اعتمدها الدولة للقضاء على البطالة و المتمثلة في أجهزة ووكالات التشغيل المختلفة و الجدول التالي يوضح خصائص هذه الأجهزة:

جدول رقم (16) يوضح خصائص مختلف أجهزة الشغل :

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت عام 1990	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	- ضبط سوق العمل - تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل	

<p>- المنحة الجزافية للتضامن 1000دج - تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج - قرض ما قبل التشغيل 4500دج - القروض المصغرة: أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. - برنامج التنمية الجموعية. - الخلايا الاجتماعية الجوارية.</p>	<p>- الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل - الجامعيين و التقنيين الساميين الباحثين عن أول منصب شغل</p>	<p>- إعانة السكان المحرومين - ترقية تطوير التشغيل</p>	<p>وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة</p>	<p>وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 (ADS)</p>
<p>- المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.</p>	<p>طالبى مناصب الشغل سنة 19 - 35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة</p>	<p>الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.</p>	<p>-مصالح رئاسة الحكومة + وزارة التشغيل والتضامن الوطني.</p>	<p>الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53 فرع جهوي أنشأ عام 1996</p>
<p>مركز البحث حول التشغيل. مركز إعادة العمل المستقل. التكوين تغيير النشاط. تمويل إنشاء النشاطات بـ5 ملايين دج كحد أقصى.</p>	<p>- العاطلين من 35- 50 سنة المسجلين منذ6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. - المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة</p>	<p>إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة</p>	<p>وزارة العمل و الضمان الاجتماعي</p>	<p>الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994</p>
<p>القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 و 400000 دج.</p>	<p>- النساء بالمنازل - الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الاجتماعية - الشباب العاطلين عن العمل</p>	<p>تسيير القروض المصغرة</p>	<p>وزارة التشغيل و التضامن الوطني</p>	<p>الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي 2004</p>

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

و يضاف إلى هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي شهدت توسيع مجال تدخلها تم الاعتماد على مجموعة من السياسات المتعلقة بالتشغيل منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بعملية تشجيع الاستثمارات في مجال المؤسسات التي توفر المزيد من مناصب الشغل ، بالإضافة إلى إيجاد أنماط من التوظيف الخاصة ببعض الفئات العمالية كحاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني..

وكل هذه الإجراءات والآليات تهدف إلى التخفيف من حدة البطالة خاصة مع تزايد الوافدين الجدد لسوق العمل وتقوم سياسة تشغيل الشباب على:

- دعم و تنمية المبادرات المقاولتية.

- دعم ترقية الشغل المأجور.

1- دعم المبادرات المقاولتية : وتمثلها ثلاث أجهزة عملية وهي :

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب البطال.

- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

أنشأت الوكالة سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، حيث يستفيد الشاب صاحب المشروع من:

- مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين).

- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال.

- الإعانات المالية (قروض بدون فوائد، تخفيض نسب الفوائد البنكية) (1).

(1) - www.ansej.org.dz/GreationAR.aspx

مهام هذه الوكالة:

وضعت هذه الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل، مع الاتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الرئيسية التالية :

- تدعم وتقدم للشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية مختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- متابعة الاستثمارات المختلفة التي ينجزها الشباب.

- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.

و تتمثل شروط الاستفادة من هذا الجهاز في :

- أن يكون الشاب بطالا.
- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة.
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتجى ممارسته.
- تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع.

أما عن أشكال التمويل فان كلفة الاستثمار لا تتعدى 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل المحددة في إطار جهاز دعم وتشغيل الشباب تتمثل في:

- التمويل الثلاثي:

تضم هذه الصيغة المساهمة الشخصية بقرض بدون فائدة تمنحه وكالة أنساج وقرض بنكي.

- التمويل الثنائي:

يكون بالمساهمة الشخصية بقرض بدون فائدة تمنحه وكالة أنساج وتمر الإعانة المالية للمؤسسات المصغرة بمرحلتين:

1- مرحلة الانجاز : تتم فيها الإعانة المالية من خلال تقديم :

- قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار.

- قرض بدون فائدة يقدر 500.000 دج للتكفل بإيجار المحلات.

- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون 1.000.000 دينار لفائدة الشباب حاملي التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدتي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

2- مرحلة الاستغلال:

تمنح امتيازات جبائية للمؤسسات المصغرة لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة⁽¹⁾.

إنشاء صندوق الضمان⁽²⁾:

تم وضع الصندوق تحت وصاية السيد وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، و مقره لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

يدير الصندوق مجلس الإدارة و يسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وقد تم إنشاؤه لضمان أخطار القروض التي تمنح للشباب ذوي المشاريع لتعزيز البنوك لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز أنساج.

يكمل ضمان الصندوق الضمانات المحددة من قبل الجهاز و المتمثلة في:

⁽¹⁾ - www.ansej.org.dz/investssement.greationAR.aspx

⁽²⁾ - www.ansej.org.dz تابع للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- رهن التجهيزات و/ أو رهن العربات في الدرجة الأولى لصالح البنوك، و في الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.

أما عن كيفية الانخراط فان الشاب صاحب المشروع ينخرط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية. فانخراطه يسبق تمويل مشروعه.

يحسب مبلغ الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح و مدته.

يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، تقدر نسبة الاشتراك بـ 0.35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

تكوين الشباب أصحاب المشاريع:

يعتمد نجاح و تطور مؤسسة على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغير.

لهذا السبب، جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم، حيث قامت بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات و الصعوبات التي يواجهها غالبا الشباب حاملي المشاريع، حيث يسمح لهم الإطلاع، بفضل أسلوب سهل و عملي، على المبادئ الأساسية لانطلاق مؤسستهم المصغرة و تسييرها.

نظرا لخصوصية المؤسسات المصغرة و مؤهلات أصحابها، خصصت الوكالة مكونين خاصين حيث يتوفر لدى كل فرع محلي مكون استفاد من تكوين حول البيداغوجية و محتوى المواد و تسيير برمجة الدورات التكوينية و تطبيقها، محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع.

-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

بتاريخ السادس و العشرين(26) من شهر ماي 1994 ، و بموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم (34) ، أنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإجباري أم بتوقف نشاط المستخدم.

و انشأ هذا الصندوق كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) حيث كلف هذا الصندوق بمتابعة و تخفيف النتائج الاجتماعية للتسريح الكبير للعمال و المستخدمين في القطاعات الاقتصادية و الذين تم تسريحهم تطبيقا لمخطط التعديل الهيكلي، فقد عرف عدة مراحل و تغييرات خلال مساره في تطبيق مختلف المهام و الوظائف التي كلف بها من طرف السلطات العمومية.

ومذ إنشاء هذا الصندوق تم وضع نظام قانوني لتعويض منحة البطالة لفائدة العمال الأجراء و الذين فقدوا عملهم بطريقة لا إرادية و لأسباب اقتصادية.

الجزء الأكبر من التسجيلات في هذا النظام كان في الفترة الممتدة من 1996 إلى 1999 و هي الفترة التي عرفت التطبيق المكثف لإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، وبعدها عرف الصندوق انخفاضا في عدد التسجيلات.

فخلال الفترة من 1998 و إلى غاية سنة 2004 عمل الصندوق على تطبيق إجراءات فعالة موجهة لإعادة إدماج البطالين المؤمنين و مساعدتهم في إيجاد مناصب عمل و كذا إيجاد أنشطة حرة اعتمادا على مجموعة عمال مؤهلين و مكونين في هذا المجال (المستشارين المنشطين).

ابتداء من سنة 2004 و في ظل ضعف التسجيلات في التأمين عن البطالة عرفت مهمة التكوين تحولا إلى ما يخدم متطلبات البطالين و المؤسسات وهذا في إطار ترقية الشغل ومن هذه التحولات استحداث جهاز دعم إحداث النشاطات للبطالين وذلك في إطار مخطط دعم التطور الاقتصادي الموجه لمحاربة البطالة و الخاص بالبطالين البالغين من العمر

35-50 سنة و هذا إلى غاية جوان 2010.

وبدءا من سنة 2010 تم اعتماد إجراءات جديدة سمحت للشباب البالغ من العمر 30 إلى 50 سنة بالاستفادة من هذا الجهاز و الذي يحتوي مجموعة من التسهيلات و الامتيازات خاصة سقف التمويل و المقدر بـ 10 ملايين دج عوضا عن 5 ملايين دج وكذا إمكانية توسعة القدرات الإنتاجية من سلع و خدمات للمتعاملين الذين يملكون نشاطا مسبقا .

و بناءا على ما سبق فان دور نظام التأمين عن البطالة لا ينحصر في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل بـ :

- المساعدة على البحث عن الشغل.

- دعم العمل الحرّ.

- التكوين بإعادة التأهيل كما يمكن ذات النظام الأجراء السابقون من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة و التهيؤ للاندماج في الحياة المهنية.

دور الصندوق :

- من مهام الصندوق الأولى دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة

2006 حوالي 189.830 عاملا مسرحًا من مجموع 201.505 مسجّلًا، أي بنسبة

استيفاء 94 بالمائة.

- يناهز عدد المستفيدين الذين تمّ توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود

محدّدة المدّة أو بقاءهم بالمؤسّسات المؤهّلة للتصفية بـ 5 275 مستفيدًا.

- 11.583 بطّالا تمّ تكوينهم من طرف المستشارين المنشطين في مجال تقنيات البحث

عن الشغل، كما تمت مرافقة 2.31 بطّالا في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة ،و

حوالي 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهّلهم

لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

منذ سنة 2004 ، و بتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة ، ثم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

أما فيما يخص التعديلات الحاصلة على صندوق التأمين على البطالة فقد تم إحداث جهاز دعم النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمسة و ثلاثين(35) وخمسين(50) سنة وذلك في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، حيث عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 على استحداث جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين(50) سنة، لغاية شهر جوان 2010. كما استفادت هذه الفئة بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج و كذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

الإطار القانوني لجهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمسة و ثلاثين(35) وخمسين(50) سنة:

القانون رقم 04-21 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1425هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2004، المتضمن قانون المالية لسنة 2005 قانون المالية 2004 المادة 52 منه (الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 29 ديسمبر 2004).

- المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة (الجريدة الرسمية رقم 84 الصادرة في 31 ديسمبر 2003)،

-المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 03

جانفي 2004 المحدد لشروط منح الإعانات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة و مستوياتها (الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة في 11 جانفي 2004).

- المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 03 جانفي 2004 المتضمن إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة و تحديد قانونه الأساسي (الجريدة الرسمية رقم 03 الصادرة في 11 جانفي 2004).

- القانون رقم 05-16 المؤرخ في 29 ذوالقعدة 1426 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية لسنة 2006 تعديل المادة(52) من قانون المالية لسنة 2004 (الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 15 جانفي 2006).

- القانون رقم 04-21 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1425 هـ الموافق لـ 29 ديسمبر 2004 المتضمن قانون المالية لسنة 2005 (الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 29 ديسمبر 2004).

- القانون رقم 06-24 المؤرخ في 06 ذي الحجة 1427 هـ الموافق لـ 26 ديسمبر 2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2007 (الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 27 ديسمبر 2006) - المادة (75) المتعلقة بتعديل المادة(54) من قانون المالية لسنة 2005.

القانون التكميلي لجهاز دعم إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين سنة (50) :

المرسوم الرئاسي رقم 03 - 514 المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 30 ديسمبر 2003 المتمم و المعدل بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10 - 156 المؤرخ في

07 رجب 1431 الموافق ل 20 جوان 2010 المتعلق بدعم إحداه النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين(30) و خمسين (50) سنة (جريدة رسمية رقم 39 صادرة بتاريخ 23 جوان 2010).

المرسوم التنفيذي رقم 04 - 02 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 03 جانفي 2004 المتمم و المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10 - 158 المؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق ل 20 جوان 2010 المحدد لمستويات و شروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة (جريدة رسمية رقم 39 صادرة بتاريخ 23 جوان 2010).

أما عملية التنظيم و التوزيع فتتم تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(ص.و.ت.ب) بتعداد يناهز 1497 أجيورا، موزعاً إقليمياً عبر:

- مقر المديرية العامة.

- ثلاثة عشر(13) وكالة جهوية .

- ثماني و أربعين (48) وكالة ولائية.

كما انه لكل وكالة جهوية وكالة أو عدة وكالات ولائية فرعية. للمساعدة على العودة إلى العمل، شرع الصندوق في بعث إجراءات احتياطية بإنشاء هيئات تابعة للوكالات الجهوية بما في ذلك :

- اثنا وعشرون (22) مركزاً للبحث عن شغل (م.ب.ش)

- ثماني و أربعون (48) مركزاً لدعم العمل الحر(م.د.ع.ح)

جدول رقم (17) يوضح التوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (1)

الوكالات الجهوية	عدد الوكالات	الوكالات الولائية
الجزائر	1	الجزائر
عنابه	6	قالمة ، الطارف ، تبسه ، سوق هراس ، سكيكدة
باتنة	4	باتنة ، خنشلة ، بسكرة ، أم البواقي
بشار	4	بشار ، أدرار ، تندوف ، البيض
البليدة	3	البليدة ، تيبازة ، المدية
الشلف	3	الشلف ، الجلفة ، عين الدفلة
قسنطينة	3	قسنطينة ، جيجل ، ميلة
وهران	3	وهران ، غليزان ، مستغانم
ورقلة	6	ورقلة ، غرداية ، الأغواط ، الواد ، تمنراست ، إليزي
سطيف	4	سطيف ، بجاية مسيلة ، برج بوعريريج
سيدي بلعباس	5	سيدي بلعباس ، تلمسان ، سعيد ، نعامة ، عين تيموشنت
تيارت	3	تيارت ، معسكر ، تسمسيلات
تيزي وزو	3	تيزي وزو ، البويرة ، بومرداس

المصدر : www.cnac.dz

شروط الاستفادة من مشاريع صندوق التأمين على البطالة :

أما عن كيفية الاستفادة من هذا المشروع فلا بد من توفر الشروط التالية:

- يبلغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة .
- مقيم بالجزائر .
- مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل .
- لا يشغل منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة .
- لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط .

كما يتعين علي المستفيد ان :

- يمتلك مؤهلات مهنية و أو مهارات ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

- أن لا يمارس نشاطا لحسابه الخاص

- أن يكون قادرا على المساهمة الشخصية (نقدية أو عينية) في تركيب مشروعه المالي.

و يتم تقديم ملف مثبت لوضعية البطالة يتضمن الوثائق التالية:

- شهادة ميلاد أصلية مسلمة من طرف بلدية محل الازدياد أو بلدية محل إقامة المعني

مع الإشارة إلى رقم شهادة الازدياد الأصلية المدونة على الدفتر العائلي

- شهادة الإقامة لا يتعدى تاريخها ستة 6 أشهر

- شهادة دراسية أو شهادة عمل مسلمة من طرف هيئة عمومية أو خاصة تثبت

مستوى التأهيل المهني ولها علاقة بالنشاط المراد انجازه .

- استمارة الهوية (وثيقة خاصة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.

- تصريح شرفي يثبت أن البطال:

-لا يمارس أي نشاط مأجور

- لم يستفد من أي دعم آخر خاص بإحداث النشاطات

- يلتزم بالإسهام في تمويل مشروعه (المساهمة الشخصية).

و يتلخص مسار المستفيد من المشروع في المراحل التالية:

1- التسجيل بصفة طالب للشغل: يتم هذا التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل (ALEM)

2- إيداع ملف الترشيح: يودع ملف الترشيح كاملا لدى وكالة الصندوق الوطني للتأمين

عن البطالة.

3- المرافقة الشخصية (CNAC):

يرافق صاحب المشروع مستشار منشط يقوم بتقديمه جميع الاستشارات اللازمة لدراسة وتركيب وانجاز وبعث المشروع.

4- دراسة المشروع للحصول على شهادة القابلية و التمويل من طرف لجنة الانتقاء

والاعتماد والتمويل يعرض ملف صاحب المشروع على لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل ليبت في مدى نجاعة المشروع وديمومته، في حالة التصديق على مشروعه تسلم له شهادة القابلية و التمويل.

5- تسجيل النشاط لدى المركز الوطني للسجل التجاري أو الغرفة المهنية.

6- الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر قروض البطالين ذوي المشاريع اثر دفع مستحقات الاشتراك ، يسلم لصاحب المشروع شهادة الانخراط التي ترفق بالملف

البنكي لتكون بمثابة وثيقة مثبتة لضمان مخاطر الاستثمار وهي إحدى التزامات تحرير لقرض البنكي.

7- إيداع طلب القرض لدى البنك:

يتعين على البنك تبليغ قراره لصاحب المشروع وإعلام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في أجل أقصاه شهرين (02).

8- تكوين أصحاب المشاريع في مجال تسيير المؤسسة

9- انجاز المشروع :

بعد تسديد مبلغ المساهمة الشخصية وعقب تحرير القروض ، يرافق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أما المساعدات والامتيازات الممنوحة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إعطاء سلفه غير مكافئة واجبة السداد بدون فوائد.

بالإضافة إلى مرافقة شخصية من خلال منشط مستشار تتم عبر الاستشارة والمساعدة سواء في تركيب المشروع أو الدعم أمام لجنة الاعتماد و الانتقاء(CSVF).

ومن الامتيازات أيضا تخفيض نسب الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي وتقدر النسبة بـ 80 % من معدل الفائدة المطبقة من طرف البنوك ، وعندما ينجز الاستثمار في قطاعات الفلاحة والري والصناعة التحويلية والأشغال العمومية فان نسبة التخفيض تصل إلى 95%، ومن الامتيازات الجبائية في مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- نسبة مخفضة بـ 5 % من الرسوم الجمركية

- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الاقتناءات العقارية.

- الإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات.

أما في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات.

- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية لمدة ثلاث (03) سنوات

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة تتراوح ما بين 06 إلى 08 سنوات.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح ما بين 06 إلى 08 سنوات.

أما عن طريقة التمويل فان المشروع الذي تصل قيمته إلى عشرة(10) ملايين دينار

جزائري يمول من طرف ثلاثة مصادر، البطال صاحب المشروع كون مساهمته نقدية أو عينية.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يقدم سلفه غير مكافئة (واجبة السداد بدون فوائد).
البنك: قرض مخفض الفوائد كما سبق توضيحه.

كما يوجد مستويان لتمويل المشروع (حسب المبلغ الإجمالي الاستثمار)

المستوى الأول : استثمار بمبلغ يقل أو يساوي 5000.00 000 دج.

- تمثل المساهمة الشخصية 1% على الأقل من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
 - تقدر السلفة غير المكافئة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بـ 29% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
 - قرض بنكي لا يتجاوز 70% (كحد أقصى) من المبلغ الاستثمار الإجمالي.
- المستوى الثاني: استثمار بمبلغ يفوق 5 000.00 000 دج و يقل أو يساوي 10000 دج

تمثل المساهمة الشخصية 2% من مبلغ الاستثمار الإجمالي.

تقدر السلفة غير المكافئة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بـ 28% من لمبلغ الإجمالي للاستثمار.

قرض بنكي لا يتجاوز (70%) كحد أقصى (من المبلغ الإجمالي للاستثمار).

صاحب المشروع يواصل دعمه لأجل تجسيد مشروعه وبعث مؤسسته.

10- المتابعة بعد إحداث النشاط:

في مرحلة استغلال النشاط، يستفيد صاحب المشروع من متابعة المستشار المنشط طيلة السنوات الثلاث الأولى.

- القرض المصغر:

تميز القرض المصغر الممنوح للفئات التي تتميز بهشاشة وسوء وضعيتها الاقتصادية في الماضي بارتباطه غالبا بارتفاع نسبة الفائدة وكان تسديد القرض على شكل سلع حيث نجح الدائنون و اغتتوا من ذلك نتيجة استغلالهم لحاجيات الفئات الفقيرة من السكان.

ونتيجة للاعتراض الحاصل ترك هؤلاء المدينون تدريجيا مكانهم لأشخاص أكثر مساعدة ورحمة للمقترضين الصغار.

وفي القرن الخامس عشر قامت الكنائس والكهنة في ايطاليا و فرنسا بتنظيم الادخار و القرض المصغر على المستوى المحلي.

وفي القرن التاسع عشر تم استحداث صناديق "رايفزن" في ألمانيا وكذا صناديق Des jardins في كندا.

وانطلاقا من سنة 1970 قامت دول الجنوب على غرار بنغلادش بتطوير نظام القروض الصغيرة من اجل مكافحة النظام المرتبط بطلب نسبة فوائد مرتفعة الذي كان سائدا في هذه الدول بهدف مساعدة الفقراء و قد كان لمبادرة بنك قرامين الفضل الكبير في تكريس القرض المصغر.

وفي عام 1980 تم تعميم القرض المصغر عبر أنحاء العالم ،ونتيجة لخصوصيته التقنية و الاقتصادية و الاجتماعية فان هذا المنتج المالي موجه نحو الفئات إلى ترفضها البنوك او غير المؤهلة حسب النظام البنكي الكلاسيكي.

وفي عام 1998 اعلنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 2005 سنة دولية للقرض المصغر بهدف الإشادة بدور القرض المصغر في التخفيف من حدة الفقر (1).

(1)-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: رسالة الوكالة، العدد2، ص 1.

هذه نبذة سريعة عن تاريخ القرض المصغر ،أما عن وضعية القرض المصغر في الجزائر فان هذه التجربة تعتبر حديثة مقارنة بالتجارب العالمية وهذا ما سنطرق اليه في هذا الجزء من البحث .

-القرض المصغر في الجزائر:

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث يسمح لفئة المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح بإنشاء أكثر من 15.000 نشاط في مختلف القطاعات إلا انه لم يعرف - في صيغته السابقة- النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة و المتابعة أثناء مراحل إنجاز المشاريع و متابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة و دعم الاستقرار .

تعريف القرض المصغر:

القرض المصغر هو سلفة موجهة للمشاريع التي تتراوح كلفتها من:

- 30.000 دج لإيجاد نشاط عن طريق شراء المواد الأولية.

- 50.000 دج إلى 400.000 دج لإيجاد نشاط عن طريق اقتناء عتاد صغير أو مواد أولية.

- يتم تسديده على مدى 12الى 60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات)⁽¹⁾.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و مهامها:

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما.

- دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.

- منح سلف بدون فوائد.

- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

يهدف جهاز القرض المصغر إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي للسكان المستهدفين من خلال إنشاء أنشطة إنتاج السلع والخدمات، هو مصمم لربات البيوت و المواطنين بدون أي دخل أو دخل غير مستقر وغير منتظم، وهناك نوعان من التمويل: - قرض موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1000.000 دج في إطار إنشاء نشاط باقتناء معدات صغيرة أو مواد خام للبدء بالمشروع و التمويل المالي لمقتضيات إطلاق النشاط وتصل فترة تسديد القرض إلى 08 سنوات مع تأجيل بـ ثلاث سنوات من أجل تسديد القرض البنكي الرئيسي و سنة واحدة من أجل تسديد فوائد القرض.

- قرض بدون فوائد من أجل اقتناء المواد الأولية حيث لا يتجاوز المبلغ 100.000 دج و قابل للتسديد بين 24 إلى 36 شهرا وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه أخص بما يلي:

(1)- نفس المرجع السابق، ص2.

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدون من الجهاز.
- نصح و دعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة و مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسيسية و كذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، و ذلك لحساب الوكالة.

الشبكة العملية:

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 تنسيقية و لائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها تنسيقيتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

أما عن المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر فان الوكالة تضمن الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.

كما يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من 5 الى 20 % من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك و ذلك حسب الحالات) فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية.

ويمنح القروض البنكية حسب النظام البنكي ووفقا لقوانين و شروط منح القروض و ذلك في حدود آجال لا تتجاوز مدة شهرين.

- كما تمنح سلفه بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل

الثلاثي .

- تمنح الوكالة سلفه بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100 000 دج ، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمنح فترة سماح تقدر بسنة واحدة لتسديد باقي فوائد القرض البنكي.

وتتم دراسة الملفات القروض البنكية حسب النظام البنكي ووفقا لقوانين و شروط منح القروض و ذلك في حدود أجال لا تتجاوز مدة شهرين.

تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و محدد لقانونها الأساسي، فإن هذه الوكالة تتزود بالأجهزة التالية:

- مجلس التوجيه

- لجنة المراقبة

- مدير عام

- مديريات مركزية تنفيذية

- وكالات جهوية.

المجلس التوجيهي:

إن مجلس التوجيه الذي تدوم عهده ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، يترأسه رئيس ينتخبه نظراؤه لمدة سنة واحدة ويساعده في أداء عمله نائب رئيس الذي يتم انتخابه بالأشكال نفسها و لنفس المدة، فيما يتولى المدير العام مهام أمانة مجلس التوجيه.

يجتمع المجلس التوجيهي مرة كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من

رئيسه و يمكن أن يجتمع , زيادة عن ذلك , في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو من ثلثي (2/3) أعضائه أو بطلب من الوزير المكلف بالتضامن الوطني و الأسرة إذا اقتضت الظروف ذلك.

لا تصح مداورات المجلس التوجيهي إلا بحضور ثلثي (2/3) أعضائه على الأقل وإذا لم يكتمل النصاب يصح اجتماع المجلس التوجيهي بعد استدعاء ثان ويتداول حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

تتخذ قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات, يكون صوت الرئيس مرجحاً, و تحرر مداورات المجلس التوجيهي في محاضر و تدون على سجل خاص مرقم و مؤشر و يوقعها الرئيس.

ترسل المحاضر إلى الوزير المكلف بالتضامن الوطني و الأسرة في غضون الأسبوع الذي يلي المصادقة عليها .

يعين أعضاء المجلس التوجيهي بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني و الأسرة, بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاثة (3) سنوات قابلة لتجديد.

تنتهي عضوية الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة, وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء, يستخلف حسب الأشكال نفسها, ويخلفه العضو الجديد المعين حتى انقضاء مدة العضوية.

ينتخب رئيس المجلس التوجيهي نظراؤه لمدة سنة واحدة ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة, وفي حالة انقضاء مدة عضويتها يستخلفان حسب الأشكال نفسها.(1)

لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه.

(1)-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: رسالة الوكالة، العدد 08، 2012، ص ص 7-8.

تعين رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها.

تكلف بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه، وتجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها.

تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أفضل الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة، كما تبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة و التنفيذ و التقييم التي يعدها المدير العام.

وتقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها و توصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة و نفقاتها و برنامج نشاطها بالإضافة إلى التقرير السنوي عن تسيير المدير.

وتقوم أيضا بمراقبة وتدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما بمبادرة منها أو بناء على قرار من مجلس التوجيه.⁽¹⁾

المدير العام:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل و يخول سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها، في كل الأحوال.

المديريات المركزية التنفيذية:

يشمل الهيكل التنظيمي للوكالة أربعة مديريات و هي:

- مديرية الإدارة و الوسائل

- مديرية المالية و المحاسبة

- مديرية تقنية

- مديرية الإعلام الآلي

(1)-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : رسالة الوكالة، العدد 09، 2012، ص7.

- وكالات جهوية

- خلايا على مستوى الدوائر.

لجنة التأهيل الولائية:

تم استحداث هذه اللجنة بناء على قرار من السيد الوالي و باقتراح من المديرية العامة للوكالة، حيث كلفت هذه اللجنة باتخاذ القرار بشأن ملفات طلب القروض المصغرة التي يودعها المقاولون بعد أن تولى هيئات الوكالة تحضيرها.

كما تملك لجنة التأهيل صلاحيات فحص الملفات و اتخاذ القرار بشأن تأهيل المقاول و نشاطه لجهاز القرض المصغر الذي تسييره الوكالة طبقا للنصوص المعمول بها.

تتكون هذه اللجنة من منسق ولائي بصفة رئيس اللجنة و ممثلي خمس بنوك أو مؤسسات مالية وهي : البنك الوطني الجزائري BNA بنك الجزائر الخارجي BEA بنك التنمية المحلية BDL بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و القرض الشعبي الجزائري CPA، باعتبارهم شركاء في تنفيذ الجهاز بالإضافة إلى ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة للقروض المصغرة وكذا مرافقوا الدوائر ، وتجتمع هذه اللجنة مرة أو مرتين كل شهر بناء على استدعاء من رئيسها من اجل دراسة ملفات القروض المصغرة التي يتقدم بها المقاولون الذين استوفوا شروط التأهيل التي وضعتها الوكالة⁽¹⁾.

أما عن شروط الحصول على القرض المصغر تتمثل في :

- أن يكون السن 18 سنة فما فوق.

- أن يكون الطالب بدون دخل أو دخل صغير غير مستقر.

- أن تكون له إقامة ثابتة.

- حاصل على كفاءة ممثلة بشهادة و متحصل على معرفة خاصة بإنشاء النشاط المطلوب.

(1)-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : رسالة الوكالة، العدد6، 2012، ص10.

- غير مستفيد من إعانة أخرى من أجل إنشاء النشاط.

- متحصل على 1 بالمائة من التكلفة الإجمالية للنشاط في إطار اقتناء المعدات الصغيرة من أجل إطلاق النشاط.

- المساهمة في صندوق الضمان المتبادل للقرض المصغر في حالة ما كان المستثمر يلتزم بقرض بنكي.

- التعهد بتسديد مبلغ القرض و الفوائد للبنك وفقا للوقت المحدد بالتعهد بتسديد القرض الغير مدفوع للوكالة وفقا للوقت المحدد.

أما المساعدات و الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر تتمثل منحهم تكوين، دعم، نصح، مرافقة تقنية للمستثمرين بالإضافة تخفيض الفائدة البنكية بنسبة من 5 إلى 20 بالمائة من نسبة الدين المطبقة من طرف البنوك و المؤسسات المالية. الفرق في نسبة الفائدة يؤخذ على عاتق الخزينة العمومية.

- قرض غير مدفوع بنسبة 29 بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع في إطار إنشاء المشروع باقتناء المعدات الصغيرة و المواد الأولية لأجل انطلاق النشاط الذي لا تتجاوز تكلفته الإجمالية 1000.000 دج.

- من أجل شراء المواد الأولية القرض الغير المدفوع يصل إلى 100 بالمائة من تكلفة النشاط الإجمالية و التي لا تتجاوز 100.000 دج.

- كما قامت الوكالة بعدة مبادرات اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة الحاملين للمشاريع بغرض تحسيسهم بجهاز القرض المصغر ودوره في إعطائهم فرصة للاندماج في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي. وتتمثل هذه الإجراءات في :

- إعداد شريط اعلامي لفائدة فئة الصم البكم وذلك من خلال الاستعانة بمترجم محترف

- انجاز مطبوعات إعلامية بطريقة البراي و يضم صنفين الأول يشمل إعداد دليل

المقاول الصغير وهو موجه خصيصا لفئة المكفوفين الراغبين في إنشاء مشاريع

مصغرة، أما الصنف الثاني فهو عبارة عن كتيب صغير توجد به المعلومات الأساسية التي تتضمنها مطويات الوكالة والمتعلقة بجهاز القرض المصغر.⁽¹⁾

أما الامتيازات الجبائية فتمثل في :

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة 03 سنوات.

- الإعفاء من الضريبة العقارية على المباني المستخدمة للأنشطة المضطلع بها لمدة ثلاث (03) سنوات.

- تعفى إجراءات تكوين المؤسسات الناشئة من طرف المستثمرين من كل حقوق التسجيل.

- الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، للمعدات و الخدمات الداخلة مباشرة في إنشاء الاستثمار.

- تخفيض الضريبة على الدخل العام أو الضريبة على أرباح المؤسسات و على ضريبة النشاط المهني نظرا لانتهاء فترة الإعفاء خلال السنوات الثلاث الأولى للقرض وذلك حسب مايلي:

- السنة الأولى للقرض: تخفيض بنسبة 70 بالمائة.

- السنة الثانية للقرض: تخفيض بنسبة 50 بالمائة.

- السنة الثالثة للقرض: تخفيض بنسبة 25 بالمائة.

- تطبيق نسبة 5 بالمائة على حقوق الجمركة للمعدات المستوردة و الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

أما من جانب الاستقبال والتوجيه فان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تضمن عبر خلايا المرافقة على مستوى الدوائر، استقبال مشخص للمواطنين وحاملي الأفكار لاستحداث نشاطات اقتصادية.

(1)- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: رسالة الوكالة، ANGEM، العدد 9-2012، ص 3.

يتمثل الأمر في إعلام وطمأنة هؤلاء بخصوص توجهات وأهداف و أسلوب عمل الوكالة، إضافة إلى توضيح الخطوات الواجب إتباعها لإنشاء النشاطات.

كما تقوم الوكالة بتطبيق برامج تكوينية تتوافق مع المستوى التعليمي للمقاولين وحجم نشاطاتهم، حيث أن هذه التكوينات مخصصة لتعزيز قدرات المقاولين في مجال التسيير قصد تمكينهم من تسيير أعمالهم على نحو قصد تمكينهم من تسيير أعمالهم على نحو جيد وبالتالي تطوير نشاطاتهم.

كما تسهل الوكالة تنظيم معارض للبيع لصالح المقاولين المستفيدين الذين انطلقوا في ممارسة نشاطاتهم في إطار القرض المصغر بهدف:

- التشهير بأجهزة دعم إدماج الشباب لدى الفئات السكانية المستهدفة.
- إبراز نجاح المقاولين الذين انطلقوا في ممارسة أنشطتهم في إطار القرض المصغر.
- التعريف بالمنتجات التي أنجزها المقاولون واستقطاب الطلبات عليها.
- إثارة التبادلات بين المقاولين العارضين حول المهارة المهنية.
- تسهيل استفادة الفئات السكانية المستهدفة من مختلف الأجهزة.
- بعث الرغبة على الطلب لدى الفئات المستهدفة.

ومن الامتيازات أيضا تمنح للمستفيدين من القرض الثلاثي فترة تأجيل التسديد مقدرة بسنة واحدة قبل الشروع في تسديد الفائدة البنكية تليها فترة ثلاث سنوات لتسديد أصل القرض ثم السلفة بدون فوائد التي تقدمها الوكالة.

إعادة إدماج المساجين من خلال القرض المصغر :

يخص المحبوسين الذين استغلوا فترة احتباسهم في متابعة دورات تكوينية بهدف اكتساب مهارة مهنية، حيث توفر الوكالة فرص إنشاء نشاط ذاتي الذي يمثل لهؤلاء، الوسيلة الأنسب لإعادة الاندماج في المجتمع، حيث تقوم الإطارات المحلية للوكالة بحملات تحسيسية وترويجية للجهاز بانتظام لدى فئة نزلاء المؤسسات العقابية، وهذا في ظل الاتفاقية المبرمة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و المديرية العامة لإدارة

السجون و إعادة الإدماج (1).

أشكال تمويل القرض المصغر :

تسير الوكالة في إطار القرض المصغر نوعان من التمويل انطلاقا من القرض لمصغر (قرض غير مدفوع بقيمة قصوى 100.000 دج) إلى غاية قرض أكثر أهمية (الذي لا تتجاوز قيمته 1000.000 دج) وذلك عن طريق البنك تسمح كل صيغة من صيغ التمويل بتمويل بعض النشاطات و موجهة لفئة محددة من الأشخاص.

أما الأنشطة التي يمولها الجهاز فتشمل ما يلي:

الصناعة: صناعة غذائية: صناعة العجائن الغذائية ، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية و تقليدية، صناعة الشوكلاطة، المرطبات، البوظة، تحميص و رحي القهوة، تعليب السمك، تحميص و تغليف الفول السوداني.

الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية عدة السرير، المطبخ، المفروشات. الصناعة الجلدية الأحذية التقليدية، الألبسة. الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال الفلاحة: تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية لدواجن و الأرانب و النحل.

فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه و الخضر (التجفيف والتخزين)، مشتل الزهور و نباتات الزينة فلاحة الأرض.

الصناعة التقليدية: النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير و القטיפ و الزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب

(1)-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: رسالة الوكالة، العدد 07، 2012، ص 10.

الخدمات: الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات.

الصحة:عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

المباني و الأشغال العمومية : أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء... نشاطات تجارية صغيرة.

صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ضمان القروض البنكية ، و قد أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22-01-2004 المتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و تحديد قانونه الأساسي، و يضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يغطي الصندوق، بناء على طلب البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود خمسة وثمانين في المائة 85%. يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتباراً، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر. يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض.(1)

صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها

(1)- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . ANGEM

الفصل الرابع : السياسة التنموية و البطالة

الوكالة و التي لا تتجاوز 100.000 دج، و قد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

جدول رقم (18) يوضح أنماط التمويل:

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف) شراء مواد مواد أولية)	0 %	-	100 %	-
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستويات ولايات الجنوب	0 %	-	100 %	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف	1 %	70 %	29 %	5 % من النسبة التجارية مناطق خاصة (النوب والهضاب العليا)
		1 %	70 %	29 %	10 % من نسبة التجارية (بقيمة المناطق)

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة www.cnac.dz

تمويل شراء المواد الأولية:

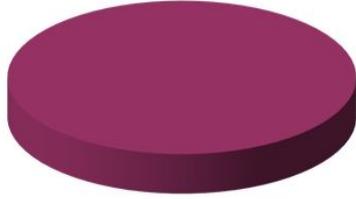
قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد و الذي تصل قيمته إلى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب، موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

شراء مواد أولية
كلفة المواد الأولية لا تتعدى 100.000 دج
قد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب
قرض بدون فوائد
100 %

شكل رقم (3) يوضح كيفية تمويل شراء المواد

الأولية (قرض بدون فائدة)

التمويل الثلاثي:



قرض ممنوح من الوكالة بمفردها
قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 من اجل اقتناء عتاد صغير و مادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة و يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).

شكل رقم (4) تمويل ثلاثي للقرض المصغر



جدول رقم (19) يوضح حصيلة القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد و قطاعات النشاط (الحصيلة إلى غاية ديسمبر 2012)

قطاعات النشاط						جنس المستفيد		حصيلة القروض الممنوحة
التجارة	الصناعات التقليدية	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	الصناعات المصغرة	الزراعة	الرجال	النساء	

61	86 155	95 250	36 661	117 191	76 290	178 104	273 504	عدد القروض الممنوحة
0,01%	19,08%	21,09%	8,12%	34,81%	16,89%	39,44%	60,56%	النسبة المئوية (%)

المصدر : الموقع الرسمي للفرز المصغر www.angem.dz

شكل رقم (5) يوضح حصيلة السلف الممنوحة حسب قطاعات الأنشطة وحسب جنس المستفيد

حصيلة السلف الممنوحة



العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة: **451.608** سلفه

جدول رقم (20) يوضح العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	423 329
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	28 272

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة www.cnac.dz

شكل رقم (6) يوضح رصيد الوظائف التي أنشئت منذ إنشاء الوكالة لنهاية ديسمبر

2012.



شكل رقم (7) يوضح تطور حصيلة مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر على مستوى الوطني (2012 - 2005)



جدول رقم (21) يوضح مجموع القروض الممنوحة إلى جانب المناصب المستحدثة في إطار القرض المصغر:

451 608	عدد القروض الممنوحة
677 412	العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة
50 107	عدد المقاولين المكونين
49	التنسيقيات الولائية

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة www.cnac.dz

- مجموعة أرقام منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2012/12/31

من خلال المعطيات الواردة في الجداول (20) و (21) و الرسومات البيانية يتبين أن حصيلة القروض الممنوحة في إطار القرض المصغر إلى غاية 2012 وصلت إلى 451 608 قرص وتم استحداث 677 412 منصب شغل ،و الملاحظ أن النسبة الكبيرة من المستفيدين في هذا الإطار تضم فئة النساء بحوالي 273 504 قرص بنسبة %60,56 و فئة الرجال ب178 104 قرص بنسبة %39,44 وهذا عائد بالدرج الأولى إلى اقبال النساء الماكثات في البيت اللواتي يمتلكن حرفة ولا تتطلب إمكانات و تجهيزات كبيرة فيلجان إلي القرض المصغر من اجل تمويل مشاريعهم الصغيرة .

2-دعم ترقية الشغل المأجور: ويضم البرامج التالية.

- جهاز المساعدة الإدماج: DAIP

انشأ هذا الجهاز بموجب مرسوم تنفيذي رقم : 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008 ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج :

-عقود إدماج حاملي الشهادات.

-عقود الإدماج المهني.

-عقود تكوين / إدماج.

يهدف هذا النظام لتشجيع التأهيل المهني للشباب طالبي الشغل وتشجيع كل أشكال العمل الهادفة لتطوير تشغيل الشباب خاصة عن طريق برامج التكوين - العمل.

وهذا النظام موجه إلى ثلاثة فئات لطالبي الشغل :

- الفئة الأولى :

الشباب الحاصلين على شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين المهني

- الفئة الثانية :

الشباب المتخرجين من التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني والذين تابعو تربص تكويني

- الفئة الثالثة :

الشباب بدون تكوين وأي تأهيل

ما هو عقد التأهيل؟

يعد لكل عقد :

1 - عقد إدماج الحاملين على الشهادات CID

2- عقد التكوين - الإدماج CIP

3 - عقد التكوين - الإدماج CFI

عقود الإدماج تعد بين :- مصالح الإدارة المكلفة بالشغل (مديرية التشغيل بالولاية) -
الهيئة المشغلة والهيئة المكونة - المستفيدين

ويستفيد من هذا النظام هيئات التشغيل التالية:

- المؤسسات العمومية والخاصة

- الهيئات والإدارات العمومية

- ورشات الأشغال المختلفة التي أطلقتها الجماعات المحلية

- قطاعات النشاط المختلفة (الصناعة، الزراعة، السياحة والصناعات التقليدية)

أما مدة عقد الإدماج فتتمثل فيما يلي:

- ثلاث سنوات قابلة للتجديد في الهيئات والإدارات العمومية

- سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي

- سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين
- أما عدد المستفيدين المقدمين من طرف الهيئة المشغلة يكون:
- بالنسبة للهيئة المشغلة المعنية : العدد لا يجب أن يتجاوز 15% من إجمالي اليد العاملة
- بالنسبة للمؤسسة المصغرة التي تأسست في إطار التشجيع والمساعدة لخلق نشاط خلال فترة الانطلاق : اثنين من طالبي الشغل.
- المشتغلين لديهم الحق في الاستقادة مرة واحدة وذلك في حالة ما إذا حققوا إدماج 25% من العدد الإجمالي الذي منح لهم في السنة الأولى.
- أما الشروط المطلوبة من طالبي الشغل فهي: ،أن يكون طالب للشغل- حاصل على الجنسية الجزائرية- عمره بين 18 و 35 سنة- تسوية الوضعية تجاه الخدمة الوطنية- الشهادات أو بيان المؤهلات العلمية والمهنية- أن يكون مسجلا كطالب شغل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل القريبة من مقر سكناه- أن يكون بالغ من العمر 16 سنة بشرط أن يقبل بمثابة تكوين في إحدى الفروع التي يحتاجها سوق العمل.
- كما يحصل المستفيدون من عقود الإدماج الحاصلين على الشهادات : على تعويض شهري يقدر بـ :
- الحاصلين على شهادات التعليم العالي 15 000 دينار جزائري صافية .
- التقنيون السامون 10 000 دينار جزائري صافية.
- المستفيدون من عقود الإدماج المهني : 800 دينار جزائري صافية لخريجي التعليم الثانوي والتكوين المهني
- المستفيدين من عقود التكوين-الإدماج يحصلون على تعويض شهري يقدر بـ : 000 12 دينار جزائري للهيئات المدمجين في مختلف الورشات.
- مدة العقد هي ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب من المشغل وذلك في

الورشات ذات المنفعة العامة 4000 دينار جزائري للشباب المشغلين لدى الحرفيين.

- مدة العقد هي سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للورشات ذات المنفعة العامة للحرفيين (1).

- عقد العمل المساعد CTA:

هو عقد عمل يبرم بموجب قانون 11 - 90 الصادر في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشغيل الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة - تمنح الدولة مساهمة تقدر بـ :

12 000 دينار جزائري شهريا للجامعيين وذلك لعقد مدته ثلاثة سنوات قابلة للتجديد

10 000 دينار جزائري شهريا للتقنيين الساميين وذلك العقد مدته ثلاثة سنوات قابلة للتجديد 8000 دينار جزائري شهريا بالنسبة للحاصلين على عقود عمل المساعد المبرمة في إطار عقد الإدماج المهني لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

-عقد التكوين - العمل CFE:

هو تكوين موجه للشباب الحاصلين على شهادات ومدمجين في إطار نظام المساعدة للإدماج المهني DAIP مع تمويل بنسبة 60% لمدة أقصاها ستة أشهر يلتزم المشغل بتشغيل المستفيدين لمدة ستة أشهر على الأقل.

ويبرم عقد التكوين - العمل بين الوكالة الوطنية للتشغيل، المشغل والمستفيد و الشباب المدمج في إطار هذا النظام ملزم باحترام القانون الداخلي للهيئة المشغلة.

(1) - يتحصل الشباب المدمج في إطار عقود الإدماج للحاصلين على الشهادات العليا وعقود الإدماج المهني على منحة

التشجيع على البحث عن تكوين PERF تقدر بـ 3000 دينار جزائري في الشهر وذلك لمدة ستة أشهر.

كما يلتزم الشباب بمتابعة وإنهاء فترة الإدماج المحددة في العقد، وفي حالة فسخ العقد بمبررات شرعية فإن الشباب يمكن أن يستفيدوا مرة أخرى من عقد للإدماج.

و في حالة فسخ العقد من طرف المستفيد بدون أي عذر مبرر، فإن الشاب يفقد حقوقه من الاستفادة من هذا النظام.

أما في حالة فسخ عقد الإدماج بدون عذر مبرر من طرف المشغل يفقد المشغل الحق من الاستفادة من هذا القطاع.

وفي حالة ما إذا أراد المشغل فسخ العقد، عليه تقديم إشعار كتابي لمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك 7 سبعة أيام على الأقل قبل فسخ العقد. وعليه توضيح أسباب فسخ العقد كتابيا. كما أن فسخ عقد الإدماج يؤدي إلى إيقاف المنحة.

ويقدم نظام المساعدة على الإدماج المهني DAIP بعض الإجراءات التحفيزية منها :

- التكلفة بمصاريف وأعباء الضمان الاجتماعي والتعويضات.

- التكلفة ب 60 % من أعباء وتكاليف التكوين.

- الاستفادة من التخفيض لمدة ثلاثة سنوات على أقصى حد من دعم شهري بـ 100 دينار جزائري لكل عقد تشغيل دائم

- الاستفادة من تخفيض في أعباء أرباب العمل :

15% في حالة تشغيل طالب عمل لديه خبرة.

15% في حالة تشغيل طالبه عمل جديد بدن خبرة.

و فيما يلي تفصيل لعقود الإدماج المهني الثلاث وتتمثل في:

1- عقود إدماج حاملي الشهادات CID:

خاص بالشباب طالبي العمل لأول مرة من حاملي الشهادات العليا والتقنيين الساميين الذين بلغت طلباتهم في 166.000 طلب سنة 2006 حسب الديوان الوطني للإحصاء ، اى ما يمثل 14 % من مجموع الطلبات.

حيث يتقاضى المستفيدون اجرا شهريا تتحمل أعباؤه الدولة ويكون مرجعي حسب مستوى المستفيد، وحدد هذا الأجر حسب الأجر القاعدي للإطار المبتدأ في الوظيف العمومي (55 %) بالصنف 11 الرقم الاستدلالي 498 لحاملي الشهادات الجامعية، أي مبلغ 12.300 دج و (50 %) من الصنف 10 الرقم الاستدلالي 43.3 بالنسبة للتقنيين الساميين أي مبلغ 10.100 دج.

كما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي وفي الجهة المقابلة يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي شهادات جامعية والتقنيين الساميين في الوسط المهني والسهر على تقييمهم.

أما عن فترة الإدماج فهي سنة واحدة وقابلة للتجديد بطلب من المستخدم للاحتفاظ بمنحة الإدماج.

وفي حالة اقتراح الوكالة الوطنية للتشغيل عن الشباب حاملي الشهادات عقد عمل للدعم على مستوى مؤسسة طبقا لمؤهلاته، يوجب عليه القبول، و إلا يفقد هذا الأخير حق الاستفادة من عقد إدماج حاملي الشهادات.

أما بالنسبة للقطاع الاقتصادي فمدة العقد سنة غير قابلة للتجديد.

2- عقود الإدماج المهني CIP :

وهو موجه خصيصا للشباب طالبي العمل لأول مرة من خريجي الطور الثانوي، ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تكويننا تمهينا، وقدر عددهم بـ 797.000، أي 64 % من مجموع البطالين حسب الديوان الوطني للإحصاء.

ويتم إدماج هاته الفئة لدى الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والخاصة.

ويتقاضى الشباب في إطار هذا العقد أجرا شهريا حسب القطاع القانوني ويحدد الأجر القاعدي الملحق بالصنف 8 الرقم الاستدلالي 379 من سلم أجور الوظيف العمومي أي نسبة 36 % منه أي 6100 دج في الإدارة والهيئات العمومية، ونسبة 47 % أي 8000 دج في القطاع الاقتصادي.

أما حصة المستخدم في الضمان الاجتماعي تقدر بـ 7 % تتكفل به الدولة أما فترة الإدماج سنة واحدة في الهيئات والإدارة العمومية وقابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج.

وفي حالة اقتراح الوكالة الوطنية للتشغيل على الشباب المدمجين عقد عمال للدعم على مستوى المؤسسة، يستلزم عليه قبول الاقتراح وإلا يفقد حق الاستفادة، أما بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والخاص فالمدة محددة بنسبة واحدة غير قابلة للتجديد.

3- عقود تكوين/ إدماج CFI: (1)

موجه هذا العقد للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون مؤهل وبدون تكوين والذين بلغ عددهم 278.000 أي 22 % من مجموع البطالين.

ويتم إدماجهم في مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط، أو يتم تكوينهم لدى حرفيين مؤطرين.

وتكون فترة الإدماج لدى الحرفيين المؤطرين سنة واحدة غير قابلة للتجديد.

أما بالنسبة للأشغال التابعة للجماعات المحلية (الغابات والتهيئة وصيانة المباني) فتحدد بفترة عمل الورشة.

وتقدر المنحة الشهرية للمستفيدين بـ 4000 دج خلال فترة التكوين لدى الحرفيين المطرين، وعندما يكون المستفيد مدمج في إطار انجاز ورشات عمل مختلفة يتم تسييرها

(1) - مديرية التشغيل لولاية بسكرة : تقرير حول انجازات قطاع التشغيل لولاية بسكرة منذ 1962 إلى غاية 2012،

بسكرة، 2012.

وفق أحكام تشريعية تنظيمية السارية المفعول في مجال العمل والضمان الاجتماعي.

أما عن تسيير هذا الجهاز (DAIP) تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بتسيير هذا الجهاز بالتنسيق مع مديرية التشغيل للولاية كما تتم مراقبة ومتابعة هذا الجهاز مديرية التشغيل الولائية بالتنسيق مع مفتشية العمل والمفتشية العامة للوزارة المكلفة بالتشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1- مجالات الدراسة

2- مصادر و أدوات جمع البيانات

3- الأسلوب المنهجي

تمهيد:

في إطار الدراسة الحالية لموضوع السياسة التنموية و انعكاساتها الاجتماعية الفقر و البطالة، و تخصيص الدراسة في ولاية بسكرة كان المنهج الوثائقي أكثر الطرق ملائمة لإجراء هذه الدراسة.

فالمنهج الوثائقي يساعد في استقراء و فهم الظاهرة بجميع متغيراتها و ذلك بما يوفره من إمكانية رصد و تحليل البيانات التفصيلية عن موضوع الدراسة و المحدد في منطقة بسكرة.

واعتمدنا في جمع البيانات على تقنيات وأدوات تتماشى و طبيعة الموضوع، لهذا نحاول في هذا الجزء من البحث تناول مختلف الإجراءات المنهجية من حيث المجال، المنهج، الأدوات، وأسلوب التحليل.

1- مجالات الدراسة :

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات الأولى في الجانب المنهجي وفي هذه الدراسة يمكن ذكرها فيما يلي :

1-المجال المكاني :

تم اختيار ولاية بسكرة كنموذج للدراسة وكان اختيارنا لولاية بسكرة لاعتبارات منها :

- أنها تعتبر من ولايات الجنوب التي حظيت باهتمام السلطات المحلية من حيث تخصيص البرامج و المشاريع منها صندوق الجنوب .
- كما أنها تضم العديد من البلديات التي تتفاوت فيما بينها في درجة التنمية.
- كما أنها تمثل مركز اهتمام من طرف السلطات المحلية منها توفرها على مديرية النشاط الاجتماعي وما تقدمه من خدمات لمختلف الشرائح، بالإضافة إلى وكالات التشغيل المختلفة (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وكالة القرض المصغر، الصندوق

الوطني للتأمين عن البطالة، مديرية التشغيل).

كما تتميز الولاية بكثافة سكانية عالية تصل الى 37 ساكن / كلم² ، وبارتفاع نسبة الشباب من ذوى الشهادات الذين تضاعف عددهم من 484 شاب سنة 1998 الى 4135 سنة 2009 ليصل إلى 5200 شاب خلال الفترة بين 2010-2014 حيث تعاني نسبة كبيرة منهم من البطالة وصلت إلى 10.33% على مستوى الولاية.

وفى ما يلي تشخيص لولاية بسكرة:

نتناول في هذا الجزء المؤهلات و المعطيات التنموية في منطقة الدراسة ،حيث نحاول من خلالها معرفة الإمكانيات البشرية و الطبيعية للولاية ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها، ذلك اعتمادا على العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالنظر للدور الذي من شأنه أن تلعبه في تحريك العملية التنموية في الولاية وتأثيرها على أكثر الفئات الاجتماعية تهميشا.

ولذلك فان تشكيل صورة تحليلية لأوضاع البلديات التي تعيش في ظروف اجتماعية و اقتصادية مختلفة ،إلى جانب محاولة التركيز على التفاوتات بين مختلف المناطق سواء على مستوى البنى التحتية و الخدماتية و المؤسسات الصحية و التربوية من شأنه التمهيد لمحاولة رسم خارطة اجتماعية للفقر و البطالة للولاية استنادا إلى عمل تحليلي وثائقي.

وفيما يلي نتعرض لولاية بسكرة للتعرف عليها وعلى واقع التنمية بها.

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21 509.80 كلم² وتضم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

- ولاية باتنة من الشمال.
- ولاية مسيلة من الشمال الغربي.
- ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

- ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ولاية ورقلة من الجنوب.

أما عن التنظيم الإداري فقد صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تضم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير وولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، لوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

- بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسه.
- بلدية القنطرة و عين زعوط من ولاية باتنة.
- بلدية الشعبية (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

أما الخصائص الديموغرافية لولاية بسكرة فقد تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطورا مهما، حيث قدر سنة 1966 بـ 135.901 نسمة، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8%.

في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88%.

وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 730.134 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30%.

أما بالنسبة لتقديرات السكان إلى غاية 2011/12/31 و بتطبيق نسبة النمو السنوية للولاية المقدرة بـ 2.30% (بين إحصاء 1998 وإحصاء 2008 للسكان والسكن)، يقدر عدد سكان الولاية إلى غاية 2011/12/31 ، 793640 نسمة منهم 404750 ذكور بنسبة 51.00 % و 388890 إناث بنسبة 49.00 %.

ويتوزع سكان الولاية بكثافة سكانية تقدر بـ 37 نسمة/كلم² وتتباين من بلدية لأخرى، حيث تصل إلى 1750 نسمة/كلم² ببلدية بسكرة مقابل 3 نسمة/كلم² ببلدية البساس جنوب غرب الولاية.

أما توزيع السكان بين حضرين و ريفيين نجد أن 484827 حضريون أي بنسبة 61.09% مقابل 308813 متركزون في الأرياف أي بنسبة 38.91% وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكاني مصنف (أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى.

اقتصاديا تعتبر منطق بسكرة ذات طبيعة فلاحية سهبية⁽¹⁾ وان موقعها الجغرافي الجيد جعلها تتكون من أربعة مجموعات متجانسة، المنطقة الشمالية منطقة جبلية و سفحية، ذات أملاح وهو مستغل من طرف الشرك الوطنية للملح، بالإضافة إلى وجود سد منبع الغزلان بطاقة قدرها 55.5 مليون متر مكعب موجه لسقي 800 هكتار من سهل لوطاية، أما منطقة الزيبان الغربية فهي منطقة سهول و هضاب غنية بالمياه و الأملاح بها أراضي فلاحية منتجة لأنواع الجيدة من التمور، أما المنطقة الزيبان الشرقية فهي منطقة سهول بالإضافة إلى أشجار النخيل، وإنتاج مكثف للخضر خاصة الطماطم، الفول... بالإضافة إلى المنتجات الصناعية التبغ و الحناء...، و منطقة الجنوب الشرقي هي منطقة سهبية تتميز بالنشاط الحيواني بسبب وجود مسار سهبي واسع وكذا النوعية الجيدة لسلالة أغنام أولاد جلال .

(1) - مجلة بسكرة، تنمية و انجازات 2009/2005

من خلال هذه المعطيات تعتبر الفلاحة العمود الأساسي للاقتصاد المحلي بثروة النخيل والتمور بأجود أنواعها التي تنافس المنتجات الأجنبية و المنتجات الفلاحية الأخرى الخضار و الفواكه التي تتميز بها المنطقة.

كما يحتل قطاع الري أهمية كبيرة في مجال التنمية بحيث يحض بدور استراتيجي في السياسة التنموية العامة للدولة من حيث توفير الحاجيات الأساسية للمواطن سواء المياه الصالحة للشرب أو شبكة الصرف الصحي.

تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية 820,00 مليون م³، منها 22 مليون م³ مياه سطحية أي بنسبة 2,68 %، و 798,00 مليون م³ مياه جوفية أي بنسبة 97,32 %.

تتوزع كمية المياه المسخرة الجوفية المستغلة كالتالي:

- 679,20 مليون م³ موجهة للفلاحة أي ما يعادل 89 %

- 77,54 مليون م³ موجهة للشرب أي بنسبة 10 %

- 7 مليون م³ مخصصة للصناعة 1 %

يوجد بالولاية سدين (02) موجهين خصيصا للسقي الفلاحي، هما:

- سد فم الغرزة : بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 47 مليون م³، يغطي هذا السد احتياجات 130000 نخلة من المياه بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 8 مليون م³.

- سد منبع الغزلان : بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 55.5 مليون م³، يؤمن سقي محيط مكنيات ببلدية الوطاية (تبلغ مساحة المحيط بـ 950 هكتار) بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 14 مليون م³.

أما فيما يخص وضعية التزود بالمياه الصالحة للشرب و شبكة التطهير فان أغلبية مناطق الولاية تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب، حيث بلغ طول الشبكة خلال سنة 2010، 1565, كلم بنسبة ربط تقدر بـ 92 %، بهذا بلغ حجم التوزيع اليومي للمياه للفرد الواحد 220 لتر/يوم، و هنا ينبغي التذكير بالمشكل الرئيسي للمياه المتمثل في الملوحة حيث تبلغ ملوحة المياه الموجهة للشرب إلى 2 غ/ل خاصة بالمناطق الجنوبية للولاية (بسكرة،

الحوش، زربية الوادي، عين الناقة).

فيما يخص شبكة التطهير فقد بلغ طول الشبكة 1329 كلم بنسبة ربط تقدر بـ 90 % .
يجدر التذكير أن الولاية قد استفادت بمحطة لمعالجة المياه القذرة بأولاد جلال ، بعدما كانت سابقا لا تملك أية محطة لتصفية هذه المياه فجميع مياه الصرف تلقى في الأودية دون أية معالجة مما قد يسبب تلوثات كبيرة للبيئة.
اما الطاقة الكهربائية تتوفر الولاية على شبكة طاغوية هامة، فهي مغطاة بأربعة خطوط للطاقة الكهربائية من 220 KVA:

- مسيلة - بسكرة.

- باتنة - بسكرة.

- بسكرة - الوادي.

- بسكرة - ورقلة.

و كذا 60KVA: - بسكرة - عين الناقة

- بسكرة - طولقة

قدرة كل خط KV220 ومجمعة كلها بمركز الناحية الشمالية للمدينة. تتوزع هذه الطاقة عبر الولاية بواسطة خمسة يبلغ إجمالي المساكن المربوطة بالشبكة الكهربائية 128700 مسكنا، أي بنسبة تغطية تقدر بـ 92,93% من مجموع مساكن الولاية.

و بالنسبة للغاز فبايصاله لكل من الدوسن ، زربية الوادي والحاجب يصبح عدد التجمعات السكنية ستة عشرة مجمع موصول بالغاز الطبيعي وهي بسكرة، طولقة، أولاد جلال، ليشانة، بوشقرون، برج بن عزوز والفيض (الأخوة حرزلي ورويجل)، سيدي خالد والقنطرة فوغالة والغروس بمجموع 28250 مسكن أي بنسبة 59.39 % من مجموع مساكن الولاية.

أما المجال الصناعي تعرف الولاية نسيجا صناعيا متنوعا، بحيث يتشكل من سبعة مؤسسات في القطاع العام و 60 مؤسسة في القطاع الخاص بالإضافة إلى 26 منجم

مستغل.

ويمس هذا القطاع مجموعة من المنتجات أهمها صناعة مواد البناء، الصناعات الغذائية الدقيق، الطرز والنسيج، الصناعات التقليدية، الخشب، الورق والطباعة.

أما في مجال المناجم، فالولاية تتوفر على عدة ثروات منجمية أهمها الملح، الكلس، الجبس والطين. نجد خمسة عشرة موقعا منجميا مستغلا من القطاعين العام والخاص أهمها جبل الملح بلوطاية مستغل من طرف المؤسسة الوطنية للملح بلوطاية، ينتج تشكيلة من الأملاح (الكيميائي، الصناعي وملح الطعام).

أما بقية المناجم الوطنية فمستغلة من طرف مؤسسات لها صلة مباشرة بقطاع البناء والأشغال العمومية كإنتاج الحصى للبناء والأشغال العمومية والطين لإنتاج المواد الحمراء.

برامج التنمية على مستوى الولاية : تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة و التي تهدف على العموم إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، المياه، الصحة، الطرقات الريفية للمناطق الأكثر احتياجا لها وبما يسهم في تنفيذ خطط الحكومة للتخفيف من الفقر الاستراتيجيات الوطنية القطاعية المختلفة التركيز على تمكين المجتمعات من تحديد مواردها المتاحة وأولويات احتياجاتها وتخطيط وتنفيذ مبادراتها كجزء هام من معالجة هذه الاحتياجات بشكل مستمر.

ويتم تجسيد البرامج التنموية المحلية على المستوى الوطني و على مستوى ولاية بسكرة نمودجا من خلال نوعين من البرامج تتمثل في برامج التجهيز و البرامج المرافقة للإصلاحات الاقتصادية، أما برامج التجهيز فتشمل نوعين من البرامج، برامج التجهيز القطاعي غير ممرکز و يخص هذا البرنامج المشاريع الكبرى التي تمس كل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية للولاية ويخول للوالي حق التصرف الرئيسي ، و برامج المخططات البلدية للتنمية (1) تتمحور مشاريع هذه البرامج حول الأعمال التنموية ذات الأولوية الوطنية خاصة المتعلقة منها بمياه الشرب، التطهير، الطرقات و الشبكات .

(1) - مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ببرنامج التنمية المحلية، الملنقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبية البلدية،

و فيما يخص البرامج المرافقة للإصلاحات الاقتصادية فإنها تضم مجموعة من البرامج و المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، برنامج صندوق تنمية مناطق الجنوب ،الصناديق الخاصة ،صندوق الكوارث الطبيعية (في الملاحق مدرج فيها مختلف البرامج على مستوى ولاية بسكرة مع الميزانية المخصصة لها).

2- المجال الزماني :

و يتحدد هذا المجال بالفترة الزمنية التي استغرقتها مراحل الدراسة المختلفة كالآتي:

- المرحلة الاستطلاعية للدراسة: تتمثل في وضع تصور مبدئي لخطة الدراسة ومناقشتها مع الأستاذ المشرف وبعض المختصين في الميدان و الاطلاع على ما كتب حول الموضوع و جمع المادة العلمية وتحرير الجانب النظري.

- مرحلة إجراء الدراسة التطبيقية : وهي مرحلة جمع البيانات من مصادرها الرسمية من خلال القيام بمقابلات مع المسؤولين في القطاعات و المجالات المتعلقة بموضوع الدراسة واستغرقت حوالي الفترة من 2010 الى غاية 2013.

- مرحلة تفرغ البيانات وإعداد الجداول الخاصة بتفرغ البيانات وتحليلها إحصائياً وتفسيرها.

- مرحلة عرض نتائج الدراسة : وتتضمن تحليل نتائج الدراسة، وكتابة التقرير النهائي للدراسة.

2- مصادر و أدوات جمع البيانات:

1- مصادر جمع البيانات:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين لجمع البيانات :

- التراث المكتوب حول الموضوع المتعلق بـ :

- إسهامات بعض الباحثين سواء في مجال علم الاجتماع أو التخصصات الأخرى خاصة الاقتصاد باعتبار أن موضوع التنمية والفقر و البطالة من المواضيع المشتركة بين جميع

التخصصات والمجالات.

- بعض من الدراسات المساعدة في تعميق المفاهيم و التأسيس للاستنتاج الممكن.

- الوثائق والسجلات:

في الجزء التطبيقي من البحث و الذي يتضمن تحليل البيانات والإحصائيات و الوثائق الصادرة من الجهات المختلفة لولاية بسكرة والمتعلقة بموضوع الدراسة من مصادرها والمتمثلة في مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة، مديرية النشاط الاجتماعي بسكرة، وكالة التنمية الاجتماعية باتنة، مديرية التشغيل ، وكالة القرض المصغر، ومعطيات الديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات الموجودة في موقع كل وزارة لها علاقة بموضوع الدراسة سواء التنمية أو البطالة أو الفقر.

بالإضافة إلى تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي (CNES) وكذا التقارير العربية والعالمية والبنك الدولي ذات الصلة بالتراث العلمي للموضوع بصفة عامة .

2- أدوات جمع البيانات :

- **المقابلة:** المقابلة تعتبر المقابلة من الأدوات الأساسية للحصول على المعلومات المطلوبة والمتعلقة بموضوع البحث.

في هذه الدراسة تم استخدامها كأداة أساسية للحصول على المعلومات و البيانات الخاصة بالبحث حيث تمت مقابلة مجموعة من المسؤولين و المدراء وتتلخص هذه المقابلات فيما يلي :

مقابلة مسئول مكلف بالدراسات بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة و تمت المقابلة في لقاءات متفرقة خلال الفترة 2012-2013 من اجل التعرف على مختلف برامج التنمية على مستوى ولاية بسكرة وعلى طبيعة سيرها و أنواع البرامج والمخصصات التي استفادت منها الولاية، وتبين لنا من خلال المقابلة أن وظيفة هذه المديرية تتلخص في اقتراح المشاريع التي تحتاجها الولاية يتم رفعها ودراستها على

مستوى الوزارات كل حسب مهامها بالإضافة إلى دراسة الميزانيات المخصصة لكل مشروع كما تم تزويدنا بمختلف الوثائق و المعلومات المتعلقة بالبرامج التنموية التي استفادت منها الولاية (الوثائق مدرجة في الملاحق).

وحسب ذات المسؤول فان ولاية بسكرة استفادت من مخصصات مالية ضخمة خاصة من خلال الزيارات التي قام بها رئيس الجمهورية باعتبارها من مناطق الجنوب، والتي كان من الممكن أن تجدد منشآت وتعيد تجهيز الولاية ببلدياتها لولا سوء الإدارة والتسيير الذي اعترض صرف هذه المخصصات.

- مقابلة مدير النشاط الاجتماعي لولاية بسكرة وبعض المسؤولين بالمديرية: منذ سنة 2012 إلى غاية 2013 أين سمح لنا بالاطلاع و الحصول على البيانات و المعلومات التي تفيد الموضوع وكذا إفادتنا وإعطائنا معلومات تتعلق بطبيعة نشاط مديرية النشاط الاجتماعي والتعرف على كافة المهام المنوطة بها بالإضافة إلى مختلف النشاطات الموكلة إليها.

- مديرية الوكالة الاجتماعية فرع باتنة : وتمت الزيارة في 17 أفريل 2013 حيث تم تزويدنا في هذه المقابلة بكافة المعلومات والإحصائيات الخاصة ببسكرة التي لم يتسنى الحصول عليها على مستوى المديرية باعتبار أن مديرية النشاط الاجتماعي لبسكرة فرع تابع للوكالة الاجتماعية بباتنة بالإضافة إلى تعريفنا بسير برامج الوكالة وخلال الزيارة التقينا فريق الخلايا الجوارية يقوم بمهمة ميدانية للمناطق الفقيرة التابعة لولاية باتنة .

- زيارة بلدية الدوسن و إجراء مقابلة بعض أعضاء الخلايا الجوارية يوم 2 جوان 2013 حيث تم تزويدنا بالدراسات وكافة البيانات التي قامت بها الخلايا الجوارية على مستوى ولاية بسكرة منذ نشأتها باعتبارها أول خلية أُنشئت على مستوى الولاية، والتي أفادتنا كثيرا في هذه الدراسة خاصة دراستها من ناحية التعريف بأهمية ودور هذه الخلايا التي يجهل الكثيرون بوجودها وعملها، كما تمت مقابلة أعضاء الخلايا على مستوى ولاية بسكرة التي سمحت لنا بحضور ملتقى جهوى نظمته الخلايا على

المستوى الجهوى والتي عرضت فيه كافة نشاطات الخلايا منذ نشأتها و المشاكل و الصعوبات التي تواجهها وذلك بحضور جميع الجهات المعنية ، الأمر الذي يدل على نشاط هذه الخلايا (موجودة في الملاحق).

- مقابلة مدير مديرية الشؤون الدينية بسكرة :و الذي زودنا بكافة البيانات الخاصة بموضوع صندوق الزكاة التابع لولاية بسكرة واخبرنا بطبيعة سير عملية جمع أموال الزكاة و كيفية توزيعها بالإضافة إلى الصعوبات و المشاكل التي يعانى منها الصندوق من بينها ضعف نسبة المزكين.

3- الأسلوب المنهجي:

1- التحليل الكمي :

حيث تم جمع وتصنيف مختلف البيانات والإحصاءات المتحصل عليها من مختلف الجهات الرسمية و المديريات ، و وضعها و ترتيبها في جداول بسيطة و أخرى مركبة بما يخدم البحث.

2- التحليل الكيفي:

حيث تم تحليل وتفسير البيانات الكمية وربطها بمتغيرات الدراسة و توظيفها بما يخدم البحث وتم الاعتماد على التحليل الوثائقي .

التحليل الوثائقي:

يعد فان داين المنهج الوثائقي على أنه من أنواع المنهج المسحي والذي هو بدوره من أنواع المنهج الوصفي ، وهناك رأي آخر يترجمه " هيل وى " (1969) والذي يعد من أوائل من كتب عن المنهج الوثائقي ويعتبره منهج قائم بذاته حيث قال : عندما يريد الباحث أن يدرس وقائع وحالات ماضية أو عندما يريد تفسير وثائق تربوية ذات ارتباط بالحاضر ، فلا بد له من منهج يختلف عن المنهج المسحي وعن المنهج التجريبي ، وهذا المنهج هو المنهج الوثائقي والذي يعني الجمع المتأنى والدقيق للوثائق عن مشكلة البحث ، ومن ثم القيام بتحليلها تحليلاً يستطيع الباحث بموجبه استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من

نتائج (1).

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على التحليل الوثائقي لان طبيعة الموضوع أوجبت علينا تطبيقه، فبعد الحصول على مختلف المعلومات و البيانات من مصادرها الرسمية وذلك من خلال إجراء مقابلة مباشرة مع المسؤولين، الخطوة التي تلتها تمثلت في فرز الوثائق و ترتيبها بما يخدم خطة البحث و جدولة الإحصائيات الضرورية تحليلها وتفسيرها.

وقد ساعدنا التحليل الوثائقي في وصف الظاهرة وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

بالإضافة إلى معرفة الأثر الذي يحدث بفعل عامل الزمن على مختلف متغيرات الدراسة سواء السياسة التنموية أو البرامج والسياسات إلى وضعت للتخفيف من مشكلة البطالة أو الفقر.

(1)- صالح بن حمد العساف : المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، مكتبة العبيكان، الرياض،1421، ص 203.

الفصل السادس : آليات معالجة الظلمة والفقر في السياسات التنموية

1- الفقر على مستوى ولاية بسكرة

2- السياسات المتبعة للقضاء على الفقر في الجزائر بسكرة نموذجا

تمهيد :

إن نسبة الفقر في الجزائر نسبة لا يستهان بها وفيما أظهرته بعض الدراسات⁽¹⁾ أن مستوى المعيشة في المناطق الشمالية أعلى منها في الجنوب ، كما أن الفقر أقل انتشارا في المدنية عنه في الريف.

أما بالنسبة لقياس الفقر في الجزائر فإن اغلب الدراسات الخاصة بالفقر في الجزائر تعتمد على المقاربة النقدية الكلاسيكية لقياس الظاهرة وخاصة تلك المتبعة من قبل البنك الدولي، وتعتمد هذه المقاربة عادة على البيانات والمعلومات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي والدخل للعائلات أو الأفراد.

1- الفقر على مستوى ولاية بسكرة :

وبالرغم من توفر الجزائر على مراكز خاصة بالإحصاء مثل الديوان الوطني للإحصاء ONS، إلا أن الدراسات المتخصصة في قياس الفقر فهي قليلة بالإضافة إلى اختلافها في المناهج والطرق، وبالتالي في النسب المصرح بها.

حيث نجد الدراسة التي أجراها المركز الوطني للدراسات والتحليل لأجل السكان والتنمية حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية وذلك بالاعتماد على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر انطلاقا من معامل الميزانية الغذائية وهو يمثل الحصة المخصصة من الميزانية للتغذية وقد حدد بـ 50 % من وسيط النفقات العائلية وهو ما يعادل 131074 دج / العائلة / السنة⁽²⁾.

و الجدول التالي يوضح نسب الفقر على المستوى الوطني وذلك حسب الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحليل لأجل السكان والتنمية والتي بينت أن نسبة الفقر

(1) - هبة أحمد نصار: الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في

مصر ، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر 1992، ص ص 4 - 5.

(2) - عمر أحمد بوزيد و كمال آتي زيان: المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة، الملتقى الدولي " الجزائر " خمسون سنة من التجارب التنموية، 2012، ص 13.

قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة التي وصلت إلى 6,0 بالمائة سنة 2005 بعدما كانت 1.9 بالمائة.

جدول رقم (22) يوضح نسب الفقر بين السنوات (1988 - 1995 - 2000 - 2005) (1)

المؤشر	القيم	1988	1995	2000	2005
نسبة الفقر	1\$ US	1.9	-	0.8	0.6
(%)	SA	3.6	5.7	3.1	2.7
	SPG	8.1	14.1	12.1	5.7

المصدر: المركز الوطني للدراسات والتحليل لأجل السكان والتنمية، CENEAP.

فهذا الانخفاض في نسب الفقر يدل على تحسن ملحوظ في مؤشرات التنمية على المستوى الوطني، حيث انخفضت النسبة إلى 5.7 % بعدما كانت 14.1 % في سنة 1995 وهذا بسبب نجاح بعض السياسات التي اتبعتها الدولة للقضاء على الفقر و خاصة منها في مجال التشغيل ومن جهة أخرى إذا أخذنا نسبة 5.7% بالاعتبار فهي غير ممثلة و شاملة لفقراء الجزائر بل هي عينة فقط ولا يمكن قبولها و تعميمها على كافة الوطن الجزائري حيث تشير التقديرات الرسمية إلى وجود 229 بلدية فقيرة تفتقد إلى أدنى متطلبات العيش وتتركز اغلبها في المناطق الشمالية و الهضاب العليا حيث يعاني أكثر من 2.262.306 فرد مقيم بها من حالة فقر للإمكانيات الأساسية للإقامة في ظروف سكنية مقبولة و تشير التقديرات الرسمية أن عدد البلديات المنكوبة تصل إلى 68 بلدية منها 90% تعاني من فقر شديد (2) في هذا الجزء من البحث نحاول دراسة هذه المؤشرات قياسا على ولاية بسكرة وذلك من خلال الاعتماد على البيانات الإحصائية و التقارير التي تحصلنا عليها والخاصة بولاية بسكرة بالإضافة إلى الاعتماد على الدراسة التي قامت بها الخلايا الجوارية التابعة لمديرية النشاط الاجتماعي على مستوى ولاية بسكرة والتي حاولت من خلالها قياس نسب الفقر في بسكرة و توزيعها على مختلف البلديات التابعة لها وقامت

(1) - A L G É R I E MINISTÈRE DE L'EMPLOI ET DE LA SOLIDARITE NATIONAL

Niveau de vie et en mesure de la pauvreté mai 2006.

(2) - البنك العالمي : تقرير البنك حول الفقر و البطالة ف الجزائر، ماي، 2001.

بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب درجة الفقر المجموعة الأولى الأكثر هشاشة و الثانية الأقل هشاشة و الأخيرة المجموعة الغنية و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات و العناصر الأساسية للتنمية البشرية المعتمدة على المستوى العالمي (دليل الفقر المتعدد الأبعاد) و المتمثلة فيما يلي (1):

- 1- مؤشر الصحة (الرعاية الصحية الجيدة).
- 2- مؤشر التعليم (مستوى تعليمي مرضى).
- 3- مؤشر السكن (مستوى معيشي مقبول) .

ويتم قياس هذه الأبعاد من خلال :

1- تعرض الفرد للموت المبكر و يتم تمثيله من خلال نسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين.

2- حرمان الفرد من التعليم و يتم تمثيله بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار .

3- حرمان الفرد من ضرورات المعيشة و يتم تمثيله بمتغير مركب من:

- نسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية

- نسبة الأطفال اقل من خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية.

4- مؤشر البطالة: حيث تم دمج البطالة كمؤشر دال على الفقر وهذا يدل على درجة

الارتباط بين الفقر و البطالة (2).

والجدول رقم (23) يوضح ترتيب بلديات بسكرة حسب درجة الفقر:

(1) - تم إعداد الدراسة من طرف الخلايا الجوارية على مستوى ولاية بسكرة بناء على طلب من وكالة التنمية الاجتماعية ووفقا لقوانين و شروط صادرة منها أيضا و ذلك وفقا لمعايير عالمية ، حيث قام فريق الخلايا بجمع المعلومات والبيانات من مختلف المديريات والمؤسسات التي لها علاقة بالموضوع كمديرية الفلاحة ،مديرية التربية واستغرقت عملية الجمع و الإحصاء قرابة شهر ونصف الشهر من سنة 2013.

(2) - يتضح أن البطالة تعتبر احد مؤشرات الفقر حينما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الانمائي معنى قصور القدرة الإنسانية عن الوفاء بأحقيات البشر في حياة كريمة و بالتالي ينظر للبطالة على أنها احد أسباب الضعف الاجتماعي و أنها احد المسببات الأساسية للفقر .

رقم	مجموع النقاط الاستدلالية للمؤشرات	مجموع النقاط الاستدلالية لمؤشر البطالة	مجموع النقاط الاستدلالية لمؤشر التعليم	مجموع النقاط الاستدلالية لمؤشر الصحة	مجموع النقاط الاستدلالية لمؤشر السكن	البلديات	المجموعات
1	33	1	13	05	14	رأس الميعاد	المجموعة الأولى
2	34	3	16	03	12	ليوة	
3	39	1	15	06	17	البسباس	
4	40	2	16	06	16	الشعبية	
5	43	3	13	08	19	لوطاية	
6	43	4	17	05	17	اورلال	
7	45	5	18	08	14	الفيض	
8	45	4	16	03	22	برج بن عزوز	
9	45	3	17	04	21	الغروس	
10	45	4	18	03	20	اوماش	
11	46	4	17	06	19	عين الناقة	
12	46	4	17	06	19	امليلي	
13	47	4	13	09	21	زربية الوادي	
14	47	4	19	06	18	امخادمة	
15	48	4	17	03	24	الحاجب	المجموعة الثانية
16	48	4	15	07	22	امزيرة	
17	49	5	14	08	22	امشونش	
18	50	5	17	08	20	جمورة	
19	50	3	18	10	19	اولاد جلال	
20	51	4	16	06	25	خ. سيدي ناجي	
21	51	3	16	08	24	الدوسن	
22	52	4	18	06	24	بوشقرون	
23	53	5	18	06	24	عين زعطوط	
24	54	5	19	07	23	برانيس	

25	54	4	18	07	25	القطرة	المجموعة الثالثة الغنية
26	54	3	17	06	28	شتمة	
27	54	5	18	06	25	ليشانة	
28	54	3	20	08	23	سيدي خالد	
29	55	4	17	09	25	سيدي عقبة	
30	55	3	17	06	29	فوغالة	
31	57	4	19	08	26	الحوش	
32	60	4	19	09	28	طولقة	
33	76	5	31	10	30	بسكرة	

المصدر: الخلايا الجوارية ، بسكرة،2013.

تم قياس الفقر على مستوى الولاية و بلدياتها المختلفة بناء على المؤشرات التي ذكرناها سابقا وهذا ما يوضحه الجدول رقم (23) و الذي يشمل جميع المؤشرات التي تم حساب كل مؤشر منها على حدى ثم تم جمعها وفيما يلي يتم تناول هذه المؤشرات بشئ من التفصيل.

1- مؤشر الصحة :

تمثل الخدمات الصحية مؤشر أو دليلا للتنمية البشرية لأنها ترتبط بالتنمية والسياسة التنموية، وهي تشكل أحد القطاعات الاجتماعية المهمة التي تسعى كل دولة لتطويرها وتوفيرها لجميع أفراد المجتمع، أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت هذه القطاع تطورات كبيرة تزامنت مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري بشكل عام و قد كان من أولى الخطوات التي قامت بها الجهات الحكومية لتحقيق التنمية بهذه القطاعات، وهو محاولة القيام بالتغييرات الضرورية في المنظومة الصحية عبر تطبيق سياسات مبرمجة، أما من الناحية المادية فتظهر تنمية هذا القطاع من خلال

مخصصاتها المالية من الميزانية العامة للدولة وهذا بحكم الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية لكن على الرغم من ارتفاع الإنفاق على هذا القطاع ، و ما تبذله الدولة من جهود في سبيل الرفع من مستوى الخدمات الصحية ، إلا أن الاستفادة من ذلك ما تزال دون المستوى المطلوب أين بقي هذا القطاع عرضة للعديد من المشاكل نتيجة للقصور الإداري من جهة، و عدم فعالية السياسات الموضوعية من جهة أخرى أما بالنسبة إلى تطور المنظومة الصحية على مستوى ولاية بسكرة من الناحيتين المادية و البشرية نجد أن القطاع الصحي بالولاية يتكون من 04 مؤسسات عمومية استشفائية، مؤسستين استشفائيتين متخصصتين (طب العيون والتوليد) و 09 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية.

يبلغ عدد الأسرة إجمالاً 1163 سرير موزعة كالتالي:

- 800 سرير في 04 مستشفيات.

- 195 سرير في 05 عيادات استشفائية.

- 168 سرير في 39 مجمع صحي.

كما تتوفر ولاية بسكرة على:

- 122 قاعة علاج.

- 181 صيدلية منها 10 عمومية.

أما فيما يخص القطاع الخاص فهو يساهم بصفة معتبرة في التغطية الصحية بالولاية إذ تتوفر القطاع على:

03 عيادات طبية جراحية بطاقة 64 سرير.

01 عيادة غير استشفائية لطب وجراحة العيون.

01 مركز جوارى لتصفية الدم ببسكرة.

03 مخابر للتحاليل الطبية.

05 مؤسسات للنقل الصحي.

03 مؤسسات لتوزيع الأدوية بالجملة منها 02 مؤسسات خاصة.

33 وكالة ENDIMED لتوزيع الأدوية بالتجزئة.

كما تتوفر الولاية على مدرسة للتكوين الشبه الطبي بها 242 مقعد بيداغوجي.

من خلال هذه المعطيات يتبين أن هناك تطور في الهياكل الصحية القاعدية وهذا على غرار قطاع الصحة في الجزائر عامة و الذي عرف قفزة نوعية من حيث الوسائل المادية و الهياكل القاعدية للصحة خاصة خلال العشر سنوات الفائتة حيث خصصت الجزائر 8 % من الناتج المحلي إلى قطاع الصحة في سنة 2010 عوض 1.6 % من الناتج المحلي لسنة 1999 و هذا من أجل تقليص نسبة العجز الذي يعاني منه قطاع الصحة لكن بالرغم من هذا التطور في الهياكل الصحية بالجزائر إلا أن الطلب يتزايد على العلاج مما يفسر سوء استخدام هذه الإمكانيات المتوفرة لدى القطاع الصحي العمومي و هذا ما يستدعي البحث عن الخلل الموجود في التخطيط لهذه الموارد كما ان الهياكل المجسدة على أرض الواقع تبقى بعيدة عما كان مخطط له و كيفية استخدامها خاصة بعدما كثر الحديث حول فعالية النظام الصحي من أجل التكفل بالمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع بغية تحسين الخدمات الصحية.

أما من الناحية البشرية فقد شهد هذا الجانب بدوره تطورات سواء في السلك الطبي و الشبه طبي بالقطاع الصحي العمومي و الخاص في بسكرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (24) يوضح توزيع المنشآت الصحية المتواجدة على مستوى بسكرة 2011

القطاع الصحي	المستشفيات		عيادات استشفائية		مجمعات صحية		قاعات العلاج		الصيدليات	
	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	العدد	الأسرة	عامة	خاصة	عامة	خاصة
بسكرة	2	472	5	195	7		9	6	65	
الحاجب					1		3		2	
لوطاية					1	5	4		2	

3	1	4	5	1					جمورة
2		3	3	1					برانيس
3		3	11	1					القنطرة
1		1	3	1					عين زعطوط
7		6	64	2					سيدي عقبة
		4	4	1					الحوش
4		3	4	1					شتمة
1		2	4	1					عينالناقة
3	1	6	14	1					زرابية الوادي
2		2		1					مزيرة
1		6	4	1					الفيض
1				1					خنقة سيدي ناجي
3		4	6	1					مشونش
13		7		1		113	1		طولقة
4		3		1					بوشقرون
2		1		1					برج بن عزوز
3		3		1					ليشانة
2		3	4	1					فوغالة
3		2		1					الغروس
1			4	1					اورلال
1		2							امليلي
2		2							امخادمة
4		1	2	1					اوماش
4		2	4	1					ليوة
14	1	8		1		215	1		اولاد جلال
5		6	2	1					الدوسن

1		5	2	1					الشعبية
10		9	16	2					سيدي خالد
1		5	3	1					البساس
1	1	3	4	1					راس الميعاد
171	10	122	168	39	195	5	800	4	مجموع الولاية

المصدر: مديرية الصحة و السكان بسكرة 2012.

أما من الناحية البشرية فقد شهد هذا الجانب هو بدوره تطورات سواء في السلك الطبي و الشبه طبي بالقطاع الصحي العمومي و الخاص في بسكرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (25) يوضح توزيع مجموع العاملين بالقطاع الصحي على مستوى ولاية

بسكرة 2011:

التعيين	العدد الإجمالي	منهم خواص	معدل التغطية
أطباء متخصصون	194	94	ساكن 14221 طبيب مختص لكل
أطباء عامون	585	147	ساكن.11357 طبيب عام لكل
صيادلة	181	171	ساكن 4385 1 صيدلي لكل
جراحو أسنان	122	91	ساكن 14221 جراح أسنان لكل
أعوان شبه طبيين	2310	—	ساكن 344 1 عون شبه طبي لكل
الأسرة	1163	—	15 سرير لكل 10236 ساكن
المجمعات الصحية	39	—	مجمع صحي لكل 40699 ساكن 2
قاعات العلاج	122	—	قاعة علاج لكل 1952 ساكن 3, 0,

المصدر: مديرية الصحة و السكان بسكرة 2012.

من البيانات السابقة نلاحظ التطور المعتبر في أعداد الموظفين سواء بالسلك الطبي أو الشبه طبي، و هو ما يفسر اهتمام الجزائر بالمنظومة الصحية من خلال تعزيز مختلف المرافق

الصحية العمومية باليد العاملة المؤهلة سعياً منها إلى سد احتياجات كل الأفراد، حيث انتقل عدد الأطباء للمواطن الواحد من طبيب واحد / 908 / نسمة سنة 1999 إلى طبيب واحد / 1750 نسمة سنة 2010 على المستوى الوطني أما في بسكرة فقد انتقل من طبيب 1538 ساكن سنة 2002 إلى طبيب مختص لكل 14221 ساكن وطبيب عام لكل 11357 ساكن سنة 2011 و استناداً إلى المعدل الوطني المقدر ب طبيب 2000 /نسمة نجد أن معدل التغطية للعيادات الطبية على مستوى الولاية إيجابي يعكس مدى كفاءة وكفاية الخدمات الصحية التي تقدمها هذه العيادات، غير أنها تتوزع بشكل غير عادل على مختلف البلديات إلى تشهد شحا في عدد الأطباء سواء العامون منهم أو المختصون و للتوضيح أكثر الجدول رقم (26) يبين التغطية البشرية الطبية حسب الصنف:

القطاع	تقديرات			طبيب لكل ساكن....	جراح	صيدلي	عون
	السكان				أسنان		شبه طبي
الصحي	2002	أحصائي	عام	المجموع	لكل...ساكن	لكل...ساكن	لكل...ساكن
بسكرة	247 679	3 020	1 795	1 126	5 504	4 198	314
طولقة	159 522	17 725	2 247	1 994	9 384	9 384	525
سيدي عقبة	108 170	0	1 833	1 833	7 211	12 019	343
اولاد جلال	156 561	11 655	2 409	2 007	8 698	12 043	428
مجموع الولاية	671 932	6 461	2 018	1 538	7 073	6 856	379

المصدر: مديرية الصحة بسكرة 2012.

1- مؤشرات الصحة :

إن الهدف الرئيسي من دراسة مؤشرات الصحة هو تحديد أهم المشاكل التي تعترض القطاع الصحي، و من ثم تحديد الإمكانيات المتوقعة لمواجهتها من خلال توجيه البرامج و هي تشمل على مايلي:

- معدل المواليد.

- العمر المتوقع عند الحياة.

- المعدل العام للوفيات

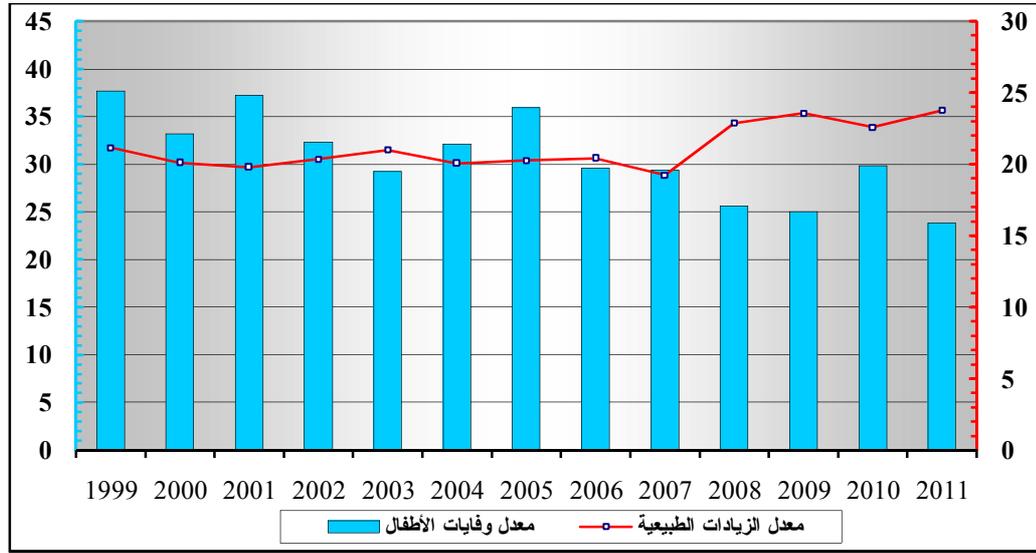
و بتطبيق هذه المؤشرات على مستوى الولاية نجد مايلي :

جدول رقم (27) تطور نسب الزيادة الطبيعية و وفيات الأطفال (1999-2011) على مستوى ولاية بسكرة :

السنة	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل وفيات الأطفال اقل من سنة	الزيادة الطبيعية
1999	25,99	4,83	37,65	21,16
2000	24,15	4,04	33,18	20,10
2001	24,01	4,22	37,20	19,79
2002	25,07	4,73	32,33	20,34
2003	25,00	4,00	29,21	21,00
2004	24,50	4,15	32,12	20,05
2005	24,51	4,26	35,92	20,25
2006	24,32	3,92	29,55	20,41
2007	14,32	3,92	35,29	23,19
2008	27,29	4,41	25,59	22,88
2009	6527,	084,	24.45	23,57
2010	27,15	4,57	29,86	22,58
2011	28.31	4.53	23.81	23.77

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة 2012

شكل رقم (8) تطور نسب الزيادة الطبيعية و وفيات الأطفال (1999-2011) على مستوى ولاية بسكرة.



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة 2012

على المستوى الوطني تجسد تحسن نظام الرعاية الصحية في انجازات متعددة منها توفير مختلف الخدمات الصحية للمواطنين هذه الخدمات الوقائية و العلاجية و غيرها ساهمت في تخفيض معدل وفيات الأطفال باعتبارها إحدى المؤشرات الأساسية في قياس فعالية النظام الصحي و شموليته ، حيث أن خفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين من 1990 إلى 2015 أحد الأهداف الأساسية للألفية حيث أنه لم يعد كمطلب أساسي لحقوق الإنسانية فحسب بل هو قرار اقتصادي سليم و لا شك أن مجالات التقدم الباهرة التي حققتها العديد من الدول خلال العشرية الأخيرة في خفض وفيات الأطفال تدعو إلى التفاؤل، إذ أصبحت أسباب وفيات الأطفال و حلولها معروفة عبر التدخلات البسيطة التي يمكن الاعتماد عليها و التي تؤدي إلى إنقاذ حياة الملايين من الأطفال.

وبعد أن صادقت الجزائر على ميثاق الألفية سنة 2000 فقد بدأت في تنفيذ مجموعة من البرامج التي من شأنها التخفيض في معدل وفيات الأطفال حيث تمثلت هذه البرامج في:

- البرنامج الخاص بتوسيع التلقيح .

- البرنامج الخاص بمكافحة أمراض الإسهال لدى الأطفال .

- البرنامج الخاص بمكافحة الأمراض التنفسية لدى الأطفال.

أما على مستوى بسكرة فمن خلال بيانات الجدول نلاحظ تحسن ملحوظ في معدلات المواليد و التي زادت بنسبة 3 % سنة 2011 بعدما كانت 99 , 25 % سنة 1999 وصلت إلى 28.31 % سنة 2011 وأما معدلات وفيات الأطفال فهي متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض ففي سنة 1999 تجاوزت 37 % ثم انخفضت سنة 2000 إلى 33 % ومن سنة 2001 إلى غاية 2007 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا رغم التطورات و التحسينات التي شهدها القطاع الصحي والتي بلغت 35,29 % وفي سنة 2011 تجاوزت نسبة وفيات الأطفال نسبة الزيادة الطبيعية والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الإهمال الطبي و التسبب و اللامبالاة سواء من طرف الأطباء أو باقي العاملين في السلك الطبي و الناتج هو بدوره عن غياب الرقابة و المحاسبة بالإضافة إلى سوء التسيير و الإدارة التي تتميز بها اغلب الإدارات الجزائرية.

ويعد معدل وفيات الأطفال الرضع الأقل من سنة مؤشرا بالغ الأهمية بحيث أنه يجسد مستويات الرعاية الصحية التي تقدمها مختلف المجتمعات لتلك الفئة العمرية و يعتبر كذلك مؤشرا للمستوى الصحي العام في المجتمع ، كما أن لوفيات الرضع علاقة طردية و قوية مع معدلات الخصوبة السائدة حيث أثبتت الدراسات أنه كلما ارتفعت معدلات وفيات الرضع إلا و زادت معدلات الخصوبة (1) .

هذا من جهة و من جهة ثانية فإن النظام الصحي الجيد يتطلب تمويل واهتمام أكبر من طرف الدولة فحسب مؤشر الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس القائمة بالنسبة لدول العالم إذ يمثل نصيب الصحة 13.1

(1) - عياشي نور الدين: تطور المنظومة الصحية الجزائرية ، بحوث اقتصادية ، الصادرة في مجلة العلوم الإنسانية،

% سنة 1999 ليرتفع إلى % 15.2 سنة 2003 كما أنه في معظم الدول المتقدمة يتراوح هذا المؤشر فيها بين % 9 و % 15.2 أما في الجزائر فإنه لم يتجاوز هذا المؤشر % 3.8 ، وهو أقل من المغرب وتونس اللتان تجاوز معدل إنفاقهما على الخدمات الصحية % 5 من الناتج المحلي الإجمالي وأقل مما هو لدى متوسط الدول العربية في حين نجد أن الإنفاق الصحي للدول المتقدمة كالولايات المتحدة، ألمانيا، سويسرا وفرنسا في المتوسط يفوق نظيره في الدول العربية وهذا ما يعكس عدم الاهتمام الذي توليه الجزائر للجانب الصحي مقارنة بالدول الأخرى فمستوى تمويل القطاع الصحي الوطني ما زال بعيدا عن المستويات المحققة في الدول المتقدمة وحتى في الدول العربية.

بناء على ما سبق نجد ان توزيع مكونات الخدمات الصحية يختلف عبر القطاعات الصحية المعتمدة بولاية بسكرة وحتى عبر بلدياتها، حيث يتركز أغلبها ببلدية بسكرة هذه الأخيرة التي تمثل مركز الثقل السكاني والإداري والخدمي باعتبارها عاصمة الولاية.

و يتضح واقع الخدمات الصحية بولاية بسكرة من خلال تنظيم ينطلق تصاعديا إلى الأعلى من مكونين الصيدلانية وقاعة العلاج، مرورا بالمكونين مركز صحي وطبيب عام بالمستوى الثاني، ثم المستوى الثالث الذي يضم ثلاث مكونات (عيادة متعددة الخدمات، وعيادة ولادة وطبيب أسنان) وصولا إلى طبيب مختص ومستشفى بالمستوى الرابع، إلى جانب تراتبية مجاليه يميزها وجود مركزية للخدمات الصحية وهذا ما يعكس اتجاهات السياسة الصحية السائدة ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والجدير بالذكر أن مكونات الخدمات الصحية المستعملة في هذا البحث لوحدها لا تكفي لإعطاء صورة واضحة عن مستوى جودة الخدمات الصحية، لذلك لا بد من تدعيمها بمكونات أخرى وإنما تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصحية لمعرفة واقع الصحة في الجزائر هذا من وجهة ومن جهة أخرى فان معدل النفقات الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس مدى اهتمام الدول بصحة مواطنيها، إلا أنه لا يعكس مبدأ العدالة في توزيع الإنفاق الصحي أو ما يمكن أن نطلق عليه عدالة الوصول إلى الخدمات الصحية والتي يمكن حسابها بمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي العام.

على العموم يعاني القطاع الصحي من مشكلات تخص النظام الصحي في حد ذاته و نعتبرها مشكلات داخلية و التي تتمثل في:

- عدم وجود ارتباط بين الأطراف الفنية السلك الطبي، السلك شبه طبي و الطاقم الإداري من خلال ضعف المراكز الصحية الأمر الذي انعكس سلبا على مردودية القطاع الصحي.
- ضعف التنظيم الصحي أدى إلى بروز ظاهرة التبذير في العلاج و كذلك التوزيع السيئ للمصالح الصحية عبر الوطن و عبر بلديات الولايات من جهة أخرى أثر على مردودية هذه المصالح.

أما المشكلات الخارجية فيمكن ضبطها فيما يلي :

- عدم التوازن فيما يخص المراكز الصحية و هذا بحكم ضعف التخطيط نتيجة نقص المعلومات الخاصة بتوزيع السكان لدى هيئات التخطيط.
- غياب التوزيع العادل و العقلاني للأطباء خاصة في المناطق النائية و المحرومة .
- عدم تماشي البرامج التعليمية في مجال تكوين الأطباء مع السياسة الصحية.
- عدم وجود تنسيق بين وزارة الصحة و الهيئات الأخرى المعنية بالشؤون الاجتماعية ومنه فالمشكلة التي يعاني منها النظام الصحي العمومي ليس بالمادية تتعلق بالدفع المالي بل هي أعمق من ذلك و تتعلق بنوعية التنظيم بين مختلف مكونات هذه المنظومة و البيئة التي يعيش فيها فالإصلاح يجب أن يشمل الجوانب التنظيمية التي تعطي أكثر فعالية لعناصر النظام الصحي من أجل تحسين مردودية الخدمات المقدمة اعتمادا على جانب التسيير الصحيح و الفعال في نفس الوقت.

2- مؤشر التعليم:

يعد التعليم الأداة الرئيسية للتنمية في ظل انتشار العولمة و التقنيات الحديثة، مما يحتم على بلد نام مثل الجزائر أن تحقق تقدما في استثمار رأس المال البشري عن طريق زيادة

الإنفاق العام باتجاه التعليم لتحقيق النمو و خفض الفقر (1).

حيث وضح التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن "اليونسكو" أن الجزائر تقع ضمن الدول التي نالت تنقيطا متوسطا في مؤشر تنمية التعليم للجميع، باحتلاله المرتبة 89 عالميا من بين 120 دولة شملها التصنيف بالموازاة مع تقييم 10 سنوات من الإصلاحات التربوية في الجزائر وجاءت مصر في المرتبة 81 عالميا، بينما صنفت الكويت وقطر في مؤشر تنمية التعليم للجميع "مرتفع" باحتلالهما للمرتبة 50 و 55 على التوالي.

حيث أثبتت العديد من التجارب الدولية أن الهيكل التعليمي يولد أثارا باتجاه توزيع الدخل بالإضافة إلى تأثيراته الأساسية في الهيكل الاجتماعي و الديموغرافي للسكان مما يؤثر إيجابا أو سلبا في النمو الاقتصادي و الفقر (2).

يشمل مؤشر التعليم مؤشرات فرعية و تتمثل في مؤشر الالتزام بالتعليم (الإنفاق العام) و مؤشر التمدرس و مؤشر الإلمام بالقراءة و الكتابة (الأمية).

1- مؤشر الالتزام بالتعليم (الإنفاق العام) :

نتيجة للانعكاسات السلبية للأزمة العميقة التي مرت بها الجزائر فقد بادرت الحكومة إلى اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة من شأنها تهيئة الظروف الملائمة نحو تحقيق تنمية مستدامة لكافة القطاعات و على هذا الأساس فقد تدعم قطاع التربية الوطنية في الفترة من 2001-2004 بحصة معتبرة من مخصصات البرنامج و التي قدرت ب 27 مليار دج أي بنسبة % 30 من حصة النشاطات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، و بالتالي فقد ساعد هذا البرنامج على تعزيز قطاع التربية بعدد معتبر من المشاريع و التي وصل

(1) - سالم توفيق النجفي و احمد فتحي عبد المجيد : السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر ، ط 1، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، 2008، ص 207.

(2) - نفس المرجع، ص 204.

عددها إلى 1046 برنامج في غضون 4 سنوات أي بمعدل 260 مشروع كل سنة (1).

وفي سنة 2004 استفاد القطاع من خلال تطبيق البرنامج التكميلي ألا وهو برنامج دعم النمو ليسد من نقائص برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث سمحت المخصصات المالية الضخمة لهذا البرنامج و المقدرة بـ 2202.7 مليار دج من توفير عناية خاصة لكل قطاع و على رأسها قطاع التربية الذي خصص له ما يقارب 200 مليار دج تحت إطار تحسين ظروف و معيشة السكان، هذا وقد استفاد القطاع أيضا من مبالغ مالية معتبرة من اجل تنمية النشاطات بمناطق الجنوب و كذا الهضاب العليا.

لقد خصصت الحكومة الجزائرية مبالغ معتبرة لقطاع التربية باعتبارها مصدرا هاما لتراكم رأس المال البشري والجدول التالي يوضح تطور النفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

جدول رقم (28) تطور النفقات قطاع التربية الوطنية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النسبة	3.79	3.95	4.10	3.85	3.68	3.35	3.11

المصدر: إحصائيات وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2007.

الملاحظ من الجدول أن نفقات التربية شهدت ارتفاعا معتبرا بين الفترة 2000 و 2002، ثم بدأت في الانخفاض و اقل نسبة بـ 3.11 سنة 2006.

ولمعرفة مجهودات الدولة في الإنفاق على الأطفال المتدرسين نستخدم عنصر جديد وهو نصيب التلميذ من الإنفاق على التربية والتعليم ويتم حسابه من خلال تقسيم الميزانية العامة للتربية الوطنية على عدد التلاميذ في جميع المراحل والجدول التالي يلخص لنا هذا الجانب.

(1) - عبّو عمر، عبّو هودة : جهود الجزائر في ألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة خاصة بالمشاركة في الملتقى، الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر، جامعة شلف، 2010، ص316.

جدول (29) نصيب التلميذ من الإنفاق على التربية والتعليم على المستوى الوطني.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نفقات التعليم (مليار دج)	14.76	167.21	182.29	202.57	224.74	253.10	263.03
عدد التلميذ (مليون)	7.66	7.71	7.85	7.89	7.85	7.74	7.59
نصيب كل تلميذ (ألف دج)	20.20	21.68	23.22	25.66	28.62	32.70	34.64

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2007.

يبدو من خلال الجدول أن نصيب التلميذ الجزائري من الإنفاق العام الخاص بقطاع التربية في تزايد مستمر، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2006 (34.64 ألف دج).

2- مؤشر معدلات الالتحاق بالمدارس:

تتعلق معدلات الالتحاق بالمدارس بنسبة تدرس الأطفال الذين يبلغوا سن ست سنوات أي بلوغ سن التمدرس والجدول رقم (30) يوضح نسبة تدرس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس خلال الفترة 2000 إلى 2006.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأطفال في سن التمدرس	745.86	745.32	694.64	645.87	636.83	604.79	582.54
الأطفال المتمدرسين	695.44	700.81	647.96	608.66	606.21	580.89	558.37
النسبة الحقيقية للتمدرس	%93	%94	%93	%94	%95	%96	%96

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2007.

تمثل نسبة التمدرس بعدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية و الإكمالية، وهم الأفراد الذين تراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 15 سنة.

جدول رقم (31) يوضح نسب الأطفال في سن التمدرس و المتدرسين :

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأطفال في سن التمدرس	7458	73.85	7282	7159	7017	6858	6684
الأطفال المتدرسين	6604	6696	6696	6666	6567	6437	6288
سبة التمدرس	88.55	90.67	91.94	93.11	93.58	93.85	93.07

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2007.

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمدرس على المستوى الوطني في زيادة بطيئة بلغت سنة 2006 بـ 94.07% غير أن التقرير الثالث للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2008 يؤكد على أن مؤشر مستوى التعليم قد انتقل من 0.643 سنة 1998 إلى 0.740 سنة 2008 مسجلا ارتفاعا قدره 17 بالمائة و معدل نمو سنوي قدره 2 بالمائة وتدل هذه الأرقام على الجهود الكبيرة من أجل استنفاد جميع السكان من التعليم وهذا ما تعكسه ارتفاع نسب التمدرس الذي انتقل من 59% سنة 1998 للفئة من 6-24 سنة إلى 72% سنة 2008 بزيادة تقدر بـ 13 نقطة⁽¹⁾، أما على مستوى ولاية بسكرة فهي منخفضة إذا ما قارناها بالنسبة الوطنية 57.43 بالمائة بالنسبة لمجموع الولاية أما على مستوى البلديات فهي تختلف من بلدية إلى أخرى وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (32) يوضح نسب التمدرس حسب البلديات على مستوى ولاية بسكرة :

2012/2011.

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " النتائج العامة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008، الجزائر

نسبة التمدرس %		البلدية
16 - 19 سنة	6 - 15 سنة	
56.67	71.64	بسكرة
18.78	83.73	الحاجب
69.40	81.37	لوطاينة
82.87	70.62	جمورة
13.07	77.00	برانييس
72.28	82.72	القنطرة
60.30	65.99	عين زعطوط
65.99	76.39	سيدي عقبة
17.78	74.90	الحوش
55.06	86.06	شتمة
16.80	98.65	عين الناقة
67.94	84.61	زربية الوادي
18.03	99.46	امزيرة
50.33	87.41	الفيض
52.68	61.05	خ. سيدي ناجي
60.25	79.44	امشونش
57.03	81.22	طولقة
58.04	77.72	بوشقرون
54.18	79.50	برج بن عزوز
74.21	70.74	ليشانة
82.92	83.18	فوغالة
40.51	99.81	الغروس

اولاد جلال	77.28	60.53
الدوسن	77.74	62.91
الشعبية	92.20	23.90
سيدي خالد	76.49	66.73
البسباس	99.68	29.50
راس الميعاد	99.90	19.82
اورلال	83.13	99.50
امليلي	71.05	20.40
امخادمة	77.59	13.43
اوماش	73.16	46.68
ليوة	87.37	55.87
مجموع الولاية	77.88	57.43

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، بسكرة 2012

الملاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسب التمدرس متذبذبة من بلدية إلى أخرى فيما يخص نسب التمدرس الخاصة بالفئة من 5 إلى 15 سنة يصل مجموع الولاية إلى 77.88 بالمائة و تمثل البلديات على التوالي رأس الميعاد و البسباس و الغروس أعلى نسب تمدرس على مستوى الولاية وهي على التوالي 99.90 %، 99.68 %، 99.81 % وهذا لتوفر هذه المناطق على المدارس الابتدائية و الاكماليات غير أن هذه النسب سوف تنخفض إذا ما قسناها على الفئة من 15 إلى 19 سنة و ذلك بسبب نقص عدد الثانويات بالإضافة إلى بعدها عن المناطق السكنية حيث تتعذر نسبة كبيرة من التلاميذ الالتحاق بالثانوية خاصة الإناث منهم حيث تصل نسبة التمدرس في هذه الفئة إلى 13.07 % في البرانيس و 13.43 % في مخادمة وفي مناطق أخرى من الولاية تصل إلى 90.50 % في اورلال وذلك لعدم معاناتها من المشاكل التي ذكرناها أنفا .

- نسبة التخلي عن الدراسة:

تشمل مجموع التلاميذ الذين تخلو عن الدراسة في سن مبكرة وذلك بسبب ظروفهم المادية أو بسبب رسوبهم المتكرر الذي لا يسمح بالاستمرار في الدراسة، والجدول رقم (33) يوضح نسبة التخلي عن الدراسة في كل من التعليم الإلزامي والتعليم الثانوي على المستوى الوطني.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإلزامي (نسبة التخلي)	%6	%5	%5	% 5	% 6	% 6	% 6
الثانوي (نسبة التخلي)	%9	%15	% 15	% 14	% 16	% 14	% 17
المجموع	%7	%6	%6	% 7	% 7	% 7	% 8

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2007.

الملاحظ أن نسبة التخلي عن الدراسة في المرحلة الإلزامية أقل منها في المرحلة الثانوية، فالنسب تكاد تكون ثابتة لكون هذه المرحلة إلزامية لكل فرد بلغ ست سنوات.

أما في المرحلة الاختيارية (الثانوية) نسبة معتبرة فمشكلة التسرب أصبحت تهدد الواقع العملي والعلمي في الجزائر الأمر الذي يحتم على الدولة القيام بإجراءات عاجلة ومدروسة لمحاولة امتصاص هذا التسرب، وذلك لتفادي انعكاساتها السلبية على مستوى الفرد أو المجتمع، حيث كشفت منظمة اليونيسيف عن 83 %، أي يزيد من 83 ألف تلميذ في السنة الرابعة متوسط يتركون مقاعد الدراسة بالجزائر.

فالإحصائيات الرسمية تؤكد أن الجزائر سجلت في السنوات القليلة الماضية 500 ألف حالة تسرب مدرسي أي ما يقارب 30% من نسبة الأطفال المتمدرسين وهي نسبة أرجعها المختصون إلى عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية حتمت على الجميع اتخاذ تدابير للحد من التسرب المدرسي .

فعدد التلاميذ المتسربين من المدارس بلغ أكثر من 52 ألف تلميذ⁽¹⁾، وذلك حسب آخر الإحصائيات التي أصدرها اتحاد أولياء التلاميذ منتصف السنة الماضية، التي بينت أيضا بأن أكبر نسبة للتسرب سجلت على مستوى التعليم الثانوي، بالمقارنة مع باقي الأطوار، بسبب ما يعيشه بعض التلاميذ من ضغوطات داخلية وخارجية

هذا على المستوى الوطني أما على مستوى ولاية بسكرة سجلت هي الأخرى نسب لا يستهان بها من المتسربين وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم(34) يوضح نسب التسرب حسب مختلف الأطوار السنة الدراسية: 2012/2011 على مستوى بلديات بسكرة

البلدية	نسبة التسرب %		
	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي
بسكرة	0,16	1,03	1,17
الحاجب	0,16	3,32	-
لوطاية	0,49	0,00	0,61
جمورة	0,00	0,39	0,00
برانيس	0,52	0,00	-
القنطرة	0,08	0,85	0,86
عين زعطوط	0,00	1,09	1,41
سيدي عقبة	0,11	2,39	0,00
الحوش	2,38	3,09	-
شتمة	0,56	1,66	3,13

(1) - التسرب المدرسي سرطان يطارد المدرسة الجزائرية، جريدة أخبار اليوم، يومية إخبارية جزائرية، الاثنين، 20

-	0,00	0,82	عين الناقة
1,72	1,52	0,52	زريبة الوادي
-	0,00	0,41	امزيرة
0,00	1,81	0,38	الفيض
0,95	1,10	0,00	خ. سيدي ناجي
2,08	2,81	0,27	امشونش
1,65	2,47	0,2	طولقة
1,29	2,32	0,73	بوشقرون
0,52	4,92	0,00	برج بن عزوز
4,5	0,54	0,29	ليشانة
2,62	2,58	0,96	فوغالة
-	2,55	0,04	الغروس
0,82	0,96	0,27	اولاد جلال
3,05	3,56	0,39	الدوسن
-	2,38	0,11	الشعبية
0,68	0,90	0,15	سيدي خالد
-	1,82	0,66	البسباس
-	4,27	0,46	راس الميعاد
2,09	0,79	0,24	اورلال
-	2,38	0,50	امليلي
-	2,35	1,06	امخادمة
0,64	1,54	0,19	اوماش
1,20	2,23	0,08	ليوة
9,40	1,57	2,62	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التربية بسكرة 2012

تتباين نسب التسرب المدرسي من بلدية إلى أخرى حيث وصلت أعلى نسبة للتسرب في طور الابتدائي بـ 38.2% ببلدية الحوش تليها المخادمة بـ 1.06% و هي نسب معتبرة وخطيرة خاصة في هذه المرحلة التي تعد ضرورية بالنسبة للأطفال في هذه السن من اجل الإلمام بالقراءة و الكتابة ، بالإضافة إلى اكتساب الكثير من المعلومات التي ترسخ في هذه المرحلة من عمر الطفل ،أما بالنسبة للطور المتوسط فقد وصل التسرب إلى حوالي 5% في برج بن عزوز و 4.27% في رأس الميعاد ،أما التعليم الثانوي سجلت ولاية بسكرة ببلدياتها حوالي 10% ويعود تفاقم هذه الظاهرة إلى عدة أسباب تباينت بين الوضعية التربوية الاجتماعية لهؤلاء التلاميذ، بين ارتفاع وغلاء القدرة الشرائية وغلاء المعيشة، التي تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة، مما يدفع بالعديد من الأولياء إلى حرمان أولادهم من التمدرس، بسبب عدم قدرتهم على تغطية حاجياتهم المدرسية.

أما المختصون في التربية فيرجعون هذا الارتفاع إلى الضغط المدرسي الذي يعاني منه التلاميذ، خلال مشوارهم الدراسي، مثلا المقررات الكثيرة في المرحلة الثانوية، التي تحتاج إلى تحضير يومي سببت في هروب العديد من التلاميذ من المدرسة، بالإضافة إلى العنف المدرسي والطرده التعسفي والضغوطات الاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على ارتفاع الظاهرة من جهة أخرى، فإن اكتظاظ الأقسام الدراسية بالأخص أقسام الثانوي والمتوسط حيث يصل معدل شغل الأقسام في بسكرة إلى 41 طالب في القسم في التعليم الثانوي وعلى مستوى البلديات نجد أن زربية الواد حطمت الرقم القياسي بوصولها إلى 65 طالب متسرب ،أما بالنسبة للتعليم المتوسط بلغت النسبة 67 طالب كأقصى حد له في بلدية ليوة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (35) معدل شغل الأقسام حسب الأطوار السنة الدراسية : 2011 / 2012

معدل شغل الأقسام			البلدية
التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي	
35	33	41	بسكرة

0	26	35	الحاجب
38	69	33	لوطاينة
54	28	24	جمورة
0	25	23	برانيس
29	35	30	القنطرة
27	25	30	عين زعطوط
44	34	32	سيدي عقبة
0	30	22	الحوش
34	36	35	شتمة
0	29	30	عين الناقة
65	32	37	زربية الوادي
0	30	38	امزيرة
40	31	30	الفيض
26	27	30	خ. سيدي ناجي
31	30	28	امشونش
40	32	33	طولقة
39	35	28	بوشقرون
32	55	34	برج بن عزوز
28	27	28	ليشانة
57	35	34	فوغالة
0	33	34	الغروس
43	44	34	اولاد جلال
59	35	33	الدوسن
0	34	25	الشعبية
42	34	34	سيدي خالد
0	29	31	البسباس

راس الميعاد	56	41	0
اورلال	32	23	48
امليلي	27	26	0
امخادمة	26	30	0
اوماش	30	27	35
ليوة	38	32	37
مجموع الولاية	33	32	41

المصدر: مديرية التربية على مستوى ولاية بسكرة، 2012

فمشكل الكثافة داخل الأقسام يؤثر على الطالب من حيث درجة استيعابه و تحصيله الدراسي مما يدفع الكثير منهم إلى الرسوب أو التخلي عن الدراسة كما بينت ذلك الإحصائيات التي ذكرناها أنفا.

و في بلد مثل الجزائر يتسم باتساع قاعدة الهرم الشبابي يصبح التسرب احد الروافد الرئيسية لعملية التهميش و الحرمان حيث أثبتت دراسة أن 63 % من المنتحرين أو الذين حاولوا الانتحار من الشباب العاطلين الذين لا يتمتعون باى مستوى دراسي نتيجة ظروفهم المعيشية القاسية فيلجأون إلى الانحراف بأنواعه خاصة السرقة و المخدرات (1).

- مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة (الأمية):

يعد مؤشر معدل الأمية من المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميًا، كما أن زيادة معدل الأمية يعتبر تخفيضًا كميًا و نوعيًا في رأس المال البشري وانتشارها بشكل كبير يؤثر على إنتاجية عنصر العمل ويقف عقبة في تحسين شروط التنمية و جهود القضاء على الفقر، فعلى الرغم من الجهود المبذولة في الدول العربية ومنها الجزائر فان الأمية مازالت موجودة.

حيث نجد أن حوالي 40 % من السكان الذين يزيد أعمارهم عن 15 سنة في الدول النامية أميين مما يعوق إمكانية حصولهم على الكثير من المهارات والقدرات مما يعني أن الكثير

(1)- احمد خطابي : مرجع سابق، ص104.

من هذه الدول لا توجه الاهتمام الكافي نحو التعليم الفني والتكوين مثلما هي الحالة في الدول المتقدمة التي تركز على التعليم والتكوين بدرجة كبيرة وتخصص لها ميزانية تفوق بكثير تلك التي تخصصها الدول النامية منها الجزائر، وهذا ما يعكس الفروق الكبيرة في معدلات الإنتاجية المنخفضة في الدول المتخلفة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

كما تمثل نسبة الأمية 4 % لدى الشباب من الفئة العمرية (15-24 سنة) هذه الفئة الشابة من الجزائريين تعد إهدارا للطاقات البشرية والتي تنعكس سلبا على المجتمع بصفة عامة، وحسب التقرير في إصداره العاشر، فإنه "في الدول العربية أكثر من 10 ملايين شخص ممن تراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 عاما لم يكملوا حتى مرحلة التعليم الابتدائي، ويحتاجون إلى مسارات بديلة لاكتساب المهارات الأساسية للعمل والازدهار."

وأكد التقرير أن هذه النسبة تعادل 20 بالمائة من الشباب في المنطقة العربية وترتفع إلى 25 بالمائة في العراق، وأكثر من 50 بالمائة في المنطقة هم دون 25 من العمر⁽¹⁾.

وحسب بيانات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري فان الأمية في أوساط الأشخاص البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق تراجع بالثلث خلال الفترة من 1998 إلى 2008 وهذا عائد إلى التحسن في مجال التمدرس الذي أولته الدولة اهتماما كبيرا بعد الاستقلال.

2- السياسات المتبعة للقضاء على الفقر في الجزائر بسكرة نموذجا:

تعتبر مسألة مكافحة الفقر المحور الرئيسي لكل إستراتيجية تنموية تهدف إلى حماية ودعم التماسك الاجتماعي، الشيء الذي جعلها تحتل المكانة البارزة ضمن الأولويات الوطنية، فلا احد يستطيع أن ينكر دور السياسة الاجتماعية التي اتبعتها الدولة في هذا المجال من خلال مبادراتها المختلفة في توفير مناصب الشغل بالإضافة إلى تمويلاتها المادية للفئات الفقيرة.

(1) - تقرير "أسود" عن المنظومة التعليمية في الجزائر، جريدة الرائد، يومية إخبارية وطنية 2013/04/22، العدد 328.

ويعتبر اثر العلاقة المتبادلة والمتكاملة بين القطاعين الاجتماعي و الاقتصادي احد الأسس الرئيسية للتنمية الاجتماعية فهي تعزز شرعية الدولة في مجال تدخلاتها الاجتماعية وتضمن بذلك تحقيق العدل في توزيع الثروات الوطنية لصالح الفئات الفقيرة . فمن الملاحظ أن السياسات الجديدة الخاصة بمكافحة ظاهرة البطالة والفقر تتعد عن النموذج الكلاسيكي القديم ، حيث تقوم هذه السياسات على التوفيق بين التنظيم الاجتماعي و العولمة الاقتصادية ، فالمقاربة الشاملة تستهدف تحقيق انسجام أفضل بين هدفين هما النمو و تحقيق اقتصاد و سياسة اجتماعية مكيفة ، على ضوء هذه الاتجاهات الاقتصادية و التصدعات الاجتماعية جاء التفكير في ضرورة وضع مجموعة من البرامج الاجتماعية و الأجهزة المخصصة للإدماج الاجتماعي (1).

وللتخفيف من الآثار الخطيرة نتيجة التحول إلى اقتصاد السوق مع الحفاظ على توازن اقتصادي واستقرار اجتماعي، قامت الدولة بوضع أجهزة تستهدف توفير الحماية للفئات السكانية المحرومة والتخفيف من ظاهرة الفقر من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص التشغيل وتحسين المنشآت القاعدية.

ولعل من بين أهم السياسات التي اتبعتها لتحسين وضعية الفقراء والتخفيف من حدة المشكلة تخصيص برامج للدعم و المساعدة الاجتماعية و المتمثلة في برنامج الشبكة الاجتماعية والذي يتضمن المنحة الجزافية للتضامن و منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ، بالإضافة إلى برنامج الخلايا الجوارية الذي وكل له الدور الكبير في تحديد بؤر الفقر على مستوى البلديات الفقيرة .

ولا ننسى الدور المهم الذي يؤديه صندوق الزكاة كسياسة اتبعتها الدولة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و الوقوف على دوره في محاربة الفقر ومحاولة تقييم مدى نجاح هذه التجربة على المستوى الوطني عامة و على مستوى ولاية بسكرة مجال الدراسة.

وفيما يلي سنتطرق لهذه الإجراءات و التدابير بالتفصيل.

(1) - وكالة التنمية الاجتماعية : رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، مجلة إعلامية لوكالة التنمية الاجتماعية، رقم

1- البرامج و الإجراءات الخاصة بالشبكة الاجتماعية:

تندرج برامج الشبكة الاجتماعية ضمن مهام وكالة التنمية الاجتماعية لذا كان لزاما علينا التعريف بهذه الوكالة وبهيكلها وبالذور المنوط بها وذلك لأهمية هذه المؤسسة بالنسبة للمجتمع بصفة عامة و للفئات الفقيرة و البطالين بصفة خاصة.

- التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية:

وكالة التنمية الاجتماعية هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية الإدارية و المعنوية.

كما أنها عبارة عن فضاء وسيطى لتنفيذ السياسة الاجتماعية لدعم السلطات العمومية بتسيير مجموعة معتبرة من البرامج الواجب تميمتها و تنويعها من اجل تنفيذ هذه البرامج تعتمد هذه الهيئة المجهزة بإستراتيجية نشر الوكالات الجهوية كاحتياط لها على مديريات النشاط الاجتماعي و مندوبيات تشغيل الشباب المجهزة بالمقابل بوسائل سير محددة (1).

يمارس الوزير المكلف بالتشغيل و الحماية الاجتماعية المتابعة الميدانية لكافة نشاطات الوكالة.

وتعتبر وكالة التنمية الاجتماعية اليوم مديرية عامة تتضمن 10 مديريات مختصة و فرق متعددة الاختصاصات على المستوى المحلى كما أن هناك 11 فرع جهوي يقومون بعمليات التنسيق، التقييم و الدفع لانجاز نشاطات التنمية الاجتماعية و ذلك بمساعدة طقم من التقنيين المكلفين بتسيير الشبكة الاجتماعية على مستوى البلديات مما يجعل الوكالة تقترب أكثر فأكثر من المواطن حتى تمكن من الإصغاء إليه و الاستجابة لحاجياته و مطالبه في مجالي التشغيل و النشاط الاجتماعي (2).

(1) وكالة التنمية الاجتماعية: مجموعة النصوص التطبيقية و التنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف

،الجزائر، جوان 1991، ص 12.

(2) وكالة التنمية الاجتماعية : رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص6.

- وكالة التنمية الاجتماعية منذ نشأتها:

عند الشروع في ممارسة نشاطات التنمية الاجتماعية سنة 1996 كان البرنامج السائد آنذاك لترقية التشغيل يتكون فقط من مشاريع في إطار إشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP HIMO) كان على هذه المشاريع حسب الوثيقة الخاصة بالمشروع أن سمح بـ :

-المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال التوظيف في أوساط الفئات السكانية المحرومة.

- تحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات السكانية.

- المشاركة في الحفاظ على المنشآت القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية.

- تحديد الأشخاص الذين يمكن إنتقاؤهم من أجل الاستفادة من تكوين مستهدف .

فمنذ انطلاق نشاطات الوكالة منذ 1996 ارتكزت على المؤشرات التالية:

- ارتكز نشاط الوكالة على تسيير برنامجيين يخصان الشبكة الاجتماعية وهما المنحة الجغرافية للتضامن و التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة بالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات الخاصة بقرض البنك العالمي خاصة المتعلقة بأشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.

بلغ مجموع الغلاف المالي الذي وضعته السلطات العمومية تحت تصرف الوكالة الاجتماعية 11.5 مليار دينار جزائري .

- قدر عدد المستفيدين من المنحة الجغرافية للتضامن بـ: 588.000 ومن التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة بـ: 1.0100.970 مستفيد.

وكانت الوكالة تعمل على تطهير النشاطات ذات المنفعة العامة من المستفيدين غير الشرعيين مما أدى إلي انخفاض عدد المستفيدين بأكثر من 40 بالمائة .

- وصلت التغطية الاجتماعية لحوالي 700.000 مستفيد من المساعدة الاجتماعية التي توفرها الدولة، من بينهم 200.000 مقابل ممارستهم لنشاطات المنفعة العامة (1).

(1) - نفس المرجع، ص 5.

- المرجع القانوني :

المادة الأولى: عملا بالمادة 196 من الأمر رقم 27_95 المؤرخ في ديسمبر سنة 1995 و المتضمن قانون المالية 1996، تنشأ هيئة ذات طابع خاص تسمى وكالة التنمية الاجتماعية و تخضع لأحكام هذا المرسوم و تدعى في صلب النص " الوكالة " المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية و يحدد قانونها الأساسي.

وكانت الوكالة في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة

يمارس الوزير المكلف بالتشغيل و الحماية الاجتماعية المتابعة الميدانية لكافة نشاطات الوكالة، وكان مقر الوكالة في مدينة الجزائر، ثم تم إنشاء فروع جهوية حيث يضم كل فرع جهوى مجموعة من الولايات.

والخريطة المدرجة في الملاحق توضح توزيع الوكالات على مستوى الولايات المختلفة و الملاحظ أن فروع الوكالة تنتشر على الجهات المختلفة للتراب الوطني شرقا و غربا و شمالا و جنوبا الأمر الذي يساعد و يسهل عملية الاستفادة من مختلف النشاطات و البرامج التي تقدمها.

دور وكالة التنمية الاجتماعية: (1)

يأخذ دور وكالة التنمية الاجتماعية شكلا اجتماعيا و اقتصاديا مطابقا لتوصيات الأجهزة القانونية وذلك قصد التوصل إلى إنشاء مخبر حقيقي خاص بالهندسة الاجتماعية و الرؤية

(1)- إن نشاطات و برامج الوكالة تدخل في إطار ما يسمى الاقتصاد التضامني، فهذا النوع من الاقتصاد الذي ظهر لمواجهة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التحول إلى اقتصاد السوق. كما تميز هذا النوع من الاقتصاد بنشاطاته، وبقدرته على التجديد حيث تستمد هذه الحركة قوتها من حماسها في مكافحة كل أشكال الفقر و التهميش الاجتماعي فهذا الشكل ليس مضادا لمصالح الدولة، بل انه يعمل على تحفيز الإدارة لوضع تطبيقات اقتصادية جديدة فهو بمثابة المحرك الضروري للدولة نحو التنشيط، التحفيز و التأطير و المرافقة الاقتصادية من أجل تحريك المجتمع.

و اجتماعيا يساهم الاقتصاد التضامني في الحفاظ على الروابط الاجتماعية، و تعزيز مصالح المواطن مع وسطه الطبيعي و مع كل القيم التي يتصف بها " سلوكه الاجتماعي " كما أنه يشكل أحد عوامل التوازن في مجتمعنا، و يؤدي نحو تكيف أفضل مع العولمة دون أي خطر (جمال الدين بن سنان: وكالة التنمية الاجتماعية، رسالة الوكالة، عدد 04، 2007).

المستقبلية فيما يخص المهام والصلاحيات ذات الميزة الإنسانية.

تتولى الوكالة الترقية و الانتقاء و الاختيار و التمويل الكلي و الجزئي عن طريق المساعدات أو أية وسيلة أخرى ملائمة لما يأتي :

1- الأعمال و التدخلات لفائدة الفئات المحرومة و التنمية الجماعية.

2- كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية الأكيدة و يحتوي على كثافة عليا لليد العاملة تقترحها كل جماعة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل.

3- تنمية المؤسسات الصغرى.

تتولى الوكالة مهمة البحث و الاستطلاع و جمع المساعدات المالية و التبرعات و الهبات و الإكراميات من أي نوع، سواء أكانت ذات طابع وطني أو أجنبي، أو دولي أو متعدد الجوانب، و الضرورية لأداء موضعها الاجتماعي.

تنظيم الوكالة:

تضم الوكالة أجهزة اتخاذ القرار و التنفيذ و المراقبة الآتية :

- مجلس التوجيه.

- لجنة المراقبة المنبثقة عن مجلس التوجيه.

- مدير عام.

إجراءات تسيير و تمويل وكالة التنمية الاجتماعية :

يتم تمويل جزء من هذه البرامج من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية و الأجهزة الأخرى يتم تمويلها من طرف مقدمي الأموال الدوليين خاصة البنك العالمي مع تطبيق شروط هذا الأخير وذلك في إطار المرسوم الرئاسي رقم 330_96 المؤرخ في 07.10.1996 المتضمن المصادقة على اتفاق القرض مع البنك العالمي .

تتضمن مصادر الوكالة أيضا في الهبات و الوصايا و الإكرامات أو القروض التي تمنحها الجماعات الوطنية أو المحلية العمومية أو الخاصة، الأجنبية، أو الدولية أو المتعددة الأطراف.

عندما يضع الواهب شرطا أو عدة شروط حول اتجاه المداخل الممنوحة لصالح عمل ما

تتولى الوكالة ضمان التّحكم فيها حتى تصل إلى انجاز هذا العمل إذا ما كانت هذه الشّروط تتلاءم مع مهامها بالإضافة إلى نتائج توظيف الخزينة والنتائج المختلفة و القيم المضافة التابعة لنشاطها.

خلال سنة 2007، وصل مبلغ الغلاف المالي المرصود لإنجاز هذه البرامج إلى ثمان و أربعين مليار و خمسمائة و أربعين مليون دينار جزائري (48.54 مليار دينار جزائري) لتجسيد الأجهزة التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، وكذا ستة ملايين و أربعة مئة و سبعون مليون دينار جزائري (6.47 مليار دينار جزائري) المخصصة للإعانات الاجتماعية لوزارة التضامن الوطني:

جدول رقم (36) يوضح المخصصة للإعانات الاجتماعية لوزارة التضامن الوطني:
الوحدة : دج.

البرامج	إنجازات سنة 2006	التخصيصات المالية لسنة 2007
الإدماج	19 306 160 004	29 032 284 159 ⁽¹⁾
الإعانة و التنمية الجماعية	8 307 130 875	10 797 872 347
" AFS-IAIG الاجتماعية التغطية	5 566 503 600	6 989 762 400
نفقات تسيير البرامج	1 080 705 792	1 720 000 000
" ADS " المجموع الجزئي	34 260 500 271	48 539 918 907 ⁽²⁾
الإعانات الاجتماعية لوزارة التضامن الوطني	5 943 928 826	6 468 293 000
" ADS – MSN " المجموع الإجمالي	40 204 429 097	55 008 211 907

المصدر :الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية ADS.

(1) بما في ذلك تمديدات عقود ما قبل التشغيل.

(2) التزامات مالية جارية لسنة 2006 و تخصيصات مالية لسنة 2007.

يكشف لنا الجدول أعلاه عن التقدم الواضح و كذا الجهود المبذول باستمرار من طرف الدولة للتمكين من إدماج الفئات السكانية المحرومة، و المساعدة في تعزيز التماسك الاجتماعي.

إن قيام هذه البرامج بإقحام عدة قطاعات مختلفة في عملية إنجازها و كذا العمل بالتشاور مع مختلف الشركاء من شأنه أن يمنح بالتأكد نجاعة أكبر لنشاطات كل من وكالة التنمية الاجتماعية و وزارة التضامن الوطني.

- الاستفادة من نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية:

في إطار عملية تسجيل و دفع المنحة الجزافية للتضامن و التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ، تقوم مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولاية بمراقبة القوائم الاسمية للمستفيدين المنجزة من طرف البلديات و تصادق على البرامج و ورشات المنفعة العامة المقدمة من طرف البلديات ، كما يتفحص و يستغل مدراء النشاط الاجتماعي محاضر لجان التقويم على مستوى البلديات و محاضر اللجوء على مستوى الدوائر كذلك تقوم هذه المديريات بجمع قوائم المستفيدين من الشبكة الاجتماعية بانجاز و التأشير على الجداول التلخيصية الشهرية للقوائم و فحص تطابقها مع حصص المستفيدين المخصصة للولاية⁽¹⁾.

و يقوم مديري النشاط الاجتماعي في انجاز طلبات التمويل الشهرية اللازمة لدفع المنحة الجزافية للتضامن و التعويض عن النشاطات ذا المنفعة العامة لدى وكالة التنمية الاجتماعية التي تعطى إذنا بصرفها و تشرع بعد ذلك في تحسيبها.

ومن هذا المنطلق تشرع الوكالة في صرف الأموال و إحصاء النفقات على أساس الوثائق التبريرية المرسلة من طرف مديري النشاط بعد التحقق من مطابقتها.

وفيما يخص انتقاء و تمويل مشاريع التنمية الجماعية من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تشرع مديريات النشاط الاجتماعي بالتعاون مع البلديات و الحركة الجمعوية في تحديد المشاريع على أساس المقاييس التي تم تحديدها و بمساهمة الفئة السكانية المستفيدة كما

(1) - نفس المرجع السابق، ص 29.

على مديريات النشاط الاجتماعي انجاز بطاقات فنية ترسل إلى الوكالة مع اقتراح من الوالي بتعيين رئيس مشروع ، كما تقوم المديريات بتتبع و مراقبة عمليات انطلاقة الأشغال و سيرها و تحويل التجهيزات إلى الفئات السكانية المستفيدة طبقا لدليل الإجراءات.

وفي مجال النشاط الاجتماعي الجوّاري تعتمد الوكالة على الخلايا الاجتماعية الجوّارية حيث يتم تمويلها بما تبقى من الرصيد ، و يلزم مديري النشاط الاجتماعي بمراقبة و تقييم نشاط هذه الخلايا و السهر على استعمال الوسائل المخصصة لها من طرف الوكالة.

أما فيما يتعلق ببرنامج الأشغال العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة و عقود ما قبل التشغيل و جهاز القرض المصغر تتناوب في انجازها الوكالة على المستوى المحلي مع مندوبي تشغيل الشباب للولايات و تقوم بتمويلها الوكالة من خلال قرض البنك العالمي وذلك بإحداث مناصب شغل مؤقتة في مجال الطرق الفلاحة و الغابات و الري و إلى تسهيل نشأة المؤسسات المصغرة الخاصة مع تحسين الهياكل الأساسية و الخدمات في المناطق المحرومة كما تخضع هذه المشاريع إلى شروط البنك العالمي والى دليل إجراءات وكالة التنمية الاجتماعية خاصة بما يتعلق بكيفيات إبرام الصفقات و عمليات الدفع و الصرف، تنظم علاقات ما بين القطاعات بموجب الاتفاقية الوزارية المشتركة رقم 006 المؤرخة في 1999 مابين وزارة الفلاحة و الصيد البحري ووزارة البيئة و التهيئة العمرانية ووزارة الداخلية و الجماعات المحلية ووزارة العمل ،الحماية الاجتماعية و التكوين المهني.

و من اجل تمويل ورشات الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة يكلف مندوبو تشغيل الشباب الذين يقومون بتنسيق هذا البرنامج على المستوى المحلي بانجاز بطاقات فنية للمشاريع القطاعية الخاصة بولايتهم و يرسلون بطلباتهم المالية إلى وكالة التنمية الاجتماعية، وعلى أساس تفويض من الوكالة يشرعون في تخليص صغار المقاولين و المؤسسات الصغيرة بعد مراقبة الوثائق التبريرية الواجب إرسالها إلى الوكالة في الأجال المحددة .

ويتم انجاز عقود ما قبل التشغيل ولائيا بتكليف مندوبي تشغيل الشباب بالبحث عن

المستخدمين المحتملين العموميين والخواص للشروع في توظيف الشباب حاملي الشهادات و طالبي منصب عمل لهذا فهم مؤهلون بتحريك الحسابات الفرعية التي تم فتحها لهذا الغرض من طرف وكالة التنمية الاجتماعية حسب الإجراءات المنصوص عليها في منشور وزارة العمل، الحماية الاجتماعية و التكوين المهني رقم 008 المؤرخ في 29 جوان 1998 و المتعلق بالجهاز.

ومن اجل تنفيذ برنامج جهاز القرض المصغر لحساب السلطات العمومية تعتمد الوكالة في ذلك على المستوى المحلي على شبكة مندوبي تشغيل الشباب الذين يضمنون لصالح الوكالة و طبقا للإجراءات المنصوص عليها في مرافقة المترشحين لصياغة طلبهم ويرسلون بعد عملية الانتقاء الطلبات إلى وكالة التنمية الاجتماعية التي بدورها تتجزر قرارات المطابقة الخاصة بالمترشحين الذين تم اختيارهم للاستفادة من فوائد التخفيض يكلف بعد ذلك مندوبي تشغيل الشباب بتسليم قرارات المطابقة للمترشحين المعنيين و توجيههم نحو البنك لصياغة طلب القرض (1).

- برامج وكالة التنمية الاجتماعية:

تهدف البرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، الموجهة نحو الفئات السكانية المحرومة، إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد و الجماعات.

و من خلال مختلف برامجها تساهم الوكالة في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة و عدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي ، و هذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي و التنمية الجماعية و كذا تعزيز المنشآت القاعدية الرامية لمكافحة الفقر و الإقصاء الاجتماعي و من أهم هذه البرامج وأقدمها برنامج الشبكة الاجتماعية.

1- الشبكة الاجتماعية:

تعتبر هذه الشبكة عبارة عن إعانة مباشرة للدولة تمنح شهريا للعائلات المحرومة وبدون دخل وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضها برنامج التعديل

(1)- نفس المرجع، ص ص 29-31.

الهيكلية، نتيجة لهذا الاختلال ظهرت مفارقة كبيرة من حيث الأجور والمدخيل المتاحة، الشيء الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع جيوب الفقر، الذي أصبح يمس أكثر من 25 % من الجزائريين، وتتضمن الشبكة الاجتماعية مايلي :

- المنحة الجزافية للتضامن AFS :

هي منحة مساعدة تقدم من مديرية النشاط الاجتماعي وتخص الفئات الاجتماعية التالية:

1- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وبدون دخل المعاقين جسدياً أو عقلياً، العاجزين عن العمل بمبلغ يقدر بـ :900 دج في الشهر يضاف إليه علاوة قدرها 120 دج لكل شخص تحت الكفالة .

2- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وبدون دخل والبالغين من العمر 60 سنة فما فوق.

3- المرأة ربة عائلة بدون دخل مهما كان سنها.

4- الأشخاص المعوقين الذين يتقاضون أجراً مساوياً للأجر الوطني القاعدي أو أقل منه

5- الأشخاص البالغون أكثر من 60 سنة غير متواجدين بمؤسسات مختصة ولا يستفيدون من أي دخل، والمتكفل بهم من طرف عائلة ذات دخل ضعيف.

6- ذوو العاهات والمصابون بمرض عضال، البالغ سنهم أكثر من 18 سنة والمصابون بأمراض مزمنة،مستعصي العلاج أو حاملي بطاقة الإعاقة بدون أي دخل.

7- العائلات ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص أو أكثر من معاق البالغين أقل من 18 سنة وبدون دخل ولهم بطاقة إعاقة.

-إجراءات الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن:

تتم عملية التسجيل و القبول على مستوى المصلحة المؤهلة المعينة من طرف رئيس

البلدية و ذلك بتصريح من الطالب أو بمبادرة من مصالح البلدية، على أساس قوائم الأشخاص بدون دخل، وتتم الاستفادة من المنحة الجزافية من خلال القيام بـ:

- التوقيع على تصريح شرفي .

- تقديم وثائق الحالة المدنية.

- تقديم بطاقة الإعانة بالنسبة للأشخاص المعوقين .

ويتم الدفع كل ثلاثة أشهر ،و خلال الشهر الأخير من الفصل الذي يأخذ بعين الاعتبار من طرف قابض الضرائب للبلدية بتقديم وثيقة إثبات الهوية القانونية أو من طرف شبكة البريد و المواصلات⁽¹⁾.

-النشاطات ذات المنفعة العامة (I.A.I.G):

هي مساعدة تخص الفئات الاجتماعية وتشرف عليها مديرية النشاط الاجتماعي وتخص الفئات الاجتماعية التالية:

- أفراد العائلة بدون دخل الذين يلتصون بالإدماج في النشاطات ذات المنفعة العامة يساهمون فيها فعليا.

- الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل الذين يطالبون بإدماجهم في النشاطات ذات المنفعة العامة ويساهمون فيها فعليا كما يستفيدون من الضمان الاجتماعي بما أن اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتم تخليصها من طرف الدولة بنسبة 6 % من الأجر الوطني القاعدي المضمون.

- الشخص الذي يعيش بمفرده وبدون دخل .

- رب عائلة البالغ من العمر 60 سنة بدون دخل باستطاعته العمل و يطلب بنفسه المشاركة في النشاطات.

(1)- نفس المرجع السابق، ص 69.

- إجراءات الاستفادة من برامج النشاطات ذات المنفعة العامة:

تعتمد المشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة على مبدأ الاستهداف الذاتي وبذلك على الطالب أن يلتمس بنفسه المشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة لدى المصالح المؤهلة التابعة للبلدية و ذلك من خلال تصريح شرفي مقدم و مصادق عليه من طرف البلدية و موقع من طرف المعنى بالأمر ، أما عن مبلغ تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة فتحدد بـ 97 دج لليوم أي 2100 دج للشهر كأقصى حد وهذا التعويض واجب الأداء مقابل أيام الاشتراك الفعلي في الأشغال العامة على مدى 8 ساعات يوميا ولا تتم عملية الدفع إلا للأشخاص الذين شاركوا فعلا في هذه النشاطات.

ويتم الدفع شهريا أو عند نهاية أشغال البرنامج وهذا عندما تكون مدته اقل من شهر من طرف قابض الضريبة التابع للبلدية و على أساس القوائم المؤشرة من طرف الرئيس الشعبي البلدي أو رئيس المندوبية التنفيذية البلدية و إلى تكون حاملة لتأشيرة الخدمات المنجزة (1).

- تنظيم برامج النشاطات ذات المنفعة العامة:

يجب أن تستجيب البرامج إلى الأهداف المحددة للشبكة الاجتماعية، و يجب أن تتجز في إطار النشاطات المقررة في المحاور التالية:

- صيانة المعدات و الممتلكات العمومية في الوسط الريفي و الحضري مع إعادة تهيئة الوسط.

- نشاط اجتماعي، تربية صحية، نظافة الوسط و تنشيط ثقافي و رياضي.

- نشاطات تحضيرية لإيجاد مناصب شغل إما عن طريق أشغال تحضير أو برامج تكوين مهني لفائدة الفئات المحرومة خاصة فئة الشباب.

إن عملية الانتقاء التي تقوم بها مصالح البلدية بالمساعدة التقنية للهيئات المؤهلة للدائرة و الولاية يجب أن يشرك الحركة الجمعوية و بالخصوص لجان الأحياء، القرى و الحركات

(1) - نفس المرجع السابق، ص 72.

الشبانية النسوية و الجمعيات الأخرى التي تكون مساهمتها مفيدة في نفس الوقت على المستوى التقني وخاصة على مستوى الانخراط للفئات المعنية.

أما فيما يخص عملية التكوين فان برامج النشاطات ذات المنفعة العامة تقوم بتنظيم دورات تكوينية مهنية مكيفة وتنظم في الميدان مباشرة أو على مستوى مراكز التكوين المهني لفائدة الشباب و النساء أو كل شخص معوز يطلب الحصول على الكفاءة و لتحقيق هذا يجب أن ينشأ تعاون وثيق مع مصالح التكوين المهني وذلك من خلال لجنة تنسيق و تقييم البرامج على مستوى كل ولاية و تتكون من مدير العمل و التكوين المهني مدير الصحة و الحماية الاجتماعية مدير الشبيبة والرياضة مندوب تشغيل الشباب الذي سيتكفل بمهمة تحديد برامج التكوين.

أما عن عملية التنشيط فان الشبكة الاجتماعية تعد بمثابة فضاء لاستقبال خاصة فئة الشباب لذلك فهي تدعم ذلك دوما بورشات التنشيط الثقافي بالاتصال و تبادل التجارب التي من شأنها أن تنمي الفعالية وتحدد انضمام الفئات الاجتماعية المختلفة و هذا النشاط لا بد أن يستجيب للبرنامج المصمم بفعالية و بالخصوص فيما يتعلق بتحديد الأوقات و الساعات الأكثر ملائمة و كذا محتوى برامج التنشيط⁽¹⁾ وفي الملاحق سندرج مثال للنشاطات ذات منفعة العمومية و العامة أو الجماعية.

2-برنامج التنمية الجماعية:

يهدف هذا الجهاز إلى تحسين الظروف المعيشية للجماعات وكذا إدماجهم في مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاجتماعية الاقتصادية، الموجهة خصيصا لتلبية احتياجاتهم ذات الأولوية، و هو يعتمد على منهج تساهمي يشتمل على:

- استهداف المناطق المحرومة و الفئات السكانية الأكثر فقرا.
- تحديد الحاجيات ذات الأولوية واختيار المشاريع بالمساهمة الفعلية للمستفيدين.

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص 71-72.

- إنجاز مشاريع اجتماعية مصغرة ذات طابع اجتماعي - اقتصادي تستجيب للانشغالات الأولية للمستفيدين ، التي تعتمد على تقنية بسيطة ، سهلة الاستغلال و الصيانة و بإمكانها الاستمرار طويلا.

- مطالبة المستفيدين بدفع مساهمة مالية ، كدليل على اهتمامهم بالمشروع و تضامنهم الجماعي.

- و للاستفادة من تمويل هذا البرنامج يجب أن تخضع مشاريع التنمية الجماعية إلى عدد من المعايير من بينها:

- الأثر الاقتصادي و الاجتماعي:

حيث لابد أن يستفيد من المشروع أقصى حد ممكن من الأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعة السكانية المعنية بالمشروع وهذا لتحسين مستوى معيشتهم أو إحداث مناصب شغل مؤقتة أو دائمة.

ويتم ذلك بالاعتماد على الموارد المحلية سواء مادية كانت أو بشرية بالإضافة إلى تفاعل المشاريع التي لها أضرار بالمحيط و البيئة.

- التكفل بالمشاريع:

المشروع يقدم برعاية جمعية محلية أو منظمة غير حكومية أو مجلس شعبي بلدي بناءا على طموحات السكان المعنيين و يوجه المشروع إلى وكالة التنمية الاجتماعية من طرف المصلحة المكلفة بالنشاط الاجتماعي.

وتلتزم الجمعية في حالة قبول المشروع بتتبع الانجاز مع رئيس المشروع الذي تم انتقاؤه من بين المستخدمين التقنيين للبلدية أو الولاية وذلك في حدود ضيقة.

- التكفل المالي بالمشروع:

يكون حسب الكيفيات المتفق عليها مع الشركاء ، فنسبة 75 بالمائة تكون على عاتق الوكالة و 25 بالمائة على عاتق البلدية المستفيدة ، وتكون مساهمة البلدية على شكل مالي أو

على شكل مساهمة باليد أو العتاد.

ومن الشروط أيضا أن لا يفوق المبلغ الإجمالي للمشروع ما يعادل بالدينار مئة ألف دولار أمريكي.

- شروط الإنتاج التقني:

يجب أن يستجيب اختيار المشروع إلى ضرورة استعمال التقنيات البسيطة لانجازه و استبعاد استخدام الوسائل المعقدة والمتطورة (1).

- الإدارة الجموعية للأحياء أو " التكاثف الحضري":

تعتبر جمعية الحي، منظمة مواطنة ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- اجتماعي: تهتم بالأشخاص الذين يعانون من صعوبات و بطالين على مستوى الأحياء المستهدفة.

- اقتصادي: الإدماج من خلال التشغيل الجوارحي على مستوى الحي لفائدة السكان، لضمان النظافة. و تحسين الظروف المعيشية.

- مواطني: من خلال التعاون بين كل من السكان المنتخبين المحليين، ممولي مشاريع السكنات. و الجمعيات، خلال سنة 2007، وصل مبلغ الغلاف المالي المرصود لإنجاز هذه البرامج إلى ثمان و أربعين مليار و خمسمائة و أربعين مليون دينار جزائري (48.54 مليار دينار جزائري) لتجسيد الأجهزة التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، وكذا ستة ملايين و أربعة مئة و سبعون مليون دينار جزائري (6.47 مليار دينار جزائري) المخصصة للإعانات الاجتماعية لوزارة التضامن الوطني:

جدول رقم (37) يوضح مشاريع التنمية الجماعية المنجزة خلال سنة 2006 على المستوى الوطني حسب آخر الإحصائيات المتوفرة:

(1) - نفس المرجع ، ص ص 165-166 .

قطاعات النشاط	عدد المشاريع المنجزة	النسبة المئوية	الكلفة الإجمالية للإجازات
الري	45	27 %	115236663
التطهير	47	28 %	138581054
المجموع الجزئي	47	56 %	253817717
الكهرباء	92	35 %	135996117
الصحة	57	4 %	16230000
الأشغال العمومية	6	2 %	10694619
إنتاجي	4	2 %	3983696
التربية	3	1 %	3211241
اجتماعي - ثقافي	1	1 %	568 620
طرقات الشبكات المختلفة (VRD)	1	1 %	3767400
المجموع	165	100 %	428269410

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية ADS

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

إن مشاريع التنمية الجماعية المنجزة خلال سنة 2006 على المستوى الوطني حسب آخر الإحصائيات المتوفرة تتركز على قطاع الكهرباء الذي يعد من ضرورات الحياة والتي بلغت نسبة تغطيته على المستوى الوطني بنسبة 97 % من المواقع السكنية وهي تعكس إمكانيات إنتاجية هامة من الكهرباء وتطور ثابت لها مقابل ارتفاع الطلب عليها قارب نسبة 7 % سنويا بين الفترة الممتدة بين 1963 و 2007 و عرف الإنتاج الوطني للكهرباء ارتفاعا كبيرا وانتقلت نسبة التزويد بالكهرباء من 63 % في 1980 إلى 97 % خلال 2007 كما عرف الاستهلاك الوطني من الكهرباء ارتفاعا كبيرا بين الفترة الممتدة بين 1963 و 1999 والفترة الممتدة بين 2000 و 2007 بنسبة تقدر بـ 7 %⁽¹⁾ وتم في إطار التنمية الجماعية انجاز 92 مشروع بنسبة 35 % بغلاف مالي قدر بـ 135996117 دج ويليه قطاع الصحة الذي استفاد في نفس الإطار من 57 مشروع بغلاف مالي وصل إلى 16230000 دج، ثم يأتي قطاع الري الذي بلغت نسبة استفادته بـ 56 بالمائة من المشاريع سواء الخاصة منها بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب أو

(1) - جريدة المساء: يومية إخبارية وطنية العدد، 3459 تاريخ، 04/07/2008، www.el-massa.com

التطهير و التي استفادت من غلاف مالي وصل إلى حوالي 253817717 دج أما بالنسبة لباقي القطاعات فتتراوح نسبة الاستفادة بين 4 و 1 %.

- واقع سياسات القضاء على الفقر على مستوى ولاية بسكرة :

نتناول في هذا الجزء من البحث دراسة واقع برامج وكالة التنمية الاجتماعية المخصصة للقضاء على الفقر على مستوى ولاية بسكرة، التي تطرقنا إلى تعريفها و تبيان هدفها وقد تعمدنا تكرارها في هذا الفصل بهدف توضيح الواقع العملي لكل برنامج من خلال معرفة النتائج التي تم التوصل إليها وفي الجزء الثاني منه سوف نخصه للوقوف على دور و مساهمة صندوق الزكاة في التخفيف من حدة الفقر.

جدول رقم (38) يوضح برامج الشبكة الاجتماعية:

السنوات	1999	2000	2001	2002	2203	2004	2005
الحصة الممنوحة للمنحة الجزافية للتضامن	1000	1000	14051	14800	14800	13300	13300
عدد المستفيدين من المنحة الجزافية	9867	8854	12678	12682	12677	13214	13173
الحصة الممنوحة التعويض عن النشاطات العامة	2200	2200	2200	2600	2700	2700	2700
عدد المستفيدين من التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة	2102	1993	2195	2424	2544	2591	2528
عدد الورشات	108	102	102	102	102	102	102
عدد المؤمنین للمنحة الجزافية	9867	8854	14051	7938	8011	12304	11872
عدد المؤمنین للتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة	1993	12678	2407	2526	2583	2512	2512
الاعتماد الممنوح للشبكة بالدينار	50.683.380	16.894.460.00	2.3E+09	24.520.460.00	24.827.960.00	23.383.940.00	23.383.940.00
الاعتماد الممنوح للمنحة الجزافية	296790600	2.561.760.00	15.632.275.00	16.400.000.00	16.400.000.00	14.955.980.00	14.490.425.00

الفصل السادس: آليات محاربة ظاهرة الفقر في السياسة التنموية

7.853.639.17	8.427.960.00	8.427.960.00	8.120.460.00	6.890.460.00	739.440.00	1.878E+09	الاعتماد الممنوح للتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة
8.630.400.00	8.932.200.00	5.057.760.00	4.965600.00	37.175.940.00	10.609.200.00	5305320	مصاريف الضمان الاجتماعي للشبكة الاجتماعية

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
14800	14800	13800	13800	13800	13300	13300	الحصة الممنوحة للمنحة الجزائرية للتضامن
14800	14759	13545	12990	12637	13032	13117	عدد المستفيدين من المنحة الجزائرية
3280	3280	3280	3280	3280	3239	3239	الحصة الممنوحة التعويض عن النشاطات العامة
3280	2530	2564	3057	2988	2946	3000	عدد المستفيدين من التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة
102	102	102	95	102	102	102	عدد الورشات
	13763	12651	11948	11425	11896	12084	عدد المؤمنين للمنحة الجزائرية
	2504	2540	2606	2899	2921	2973	عدد المؤمنين للتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة
57.044.940.00	57.044.940.00	37.380240.00	36.129.240.00	25.102.865.00	25.041.365.00	25.041.365.00	الاعتماد الممنوح للشبكة بالدينار
45.691.200.00	45.691.200.00	28.080.840.00	25.980.000.00	14.955.980.00	14.955.980.00	14.955.980.00	الاعتماد الممنوح للمنحة الجزائرية

الفصل السادس: آليات محاربة ظاهرة الفقر في السياسة التنموية

9.962.400.00	9.962.400.00	9.299.400.00	9.654.000.00	10.146.885.00	10.085.385.00	10.085.385.00	الاعتماد الممنوح للتعويض عن النشاطات ذا المنفعة العامة
	14.640.300.00	13.371.900.00	10.478.880.00	10.353.280.00	10.668.240.00	9.034.200.00	مصاريف الضمان الاجتماعي للشبكة الاجتماعية

المصدر: من إنجاز الباحثة بناء على المعلومات الواردة في تقرير عن برامج وكالة التنمية الاجتماعية، وكالة التنمية الاجتماعية 2013 على مستوى ولاية بسكرة .

جدول رقم (39) يوضح عدد المستفيدين من المنحة الجغرافية للتضامن :

المبلغ	عدد الأشخاص تحت الكفالة P.A.C	المجموع	عدد المستفيدين من المنحة الجغرافية للتضامن					السنوات
			عائلات متكفلة بأشخاص معاقين	ذوي العاهات أكثر من 18 سنة	الأمراض المزمنة	المكفوفين	المسنين	
14.191.200.00 دج	10760	13300	69	748	929	1966	9588	2006
14.191.200.00 دج	10760	13300	69	748	929	1966	9588	2007
14.191.200.00 دج	10760	13300	69	748	929	1966	9588	2008
42.691.200.00 دج	10760	13800	139	833	1039	2049	9740	2009

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي، بسكرة، 2012.

- عدد المستفيدين من المنحة بقي ثابتا طيلة سنوات 2006، 2007، 2008 وارتفع بـ 500 مستفيد سنة 2009.

جدول رقم (40) يوضح عدد المستفيدين من المنحة الجغرافية للتضامن AFS على مستوى ولاية بسكرة من 2005 الى غاية 2011:

المنحة الجزافية للضامن AFS		السنوات
المبلغ (د ج)	العدد	
/	13300	2005
/	13300	2006
14591200	13300	2007
14591200	13300	2008
42691200	138050	2009
42691200	13800	2010
45691200	14800	2011

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي، بسكرة، 2012.

من خلال الجداول (38) (39) يتبين أن عدد المستفيدين من المنحة بقي ثابتا طيلة سنوات 2006، 2007، 2008 بالإضافة إلى المبلغ المخصص له، غير أنه في سنة 2009 شهد زيادة طفيفة قدرت ب 500 مستفيد و بقيت ثابتة حتى 2010 أين ارتفعت لتصل إلى 14800 مستفيد كما ارتفعت بالمقابل المبالغ المالية المخصصة لها وصلت إلى 45691200 دج.

جدول رقم (41) يوضح عدد المعاقين 100% المستفيدين من المنحة والتأمين:

الإعتمادات المالية المستهلكة	المبلغ المدفوع للضامن الاجتماعي	عدد المؤمنين	مجموع المستفيدين	المعاقين 100% المستفيدين			السنوات
				متعدد	ذهيلا	مركبا	
102.993.000.00 دج	15.923.000.00 دج	2769	2844	216	2293	335	2006
148.932.000.00 دج	20.520.000.00 دج	2886	3374	270	2644	460	2007

2008	555	2850	298	3703	3195	22.545.000.00 دج	168.256.000.00 دج
2009	589	2924	313	3826	3836	24.413.400.00 دج	180.984.000.00 دج

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي، بسكرة، 2012.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- تزايد في عدد المعاقين سنويا وبالتالي تزايد المبلغ المصروف لهذه الفئة وكذا مبلغ تأمينهم اجتماعيا حيث وصل العدد الاجمالي لهم إلى 3826 مستفيد سنة 2009 بعدما كان عددهم 2769 مستفيد سنة 2006 كما ارتفع المبلغ المدفوع للضمان الاجتماعي من 15.923.000.00 دج إلى 24.413.400.00 دج سنة 2009 وهذا يدل على تزايد الميزانية التي خصصتها الدولة لهذه الفئة غير أنها غير كافية لتلبية متطلبات و حاجيات هذا المعاق في ظل الارتفاع المتزايد للأسعار و انخفاض قيمة الدينار الجزائري .

- و من جهة أخرى أن المستفيدين من المنحة ليسوا مؤمنين كلهم.

والمخططات المالية توضح تطور الاستفادة من المنحة حسب الإعاقة وكذا نسبة التأمين للمعاقين 100 % المستفيدين من المنحة.

- **منحة عن التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (I.A.I.G)**

الملاحظ أن هناك تطورا في الاستفادة من المنحة حسب طبيعة الإعاقة و يقابله زيادة في التأمين حيث وصلت نسبة التغطية إلى 100 بالمائة سنة 2009 مما يدل على تحسن واضح في هذا المؤشر والذي انعكس إيجابا على المستفيدين من منحة عن التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (I.A.I.G).

الجدول رقم (42) يوضح منحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (I.A.I.G)

السنوات	عدد المستفيدين في إطار البرنامج الوطني	عدد المستفيدين في إطار برنامج الجنوب	عدد رؤساء الورشات	المبلغ
2006	2598	893	102	9.839.400.00 دج

2007	2598	593	102	9.839.400.00 دج
2008	2598	593	102	9.839.400.00 دج
2009	2598	567	102	9.839.400.00 دج

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي، بسكرة، 2012.

عدد المستفيدين من المنحة بقي ثابتا طيلة السنوات الأربعة وحدثت زيادة سنة 2009 بـ 28 منصب في إطار برنامج الجنوب، مع العلم أن هذه المنحة تدفع مقابل مشاركة المستفيدين في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية وبذلك فهي شكل من أشكال التضامن.

كما أن المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بقيت ثابتة حتى سنة 2009 حيث شهدت زيادة طفيفة، وهذا عائد إلى انخفاض عدد الورشات المفتوحة.

- دعم الفئات المحرومة:

العمليات التضامنية المؤطرة من طرف مكتب التضامن :

1- قفة رمضان :

جدول رقم (43) يوضح تطور عدد قفف رمضان بين 2002-2012 في بسكرة .

السنة	عدد القفف الموزعة
2002	820
2003	6874
2004	4100
2005	18540
2006	18824
2007	13000
2008	8214
2009	23456

27633	2010
31763	2011
41259	2012

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي، بسكرة، 2013.

جدول رقم (44) يوضح الاعتمادات المالية الخاصة بقفة رمضان بالإضافة إلى عدد المحافظ المدرسية و الحافلات الخاصة بالنقل المدرسي و الخيمات المدرسية :

المخيمات الصيفية	حافلات النقل المدرسي	المحافظ المدرسية	قفة رمضان ⁽¹⁾		السنوات
			عدد القفف الموزعة	الاعتماد المالي الكلي	
597 طفل	07	3726	18824	25.570.770.82 دج	2006
248 طفل	07	4000	13000	23.635.000.00 دج	2007
620 طفل	07	2000	11039	29.650.000.00 دج	2008
738 طفل	لا شئ	4000	26525	54.939.386.00 دج	2009

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي بسكرة 2013.

من خلال الجداول (43) و (44) نلاحظ مايلي :

إن عدد قفف رمضان التي تم توزيعها من سنة 2002 إلى سنة 2012 شهد تذبذبا بين ارتفاع و انخفاض حيث تضاعف عددهم سنة 2002 من 820 إلى 6874 قفة في 2003 ثم شهد انخفاضا سنة 2004 لترتفع من جديد سنتي 2005 و 2006 ب 18540 و 18824 قفة على التوالي وعاود الانخفاض إلى غاية 2008 حيث تم توزيع 8214 قفة ، غير انه منذ 2009 بدا عدد القفف في الارتفاع من جديد ليصل إلى 41259 قفة سنة 2012 مما يدل على زيادة المحتاجين و الفقراء على مستوى الولاية من جهة وعلى

⁽¹⁾ - حيث تتم عملية توزيع قفة رمضان على المعوزين و الفقراء وفقا لشروط و هي :شهادة إثبات المدخول اقل من 10.000.00 دج، شهادة الحالة العائلية ،نسخة من بطاقة التعريف ،تصريح شرفي ، حيث يودع الملف كاملا مباشرة لدى مدير الشؤون الاجتماعية و القانونية .

اهتمام الدولة بهذه الشريحة حيث خصصت لها ميزانية خاصة وصلت إلى 54.939.386.00 دج حسب آخر الإحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها سنة 2009 بعدما كانت 25.570.770.82 دج سنة 2006، ولكن رغم كل هذا تبقى هذه الشريحة تعاني من ويلات الفقر نتيجة لعدم كفاية هذه القفف لسد حاجيات العائلات الفقيرة خاصة منها التي تضم عددا كبيرا من الأفراد ، ومن خلال ملاحظتنا في فترة توزيع القفف تبين استفادة بعض الأسر الغير الفقيرة منها فيما تبقى اسر أخرى فقيرة دون علم ودراية الهيئات المسؤولة بحالتها وظروفها.

2- مطاعم إفطار الصائم:

جدول رقم (45) يوضح تطور عدد مطاعم الإفطار بين 2002-2012 في بسكرة.

السنة	عدد المطاعم المفتوحة	عدد الوجبات المقدمة على الطاولة	عدد الوجبات المحمولة إلى المنازل
2002	13 مطعم	500 وجبة	600 وجبة
2003	12 مطعم	540 وجبة	910 وجبة
2004	06 مطاعم	190 وجبة	420 وجبة
2005	06 مطاعم	20109 وجبة	19020 وجبة
2006	05 مطاعم	10780 وجبة	15395 وجبة
2007	07 مطاعم	10962 وجبة	16530 وجبة
2008	07 مطاعم	16248 وجبة	19790 وجبة
2009	08 مطاعم	18400 وجبة	22350 وجبة
2010	10 مطاعم	24911 وجبة	72659 وجبة
2011	18 مطعم	40089 وجبة	168514 وجبة
2012	22 مطعم	31593 وجبة	186214 وجبة

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي بسكرة 2013.

من خلال الجدول رقم (45) نلاحظ أن عدد المطاعم المفتوحة لإفطار الصائمين قد

شهدت تذبذبا من سنة 2002 الى غاية 2009 ،حيث انخفض عدد المطاعم من 13مطعم سنة 2002 إلى 5 مطاعم سنة 2006 وبانخفاض المطاعم تتخفف عدد الوجبات أيضا حيث سجلت في نفس السنة 10780 وجبة مقدمة على الطاولة بعدما سجلت 20109 وجبة سنة 2005

وما قيل عن الوجبات المقدمة على الطاولة ينطبق على عدد الوجبات المحمولة إلى المنازل، غير انه منذ سنة 2007 ارتفع عدد المطاعم ليصل إلى 22 مطعم سنة 2012 و إلى جانبه ارتفعت عدد الوجبات سواء المقدمة على الطاولة أو المحمولة إلى المنازل.

عموما إذا قارنا عدد المستفيدين من العملية الخاصة برمضان (سواء من قفة رمضان أو الوجبات المقدمة) بالمخصصات المالية نلاحظ أن هناك ارتفاع واضح في العدد و في المخصصات خاصة في السنوات الأخيرة.

3-حافلات التضامن للنقل المدرسي:

من سنة 2000 إلى غاية 2012 تم توزيع 125 حافلة للنقل المدرسي على بلديات الولاية وكذا المؤسسات المتخصصة بمساهمة وزارة التضامن و ولاية بسكرة.

ويشمل هذا المحور مختلف أشكال التضامن الموجه إلى المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة.

جدول رقم (46) يوضح عدد الكتب المسلمة مجانا إلى غاية 2009/09/24

التلاميذ	ابتدائي	متوسط	ثانوي	المجموع
التلاميذ المعوزين	44957	18600	5710	69267

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي بسكرة، 2013

جدول رقم (47) خاص بالدخول المدرسي:

السنة	عدد المحافظ والمآزر الموزعة
2002	2500
2003	3900
2004	8500
2005	6000
2006	3726
2007	4000
2008	2000
2009	4000
2010	10000
2011	12000
2012	15000

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي، بسكرة 2013.

تهدف العملية التضامنية الخاصة بالدخول المدرسي إلى مساعدة التلاميذ المعوزين سواء اليتامى منهم أو أبناء عديمي الدخل وذلك من خلال توزيع الكتب المجانية بالإضافة إلى مجموعة من المحافظ التي تضم الأدوات المدرسية و المآزر، الذين وصل عددهم إلى 15000 محفظة سنة 2012، حيث تضاعف عدد المستفيدين منذ 2009 حيث وزعت 4000 محفظة و 69267 كتاب مجاني تضم جميع الأطوار الابتدائي و المتوسط و الثانوي و هذا الارتفاع يدل على زيادة عدد الأطفال الفقراء على مستوى الولاية مما يزيد من احتمال زيادة عدد المتسربين من المدرسة وفي سن مبكرة نتيجة عجز الوالدين عن تغطية متطلبات الدراسة أمام عدم كفاية الإعانات التي تقدمها الدولة سواء في شكل محافظ مدرسية أو المنح التي تقدم في بداية السنة الدراسية.

3- العلاج المجاني:

جدول رقم (48) يوضح تطور الملفات الخاصة بالعلاج المجاني بين 2006-2009 في

بسكرة :

السنوات	عدد الملفات الملغاة	عدد الملفات المستلمة	عدد الملفات المنجزة	عدد الملفات المرفوضة
2006	26	1434	872	838
2007	11	269	209	142
2008	09	610	364	304
2009	436	304	162	92
المجموع	482	2617	1607	1376

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي 2012 بسكرة.

-النقل الجوي للمرضى المعوزين :

جدول رقم (49) يوضح عدد المستفيدين من خدمات النقل الجوي للعلاج المجاني بين

2008-2012 في بسكرة :

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المرضى	08	18	20	45	57
عدد المرافقين	06	18	19	39	57
عدد الرحلات	60 ذهاب 60 إياب	124 ذهاب 124 إياب	164 ذهاب 164 إياب	26 ذهاب 260 إياب	476 ذهاب 476 إياب
الواجهة: مستشفيات- الجزائر العاصمة - البلدة - وهران	الأمراض: - مختلف أنواع السرطان السيدا - القصور الكلوي العمليات الجراحية الصعبة				

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي، بسكرة، 2012.

الملاحظ من خلال الجداول رقم (48) و (49) الخاصة بالعلاج المجاني و النقل الجوي للمرضى المعوزين يتبين أن الملفات الخاصة بالعلاج المجاني شهدت انخفاضا كبيرا منذ 2006 حيث تم استلام 1434 ملف وتم انجاز 872 ملف منها فقط ، و انخفض إلى 304 ملف مستلم سنة 2009 وتم انجاز 162 ملف منها فقط ، ويعود نقص الإقبال إلى البيروقراطية إلى تتميز بها اغلب الإدارات الجزائرية ، هذا إلى جانب الإجراءات التي

تستغرق زمن طويل وحالة المرضى لا تحتمل الانتظار.

- برنامج التنمية الجماعية:

يتوجه برنامج التنمية الجماعية إلى البلديات الفقيرة اعتمادا على أساس الخريطة الاجتماعية للبلاد يتمثل هدفها في جعل الفئات السكانية التي تعيش في مواقع السكنات الهشة أو في المناطق المهمشة تستفيد من التجهيزات الجماعية ذات الضرورة الأولى وكذا الهيئات القاعدية التي تسمح لهم بتحسين ظروفهم المعيشية ، حيث أن الوكالة الوطنية للتنمية الجماعية تمويل هذه المشاريع بنسبة 90% ، وتساهم البلديات بنسبة 10%.

جدول رقم (50) يوضح المشاريع المنجزة على مستوى ولاية بسكرة :

السنوات	عدد البلديات المستفيدة	عدد المشاريع	المبلغ	10 %
2006	03	05	15588977.17	1558897.72
2007	03	03	6701533.05	670153.31
المجموع	06	08	22290510.22	2229051.03

المصدر: تقرير صادر عن مديرية النشاط الاجتماعي 2012 بسكرة .

جدول رقم (51) يوضح المشاريع التي لم يتم دفع 10 %:

السنوات	عدد البلديات المستفيدة	عدد المشاريع	المبلغ	10 %
2006	03	04	11977641.00	1197764.10
2007	01	02	8000000.00	800000.00
2008	01	02	7000000.00	700000.00
المجموع		08	26977641.00	2697764.10

المصدر: تقرير صادر عن مديرية النشاط الاجتماعي 2012 بسكرة .

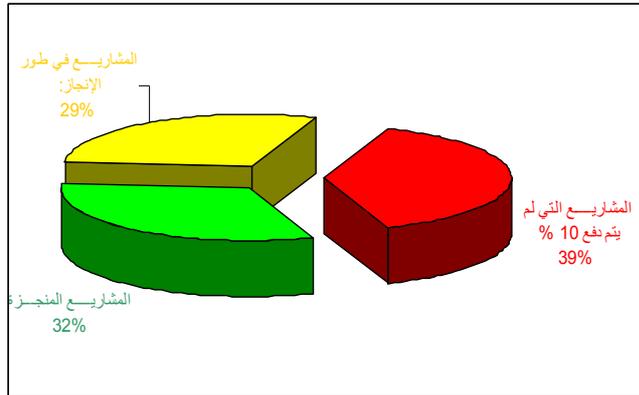
جدول رقم (52) يوضح المشاريع في طور الإنجاز:

الفصل السادس: آليات محاربة ظاهرة الفقر في السياسة التنموية

السنوات	عدد البعثات المستفيدة	عدد المشاريع	المبلغ	10 %
2006	02	02	2406105.00	240610.50
2008	01	03	11072178.00	1.107217.80
2009	03	03	6834322.50	683432.25
المجموع		08	20312605.50	2031260.55

المصدر: عن مديرية النشاط الاجتماعي 2012 بسكرة .

بالنسبة للمشاريع المبرمجة والتي يقترب غلافها المالي من 3 ملايين سنتيم ولم تدفع نسبة 10 % منها ، يجب التفكير في آليات لدفعها حتى تعود بالفائدة على الفئات الهشة من المجتمع ولا تبقى مجمدة ، والمخطط التالي يحدد نسبة الاستهلاك من تمويلات هذه المشاريع



شكل رقم (9) نسبة استهلاك تمويلات برامج التنمية الجماعية

- برنامج التنمية الجماعية

جدول رقم (53) يوضح مشاريع برنامج التنمية الجماعية 2006 :

الكلية الإجمالية للإنجازات	عنوان المشروع	عدد المشاريع المنجزة	مكان إنجاز المشروع	
			المستفيدون م ش ب/ جمعيات	الولاية
23 435 20	الإدارة العمومية بحي العربي بن مهدي و 20 أوت	01	بوشقرون	بسكرة
3 982 013	إنجاز الإدارة العمومية بليشانة بعين المكان	01	ليشانة	
3 920 670	الإدارة العمومية بسوق الغرب	01	الدوسن	

الفصل السادس: آليات محاربة ظاهرة الفقر في السياسة التنموية

719 550	تزويد الإنارة العمومية بمقلوب	01	الحاجب
12 057 435		04	مجموع الولاية

المصدر: تقرير صادر عن مديرية النشاط الاجتماعي 2012 بسكرة .

جدول رقم (54) يوضح البلديات المستفيدة من برنامج التنمية الجماعية:

الرقم	البلدية	السنة	عدد المشاريع	المبلغ	10 %	ملاحظات
01	أولاد جلال	2006	01	2100002.17	210000.22	منجز
		2007	01	2000003.05	200000.31	منجز
02	الدوسن	2006	03	11792475.00	1179247.50	منجز
		2007	01	2000000.00	200000.00	منجز
		2009	01	1942492.50	194249.25	في طور لإنجاز
03	البسباس	2006	01	1696500.00	169650.00	منجز
		2007	01	2701530.00	270153.00	منجز
04	خنقة.س.ناجي	2006	01	3993795.00	399379.50	لم يتم دفع 0%
05	الحوش	2006	01	1018836.00	101883.60	لم يتم دفع 0%
06	ليشانة	2006	02	6965010.00	696501.00	لم يتم دفع 0%
		2007	02	8000000.00	800000.00	لم يتم دفع 0%
07	مزيرة	2006	01	1505205.00	150520.50	في طور لإنجاز
08	الحاجب	2006	01	900900.00	90090.00	في طور لإنجاز
09	بسكرة	2008	02	7000000.00	700000.00	لم يتم دفع 0%
		2009	03	11072178.00	1107217.80	في طور لإنجاز
10	عين زعطوط	2009	01	3391830.00	339183.00	في طور لإنجاز
11	عين الناقة	2009	01	1500000.00	1500000.00	في طور لإنجاز

المصدر: تقرير صادر عن مديرية النشاط الاجتماعي 2012 بسكرة .

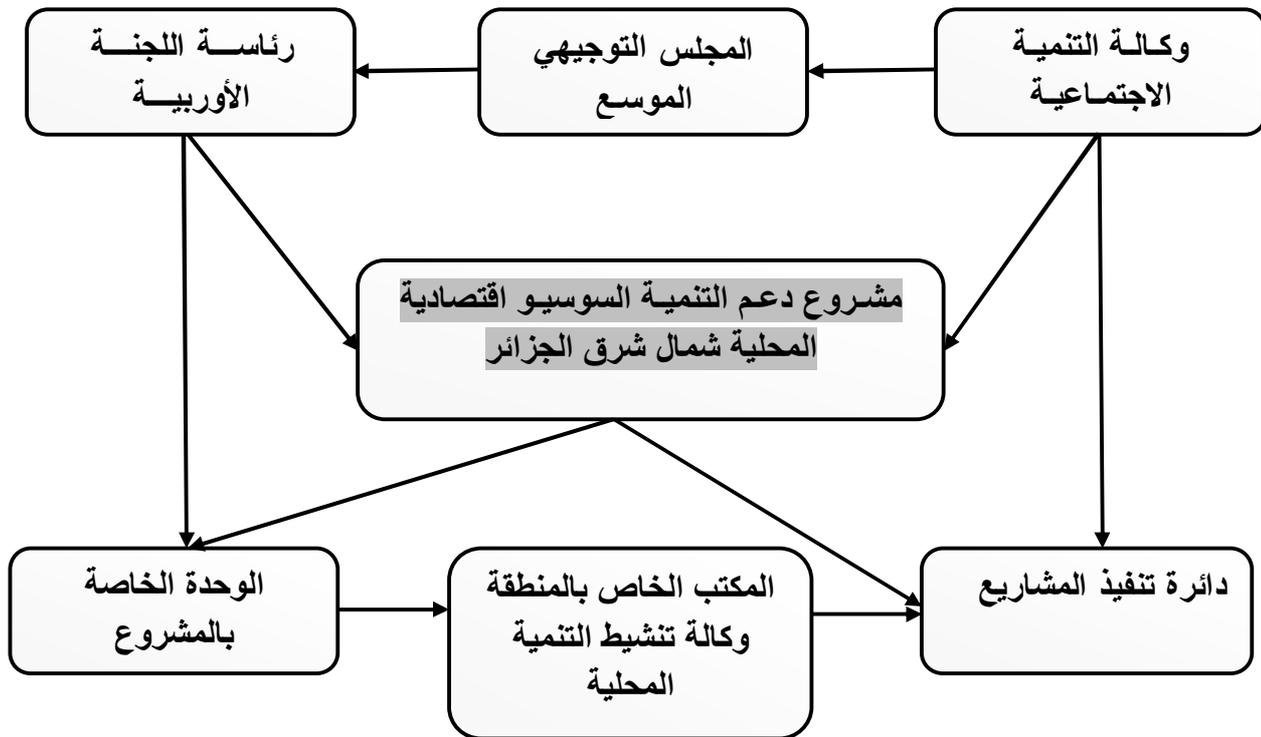
* مشروع بلدية بسكرة لسنة 2008 يتمثلان في إعادة الاعتبار لمدرستي صغار الصم وصغار المكفوفين لم تدفع نسبة 10% بحجة أنهما تابعتين لقطاع آخر.

* توجد مشاريع من سنة 2006 لم تتجز لحد الآن.

- مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر (PADSEL-NEA)

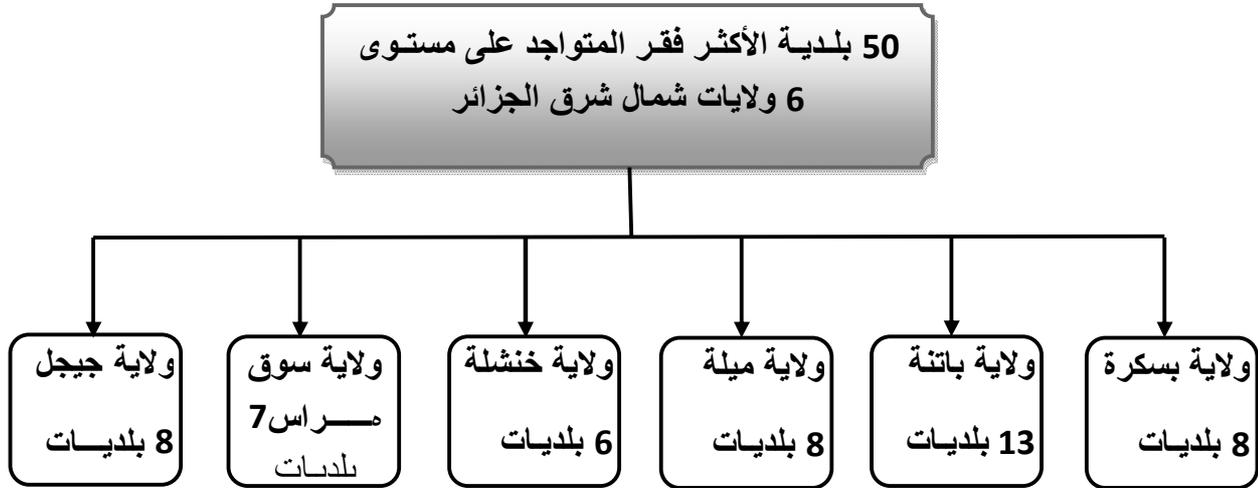
يستهدف هذا المشروع في تدخلاته 50 بلدية الأكثر حرمانا بمنطقة شمال شرق الجزائر، المتواجدة على مستوى الولايات الست (06) التالية : (باتنة، بسكرة، جيجل، خنشلة، سوق أهراس و ميلة).

مخطط رقم (10) يوضح هيكله مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر.



المصدر: الوكالة للتنمية الاجتماعية باتنة، الجزائر، 2013.

مخطط رقم (11) يوضح المناطق الجغرافية لمشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال شرق الجزائر.



المصدر: الوكالة التنموية الاجتماعية باتنة، الجزائر، 2013.

لقد شرعت وكالة التنمية الاجتماعية بتنفيذ مشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية لمنطقة شمال شرق الجزائر ابتداء من شهر نوفمبر 2002، ويهدف هذا المشروع إلى رفع ودعم عملية التنمية المحلية الذاتية المستدامة وذلك من خلال تشجيع تنمية المبادرات المحلية الإنتاجية، مع توفير الأفاق لتحسين المستوى المعيشي للفئات السكانية المحرومة على مستوى الـ 50 بلدية التي يستهدفها المشروع.

وتم تمويل هذا المشروع من طرف الدولة الجزائرية بالإضافة إلى الهيئة الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي والمقدرة بـ 50 مليون أورو و يشرف على تنفيذ هذا المشروع هيكل عملية منصبة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، وتتمثل في مديريات العمليات الخاصة بالمشاريع المنصبة على مستوى ولاية عنابة وست مكاتب جهوية بالولايات التالية " سوق أهراس، خنشلة، باتنة، بسكرة، ميلة، و جيجل" وبـ 19 وكالة تنشط محليا.

يقوم هذا المشروع على محاور ثلاث تتمثل في كل من التنمية المحلية مع التعزيز المؤسساتي وتنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية الاقتصادية، وترقية النشاطات الإنتاجية، و تعتمد في انجازها لهذه النشاطات على المشاركة الفعالة للفئات السكانية والمنتخبين المحليين، بالإضافة إلى البرنامج الموجه لتكوين المستخدمين على مستوى البلدية لتأطير

وتنشيط الفئات السكانية.

كما يتم تخصيص النشاطات التابعة لتركيبية التنمية المحلية والتعزيز المؤسساتي لتدعيم الفئات السكانية لإعداد مخططات التنمية المحلية (PDL) لصالح كل بلدية يمسها المشروع

ولا يستهدف مخطط (PDL) النشاطات المتوقع انجازها من طرف مشروع الدعم (PADSEL – NEA) فقط، بل يتعدى إلى الحاجيات والانشغالات المعبر عنها من طرف المواطنين على مستوى البلديات، مهما كان القطاع.

ويعتبر هذا المخطط بمثابة أداة تخطيط للتنمية المحلية وذلك على المدى المتوسط والبعيد، كما أنه يتضمن مجمل الحاجيات الجماعية المعبر عنها سواء على مستوى المنشآت القاعدية أو النشاطات الإنتاجية المولدة للمداخل (1).

أما فيما يخص تنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية، فهناك مخطط لانجاز 400 مشروع، 200 منها انطلقت وهي في طور الانجاز.

وتم انتقاء هذه المشاريع في إطار مخططات التنمية المحلية وصادق عليها المشروع بالنظر إلى مدى توافرها وانسجامها مع النشاطات الإنتاجية، حيث خصصت نسبة 70 % لقطاع الري (جر مياه الينابيع، شبكات السقي)، و 30 % لفتح المسالك وحفر الدروب.

ولكي تكتمل الصورة النهائية لنشاطات التنمية المحلية، لا بد من ترقية النشاطات الإنتاجية لا سيما من خلال برنامج القرض المصغر، حيث كان من المتوقع أن يشتمل هذا المشروع على القرض الممنوح الطويل المدى بالإضافة إلى الخدمات غير المالية على غرار نشاطات التكوين والمرافقة وكذا انجاز ما يصل إلى 18 مركزا خاصا بالبادة المحلية للتنمية.

(1) وكالة التنمية الاجتماعية : رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، رقم 04، 2007، ص 17.

وفيما يخص القرض المصغر حيث اقترحت وكالة التنمية الاجتماعية عدة صيغ لهذا البرنامج، حيث وجدت صيغة واحدة تقدا ملحوظا، وهي تجمع بين وكالة التنمية الاجتماعية من خلال هياكلها المحلية، والجمعيات المحلية، وكذا الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) عبر وكالاته الجهوية.

وفي مرحلة تجريبية نموذجية تم تمويل ما يصل إلى 110 مشروع مصغر وذلك انطلاقا من جانفي 2006 لأعضاء 12 جمعية محلية تنموية، حيث يعتمد هذا النظام على الجمعيات المحلية التي تتولى انتقاء وتحديد أصحاب المشاريع ضمن الأشخاص المنضمين إليها⁽¹⁾، حيث أنها تقوم بترتيب أول المستفيدين من القرض المصغر وتمارس نوعا من الضغط عليهم لأجل احترام جدول تسديد القروض الذي يسمح بتنشيط نظام التعاقب في استفادة أشخاص آخرين مسجلين على القوائم الانتظرية من القرض المصغر⁽²⁾.

عموما يشكل التصميم المدمج لمشروع دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة شمال شرق الجزائر، طريق تجديدي بالرغم من تعقد تركيبته يجمع بين العديد من النشاطات المترابطة والتي لا يمكن فصلها، حيث يشكل كل من العمل من أجل تحقيق تنمية المؤهلات المحلية للفئات السكانية وانضمامهم وامتلاكهم للمشاريع⁽³⁾.

حسب المصالح المسؤولة فقد تم تسجيل نتائج مشجعة، حيث أن مجمل النشاطات الممولة قد انطلقت، فقد تم احترام الجدول الزمني للتسديدات بنسبة 100 % ، بل تمكن بعض المستفيدين من تسديد كل المبلغ مسبقا، وبالتالي لقد برهنت هذه التجربة نجاحها في حل مشكلة البطالة⁽⁴⁾.

(1) - نفس المرجع السابق، ص 18.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 19.

(3) - نور الدين مزكيش : مجلة وكالة التنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والتضامن الوطني، العدد 04، 2007، ص 19.

(4) - وكالة التنمية الاجتماعية : رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، رقم 4، 2007 ، ص 18.

شبكة الخلايا الجوارية:

الخلية الجوارية :

تهدف الخلية الجوارية إلى مكافحة التهميش والإقصاء وتستهدف الفئات الاجتماعية المعوزة وتحديد حاجياتها من خلال انجاز تحقيقات وإعداد تقارير حول الفقر والآفات الاجتماعية وتحديد مناطق جيوب الفقر ، وتفتح الخلية نشاطات قابلة لإدراج في برنامج التنمية المحلية كما تساهم في تنفيذ نشاطات ذات طابع إنساني واجتماعي وطبي ولا سيما في حالة الكوارث والنكبات.

تتشكل كل خلية من طبيب أخصائي نفسي واجتماعي ومساعدة اجتماعية، كما أنها مجهزة بسيارة وسائق تسمح بالوصول إلى المناطق النائية، تقوم الخلية بتقييم الحاجيات الاجتماعية، والاقتصادية للجماعات السكانية (مدرسة، مرافق صحية، مياه صالحة للشرب، تشغيل... الخ)، ثم تحدد الوسائل القادرة على الاستجابة لهذه المطالب.

تقوم شبكة الخلايا الجوارية بمعية الحركة الجمعوية من خلال تدخلاتها ومجال البحث الخاص بها بتحديد المشاريع ذات الأولوية، ويتم تمويل المشاريع التي تم تأهيلها من طرف اللجان المختصة بنسبة 90 % في إطار التنمية الجماعية التساهمية .

أما المشاريع الأخرى الغير منتقاة فتسجل في إطار آخر من خلال تمويل قطاعي (PSD) أو بلدي (PCD) وعند قبول المشروع والموافقة عليه يتم تمويله من طرف البلدية المستفيدة بنسبة 10% من التقييم الأولي⁽¹⁾.

الفروع الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية :

هي فروع جهوية للوكالة المركزية المسماة وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) .

(1) - مجلة وكالة التنمية الاجتماعية، رقم 2007/04 ص 28. يمكن تشجيع هذه المشاركة في شكل يد عاملة وذلك على

مستوى المناطق الأكثر فقرا، يندرج هذا الشكل التساهمي في إطار نموذج (الاقتصاد التضامني).

تتدخل الفروع الجهوية في عملية التكفل وتحقيق الأهداف المحدودة في مجال سياسة النشاط الاجتماعي للدولة من خلال :

- دراسة أكثر دقة للفئات الاجتماعية

- المشاركة وكذا المتابعة لاستهداف المستفيدين التي هي على علاقة مع مديريات النشاط الاجتماعي.

- المساهمة في إعداد خريطة اجتماعية.

- إعداد تقارير دورية للتقييم.

مكونات الخلية الجوارية :

تنشأ الخلايا الجوارية للتضامن بمقرر من الوزير المكلف بالتضامن الوطني بناء على اقتراح من المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية .

وتتشكل الخلايا الجوارية للتضامن من فرقة متعددة الاختصاصات تضم ما يأتي :

- طبيب - مختص في علم الاجتماع - مختص في علم النفس

- مساعد (ة) اجتماعي (ة) - مهندس مختص في الفلاحة أو اقتصادي حسب منطقة تدخل الخلية الجوارية للتضامن. - سائق

وتسير هذه الخلايا الجوارية للتضامن منسق يعينه المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية من بين أعضاء الخلية ويكلف منسق الخلية بما يأتي :

- ضمان السير الحسن للخلية

- إعداد مخطط نشاط الخلية واقتراحه

- تمثيل الخلية لدى الإدارات والهيئات والمؤسسات المعنية .

- تنسيق نشاطات الخلية :

- ضمان تنفيذ مخطط نشاط الخلية.

- ويؤسس مجلس استشاري للتضامن الجوّاري على مستوى الولاية يدعى في صلب النص المجلس.

ويضم المجلس الذي يرأسه مدير النشاط الاجتماعي للولاية ما يأتي :

- ممثل المجلس الشعبي الولائي

- ممثل الإدارة المحلية للولاية

- ممثل مديرية الصحة والسكان

- ممثل مديرية التربية

- ممثل مديرين المصالح الفلاحية

- ممثل مدير الشباب والرياضة

- ممثل الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية

- منسقو الخلايا الجوّارية للتضامن بالولاية

- ممثلان للجمعيات ذات الطابع إنساني واجتماعي ذات الصلة بالخلايا الجوّارية للتضامن ، يعينها مدير النشاط الاجتماعي .

- يمكن للمجلس استدعاء كل شخص من شأنه مساعدته في أشغاله.

ويعين أعضاء المجلس بمقرر من الوزير المكلف بالتضامن الوطني وفي حالة انقطاع عضوية أحد أعضاء المجلس يتم تعويضه حسب نفس أشكال ويستخلفه العضو الجديد المعين إلى غاية انتهاء العهدة.

ويجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسته أو بطلب من ثلثي 2/3 أعضائه أو بطلب من رئيسته.

وتتخذ قرارات المجلس بأغلبية أعضاء المجلس الحاضرين وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

وتكون قرارات المجلس موضوع محاضر تسجل في سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيسته.

1- الخلية الجوارية (الدوسن) :

- التعريف بالمؤسسة :

الخلية تقوم بدراسات شاملة حول البلديات الفقيرة تتم عن طريق التحقيقات الميدانية بمشاركة الأعيان، وهذه الدراسات توجه إلى الوكالة الوطنية بالعاصمة باعتبارها كمشاريع للتنمية الجماعية.

- مرسوم الإنشاء:

رقم : 232 /96 بتاريخ جوان 1996 المنشئ للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية والمداولات رقم 2001/17 المؤرخة في 2001/09/18 المنشئة للخلية الجوارية للدوسن التي انطلقت نشاطاتها الفعلية في 2003/01/03 .

التأطير :

- طبيب - أخصائية نفسانية - أخصائية اجتماعية - مساعدة اجتماعية.

النشاطات:

- قامت الخلية بتحقيقات أسرية في كل من البلديات التالية : عين الناقة ، الحاجب ، الدوسن ، ليوة ، لغروس ، أولاد جلال ، مزيرعة.

- تعمل الخلية على اقتراح مشاريع التنمية الجماعية بالنسبة للبلديات مقر الإقامة، وتقوم بدراسة المشاريع التي تقترحها البلديات الأخرى.

- تعريف ومتابعة لما يزيد عن 50 مشروع ضمن برنامج التنمية الجماعية في

مختلف بلديات ولاية بسكرة.

- تحقيقات خصت الطفولة المسعفة في مختلف بلديات الولاية.
- تحقيقات خصت جهاز الشبكة الاجتماعية في بلديات الولاية.
- تحقيقات خصت ضحايا المأساة الوطنية .
- تقديم فحوصات ونصائح طبية و تقدر بـ 2450 فحص.
- تقديم فحوصات ونصائح نفسية يقدر عددها بـ : 956 فحص.

2 -الخلية الجوارية أورلال:

تعريف بالمؤسسة:

الخلية تقوم بدراسات شاملة حول البلديات الفقيرة عن طريق تحقيقات ميدانية بمشاركة الأعيان قصد محاربة الفقر وذلك بإقرار مفهوم التنمية والإدماج انطلقت الخلية الجوارية للتضامن في العمل يوم 17 نوفمبر 2008 .

مرسوم الإنشاء:

تبعا للمرسوم التنفيذي 37 - 2000 المؤرخ في 2000/02/07 الذي يحدد كفايات إحداث الخلايا الجوارية ، والقرار 456 - 2006 المؤرخ في 2006/10/14 لإنشاء خلية أورلال .

التأطير :

- طبية عامة - مساعد اجتماعي - أخصائية اجتماعية

النشاطات:

- المشاركة في العمليات التحسيسية.

- مخطط النشاط الجماعي لبلدية مزيرعة.

- دراسة ظاهرة الطلاق في أورلال.

- العمل مع الجمعيات استقبال، توجيه ومرافقة المواطنين.

- متابعة مشاريع التنمية المحلية (DEV-COM).

المعاينة الميدانية:

قامت اللجنة بزيارات ميدانية إلى كل البلديات في الفترة الممتدة من 2008/07/22 إلى 2009/06/02 حيث عقدت جلسات عمل بمقرات البلديات حضرها السادة: نائب رئيس البلدية المكلف بالشؤون الاجتماعية وممثلي المجتمع المدني.

تجميع المعلومات تم في الفترة الممتدة من 2010/03/08 إلى 2010/03/29 بمقرات الدوائر بحضور المعنيين بالملف.

عقدت اللجنة جلسات عمل مستمرة بمقر المجلس في الفترة الممتدة من 2010/04/01 إلى غاية 2010/04/14 لتحليل نتائج الزيارات وتسجيل انشغالات البلديات.

الجدول رقم (55) يوضح توزيع الخلايا الجوارية على مستوى ولاية بسكرة وتاريخ

إنشائها و البلديات التابعة لها:

بسكرة	جمورة	مشونش	أورلال	الدوسن
2011/07/11	2011/06/12	2010/09/05	2008/11/17	2003/01/04
الحاجب	القنطرة	مزيرعة	طولقة	فوغالة
سيدي عقبة	عين زعطوط	زريبة الواد	برج بن عزوز	لغروس
	لوطاية	الحوش	ليشانة	اولاد جلال
	برانيس	خنقة سيدي ناجي	بوشقرون	شعبية
		الفيض	مايلي	سيدي خالد

			أوماش	البسباس
			مخادمة	رأس الميعاد
			أيوة	

المصدر : ADS الخلايا الجوارية، بسكرة ، 2013

الجدول رقم (56) يوضح المهام التي قام بها فريق الخلايا الجوارية لولاية بسكرة منذ نشأتها

المهام	العدد
المسوح الاجتماعية	1358
وساطة	1421
المسوح الأسرية	928
استشارة طبية	2306
Consultation psychique	استشارة نفسية 1214
Accompagnement	دعم 73

المصدر : ADS الخلايا الجوارية، بسكرة ، 2013

- الصحة الجماعية:

إن القضية الأساسية في السياسة التنموية في الجزائر مرتبطة شرطيا على غرار معظم البلدان في العالم بعدد من المسائل الأساسية و المتمثلة في قضايا ، التشغيل ، الفوارق الاجتماعية، السكن، والمشاكل الصحية،وللاستجابة لهذه المتطلبات تم الاعتماد على مقاربة جديدة ففي مجال الطب الاجتماعي تم وضع سياسة ملائمة أسندت لوكالة التنمية الاجتماعية والتي يتمثل هدفها الأساسي في تحليل المشاكل والاستجابة للطلبات المعبر عنها خاصة على مستوى الأحياء والمناطق الريفية الأكثر فقرا ومعاناة.

وسميت هذه النشاطات بنشاطات الصحة الجماعية، وترجمت هذه النشاطات ميدانيا من خلال تجنيد أعضاء المجموعة السكانية المنتمية إلى منطقة جغرافية أو اجتماعية واحدة

حتى تقوم سوريا بالتفكير في إيجاد حلول للمشاكل الصحية الخاصة بها، بالإضافة إلى التعبير عن الحاجيات الأولية، ويتم كل هذا بالتنسيق مع النظام الصحي الوطني، الذي يعتمد أساساً على النموذج الخاص بتقديم أو عرض خدمات علاجية.

بالإضافة إلى الاستفادة من الموارد المتوفرة محلياً، ومنه فإن إستراتيجية الصحة الجماعية تهدف إلى الاستجابة للمطالب الصحية التي تعتبرها الفئات السكانية ذات أولوية.

ويعتمد نجاح هذه السياسة على نقطتين هما:

- تجنيد فعلي للوسائل المالية الضرورية.

- تجاوز المشاكل الإدارية كالتباطؤ في التنفيذ، وضع العراقيل (1).

هذا البرنامج قيم، وهو بمثابة امتحان لقدرة الدولة على استعادة الحوار الاجتماعي واستعادة ثقة المجتمع بدولته من خلال دفع الفئات السكانية المشاركة في عملية التنمية.

من أهم التحديات التي تواجه تطبيق هذا البرنامج، يتمثل في استعمال مكثف وفعال للكفاءات الشخصية المجندة على مستوى الخلايا الجوارية حتى تكون أكثر فعالية في إطار هذه المقاربة من النموذج الجماعي، حيث تم فعلياً تكوين المختصين الجزائريين في الميدان الصحي حسب نموذج يشبه نظيره السائد في أوروبا.

ومن التحديات أيضاً التي واجهت الفرق العاملة، النقص الكبير في الأدوات التطبيقية للقيام بعمليات التشخيص الإقليمية ولتجنيد الديناميكية أو النشاط الجماعي من خلال المشاريع التي من شأنها إقحام الفئات السكانية واستقبالها حين انخراطها (2).

عموماً ساهمت الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة باستحداث مناصب شغل دائمة أو مؤقتة كما ساهمت في توفير قيمة مضافة، يمكن تقديرها على مستويين:

(1) - وكالة التنمية الاجتماعية : رسالة وكالة الاجتماعية، رقم 04، 2007، ص 24.

(2) - وكالة التنمية الاجتماعية : رسالة وكالة الاجتماعية، رقم 04، 2007، ص 25.

على المستوى الاجتماعي :

- إدماج القوة العاملة والحفاظ عليها يسمح بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.
- ضمان تغطية اجتماعية.
- إدماج أصحاب الشهادات البطالين.
- اليقظة الجماعية ومشاركة المواطنين في التنمية المحلية.
- المقاربة الجوارية والهندسة الاجتماعية الخاصة بمكافحة الهشاشة الاجتماعية.

على المستوى الاقتصادي :

- المشاركة في المحافظة على الممتلكات المحلية (أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية).
- تحسين التأطير المؤسسي بتكاليف قليلة (عقود ما قبل التشغيل).
- المشاركة في انجاز المنشآت القاعدية المحلية (تنمية جماعية)⁽¹⁾.
- المساهمة في القضاء على بؤر الأمراض المستوطنة (ليشمانياوز ، والأمراض المنتقلة عن طريق المياه ، الطاعون، الجراد...).
- التشجيع لظهور مناطق فلاحية على مستوى المناطق القاحلة.
- توفير الثروات عن طريق القرض المصغر والعمل المنزلي.
- بالإضافة إلى تعزيز الإدماج بين الأجهزة من أجل بروز برامج جديدة تستهدف أساسا مايلي :

- المدينة والإطار المعيشي (برامج الجزائر البيضاء).

- مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة الأمراض المستوطنة.

(1) - نفس المرجع السابق، ص 27.

- التكيف على المستوى المؤسسي للأجهزة والتحسين النوعي لعملها.

بما أن الهدف الأساسي من برامج وسياسات القضاء على الفقر يتمثل في تحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع غير أن مساهمتها تبقى ضئيلة سواء من حيث المنح التي تمنحها مباشرة للفقراء أو التي تدفعها مقابل نشاطات معينة ، مما يؤثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة إلى هذه الفئات الهشة من المجتمع الأمر الذي يتطلب تخصيص اعتمادات مالية كبيرة من أجل مساعدتهم و التخفيف من معاناتهم.

دور الزكاة في محاربة الفقر:

تمارس الزكاة دورها الايجابي في التخفيف من حدة الفقر و من خلال محاربة البطالة بنوعها الإجبارية والاختيارية، وتتجلى وظيفتها في الحرص على بناء عنصر العمل بتميمته وتحسين إنتاجيته من خلال تمكين الفقير من اغناء نفسه، حيث يكون له مصدر دخل ثابت كما يوجه نظام الزكاة الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم بحرمانهم من الاستفادة من حصيلتها⁽¹⁾.

كما أن للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد من التقلبات من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج وتكرار إخراج الزكاة في موعدها السنوي أو الموسمي.

دور الزكاة في التخفيف من الفقر:

وعن دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر لخص بحث لرفعت العوضي رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الأزهر والذي عرض من خلاله سبعة جوانب للإعجاز في تشريع الزكاة مما يجعله فريدا عن غيره من التشريعات وأهم هذه الجوانب :

(4)- لعمارة جمال :اقتصاديات الزكاة و دورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية ،مجلة البصيرة،الجزائر،العدد

1- التكافل وأهميته حيث تم ربط الزكاة ببقية فروض الإسلام وضرورة تنفيذها جميعا حتى يستفيد منها المسلم ويفيد غيره، وذلك على عكس النظم الاقتصادية المعاصرة حيث ترى الاشتراكية أن تاريخ الإنسان هو صراع بين من يملك ومن لا يملك ، أما في العولمة الرأسمالية فهي تقوم على نظرية 80/20 والتي تعني أن خيرات العالم لخمس سكانه فقط لأن الله لم يخلق موارد للفقراء.

2- طبيعة التشريع من حيث الأموال التي تجب فيها الزكاة حيث لم يتم تحديدها بالتفصيل وإنما بقاعدة كلية هي "في كل مال نام زكاة" ولهذا فإنه يستوعب التطور في كل زمان ومكان ولم يثبت أي إنسان أن الزكاة احتاجت لتعديل في وعائها مثل قوانين الضرائب مثلا وحصر مصارفها في ثمانية هي الأكثر احتياجا من غيرها.

3- في طبيعة دور الدولة حيث جعلها مسؤولة عنها حتى أنها تقاوم من يمتنعون عن أدائها مع أن حصيلة الزكاة لا تختلط بإيرادات الدولة بل هي مستقلة.

4- تشريع الزكاة بين المحلية والمركزية حيث من المفترض أن تجمع محليا وتتفق حيث جمعت وعندما تزيد على حاجة المنطقة تنتقل إلى مناطق أخرى محتاجة إليها حتى ولو وصلت إلى كل العالم الإسلامي لهذا فهي تكافل عالمي لم نحسن توظيفه في عالمنا الإسلامي.

5- كفاءة مؤسسة الزكاة حيث يلزم سهم العاملين عليها أن تكون لها مؤسسة وهذا معروف تاريخيا حيث يتوفر لمؤسسة الزكاة استقلال عن جهاز الدولة ليحميها من أي تدخل أو استغلال لأموالها.

6- كفاءة النظام المالي للزكاة حيث يميز في وعاء الزكاة تميزا واضحا بين الأصول الرأسمالية المنتجة وبين الثروة المكتنزة العاطلة فهي تحافظ على الأصول الرأسمالية المنتجة وبهذا تؤمن الكفاءة الاقتصادية للمجتمع. كما أنها تميز بين الادخارات التي تظل سائلة أو عاطلة وبين الادخارات التي تتحول إلى استثمارات تقيد المجتمع، ورغم أن

المعدلات التي تفرض بها الزكاة منخفضة إلا أنها تؤمن حصيلة كافية لتحقيق التكافل.

وعرض الدكتور " عبد الحميد الغزالي " (1) أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة للأثار الاقتصادية للزكاة قائلاً :

يرجع وجود الفقر في عالمنا الإسلامي لعاملين رئيسيين هما التخلف الاقتصادي، وتفتت اقتصاده إلى حوالي 58 دولة صغيرة ولهذا فإن الحل يتمثل في التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي بأشكاله المختلفة.

وينظر النظام الاقتصادي الإسلامي إلى الإنسان كأهم أداة في عملية التنمية المستمرة المرتبطة بعبادة الله حتى انه جعل العمل عبادة لإعمار الأرض التي استخلفه الله فيها وأن المال مال الله ونحن مستخلفون فيه ولهذا فإن تبعة الاستخلاف أن التمكين من المال هو تمكين استعمال أو ملكية انتفاع والعمل الصالح المستمر وأداء حقوق مستحقي الزكاة بل والزيادة عليها بالصدقات والكفارات وكل صور التكافل وأن الكسب الطيب لا يكون إلا بالعرق والجهد، ونماء المال يكون باستثماره.

والمشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي والبعد عن كل صور الظلم الاقتصادي من استغلال وربما وغش واحتكار ورشوة وإسراف وتقدير وكل ممارسة خاطئة تضر الفرد والمجتمع ولهذا فإن الزكاة يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في حل المشكلة الاقتصادية وخاصة الفقر والبطالة في المجتمع إذا أحسننا توظيفها.

وعرض الدكتور محمود المرسي لاشين الأستاذ بتجارة الأزهر تجارب بعض الدول في استخدام الزكاة في تخفيف حدة الفقر فأكد أن هناك ست دول فقط هي التي تضمنت قوانينها نصوصاً تحتوي على قدر من الإلزام بأداء الزكاة لأجهزة الدولة على اختلاف في التوسع والتضييق وهي: السعودية واليمن وباكستان وماليزيا وليبيا والسودان وهذه نبذة مختصرة عنها:

(1) - جريدة الخليج الإماراتية، 2005-07-22، ندوة دولية بجامعة الأزهر،
<http://www.isegs.com/forum/showthread.php?s=8626bd97233e7566c58953b206e849d0&t=10>

- في السعودية:

تم إنشاء مصلحة الزكاة والدخل حيث صدر مرسوم عام 1950 بأن يقوم الأفراد والشركات بأداء الزكاة سواء في عروض التجارة أو الأنعام والزروع والثمار والغلال ويتم جمعها وتوزيعها عن طريق إدارات وأجهزة محددة بالمملكة.

- اليمن:

صدر قانون خاص بها عام 1999 وتشرف على تحصيلها وتوزيعها مصلحة الواجبات تحت إشراف وزارة المالية ثم تم تخصيص تحصيلها من خلال الإدارة العامة للزكاة الزرع والثمار والإدارة العامة للباطن وعروض التجارة، ولهما فروع في كل المناطق، وتقوم مصلحة الواجبات بتوريد حصيلة الزكاة إلى الدولة التي تقوم بإنفاقها في مصارفها الثمانية، إلا أن المصلحة تقوم بتوزيع حصيلة الزكاة العينية وغيرها من الهبات العينية في حين تقوم الدولة بتوزيع الزكاة النقدية التي تبلغ قيمتها أكثر من خمسة مليارات ريال.

- السودان:

صدر قانون الزكاة عام 1984 والذي جعل جباية الزكاة إلزامية على المسلمين وفرض ضريبة تكافل اجتماعي على غير المسلمين لا بنسبة الزكاة نفسها، ونظرا لوجود ثغرات تم تغييره وإنشاء بيت للزكاة عام 1986 وقانون جديد للزكاة فصلها عن الضرائب وفصل ديوان الزكاة عن وزارة المالية، وتمت معالجة الثغرات بقانون ثالث عام 1990 والذي توسع في إخضاع الأموال للزكاة وإلزام السودانيين الذين يعملون خارج السودان بتوزيع كل زكاة في مناطقها مع إعطاء الحق لديون الزكاة بتنفيذ الأحكام بواسطة المحكمة وبلغت حصيلة الزكاة "عام 2000" 9.11 مليار جنيه.

- باكستان:

صدر قانون كامل للزكاة عام 1980 ويطبق على جميع المسلمين هناك ومن حق الأفراد التظلم وبيان مبرراته وتحصل الدولة الزكاة، وباستثناء زكاة العشر فإن زكاة الموجودات

المالية كالبنوك وغيرها يتم اقتطاع الزكاة من المنبع في حين أن الذهب والفضة وعروض التجارة والصناعة والصيد والزراعة والأنعام والحسابات الجارية وأي أصول أخرى تترك زكاتها للمزكي ليدفعها لمن يستحق باختياره.

- ماليزيا:

يختلف نظام جمع الزكاة وتوزيعها في ولاياتها الثلاث عشرة ومنها ما تجمعها وتوزعه الدولة ومنها ما يترك للمزكين توزيعه حسب قانون الولاية ويتم عرض الحصيلة وتوزيعها على الشعب.

- ليبيا:

تقوم الدولة بتحصيل زكاة الزروع والثمار والأنعام والذهب والفضة والمعادن تاركة زكاة النقود بما فيها الحسابات المصرفية وكافة القيم المالية وعروض التجارة لأصحاب المال لتوزيعها على المستحقين، وحصيلة الزكاة مستقلة، وأشار الدكتور محمود لاشين إلى بعض النماذج المؤسسية للزكاة في حالة عدم وجود التزام قانوني بدفع الزكاة للدولة مثل بنك ناصر الاجتماعي في مصر، وصندوق الزكاة في لبنان، وبيت الزكاة الكويتي فضلا عن قيام الجمعيات الخيرية في مختلف الدول الإسلامية بجمع الزكاة وتوزيعها في مصارفها، وتم ابتكار مشروعات خيرية مثل كفالة الطفل اليتيم في مصر الذي تكفل الجمعية الشرعية من خلاله 430 ألف يتيم في عشرين محافظة في حين توجد في باكستان جمعية ايدي ترست في كل الدولة.⁽¹⁾

صندوق الزكاة في الجزائر (بسكرة نموذج) و دوره في محاربة الفقر البطالة:

فمع ازدياد الفقراء فقرا في العالم الثالث والدول الإسلامية بصفة خاصة وخاصة في ظل تقليص دور الحكومات الوطنية في الاقتصاد وخاصة المرافق العامة، مما يجعل الاستعانة بالأدوات الإسلامية كالزكاة والوقف ضرورة ملحة لمواجهة هذه المشكلة المتزايدة والتخفيف من حدتها، وخاصة أن لدى الإسلام من الأدوات ما يخفف من حدة

(1) - نفس المرجع السابق.

الفقر بشرط حسن تطبيقها وتوظيفها لخدمة الجميع وإنشاء هيئات خاصة للزكاة يقوم عليها اقتصاديون مهرة وعلماء دين لديهم رؤية اقتصادية وقراءة للواقع.

فالزكاة تعد موردا اقتصاديا هاما يعمل على إعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، غير أن هذا الدور كان مغيبا بسبب التوزيع الفردي للزكاة وهو ما عطل دور هذا المورد المالي ومع إنشاء صناديق الزكاة في الدول الإسلامية أصبحت أداة فعالة من أجل المساهمة في عملية التنمية وذلك من خلال إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع .

إن صناديق الزكاة تعد أداة فعالة للتخفيف من البطالة عبر دعم المشروعات الصغيرة التي توفر مناصب شغل وهو ما حدث فعلا في بعض الدول الإسلامية حيث أصبحت فيها صناديق الزكاة من الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة.

فمؤسسات الزكاة تعتمد على جمع الموارد الزكوية من الأفراد والمؤسسات، وتستخدم تلك الموارد لمستحقي الزكاة، مما كان له أثر على الفئة المستحقة للزكاة، حيث تؤثر في دفع عجلة الاقتصاد الوطني بخلق فرص طلب جديدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن منح صندوق الزكاة للأموال للاستثمار في شكل قروض له دور كبير في التنمية الاجتماعية، والحد من متلازمة الفقر والبطالة.

والجزائر كغيرها من الدول الإسلامية خاضت هذه التجربة و لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل نجحت هذه التجربة في تحقيق أهدافها ؟ وكيف يمكن تفعيل دور صندوق الزكاة كسياسة اتبعتها الدولة للحد من الفقر والبطالة في الجزائر؟.

وقد قمنا في هذا الجانب من البحث بدراسة تجربة صندوق الزكاة في الجزائر مع تخصيص الدراسة في منطقة بسكرة نموذجا وذلك للوقوف على عوامل نجاح آليات عمل صندوق الزكاة فيها محاولين استنباط مدى نجاح هذه السياسة في الحد أو حتى التخفيف من مشكلتي الفقر و البطالة.

واقع صندوق الزكاة في ولاية بسكرة:

قبل دراسة واقع صندوق الزكاة في ولاية بسكرة موضوع الدراسة في البداية يجب التعرف على صندوق الزكاة في الجزائر بصفة عامة و ذلك بالتعرف عليه من حيث طبيعته القانونية و التنظيمية و الظروف التي نشأ فيها و التطورات التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة ، كما سنتطرق في هذا الجزء إلى محاولة تقييم مدى نجاح صندوق الزكاة كسياسة اتبعتها الدولة من خلال وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر إلى جانب سياسات اجتماعية أخرى كقفة رمضان ، المنح المخصصة للفئات المعوزة و الفقيرة (العجزة، البطالين، ...).

التعريف بصندوق الزكاة الجزائري :

صندوق الزكاة هيئة شبه حكومية و مؤسسة دينية اجتماعية، انشأ سنة 2003 م، يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل و جباية الزكاة عبر فروع المتواجدة في مختلف ولايات الوطن ، كما يقوم أيضاً بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع.

وقد انطلقت التجربة في البداية بولايتين نموذجيتين هما " عنابه - وسيدي بلعباس " ، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقي أموال الزكاة و التبرعات من المزكين و المتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيث لا تُقبل الزكاة نقداً .

وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني و الأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية، تكون تابعة لصندوق الزكاة، و من خلالها يحصل الصندوق و يصرف الأموال من خلال الحوالات البريدية فقط كما سبقت الإشارة، إذ أن الصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتا لا تحصيلاً و لا نفقة.

كما لا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداورات و تشمل هذه المحاضر قائمة اسمية بأسماء المستحقين تُضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية و الولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

المرجعية القانونية : (1)

تعتبر عملية تنظيم تحصيل الزكاة وصرافها من مهام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، يدل على ذلك:

- الدستور لاسيما المادة الثانية منه والتي تنص على أن "الإسلام دين الدولة".
- المرسوم التنفيذي رقم 89-99 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1409 الموافق لـ 27 يونيو 1989 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الدينية، لاسيما المادة 10 والمادة 14 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-81 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق لـ 23 مارس 1991 المتضمن ببناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته، لاسيما المادة 22 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان عام 1411 الموافق لـ 23 مارس 1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد، لاسيما البند: "د" من المادة 5 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-146 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 28 يونيو سنة 2000 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

نظام تسيير صندوق الزكاة: (2)

يسير عمل صندوق الزكاة وفق النظام التالي:

- الهيئة المركزية للزكاة.
- الهيئة الولائية للزكاة.
- الهيئة القاعدية للزكاة.

(1) - الجريدة الرسمية : العدد 146، عام 2000.

(2) - الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 2012.

1- الهيئة المركزية للزكاة :

أ- تتكفل الهيئة المركزية للزكاة بما يلي :

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للزكاة.

- النظر في المنازعات.

- التنظيم، ويشمل: (اللوائح، النظام الداخلي، الاستثمارات، إنشاء الهيئات الولائية، إنشاء

بطاقيّة وطنية خاصة بالزكاة)

- وضع الضوابط المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة.

- رسم البرنامج الوطني للاتصال.

- البحث والتدريب.

- الرقابة الشرعية.

ب- هيكلّة الهيئة المركزية للزكاة:

تتكون هذه الهيئة مما يلي:

أولاً: المجلس الأعلى لهيئة الزكاة: و الذي يتكون من العناصر التالية

01- الأمين العام، أربعة مديرين.

02- رئيس الهيئة الشرعية.

03- أربعة (4) فقهاء.

04- أربعة (4) من أعضاء التنسيق الوطنية للجمعيات الدينية.

05- عشرة (10) من كبار المزمكين.

- 06- مختصين في علم اجتماع.
- 07- مختصين في علم اقتصاد .
- 08- مختصين في القانون قانون.
- 09- ممثل عن المجلس الإسلامي الأعلى.
- 10- ممثل عن وزارة التضامن.
- 11- ممثل عن وزارة البريد.
- 12- ممثل عن وزارة المالية.
- 13- ممثل عن الغرفة التجارية.
- 14- ممثل عن الغرفة الفلاحية.
- 15- ممثل عن هيئة المستثمرين.

ثانيا: لجان المجلس الأعلى لهيئة الزكاة:

ينتظم المجلس في أربع لجان مختصة، هي:

- 1- لجنة التحصيل والتوزيع،
- 2- لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات،
- 3- لجنة الشؤون المالية والإدارية والتكوين،
- 4- لجنة المراجعة والرقابة.

ثالثا: المكتب الإداري الذي يتشكل من:

- المدير العام أو الرئيس

- الأمين العام

- أربعة (4) مديرين (كل مدير على رأس لجنة)

- عضو من الهيئة الشرعية.

2- الهيئة الولائية للزكاة: وتتمثل مهامها في تنظيم العمل الميداني من خلال

أ- مهام الهيئة الولائية للزكاة:

- إنشاء الهيئات القاعدية والتنسيق معها.

- إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين.

- ضمان التجانس في العمل.

- تنظيم عملية التوزيع.

- الرقابة والمتابعة، و التوجيه.

- النظر في المنازعات الأمر بالصرف.

ب هيكله الهيئة الولائية للزكاة: تتكون هذه الهيئة مما يلي:

أولاً: هيئة المداولات:

1- مدير الشؤون الدينية والأوقاف بالولاية بصفته أمرا بالصرف.

2- إمامان من منطقتين مختلفين.

3- ممثلان اثنان إلى أربعة (2-4) عن كبار المزكين ينتمون إلى مناطق مختلفة.

4- رئيس المجلس العلمي الولائي.

5- عضوان إلى أربعة أعضاء (2-4) من الفيدرالية الولائية للجمعيات المسجدية.

- 6- رؤساء الهيئات القاعدية.
 - 7- محاسب له خبرة بالشؤون المالية.
 - 8- رجل قانون ممارس.
 - 9- رجل اقتصاد ممارس.
 - 10- مساعد أو مساعدة اجتماعية مع الخبرة.
 - 11- اثنان إلى أربعة (2-4) من أعيان الولاية.
- ثانيا: لجان الهيئة الولائية للزكاة : و ينتظم المجلس في أربع لجان مختصة هي:

- 1- لجنة التنظيم.
- 2- لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات،
- 3- لجنة التوجيه والإعلام.
- 4- لجنة التوزيع والتحصيل.

ثالثا: المكتب التنفيذي:

- 1- رئيس المكتب وهو الأمر بالصرف،
- 2- الأمين العام وله أربعة مساعدين،
- 3- أمين مال .

3- الهيئة القاعدية للزكاة:

أ- مهام الهيئة القاعدية للزكاة:

- إحصاء المزكين والمستحقين.

- التوجيه والإرشاد.
- تنظيم تحصيل الزكاة.
- تنظيم توزيع الزكاة.
- متابعة عملية تحصيل وصرف الزكاة.
- تحسيس المواطنين.

ب- هيكل الهيئة القاعدية للزكاة:

تتكون هذه الهيئة مما يلي:

أولاً: هيئة المداومات: تشكل الشرائح الاجتماعية التالية هيئة المداومات:

1- الإمام المعتمد بالدائرة رئيساً.

2- رؤساء اللجان المسجدية بالدائرة.

3- ممثلان عن لجان الأحياء.

4- ممثلان عن الأعيان،

5- ممثلان عن كبار المزكين.

ثانياً: المكتب التنفيذي:

1- الإمام المعتمد بالدائرة رئيساً،

2- أمين عام بنائين اثنين،

3- أمين مال بمساعدين اثنين.

تسيير الصندوق:

أنشأ وزير الشؤون الدينية والأوقاف لجنة وزارية مكلفة بتسيير صندوق الزكاة، حيث وضعت مشروع صندوق الزكاة حيّز التنفيذ، وواصلت رعاية إنشاء اللجان القاعدية، والولائية لصندوق الزكاة، كما قامت مقام اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة التي أجريء أجل إنشاؤها إلى حين اكتمال الهياكل الأخرى، وتحليل تفاعل المجتمع ومؤسساته مع المشروع.

سيرت هذه اللجنة صندوق الزكاة وفق المبادئ التالية:

- يكون صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها ويسيره المجتمع من خلال القوى الحية فيه.
- يحصل صندوق الزكاة ويصرف الأموال من خلال الحوالات، ولا يتعامل مع السيولة بتاتا لا تحصيليا ولا صرفا.
- لا تصرف الزكاة إلا من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة إسمية للمستحقين تضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار من خلال مساعدة صغار المستثمرين من ذوي المهن وخريجي الجامعات.
- يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تجمع في الولاية لا توزع إلا على أهل الولاية وأن الاستثمار يكون محليا أيضا.

دور صندوق الزكاة في الجزائر في التخفيف من الفقر :

يعد تعميم صندوق الزكاة على أغلب ولايات الوطن بدل الولايتين النموذجيتين دليلا على نجاح هذه السياسة، وتعتبر الحصيلة التي تمكن صندوق الزكاة من تحصيلها دليلا و محفزا على الاستمرار ، وكشفا للعقبات التي كادت ان تقف في سير انشاء الصندوق.

حيث تم وضع خصائص و محددات لمستحقي الزكاة وذلك بتعريف الفقير والمسكين وفق المعايير الاقتصادية الحديثة، بالإضافة الى وضع معايير لترتيبهم بناء على معايير موضوعية.

كما تم وضع آليات لإيصال مستحقات الفقراء عن طريق الحوالات مما يحفظ كرامتهم. ومن اهم العقبات التي واجهت صندوق الزكاة تحديد من هم المستفيدون من أموال الزكاة ، كما ظهرت مخاوف من الانحرافات المحتملة للصندوق.

ومن أهم المعوقات ايضا التي واجهت الصندوق تمثلت في جانب الحرص على الامانة و الصدقية، فكان يجب أن يقتنع أن المال لن يأخذ مجرى غير الذي انشا من اجله، وأن يقتنع المزكي أن المال الذي يودعه في الحسابات البريدية سوف يوجه لأصحابه. والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الزكاة على المستوى الوطني منذ إنشاء الصندوق.

جدول رقم (57) يوضح تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال على المستوى الوطني:

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003/1424	118.158.269,35 دج
2004/1425	200.527.635,50 دج
2005/1426	367.187.942,79 دج
2006/1427	483.584.931,29 دج
2007/1428	478.922.597,02 دج
2008/1429	427.179.898,29 دج
2009/1430	614.000.000,00 دج

المصدر: وزارة الشؤون الدينية، الجزائر 40-19-16-24-12-2009/index.php/marw.dz/www

الملاحظ من خلال جدول تحصيلات الصندوق الموضوعية تبين تنامي عوائد وخدمات صندوق الزكاة على المستوى الوطني منذ إنشائه حيث تضاعفت الحصيلة من 118.158.269,35 سنة 2003 الى 200.527.635,50 سنة 2004، و هي في ارتفاع

متواصل حيث وصلت إلى 614.000.000,00 دج سنة 2009 فهذه بوادر نجاح مشروع الصندوق نتيجة زيادة درجة الثقة بينه وبين المزكين الذين هم في تزايد مستمر .

و حسب الإحصاءات التي أعلنت عنها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بيّنت أن مداخل الصندوق الوطني للزكاة بلغت سنة 2010 ما قيمته 100 مليار سنتيم، مما ساهم في تمويل عدد كبير من المشاريع المصغرة ومساعدة مئات العائلات المعوزة، بل وأكثر من ذلك تجاوزت زكاة الجزائريين الحدود وخصصت ما نسبته 25 بالمائة إلى قطاع غزة، هذه النتائج التي جاءت بعد 8 سنوات من اعتماد صندوق الزكاة وصفتها الوزارة بالجيدة بالرغم من أنها لا زالت محدودة جدا وبحاجة إلى تفعيل من خلال تعزيز ثقة الجزائريين بهذا الصندوق بالاعتماد على المساجد التي تبقى المؤسسة الوحيدة القادرة على إقناع الجزائريين بإخراج زكاتهم إلى جهة آمنة تضمن التسيير الحسن لهذه الأموال بهدف القضاء التدريجي على الفقر والبطالة .

جدول رقم (58) يوضح تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر على المستوى الوطني :

السنة	الحصيلة الوطنية بالدينار الجزائري
2003/1424	57.789.028,60 دج
2004/1425	114.986.744,00 دج
2005/1426	257.155.895,80 دج
2006/1427	320.611.684,36 دج
2007/1428	262.178.602,70 دج
2008/1429	241.944.201,50 دج
2009/1430	270.000.000,00 دج

المصدر: وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، www.marwakf_dz.org

من خلال البيانات الجدول رقم (58) والخاص بتطور حصيلة زكاة الفطر على المستوى الوطني نلاحظ أن هناك تطورا واضحا في المبالغ التي تم جمعها حيث تضاعف عددها

خلال سنة واحدة وصلت إلى 114.986.744,00 دج سنة 2004 بعدما كانت 57.789.028,60 دج سنة 2003 و وصلت ارتفاعها حتى سنة 2007 حيث بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى 270.000.000,00 دج .

ويدل ارتفاع قيمة الزكاة خلال السنوات الأولى من إنشاء الصندوق على نجاحه نتيجة المجهودات التي سخرت لذلك من حملات في المساجد وغيرها بالإضافة إلى الفائدة التي لمسها المزكون و العائدة بالدرجة الأولى على فقراء المنطقة التي ينتمون إليها، غير انه في السنوات الأخيرة انخفضت بسبب حوادث السرقة والنهب التي تعرضت لها صناديق الزكاة في بعض الولايات، هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى اتساع الفجوة وتزعزع الثقة بين المزكين والجهات المسؤولة عن الصندوق.

جدول رقم (59) يوضح تنامي عدد العائلات التي تكفل بها الصندوق بعنوان زكاة الفطر على المستوى الوطني

السنة	عدد العائلات المستفيدة	السنة	عدد العائلات المستفيدة
2003/1424	21000	2006/1427	62500
2004/1425	35500	2007/1428	22562
2005/1426	53500	2008/1429	150598

المصدر: وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، www.marwakf_dz.org

يلاحظ من هذا الجدول زيادة عدد العائلات المستفيدة من صندوق الزكاة و هذه الزيادة معتبرة حيث ارتفع من 21000 عائلة سنة 2003 إلى 62500 عائلة في 2006 لترتفع إلى 150598 سنة 2008، هذا ما وضحه عبد الله طمين المستشار الإعلامي لوزير الشؤون الدينية لجريدة الشروق أن الصندوق الذي انطلق على سبيل التجربة عام 2003 استفادت منه 70000 عائلة و القيمة المحصلة في الفترة التجريبية 17.2 مليار سنتيم.

في سنة 2004 تم جمع 31.5 مليار سنتيم استفادت منه 135000 أسرة من أموال الزكاة،

و قد وزع القائمون على العائلات 3000 دينار كحد أقصى وفقا لدرجة الحاجة لكل عائلة. و أشار أن 06 ملايين سنتيم من 48.5 مليار خصصها الصندوق للمشاريع الاستثمارية، لكن المبلغ لم يوزع بعد لأن دراسة ملفات المستثمرين لا تزال جارية (1). وتشير تقديرات الخبراء(دراسة موجودة لدى هيئة صندوق الزكاة) إلى أن أموال زكاة الجزائريين بإمكانها تقديم 10 آلاف دينار شهريا لـ 500 ألف عائلة فقيرة، ومنح 13700 قرض حسن بقيمة 300 ألف دينار، وتوفير 27400 منصب عمل في كل سنة، وإنشاء وتجهيز ما لا يقل عن 500 مكتب لصندوق الزكاة، وتوظيف 1000 عامل عليها كل سنة.

دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة للشباب:

يمثل الشباب شريحة كبيرة من مستحقي الزكاة ، فمن خلال الاستثمارات التي صمّمها الصندوق لإحصاء المستحقين كشفت أن كثيرين منهم إنما هم من الشباب الحاصل على تكوين مهني، أو شهادة جامعية ولكنه عاطل عن العمل.

وتجنباً لبث روح التواكل لدى الشباب العاطل باعطائهم أموال الزكاة دون أن تكون هناك استفادة فعلية منها اقترح فريق العمل المسير للصندوق على الهيئة الشرعية في تخصيص جزء من الحصيلة لما سماه استثمارا.

فالاستثمار في تصور صندوق الزكاة الجزائري هو قرض حسن مرتجع موجه إجبارا إلى إنشاء نشاط تنموي، يستفيد منه شاب قادر على العمل مع توفير الشروط الأساسية لنجاح المشروع الذي يقترحه.

ومن اجل تحقيق ذلك فقد أمضت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف اتفاق تعاون بينها وبنك البركة الجزائري ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال استثمار أموال لزكاة و دعم مشاريع تشغيل الشباب خاصة المصغرة منها ويتولى الصندوق تمويل بعض المشاريع التي تدخل

(1) - حميدوس، توقعات بجمع أكثر من 11 ألف مليار عام 2005، جريدة الشروق، العدد 1316، الثلاثاء 01 مارس

في إطار دعم و تشغيل الشباب، تمويل المشاريع المصغرة، تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض، إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة و بنك البركة.

و من مهام بنك البركة الجزائري المتعلقة بصندوق استثمار أموال الزكاة ما يلي:

- دراسة ملفات التمويل المقدمة من قبل المستحقين و المقترحة من اللجنة الولائية للزكاة، وبعدها يقوم البنك بانتقاء المشاريع التي يوافق على تمويلها و اقتراح هيكلية التمويل الملائمة لكل مشروع منها بناء على جدواه الاقتصادية و مردوبيته المالية.
- يمكن أن يتولى صندوق استثمار أموال الزكاة تأسيس ديون المؤسسات المحدثه في إطار المجالات المذكورة سابقا و المقترحة من قبل اللجان الولائية وذلك تباديا لإفلاسها وحفاظا على مناصب الشغل.
- يقوم بنك البركة بمتابعة تحصيل القروض و التمويلات التي يمنحها صندوق استثمار أموال الزكاة مع تحصيل مستحقاته التمويلية.
- يقوم البنك - بطلب من زبائنه - الذين يرغبون باقتطاع الزكاة المستحقة على ودائعهم بالبنك أو بالنسبة التي يرتضونها لحساب الصندوق الوطني للزكاة على أن تخصص نسبة (37.5%) من الزكاة المحصلة لصندوق استثمار أموال الزكاة و يحول الباقي (62.5%) إلى الحسابات الولائية لصندوق الزكاة و ذلك حسب القاعدة المحلية للزكاة.
- يشرف بنك البركة على حسابات الصندوق و يلتزم بتقديم تقرير مالي مفصل يبين موجودات و مطلوبات الصندوق لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف كل ثلاثة أشهر.
- يمكن للمواطنين بالخارج تسديد زكاتهم و تحويلها إلى داخل الوطن عبر شبكة مراسلي بنك البركة الجزائري في العالم⁽¹⁾.

(1) - بنود الاتفاقية: برتوكول اتفاق كل من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بالجزائر و بنك البركة الجزائري،

غير أن نصوص هذه الاتفاقية لم تتجسد على أرض الواقع ، حيث انه لم يتم تمويل كل تلك الأنواع و ذلك بسبب محدودية القدرات التمويلية للصندوق من جهة ، ومن جهة أخرى اعتبار الأنواع الأخرى لها مصادرهما التمويلية من طرف الهيئات الحكومية.

ومنه فرغم العقبات التي تواجه صندوق الزكاة إلا أنها تساهم في توفير تمويل مجاني لفئة واسعة من المحتاجين خاصة الشباب البطالين وذلك من خلال مجموعة المشروعات التي تهدف إلى إخراج هذه الشريحة من حالة الفقر و الاحتياج إلى حالة القدرة و الاستغناء وذلك من خلال مصرف الفقراء و المساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة وذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه الكفائي من جهة، و كونه قد يصبح مصدرا للإيرادات الزكوية إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاءه في حدود الأنصبة المحددة لدفع الزكاة.

وفي هذا الإطار قام الصندوق بتخصيص نسبة 37.5 % من موارده لتقديم قروض حسنة للشباب من أجل تمويل مشاريعهم المصغرة (1) حيث تم حساب هذه النسبة على أساس أن هناك مصاريف شرعية غير متوفرة حاليا في الجزائر وهي " **المؤلفة قلوبهم** " و " **الرقاب** " وبإضافة سهم " الغارمين " وبافتراض التساوي بين المصارف الثمانية للزكاة بنسبة 12.5% لكل منها، فإن النسبة المذكورة سابقا هي مجموع المصارف الثلاثة.

أما الخطوات العملية التي تتم بها الاستفادة من القرض الحسن يتقدم الشباب بطلب الاستفادة من القرض الحسن على مستوى اللجنة القاعدية للصندوق و بعدها على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء بدراسة أحقية هذا الشاب من القرض، ثم ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية وترتب هذه اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد حاجة و الأكثر نفعاً (مرد ودية ، توظيف أكبر... الخ).

وأخيرا توجه قائمة المستفيدين إلى بنك البركة في إطار التمويل المصغر لاستدعائهم لتكوين ملف الاستفادة.

(1) - إن تقديم القرض الحسن للشباب من طرف صندوق الزكاة يتم وفق شروط معينة على مستوى اللجان القاعدية و الولائية، ويتم تقديمه فقط في حالة تجاوز حصيللة الصندوق على مستوى الولاية 5 ملايين دينار جزائري.

جدول رقم (60) يوضح تطور الاستثمار في صندوق الزكاة على المستوى الوطني:

السنة	عدد المشاريع المفتوحة
2004/1425	256
2005/1426	466
2006/1427	857
2007/1428	1147
2008/1429	800
2009	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، www.marwakf_dz.org

استفاد أكثر من 10 آلاف شاب على المستوى الوطني من 5200 قرضا حسنا من صندوق الزكاة في الفترة الممتدة من 2003 و 2010، حسبما علم لدى هذه الهيئة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. والقرض الحسن هو عبارة عن قرض بدون فوائد يقتطع من أموال صندوق الزكاة لفائدة الشباب العاطل عن العمل بغرض استحداث مؤسسات مصغرة إنتاجية أو خدماتية.

و الدليل على بوارد النجاح ان نسبة استرجاع القروض الحسنة(دون فوائد) التي تقدمها لجان الصندوق بإشراف وزارة الشؤون الدينية للشباب البطال تحت شعار " لا نعطيه ليبقى محتاجا وإنما ليصبح مزكيا " بلغت 40 بالمائة سنة 2011، بعدما كانت في حدود 30 بالمائة قبلها، وتقوم لجان الصندوق بحملات تحسيس وسط المستفيدين كي يبادروا برد القروض الحسنة الممنوحة لهم.

جدول رقم(61) القروض الموزعة ما بين: 2004 - 2009 على المستوى الوطني :

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004
عدد القروض	1200	800	1147	857	466	256

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، <http://www.marw.dz/index.php>

كما أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات من خلالها تم توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع و تم توزيع حوالي 4726 قرضا حسنا منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2009، وهذا ما يوضحه البيانات في الجدول رقم (61).

صندوق الزكاة على مستوى ولاية بسكرة:

يعانى صندوق الزكاة على مستوى ولاية بسكرة كغيره من ولايات الوطن من نقص مساهمة المواطنين وبعدها عن الأهداف التي وضعت من أجلها و السؤال المطروح هو ما هو واقع صندوق الزكاة في بسكرة .؟

يتم تحديد الفئات المستحقة في ولاية بسكرة كغيرها من ولايات الوطن للزكاة على مستوى اللجان القاعدية أي من خلال المساجد التي تتولى جمع الزكاة بالإضافة إلى جمع مستحقي الزكاة على مستوى الأحياء حيث يستفاد من أموال الزكاة بطريقة مباشرة على شكل قرض حسن لعدد محدد من الأشخاص ويحدد هذا العدد تبعا للمبلغ الذي تم جمعه والجدول التالي يشمل مجموع الزكوات المتحصل عليها خلال الحملات العشر التي تقوم بها مديرية الشؤون الدينية كل سنة منذ إنشاء الصندوق .

جدول رقم (62) يوضح الحصيلة الخاصة بصندوق الزكاة على مستوى ولاية بسكرة (2011-2004):

الحملة	السنة الميلادية	زكاة الفطر دج	عدد المستفيدين	زكاة المال دج	عدد المستفيدين	المبلغ دج	المجموع دج
الأولى الثانية	2004	1.944.478.00	1728	2.366.344.00	447	3.000.00	4.310.822.00
الثالثة	2005	4.928.265.0	3505	7.000.000.00	700	5.000.00	11.928.265.00
الرابعة	2006	6.104.448.00	3732	9.118.861.00	2000	3.000.00	15.223.309.00
الخامسة	2007	6.204.638.00	3336	10.000.000.00	1000	5.000.00	16.204.463.00

	3.000.00	1670	10.000.000.00	4059	6.210.239.00	2008	السادسة
20.697.164.78	4.000.00	1761	14.088.081.78	3888	6.609.083.00	2009	السابعة
25.513.799.35	4.000.00	2025	16.206.951.35	4769	9.306.848.00	2010	الثامنة
167461.146.88	3.000.00	1471	10.108.531.88	3181	6.637.615.00	2011	التاسعة
227.559.484.01	/	11074	78.898.870.01	28198	47.945.614.00	المجموع العام	

المصدر: مديرية الشؤون الدينية، بكرة 2012.

الحملة 10 / 2012 / 6.455.214.44 دج عدد المستفيدين 1239 مبلغ 3.000.00 دج

نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن المبالغ المحصلة في ارتفاع متواصل عموما نظرا لحدثة التجربة الجزائرية، و هذا دلالة على بداية موفقة، كما أن نسبة المبلغ الموجه للاستثمار مناسبة على أن ترتفع كلما ارتفع المبلغ المحصل عليه في الصندوق باستثناء الفترة (2008-2009) التي لم تتجاوز فيها الحصيلة 5 ملايين دينار جزائري لذلك لم يكن فيه نصيب مخصص للاستثمار.

و بهذا فان لصندوق الزكاة هدف رئيسي هو مواجهة ظاهرة الفقر عن طريق التمويل بطرق صحيحة غير ربوية، أو تقديم مساعدات مباشرة للفقراء والمعوزين الذين هم في زيادة مستمرة حيث انتقل عدد المستفيدين من زكاة الفطر من 1728 مستفيد سنة 2004 إلى 3505 سنة 2005 و تزيد بنسبة قليلة سنة 2006 لتصل إلى 3732 و في سنة 2010 تمثل أعلى نسبة للمستفيدين منذ انطلاق الصندوق ثم تبدأ في الانخفاض في الحملة التاسعة لتصل إلى 3181 مستفيد سنة 2011 و 1239 في 2012 فهذا الانخفاض التدريجي

لعدد المستفيدين مرتبط بالمبلغ الإجمالي الذي يتم جمعه خلال كل حملة والذي شهد هو بدوره انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى درجة الثقة بين المزمكي و الجهة المسؤولة عن صندوق الزكاة من جهة ومن جهة ثانية قلة أو انعدام الدور التوعوي بأهمية صندوق الزكاة على المستوى المحلي في مساعدة الفقراء و البطالين ولا يجب أن يتمركز دورها في المساجد فقط بل يتعداه إلى مؤسسات أخرى.

جدول رقم (63) يوضح وضعية المستفيدين من القرض الحسن:

السنة	عدد المستفيدين	المبلغ المخصص بالدينار
2007 - 2006	41	150.000.00
2008 - 2007	51	150.000.00
2009 - 2008 ⁽¹⁾	0	0
2010 - 2009	19	200.000.00
2011 - 2010	49	300.000.00

المصدر: مديرية الشؤون الدينية ولاية بسكرة، 2012.

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن إيرادات صندوق الزكاة على مستوى ولاية بسكرة في زيادة مستمرة غير أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها و ذلك بسبب ضعف المردود إذا قورن بعدد العائلات المعوزة و بعدد الشباب الطالبين للقرض الحسن الذين هم في زيادة متواصلة.

تقييم عام لصندوق الزكاة:

- رغم مرور عشرة سنوات على تأسيسه سنة 2003 لا زال صندوق الزكاة تحت إشراف اللجان المحلية المتواجدة عبر 48 ولاية في غياب إشراف مركز متخصص، حيث تسند مهمة تسيير الصندوق إلى مديرية الأوقاف على مستوى وزارة الشؤون الدينية، بينما المهمة تتطلب حسب خبراء هيئة متخصصة تخرج الزكاة من العمل الشعبي التطوعي إلى العمل المؤسساتي المهيكل ضمانا لحسن استغلال فريضة زكاة الأموال في التنمية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

- كما أن الظروف الحالية التي تجمع فيها الزكاة مازالت تحت قيود مرتبطة بالشعائر الدينية كعاشوراء مثلا لجمع الموارد المالية من قبل المكلفين بالزكاة، و على هذا الأساس

(1) - ملاحظة: خلال الفترة (2009 - 2008) لم تتم الاستفادة من القرض الحسن وذلك لأن مجموع مبلغ الزكاة لم يتجاوز النسبة المطلوبة

يجب إعداد موازنة (1) للصندوق المحلي للزكاة لفترة زمنية مقبلة تكون سنة كاملة على الأرجح .

- ومن أهم المشكلات التي يواجهها صندوق الزكاة على المستوى الوطني أيضا جمع زكاة كبار المزكين الجزائريين فحسب بحوث ودراسات جامعية قرابة ستة (2) (6) آلاف ملياردير جزائري تصنفهم لجان صندوق الزكاة ومصالحه المحلية والولائية من كبار المزكين، لكنها تجد صعوبات في إقناعهم بإيتاء فريضة الزكاة من جهة ومن جهة ثانية تواجه عزوفهم عن الصندوق.

- عزوف الدولة عن المساهمة في تغذية الصندوق (3) الذي بدوره يوزع مخصصاته من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية و رفع نسبة المساهمة في الاستثمار الوطني بتشجيع المتعاملين على الاستثمارات بقروض بدون فائدة هذا ما يزيد في تشجيع المكلفين بالزكاة على تقديم قروض بهدف نمو النفقات العامة لتشجيع الاستثمارات في جميع النشاطات الاقتصادية يقول تعالى: " إن المصدقين و المصدقات و أقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم " (4).

- غياب الدعم المادي من طرف الدولة لتسيير صندوق الزكاة وعدم تحملها لمصاريف مختلف النشاطات المنوطة به.

و لذلك كله كان لابد من إعطاء أهمية كبيرة لصندوق الزكاة وتوضيح دوره داخل المجتمع وجعله جزءا مهما في حياتهم ويتم ذلك من خلال:

- مشاركة جميع الأطراف المشاركين في الصندوق وذلك بمساعدة وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المقروءة (إذاعة، تلفزيون، جرائد) خاصة البرامج و الحصص الدينية التي يجب أن تتضمنها كل القنوات الوطنية سواء التابعة للدولة أو الخاصة منها

(1)- محمد جراح، علي خالفي ، مكانة التنمية المحلية في الصندوق الوطني للزكاة، الملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزكاة، جامعة الجزائر، ص 5.

(2)- فستة (6) آلاف ملياردير جزائري يحرمون صندوق الزكاة من 3 مليار دولار زكاة أموال سنويا.

(3)- محمد جراح، علي خالفي: المرجع السابق، ص 5-6.

(4)- سورة الحديد الآية 18.

التي يديرها المختصون في مجالات الشريعة والاقتصاد و المالية لأن نجاح المشروع يقف على تعاون الجميع، وذلك من خلال إعطاء الوقت والشرح الكافي الوافي لكي يفهم المواطن أبعاد المشروع و أهميته.

- التركيز على المساجد للقيام بعملية التوعية و التحسيس بأهمية المشروع وتسنده المهمة إلى مختصين من اجل التأثير و إقناع المزكين بدورهم في مساعدة الفقراء الذين يمثلون شريحة واسعة داخل المجتمع.

- إقامة لقاءات و محاضرات من طرف المختصين دائما و ذلك في الجامعات و الثانويات و دور الثقافة و المؤسسات الاقتصادية.

- ضرورة دعم الدولة سواء ماديا أو معنويا لإنجاح المشروع وذلك من خلال إلزام كبار الأغنياء من المسؤولين داخل السلطة من دفع أموال زكواتهم ، بالإضافة إلى تكفل الدولة بمصاريف تسيير الصندوق .

أما فيما يخص عمل الهيئة المشرفة على نشاط و عمل الصندوق يجب أن تكون الهيئة القائمة عليه مستقلة و غير تابعة للإدارة أو الهيئات و ذلك لأن الواقع أثبت عدم ثقة الأغنياء و الفقراء على السواء في الكثير من الجهات الرسمية.

- يجب أن تكون الهيئات المحلية أو اللجان المكلفة بجمع و توزيع الزكاة محل ثقة من طرف المواطنين.

- يجب أن تتكفل كل لجنة محلية تحصيل الزكاة بمهمة الزكاة على غير ما هو معمول به الآن حيث يتم إرجاع المبالغ المحصلة إلى الصندوق الولائي.

- العمل بالقوانين المنظمة للصندوق و الابتعاد عن العشوائية.

- تفعيل دور اللجان المسجدية.

- تعميم صناديق الزكاة المسجدية على باقي مساجد الولاية.

- اشتراك عدد أكبر لهيئات المجتمع المدني و الجماعات المحلية في هيئة إدارة الصندوق لإعطائه أكثر مصداقية.

الفصل السابع : البتة عسكرية ضالمة البطالة في السياسة والتنمية

1- البطالة على مستوى ولاية بسكرة

2- السياسات المتبعة للقضاء على البطالة في الجزائر بسكرة نموذجا

تمهيد:

تعتبر مسألة مكافحة البطالة تحديا كبيرا أمام الدول ،حيث أنها تشكل المحور الأساسي لكل سياسة تنموية الأمر الذي جعلها من ضمن الأولويات الوطنية باعتبارها ضريبة اجتماعية نتيجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ، حيث تم وضع مجموعة من السياسات و البرامج بهدف تحسين وضعية التشغيل و التخفيف من حدة البطالة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء من البحث مع تركيز الدراسة على مستوى ولاية بسكرة وذلك من خلال التطرق إلى موضوع التشغيل و البطالة في الولاية بالإضافة إلى مختلف السياسات و البرامج التي وضعت للتخفيف من حدة مشكلة البطالة.

1- البطالة على مستوى ولاية بسكرة

التشغيل على مستوى ولاية بسكرة :

يعتبر قطاع التشغيل من بين القطاعات التي توليها الدولة اهتماما كبيرا لما له من ارتباط وثيق بمدى وتطور حياة الفرد والمجتمع، و يدل تطور حجم اليد العاملة النشطة على تزايد في الطلب على التشغيل، أي على الاستعداد للانتقال إلى فئة اليد العاملة المشغلة إلا أن هذا الانتقال ليس متاحا للجميع، فثمة فئة تبقى في عداد العاطلين إلى حين وفي الواقع يمثل تدني الفرق بين اليد العاملة النشطة واليد العاملة المشغلة الهدف الأساس لأي سياسة تشغيل.

عرف قطاع التشغيل لولاية بسكرة خلال السنوات الأخيرة العديد من الانجازات في مختلف البرامج الخاصة والمترجمة ميدانيا في الارتفاع المعتبر في مناصب الشغل من خلال تفعيل ومتابعة وتقييم التدابير الجديدة لفائدة التشغيل والعمل على حسن تنفيذ التعليمات الإدارية المحلية والمركزية، والتي تتماشى مع التطورات التي شهدتها القطاع من خلال الإقبال الكبير للشباب البطال، سواء على الوكالات المحلية للتشغيل أو مختلف الأجهزة والآليات الأخرى، لتمكين الشباب من تكوين مؤسسات صغيرة والعمل وفق إستراتيجية جديدة لترقية التشغيل، خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 11 - 105

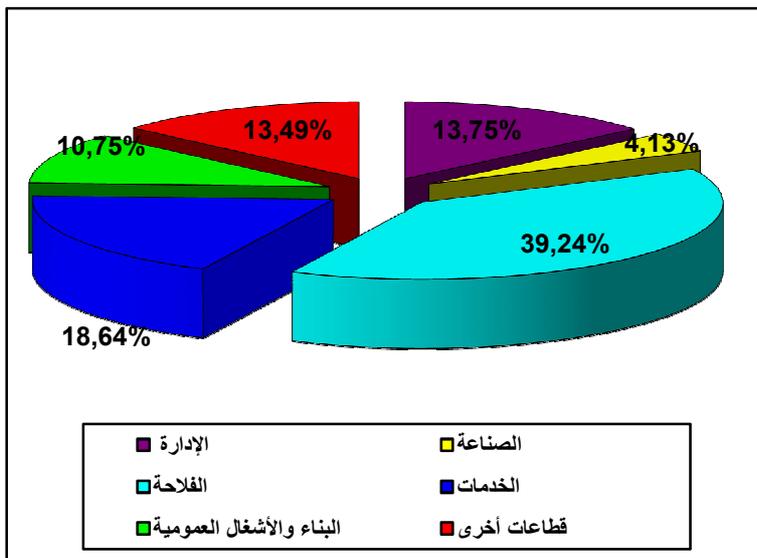
المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني.

وقد سجل سوق التشغيل بولاية بسكرة استقرارا في نسبة البطالة بلغت حوالي 10 %، بمنحى تنازلي على امتداد السنوات العشر الأخيرة، حيث تمّ تسجيل 37103 طالب عمل، أما السكان الناشطون بالولاية فيقدرون بـ 300857 مشغل إلى غاية 2011/12/31 ويتوزعون حسب القطاعات التالية:

جدول رقم (64) يوضح توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات:

القطاع	عدد المشتغلين	النسبة المئوية
الإدارة	37169	13,75%
الصناعة	12415	4,13%
الزراعة	118064	39,24%
الخدمات	56078	18,64%
البناء و الأشغال العمومية	32348	10,75%
قطاعات أخرى	44783	13,49%
مجموع المشتغلين	300857	100%

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة، بسكرة 2012 .



شكل رقم (12) يوضح توزيع

مناصب الشغل حسب

القطاعات بالنسبة المئوية

الفصل السابع:.....آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

فالملاحظ من خلال الجدول أن قطاع الفلاحة لوحده يمثل 39.24 % أي حوالي نصف العمال الإجمالي للولاية و هذا ما يترجم الأثر الايجابي للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية الذي لاقى رواجاً نتيجة للطابع الفلاحي الذي تتميز به منطقة بسكرة متنوعاً بقطاع الخدمات بنسبة 18.64% ثم الإدارة والتجارة بنسبة 13.75% و 13.49 % على التوالي ثم البناء والأشغال العمومية بـ 10.75% أما قطاع الصناعة 4.13% وهي نسبة ضئيلة إذا ما قارناها بالوظائف الكبيرة التي يمكن أن يوفرها هذا القطاع الأمر الذي يتطلب العمل أكثر حتى يصل إلى الحد المطلوب للولاية إذا أخذنا بعين الاعتبار المواد الأولية التي تتوفر في الولاية.

أما فيما يخص المناصب المنشأة خلال سنة 2011 فقد وصلت إلى 45487 منصب منهم 16673 منصب دائم و 28814 منصب مؤقت، والموزعين على الشكل التالي:

جدول رقم (65) يوضح توزيع المناصب حسب القطاعات إلى غاية نهاية 2011.

النسبة المئوية %	مجموع المشتغلين إلى غاية 2011/12/31	المناصب المنشأة خلال سنة 2011			قطاع النشاط
		المجموع	المؤقتين	الدائمين	
13,75	41361	4192	/	4192	الإدارة العمومية
0,86	2591	2591	253	2338	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
11,83	35580	2903	39	2864	التجارة
3,87	11637	704	82	622	النقل
10,75	32348	804	82	722	السكن البناء و الأشغال العمومية
2,95	8861	741	121	620	السياحة و الصناعة التقليدية
39,24	118064	6093	5281	812	الفلاحة

الفصل السابع :..... آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

6,26	18846	12823	12823	/	جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)
1,09	3280	3280	3280	/	الشبكة الاجتماعية IAIG
0,63	1900	1900	1900	/	جهاز الإدماج للنشاط الاجتماعي (PID+PAIS)
1,12	3362	982	683	299	فرع الوكالة و د ت ش ANSEJ
1,99	5974	1826	/	1826	القرض المصغر - MICRO-CREDIT
0,99	2969	2363	/	2363	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
3,27	9824	25	10	15	الطاقة والمناجم
1,03	3111	3111	3111	/	الري
0,32	974	974	974	/	منحة ادماج حاملي الشهادات
0,06	175	175	175	/	نشاطات احتياجات الجماعات
100	300857	45487	28814	16673	مجموع المناصب

المصدر : مديرية التخطيط و البرمجة ، بسكرة 2012

و بتوفير هذه المناصب التي أنشئت خلال هذه السنة أصبح عدد البطالين يقارب 33057 بطل وهو ما يعطينا نسبة بطالة تقدر بـ 9.90 %.

من خلال الجدول يلاحظ تحسن بطئ نسبيا في معدلات التشغيل وانخفاض في معدل البطالة، غير أن هذا الانخفاض لا يعبر عن انخفاض الأعداد، وفي هذا المجال يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الداخلين الجدد إلى سوق العمل بازدياد مستمر مما يترتب عليه بذل جهود أكبر لتوفير فرص العمل الجيدة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن حجم التشغيل المعلن عنه ليس رقما دقيقا، إذ أن عددا معتبرا من اليد العاملة المشغلة مشغل في السوق غير الرسمية، وقد يعد من ضمن فئة العاطلين عن العمل عند إجراء التحقيقات الخاصة بالتشغيل ووفق تحقيق للديوان الوطني

للإحصائيات بالجزائر، أجري في الفصل الأخير من سنة 2009 ، تبين أن 4.778.000 شخص من ضمن 9.472.000 مشغل غير منخرطين في نظام الضمان الاجتماعي، وهو ما يمثل نسبة 50.4 بالمائة من مجموع المشغلين، ما يطرح بحدة مسألة الضبط و الدقة في سوق العمل.

البطالة على مستوى ولاية بسكرة :

في فترة ما بعد الإصلاح (2005/1999) اهتمت سياسة التشغيل بضرورة تدعيم التوازنات المالية الكلية المحققة في الفترة السابقة وضرورة تخفيف ضغوط سوق العمل، نتيجة ارتفاع البطالة وتفاقمها في سياق الإصلاح الاقتصادي حيث انتقلت البطالة من 17 % سنة 1986 إلى حدود 32 % سنة 1998 لتتخفض إلى حدود 10% سنة 2011 والجدول رقم (66) يوضح تطور نسبة البطالة من 1999 إلى غاية 2011 على المستوى الوطني.

السنوات	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة	30	34	31	26.2	25.4	17.1	15.7	11.8	12.5	10.2	9.9	10

المصدر: http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html

فالملاحظ أن نسبة البطالة على المستوى الوطني في انخفاض متواصل مقارنة بالسنوات الماضية حيث شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة مقارنة ببقية الدول العربية التي شهدت هي الأخرى ارتفاعا في نسبة البطالين وذلك نتيجة تبنى سياسات و برامج الإصلاح التي اتبعتها اغلب هذه الدول حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في الوطن العربي 16 مليون شخص ، ويتوقع أن تصل إلى ثمانين مليون شخص بحلول عام 2020.

هذا ما يوضحه الجدول رقم (67) نسبة بطالة الشباب (15 - 24) إلى إجمالي البطالة حسب الجنس في البلدان العربية:

نسبة بطالة الشباب (15-24) سنة إلى إجمالي البطالة %	السنة		البلد	مسلل
	ذكور	إناث		
76.04	47.60	52.60	2008	1 المملكة الأردنية الهاشمية
44.15	44.15	41.15	2007	2 دولة الإمارات العربية المتحدة
35.46	30.43	52.85	2007	3 مملكة البحرين
51.26	44.75	46.45	2007	4 الجمهورية التونسية
43.23	42.24	46.28	2007	5 جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
71.50	65.45	68.60	2007	6 جمهورية جيبوتي
50.92	43.17	55.32	2007	7 المملكة العربية السعودية
57.26	58.54	54.65	2007	8 جمهورية السودان
56.86	50.82	62.23	2007	9 الجمهورية العربية السورية
70.15	69.51	65.45	2007	10 جمهورية الصومال الديمقراطية
54.19	41.82	57.64	2007	11 جمهورية العراق
47.65	46.25	44.58	2008	12 سلطنة عمان
41..37	16.27	39.32	2008	13 دولة فلسطين
37.45	35.89	41.26	2007	14 دولة قطر
39.50	36.45	42.25	2007	15 دولة الكويت
65.25	68.45	62.35	2007	16 الجمهورية اللبنانية
72.76	77.13	70.60	2007	17 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
71.79	78.81	69.20	2007	18 جمهورية مصر العربية
43.36	39.74	45.20	2007	19 المملكة المغربية
75.65	74.29	71.65	2007	20 الجمهورية الاسلامية الموريتانية
73.26	75.26	72.25	2007	21 الجمهورية اليمنية
54.18	51.76	55.33		المعدل التقريبي لبطالة الشباب للفئة العمرية (15-25) سنة في البلدان العربية

المصدر : تقديرات منظمة العمل العربية استنادا على مصادر إحصائية رسمية عربية 2008.

إن ارتفاع معدلات البطالة العربية وخاصة بين فئة الشباب واستمرار تزايدها كما يقول تقرير (الإسكوا) سوف يوقف تطور المهارات ويقوض احترام الذات، ويشجع الانحراف

الاجتماعي ، ويؤدي إلى تفاقم الفقر ويزعزع الاستقرار السياسي و الاقتصادي ويغذي التوتر الاجتماعي، لأنها ظاهرة مع بلوغها المرحلة الاسوء كما تبينه الإحصائيات وشهادات الخبراء و التي سوف تبسط تأثيراتها على مستوى النسيج والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية في ظل ارتفاع نسب الفقر وتدني معدلات النمو وعدم توافر مشروعات ذات جدوى وفاعلية لمواجهة هذه الظاهرة.

وهذا ما عبر عنه أيضا تقرير لمنظمة العمل العربية حيث أشار بأن الوضع في ظل تفاقم البطالة هو في طريقه لتجاوز " الخطوط الحمراء " ومن المتوقع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية إلى 100 مليون شخص عام 2025 ، إذا لم تأخذ الدول العربية بتوصيات منظمة العمل العربية والهيئات الدولية العاملة في مجال العمل و تحسين ظروفه كمنظمة العمل العربية، وكان منتدى دافوس كلاوس شواب قد حذر من تداعيات البطالة التي تجتاح الدول العربية معتبرة إياها قنبلة موقوتة آيلة إلى الانفجار إن لم تعالج وقدر حاجة العرب من الوظائف وفرص العمل خلال السنوات العشر المقبلة بـ 100 مليون وظيفة . وكان المنتدى الاستراتيجي العربي المنعقد في ديسمبر 2004 قد طالب صناع القرار العرب بالتخطيط للتوفير ما بين 80 و 100 مليون فرصة عمل حتى العام 2020 حيث يضاف كل عام إلى حجم قوة العمل العربية ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف عامل.

وللإنصاف نقول بأن هذا الارتفاع الحاد في معدلات البطالة بين المتعلمين وخاصة الخريجين الجدد منهم لا يعود بالمطلق إلى تزايد البطالة بين المتعلمين حصراً وإنما يعود في جانب منه إلى ارتفاع نسبة هؤلاء في سوق العمل و إلى توزيع القوى العاملة نفسها.

إن عدم موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل تشير إلى انخفاض في مهارات الخريجين وبمعنى آخر، تشير إلى عدم أهليتهم من حيث الكفاءة والمقدرة التي يتطلبها السوق نظراً لتأخر المناهج الدراسية ومحدوديتها في وقت شهدت فيه سوق العمل المحلية العربية و منها الجزائر تطورات متسارعة فأصبحت المناهج والمقررات في واد ومتطلبات هذه السوق في واد آخر و يمكننا ملاحظة ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن خطط وبرامج التعليم لكثير من البلدان العربية في فترة ما بعد الاستقلال كانت قد وضعت على

أساسا لتلبية احتياجات ومتطلبات قطاعات الدولة والأعمال والوظائف الحكومية و إداراتها فتضخمت جوانب في العملية التعليمية على حساب أخرى استجابة لتلك المتطلبات وعندما اكتفت الأعمال والوظائف الحكومية ولبت احتياجاتها فاضت فيها نسب المتعلمين ممن لا حاجة لهم مشكلة بطالة رديفة هي البطالة المقنعة و التي رادفت البطالة الأصلية ممثلة بالخريجين الذين أخذوا بالتزايد باضطراد في ظل عجز سوق العمل التي تسيطر عليها الدولة عن استيعاب المزيد من هؤلاء في قطاعاتها في وقت برزت فيه محدودية مهارات وقدرات الخريجين وحملة الشهادات عن تلبية الطلب المتزايد لدى القطاع الخاص على نوعية مختلفة من العاملين المؤهلين.

وما قيل عن البطالة في الجزائر ينطبق على ولاية بسكرة و هذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (68) يوضح نسبة البطالة على مستوى ولاية بسكرة للفترة بين (2001 - 2011)

السنوات	عدد البطالين	نسبة البطالة
1998 - 2001	65809	38.17
2002	64702	23.33
2003	49221	17.22
2004	32539	15.09
2005	27324	11.60
2006	30140	12.11
2007	31500	12.30
2008	30950	12.10
2009	30915	10.33
2010	30920	10.01
2011	33057	9.90

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة.

الملاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة على مستوى الولاية شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الماضية وصلت إلى 38.17% سنة 2001 وذلك نتيجة لتأثرها بالوضع العام في البلاد ثم بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى 9.90 % سنة 2011 ويعود هذا التحسن إلى تطبيق جملة من السياسات الموجهة إلى فئة الشباب العاطلين منها جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) الذي وفر حوالي 12823 منصب شغل (مؤقت ودائم) على مستوى الولاية بالإضافة إلى الشبكة الاجتماعية IAIG التي انشأت حوالي 3280 منصب شغل مؤقت كما لا ننسى الوظائف التي أنشئت في إطار وكالات التشغيل مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الخاصة بالقرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فجميع هذه البرامج و السياسات ساهمت في التخفيف من حدة البطالة غير أنها لم تقضى عليها وما يعيب عليها أن نسبة كبيرة من هذه المناصب مؤقتة و مداخلها لا تلبي الحاجيات الضرورية للفرد خاصة في ظل ارتفاع الأسعار عامة سواء المعيشية منها أو الكماليات و في الجزء التالي من البحث سوف نتناول سياسات و برامج التشغيل بشئ من التفصيل.

جدول رقم (69) يوضح ترتيب بلديات بسكرة حسب مؤشر البطالة :

المجموعات	البلدية	الفئة النشطة	الفئة الشغيلة	معدل البطالة
المجموعة الأولى	راس الميعاد	10282	4890	52,44
	البساس	3655	1911	47,71
	الشعبية	5258	2791	46,91
المجموعة الثانية	ليوة	9711	5681	41,49
	الدوسن	12290	7214	41,3
	شئمة	6943	4112	40,77
	اولاد جلال	28363	16870	40,52
	الغروس	7250	4322	40,38
	فوغالة	5156	3128	39,33

39,14	11628	19108	سيدي خالد	المجموعة الثالثة
38	3160	5097	لوطاية	
37,64	2750	4410	الحاجب	
37,62	3742	5999	عين الناقة	
37,5	6231	9970	زريبة الوادي	
37,17	15894	25297	طولقة	
36,88	1468	2326	امخادمة	
36,57	10035	15822	سيدي عقبة	
36,48	3125	4920	اوماش	
36,28	2121	3329	اورلال	
36,09	1905	2981	امليلي	
35,33	1250	1933	الحوش	
35,05	2644	4071	امزيرة	
34,68	3544	5426	برج بن عزوز	
34,44	849	1295	خ. سيدي ناجي	
34,21	3569	5425	بوشقرون	
33,79	3525	5324	القنطرة	
32,92	62976	93894	بسكرة	
32,81	3329	4955	الفيض	
32,01	3326	4892	امشونش	
31,95	2764	4062	ليشانة	
31,84	3463	5081	جمورة	
28,18	1210	1685	برانيس	
28,11	992	1380	عين زعطوط	

المصدر: الخلايا الجوارية تابعة لوكالة التنمية الاجتماعية ، بسكرة 2013.

حسب الدراسة التي قامت بها الخلايا الجوارية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية على مستوى ولاية بسكرة و بلدياتها المختلفة بالنسبة لمؤشر البطالة و توزيعها حيث قامت بتقسيمها إلى ثلاث درجات حسب معدل البطالة حيث تعاني الفئة الأولى من ارتفاع شديد لنسب للبطالة وصلت إلى 52,44 % في رأس الميعاد و 47,71 % في البساس ونفس هذه المجموعة تعاني من فقر شديد الأمر الذي يؤكد فرضية تلازم البطالة و الفقر ، أما المجموعة الثانية فتتراوح نسبة البطالة بين 41.49 % و 38% وهي نسب مرتفعة تدل على فشل الجهودات و السياسات التي تقوم بها الدولة في مجال مكافحة البطالة ، أما المجموعة الأخيرة فتتخفص فيها نسبة البطالة مقارنة بالمجوعتين السابقتين حيث تتراوح النسب بين 37,64% في الحاجب وتصل إلى 28,11% بعين زعطوط والملاحظ أن هذه المجموعة تضم اغلب البلديات ذات الطابع الفلاحي والتي استفاد شبابها من مشاريع الدعم الفلاحي.

توزيع السكان وعلاقته بالبطالة :

بتطبيق نسبة النمو السنوية للولاية المقدرة بـ 2.30% (بين إحصاء 1998 واحصاء 2008 للسكان والسكن) ، يقدر عدد سكان الولاية إلى غاية 2011/12/31 ، 793640 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 37 نسمة/كلم² وتتباين من بلدية لأخرى، حيث تصل إلى 1750 نسمة/كلم² ببلدية بسكرة مقابل 3 نسمة/كلم² ببلدية البساس جنوب غرب الولاية.

يتوزع السكان بين حضريين و ريفيين 484827 حضريون أي بنسبة 61.09% مقابل 308813 متركزون في الأرياف أي بنسبة 38.91% وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنّف (أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى.

جدول رقم (70) يوضح توزيع السكان حسب الجنس نهاية 2011

الفصل السابع: آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

الجنس	العدد	النسبة المئوية (%)
الذكور	404750	51,00
الإناث	388890	49,00
المجموع	793640	100

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة،بسكرة 2012

جدول رقم (71) يوضح توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2011

التوزيع	العدد	النسبة المئوية (%)
تجمعات مقر البلديات	612087	77,12
تجمعات ثانوية	64874	8,17
مناطق مبعثرة	107097	13,49
سكان رحل	9582	1,21
المجموع	793640	100

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة،بسكرة 2012.

جدول رقم (72) يوضح توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات إلى غاية

2011/12/31

البلدية	تقديرات السكان	المساحة (كلم ²)	الكثافة السكانية ساكن / كلم ²
بسكرة	223492	127,70	1750
الحاجب	11007	208,10	53
لوطاينة	12141	406,10	30
جمورة	13667	250,80	54
برانيس	4794	370,10	13
القنطرة	12408	239,10	52
عين زعطوط	4100	170,70	24
سيدي عقبة	36423	254,10	143
الحوش	5776	754,90	8
شتمة	14943	110,20	136
عين الناقة	13078	507,80	26
زربية الوادي	23868	500,90	48
امزيرعة	8270	960,80	9
الفيض	13860	1 375,10	10
خ. سيدي ناجي	3303	80,10	41
امشونش	10986	504,40	22

50	1 214,30	60699	طوقنة
246	57,90	14266	بوشقرون
595	23,20	13807	برج بن عزوز
271	39,60	10720	ليشانة
169	80,30	13575	فوغالة
75	237,60	17835	الغروس
214	320,90	68737	اولاد جلال
47	621,60	28961	الدوسن
9	1 686,50	14514	الشعبية
217	217,30	47083	سيدي خالد
3	3 633,60	11696	البسباس
5	4 783,90	23868	راس الميعاد
43	190,10	8093	اورلال
19	371,60	7062	امليلي
39	151,60	5942	امخادمة
14	816,80	11387	اوماش
96	242,10	23279	ليوة
37	21 509,80	793640	مجموع الولاية

المصدر : البرمجة ومتابعة الميزانية،بسكرة 2012 (1)

تعاني ولاية بسكرة من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة حيث نجد أن النسبة الكبيرة تتمركز في المدينة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (72) حيث وصلت إلى 1750 ساكن / كلم² وأدناها 3 ساكن / كلم² في بلدية البسباس .

وهذه المشكلة تعاني منها مدينة بسكرة ككل المدن الجزائرية حيث تتميز المدن الكبرى بكثافة سكانية عالية، وهذا التباين الجغرافي أدى إلى ظهور نسبة مرتفعة للبطالة في التجمعات ذات الكثافة السكانية العالية التي تتميز بالطلب المتزايد على الخدمات

(1) ملاحظة : تبلغ الكثافة السكانية للولاية 37 نسمة في الكلم المربع الواحد، تتباين من منطقة إلى أخرى ، حيث تصل

إلى 1750 نسمة/كلم² في بلدية بسكرة، مقابل 3 و 5 نسمة/كلم² في بلديتي البسباس ورأس الميعاد على التوالي.

الاجتماعية التي أدت إلى ضغوط كبيرة على المنشآت الإنتاجية والتي أدت بدورها إلى خلل في سوق العمل الجزائري (1).

وما تجدر الإشارة له أن نسب البطالة تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا للتوزيع السكاني، وطبيعة المنطقة، وكذا توجه الاستثمارات فيها والجدول التالي يوضح توزيع البطالة حسب المناطق.

جدول (73) يوضح توزيع البطالة حسب المناطق.

السنة	1990	1991	1992	1998	المنطقة
الوسطى (الولايات الوسطى)	28.5	16.06	19.33	35.15	
الغربية (الولايات الغربية)	26.46	19.06	22.4	23.05	
الشرقية (الولايات الشرقية)	36.02	21.92	21.81	33.68	
الجنوبية (الولايات الجنوبية)	22.52	25.25	19.05	8.02	
معدل البطالة على المستوى الوطني	23.12	20.18	20.64	29.6	

المصدر: (ONS) www.ons.dz الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول يتبين أن البطالة مست جميع المناطق بما فيها المناطق الجنوبية التي عرفت زيادة سكانية معتبرة في السنوات الأخيرة نتيجة الهجرة الداخلية من المناطق الشمالية والداخلية بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد غير أن نسبة البطالة في المناطق الجنوبية ومنها بسكرة تعتبر منخفضة مقارنة مع المناطق الأخرى التي تعرف ارتفاعا في نسب البطالة، وهذا بسبب انعدام التوازن الجهوي في توزيع المشاريع الاستثمارية الأمر الذي دفع بالكثيرين للانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي المتواجد خاصة في المدن الكبرى.

رغم تطبيق سياسة التوازن الجهوي وتقديم التسهيلات لفئة الشباب في المناطق الجنوبية والوسطى وتشجيعهم على الاستصلاح الزراعي وتمويل المشاريع الضخمة تبقى هذه

(1) - مدني بن شهرة : مرجع سابق، ص 261.

المجهودات عاجزة عن مواجهة مشكل البطالة ذلك بسبب عمق المشكلة من جهة و سوء تسيير هذه المشاريع من جهة أخرى.

- العلاقة بين البطالة و خصائص السكان حسب الفئة العمرية:

جدول رقم (74) يوضح توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس إلى غاية

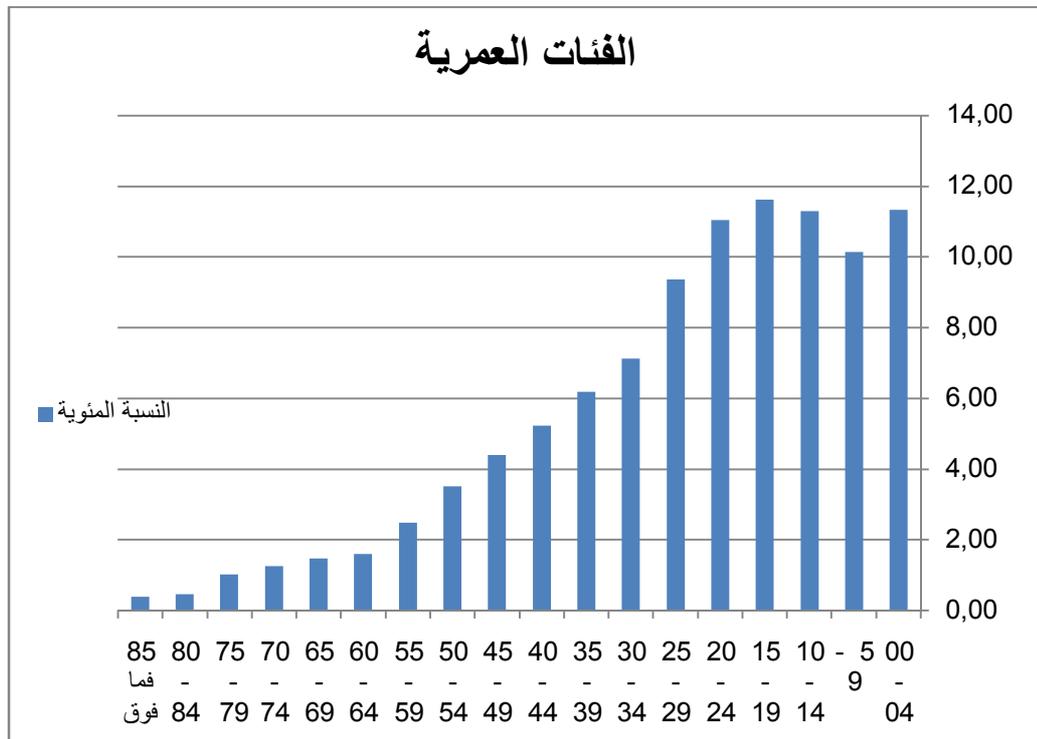
2011/12/31

النسبة المئوية	المجموع	التوزيع		الفئات العمرية
		إناث	ذكور	
11.34	89984	44092	45892	04 - 00
10.14	80448	39419	41029	09 - 05
11.30	89683	43945	45738	14 - 10
11.62	92195	45176	47019	19 - 15
11.05	87666	42957	44709	24 - 20
9.36	74282	36398	37884	29 - 25
7.12	56489	27679	28810	34 - 30
6.20	49181	24099	25082	39 - 35
5.23	41544	20357	21187	44 - 40
4.40	34895	17099	17796	49 - 45
3.52	27953	13697	14256	54 - 50
2.49	19777	9690	10087	59 - 55
1.60	12708	6227	6481	64 - 60
1.48	11782	5773	6009	69 - 65
1.26	9982	4891	5091	74 - 70

1.03	8195	4019	4176	79 - 75
0.47	3742	1837	1905	84 - 80
0.39	3134	1535	1599	85 فما فوق
100	793640	388890	404750	مجموع الولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة 2012.

شكل رقم (13) يوضح نسب البطالة حسب الفئة العمرية



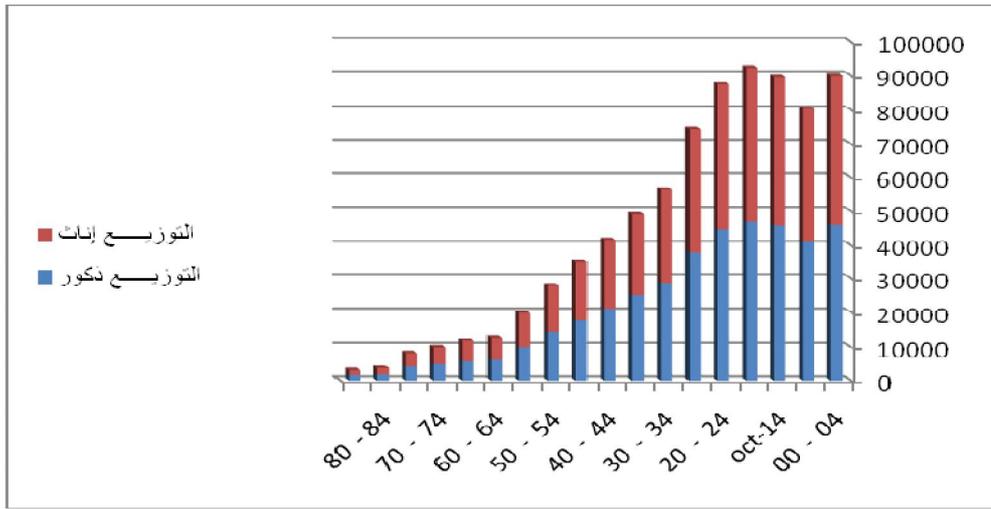
يلعب التركيب العمري-النوعي للسكان دورا بالغ التأثير في هيكل وخصائص سوق العمل والفقير على حد سواء ومن هنا فان دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان وأثره على سوق العمل وانعكاساته على ظاهرة الفقر يحتل مكانة خاصة.

من الجدول رقم (71) يتضح لنا أن نسبة الفئة العمرية دون التاسعة عشر تمثل نسبة كبيرة من السكان كمحصلة للمستوى الخصوبة المرتفع، أي ما مقداره تقريبا 44%، وهذه الأرقام الكبيرة تمثل مشكلة سكانية واقتصادية جسيمة فمن الناحية السكانية يعنى أن معظم هؤلاء يكونون قد انضموا - بعد مرور عشرة سنوات- إلى الفئات العمرية (20-

64) القدرة على العمل والقدرة بيولوجيا وفسولوجيا على الإخصاب ، والمحصلة بالنهاية هي معدلات مرتفعة للنمو السكان ومعدلات أكثر ارتفاعا في قوة العمل أما من الناحية الاقتصادية تعد فئة الأطفال لهذه المجموعة غير منتجة تعتمد في غذائها وكسائها ومسكنها وكافة متطلبات الحياة الأخرى على الفئات السكانية الأخرى ، وبصورة رئيسية على فئات السكان الناشطة اقتصاديا ومن الناحية الاجتماعية يكون الفقر أكثر شراسة وفتكا في هذه الفئة، بالإضافة إلى النفقات الأخرى كالغذاء والكساء والسكن ونفقات الصحة والترفيه والنفقات الأخرى. وإذا ما أضفنا إلى هؤلاء فئة العجزة الذين تبلغ نسبتهم حوالي 3 % فإنه يمكن لنا أنت نتصور عبء حجم الإعالة الكلية (معدل الإعالة الكلية في الجزائر بلغت عام 2000 حوالي 106% وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم ، بينما هو على سبيل المثال 52% في الولايات المتحدة ، 54% في بريطانيا ، 45% في سويسرا ، و80% في المملكة السعودية ، و47% في الإمارات العربية المتحدة)

غير أنه إذا أمعنا النظر في حقيقة الأمر فإن الفئة العمرية التي في سن العمل (20-64) ونسبتها 44.4% ليس بمجملها قوة منتجة فمجموع قوة العمل لا تتجاوز 300857 شخص طبقا للبيانات التي تحصلنا عليها من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة و3.6 أي ما يساوي حساب النسبة 21% من مجموع السكان. إن محتويات الجدول رقم (74) تشير بجلاء إلى أن الفئة العمرية (15-64) هي في اتساع مستمر وذلك على حساب فئة الأطفال والمسنين حيث سيرتفع نسبتها وذلك أمر إيجابي في حالة واحدة فقط ، إذا اتسعت نسبة تعليم هؤلاء وتحسنت مهاراتهم وقدراتهم العملية ووجدوا في الأخير طلبا لقوة عملهم في سوق العمل.

شكل رقم (14) تطور البطالة حسب الجنس و الفئة العمرية



Evolution de la population des chômeurs ainsi que la population active entre 1998 et 2013⁽¹⁾

العلاقة بين التعليم و التكوين و البطالة:

يعتبر رأس المال من العوامل المهمة في عملية التنمية إلا أن إعداد هذا الرأسمال يتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني وفعال من أجل اقتحام سوق العمل والمساهمة في تكوين الثروة، حيث يبرز دور التحليل النظري عند الاقتصاديين على تأكيد العلاقة بين رأس المال البشري وسوق العمل.

ومن هؤلاء الاقتصاديين نجد " BARRO " و " LEE " في دراستهما لمحددات النمو الاقتصادي في عدد دول العالم للفترة (1960 – 1995) فقد تبين أن النمو مرتبط إيجابيا بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، وفسر ذلك بان العمال ذوي التعليم الأعلى مكملون للتقانات الجديدة، ويؤدون دورا مهما في نشر التقانات⁽²⁾.

ومنه لم تعد القوى البشرية مسألة عدد فقط وإنما ينظر إلى النوعية التي يتميز هذا الكم، وتعتمد نوعية القوى البشرية على ما تلقته من تعليم وتدريب وما تلقته من رعاية صحية.

⁽¹⁾ Direction d'emploi .Biskra

⁽²⁾ دحماني ادريوس و بوطالب قويدر : فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس 2008، المعهد العربي للتخطيط الكويت.

تعتبر مشكلة توفير فرص العمل الملائمة للمتعلمين من المشكلات الأساسية التي تطرح نفسها بقوة والتي تعيق تحقيق أو نجاح أي سياسة تنموية.

ومنه فان عدم التناسق بين التعليم والتكوين وسوق العمل تعد من الأسباب الرئيسية لانتشار البطالة، حيث أن السياسة التعليمية والتكوينية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، وهذا ما يعكسه إخراج الجيوش من الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس ، دون أن يكون لها اثر فعلي لسوق العمل، ويعود ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق بين الوزارات المعنية ويعود ذلك إلى (1):

- غياب التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم، حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدة.

- عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني.

- ضعف مهارات المكونين نتيجة ضعف المنظومة التربوية بصفة عامة.

- غياب مناهج التعليم المتطورة، وضعف الإدارة التعليمية.

2- السياسات المتبعة للقضاء على البطالة في الجزائر بسكرة نموذجاً:

في ظل الاختلال الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية لجأت الدولة إلى تبنى مجموعة من السياسات و الإجراءات بهدف تقليص البطالة ومواكبة التطورات الخاصة بسوق العمل من حيث الداخلين الجدد إلى هذه السوق وتوضح الإحصائيات على المستوى الوطني ضعف عروض العمل المسجلة والتي لم تستطع تلبية الطلبات المتزايدة ومنذ سنة 1996 نلاحظ تراجع في خلق مناصب شغل في الوقت الذي شهدت عروض العمل تراجع مستمر منذ 1995 حيث انتقلت من 48695 إلى 12140 سنة 2001 في المقابل انخفضت طلبات العمل من 186387 سنة 1995 إلى 45441 سنة 2001.

(1) - مدني بن شهرة : مرجع سابق، ص 256.

وفى هذا الجزء من البحث سوف نتطرق للسياسات التي وضعتها الدولة في مجال التشغيل من اجل التخفيف ومحاربة مشكلة البطالة ومن بين هذه الإجراءات و التدابير مايلي :

برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):

يعتبر هذا البرنامج من أولى الإجراءات التي وضعت خصيصا لإدماج الشباب البطال ذوي التأهيل العالي المتخرجين من الجامعات و المعاهد الوطنية ، حيث شرع في التطبيق الفعلي لهذا البرنامج في أواخر سنة 1998 بموجب القرار الوزاري رقم: 008 المؤرخ في 29 جوان 1998 الذي وكل فيه مهمة تسييره إلى مندوبية التشغيل للولاية و بعدها إلى مديرية التشغيل من حيث إدماج الشباب و متابعة تسييرهم الإداري بالإضافة إلى دفع الأجور الشهرية للشباب المدمج.

وتقييما لهذا البرنامج فانه يعتبر محاولة لإدماج الشباب الجامعي، الذي كان تطبيقه بمثابة الأمل الذي فتح الباب لهذه الفئة في الحصول على منصب عمل ،حيث عمل هذا البرنامج على امتصاص نسبة كبيرة من البطالة التي أدت إلى استفادة هذه الفئة من الشباب من عامل الخبرة في المؤسسات و الإدارات العمومية مما أدى إلى إدماج نسبة كبيرة منهم في وظائف دائمة بالإضافة إلى إعطاء الدولة لهذا الجهاز أهمية من حيث احتساب سنوات العمل كخبرة مهنية لكي يستفيد حاصلها منها في مسابقات التوظيف .

أما في الوقت الحالي فقد أصبح هذا الجهاز يسير من طرف مديرية النشاط الاجتماعي التي أصبح من اختصاصها كغيره من الأجهزة، و أصبح عبارة عن منحة لمساعدة الشباب في الاستفادة من مناصب شغل مؤقتة تدخله إلى عالم الشغل.

جدول رقم (75) يوضح مناصب الشغل المنجزة في إطار من برنامج عقود ما قبل

التشغيل 1998 إلى 2007

السنة	عدد العقود		المجموع	النسبة المئوية
	جامعي	تقني		
1998	85	44	129	2.14
1999	127	51	178	2.95

2000	195	38	233	3.87
2001	193	131	324	5.38
2002	62	43	105	1.74
2003	110	60	170	2.82
2004	861	808	1669	27.71
2005	867	417	1284	21.31
2006	408	449	857	14.23
2007	598	477	1075	17.85
المجموع	3506	2518	6024	100

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بسكرة 2012.

الملاحظ من خلال الجدول أن عدد المستفيدين من برنامج عقود ما قبل التشغيل في الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2007 شهدت تذبذبا حيث وصلت في سنة 2001 إلى 315 مستفيد بعد أن كان 129 مستفيد سنة 1998 ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية 2004.

حيث وصل عدد المستفيدين إلى 1669 مستفيد من 32539 بطل على مستوى الولاية هي أعلى نسبة سجلها البرنامج منذ إنشائه ثم عادت للانخفاض من جديد ذلك بسبب استحداث برامج جديدة من جهة و بسبب محدودية التخصصات المدمجة في إطارها ، وعلى الرغم من أهمية هذا البرنامج في التخفيف من البطالة إلا أنه يظل عاجز على استيعاب الكم الهائل من خريجي الجامعات و المعاهد وكونه محدود الفترة أيضا لان استفادة البطل من منصب شغل لا يعنى اكتسابه له بصفة دائمة لأنه سيحال إلى قائمة البطالين من جديد إذا لم يتم إدماجه ، كما يعاني هذا البرامج من نقص مساهمة القطاع الخاص الذي يمكن أن يؤدي دورا كبيرا إلي جانب القطاع العام.

جدول رقم (76) يوضح مناصب الشغل المنجزة في إطار الشغل المأجور من بداية البرنامج إلى غاية 2007.

السنة	عدد المناصب المنجزة	النسبة المئوية
1990 إلى 1998	أكثر من 15000	--
1999	1000	9.22
2000	900	8.30
2001	900	8.30

10.70	1160	2002
10.70	1160	2003
10.70	1160	2004
10.05	1090	2005
15.13	1640	2006
16.89	1831	2007
100	10841	المجموع الكلي

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بسكرة 2012

- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) :

يعتبر الشغل المأجور من أول البرامج التي وضعت في مجال إدماج الشباب ضمن أجهزة التشغيل التي بدأت عام 1990، وتم الاحتفاظ بهذا البرنامج إلى غاية أن صار من صلاحيات مديرية النشاط الاجتماعي لولاية بسكرة التي بدأت بتسيير هذا الجهاز سنة 2007. وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج على مستوى الولاية منذ إنشائها إلى غاية 1999، إلى 15000 شاب أي بمعدل 1660 مستفيد في السنة.

أما من سنة 1999 إلى غاية 2007 فقد وصل عدد المستفيدين أكثر من 10841 مستفيد حيث شهد تراجع في عدد المستفيدين وهذا بسبب دخول عقود ما قبل التشغيل حيز التنفيذ لفائدة حاملي الشهادات الجامعية و التقنيين الساميين.

وترتكز اغلب مناصب برنامج الشغل المأجور على مستوى البلديات حول نشاطات أساسية منها حراسة و صيانة الممتلكات العمومية والعمل الإداري بالإضافة إلى بعض النشاطات المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية و الري و الفلاحة.

وعلى الرغم من النقائص التي يعاني منها هذا البرنامج خاصة من ناحية الأجرة الممنوحة إلا انه لعب دورا هاما في مساعدة البلديات التي تعاني من نقص في حركة اليد العاملة ونقص الإمكانيات للبلديات في تلك الفترة.

- برنامج الجزائر البيضاء:

يهدف أساسا هذا البرنامج الذي وضع في مارس 2005 من طرف وزارة التشغيل والتضامن الاجتماعي إلى تحسين بيئة المواطن وإنشاء مناصب عمل من خلال إسناد المشاريع إلى مقاولين صغار آخذين في الحسبان المستوى العام للتعليم و الأقدمية في البطالة والحالة العائلية ، وتتضمن الأشغال ما يلي :

- تنظيف وتطهير مصاريف وخنادق ومجاري العمارات.

- تطهير المساحات والأماكن العامة.

- تهيئة وصيانة المساحات الخضراء وغرس الأشجار وتكليسها.

- تنظيم الجمع التلقائي للنفايات ووضع المزابل الانتقائية .

- جمع النفايات الصلبة والمنزلية .

خصائص البرنامج :

- تقدر مدة الإنجاز بثلاثة (03) أشهر .

- تقدر تكلفة الأشغال المقرر انجازها حسب بيان كمي وتقديري على أن تتجاوز

700.000.00 دج.

- يجب أن يكون عدد الأشخاص العاملين بالورشة 10 عمال على الأكثر.

- ضمان أجر صافي لكل عامل يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- دفع مبلغ اشتراكات الضمان الاجتماعي يقدر بـ 3.500.00 دج لكل عامل شهريا .

والجدول رقم (77) يوضح البلديات المستفيدة من مشاريع الجزائر البيضاء

الرقم	البلدية	السنة	عدد العقود	المبلغ	عدد العمال
01	بسكرة	2006	08	5600.000.00 دج	80
		2007	02	1400.000.00 دج	16

الفصل السابع: آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

48	2009	06	4200.000.00 دج		
20	2006	02	1400.000.00 دج	برانيس	02
24	2007	03	2100.000.00 دج		
20	2006	02	1400.000.00 دج	طوقنة	03
20	2006	02	1400.000.00 دج	القنطرة	04
20	2006	02	1400.000.00 دج	زربية الوادي	05
20	2006	02	1400.000.00 دج	أولاد جلال	06
16	2009	02	1400.000.00 دج		
24	2007	03	2100.000.00 دج	جمورة	07
08	2009	01	700.000.00 دج		
24	2007	03	2100.000.00 دج	الفيض	08
08	2007	01	700.000.00 دج	مشونش	09
24	2007	03	2100.000.00 دج	الدوسن	10
08	2007	01	700.000.00 دج	خنقة سيدي ناجي	11
16	2007	02	1400.000.00 دج	مزيرعة	12
08	2008	01	700.000.00 دج	الحاجب	13
08	208	01	700.000.00 دج	مليبي	14
08	2008	01	700.000.00 دج	الشعبية	15
08	2009	01	700.000.00 دج	سيدي خالد	16

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة بسكرة 2012.

جدول رقم (78) يوضح برنامج الجزائر البيضاء على مستوى ولاية بسكرة :

الفصل السابع: آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

الرقم	البلدية	عدد المشاريع	طبيعة المشروع	ملاحظات
01	الدوسن	01	التنظيف داخل الأحياء السكنية	
02	الشعبية	01	نظافة الشوارع والبالوعات	منجز سنة 2008
03	أولاد جلال			
04	خنقة سيدي ناجي	01	تنظيف وتهيئة المساحات الخضراء	منجز سنة 2008 وهناك طلبات كثيرة للشباب للاستفادة من مثل هذه المشاريع
05	لوطاية	00	/	لم تستفد البلدية من هذه المشاريع
06	مزيرعة	01	إعادة الاعتبار للمساحات والمساحات الخضراء برنامج 2008 شطر 1	- العمال تقاضوا أجره شهرين فقط - تم تجديد العقد الثاني في ديسمبر 2009 ولم يتحقق أي رد على اليوم
07	مشونش	01	/	/
08	القطرة	04	- حماية وتجميل المحيط بحي القدس سنة 2005 - تنظيف المحيط بحي الاستقلال و8 ماي سنة 2007 - تنظيف المحيط بحي أول نوفمبر سنة 2008	- عملية سنة 2009 لم تنطلق بعد وملفات المقاولين المترشحين على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي
09	الفيض	01	- تهيئة وتنظيف المحيط وزبر وغرس الأشجار	- نفذ على ثلاث مراحل والمرحلة الأخيرة انطلقت في 2010/01/10
10	جمورة	0	- صرف المياه القذرة	
		02	- نظافة المحيط والسواقي	
11	برانيس	03	- تنظيف المحيط + الصرف الصحي - تنظيف السواقي (سنة 2006)	/
12	لغروس	00	/	/
13	بسكرة	07	- تنظيف أحياء المدينة والمساحات الخضراء	- المشاريع كلها انطلقت
14	الحاجب	01	- النظافة والتشجير	- لم تسوى الوضعية المالية إلى اليوم

الفصل السابع: آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

15	ليشانة	00	/	/
	شتمه	01	-	تنظيف سنة 2007
17	عين الناقة	00	/	/
18	البسباس	00	/	/
19	رأس الميعاد	00	/	/
20	طولقة	02	-	نظافة المحيط - لم تنطلق بعد
21	بوشقرون	00	/	/
22	سيدي خالد	02	-	نظافة الأحياء والصرف الصحي سنة 2008
23	زريبة الوادي	03	-	النظافة + المساحات الخضراء سنوات 2006، 2007، 2008
24	عين زعطوط	00	/	/
25	سيدي عقبة	01	02	
26	برج بن عزوز	00	/	/
27	ليوة	02	-	تنظيف المشاعب وتنظيف المحيط سنة 2009
28	مخادمة	00	/	/
29	أورلال	03	-	تنظيف المحيط
30	فوغالة			
31	مليبي	01		إعادة الاعتبار للمساحات الخضراء برنامج 2008
32	أوماش	00	-	لم تستفيد البلدية بأي مشروع من هذا النوع .
33	الحوش	01		

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة، بسكرة، 2012.

الملاحظ من خلال الجداول السابقة أن مشاريع الجزائر البيضاء تركزت بنسبة كبيرة في ولاية بسكرة سواء من ناحية عدد العقود أو من ناحية عدد العمال الذي وصل إلى 144

(1) عامل خلال 3 سنوات أو من جانب المبالغ المخصصة إلى وصات إلى 11200.000.00 دج (2) ، وهذا لاعتبارات منها أنها عاصمة الولاية ويتركز فيها اغلب السكان بجميع فئاته خاصة فئة الشباب.

ويمكن تلخيص أهم انجازات برنامج الجزائر البيضاء منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا فيما يلي:

- الانجازات التي تم تحقيقها فعلا في ارض الميدان تجسدت في 48 مشروع خاص بتنظيف الشوارع الرئيسية و تهيئة المساحات الخضراء عبر بلديات الولاية.
- أما المشاريع التي هي في طور الانجاز تتمثل في 75 مشروع والتي تختص بتنظيف الشوارع الرئيسية و تهيئة المساحات الخضراء أيضا ، فالملاحظ أن هذه المشاريع في زيادة مستمرة مما يعنى أنها تعمل على التخفيف من البطالة و ذلك بتوفير مناصب شغل معتبرة حيث وصل عددها إلى 1317 منصب.

والجدول رقم (79) يوضح دور هذه المشاريع في إنقاص البطالة:

الحصة التكميلية	2011		2010	2009		2008	
	الحصة الثانية	الحصة الأولى		الحصة الثانية	الحصة الأولى		
75	15	10	5	24	15	3	عدد المشاريع
525	105	70	35	456	105	21	توظيف (إنقاص البطالة)

المصدر: تقرير عن برامج وكالة التنمية الاجتماعية، وكالة التنمية الاجتماعية بسكرة 2000-2013

الملاحظ من خلال بيانات الجدول أن عدد المشاريع قد ارتفع من 3 مشاريع سنة 2008 إلى 39 مشروع سنة 2009 و من خلالها تم توظيف 561 بطال بعد أن كان 21

(1) - تم الحصول على العدد من مجموع أعداد العمال 80+16+48 من الجدول الخاص البلديات المستفيدة من مشاريع الجزائر البيضاء.

(2) - تم الحصول على العدد من مجموع المبالغ 5600.000.00 + 1400.000.00 + 4200.000.00 من الجدول الخاص البلديات المستفيدة من مشاريع الجزائر البيضاء

بطل وهذا يعود إلى إقبال الشباب الكثيف على هذا النوع من البرامج التي لا تتطلب جهدا و وقتا كبيرا.

برنامج أشغال المنفعة ذات كثافة اليد العاملة TUP-HIMO:

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الفئات المحرومة النشطة والقادرة على العمل وتخص هذه النشاطات أشغال صيانتها هياكل قاعدية محلية وكذلك نشاطات ثقافية واجتماعية يتقاضى المستفيدون تعويضا شهريا قيمته 3.000.00 دج دينار جزائري ويتمتعون بالضمان الاجتماعي.

ويعد هذا البرنامج ضمن الإجراءات الجديدة الخاصة بدعم الشبكة الاجتماعية و قد أطلقت المرحلة الأولى منه سنة 1997 ، حيث أوكل تطبيق هذا البرنامج على المستوى المحلي إلى مندوبية التشغيل لولاية بسكرة وذلك لحساب وكالة التنمية الاجتماعية المكلفة بالبرنامج على المستوى المركزي .

أما عن النتائج المحققة في تلك المرحلة كان في قطاعين هما:

قطاع الري: حيث وصل عدد المشاريع إلى 32 مشروع تم بموجبها إنشاء 1376 منصب شغل.

قطاع الأشغال العمومية: 44 مشروع تم بموجبها إنشاء 1225 منصب شغل.

أما المرحلة الثانية من الجهاز فقد كان بدايتها من سنة 2000 حيث شهدت هذه المرحلة توسعا كبيرا شمل مختلف القطاعات الحيوية للولاية خاصة الغابات ، الجماعات المحلية بالإضافة إلى الري و الأشغال العمومية و قد تم تقسيم مختلف مشاريع هذا البرنامج على مختلف البلديات التي استفادت منه خاصة من ناحية التنمية المستدامة.

لقد لعب هذا البرنامج دورا مهما في عملية إدماج و توفير فرص عمل للشباب البطالين خاصة الفئة التي لا تتمتع بأي مؤهلات أو لديها مؤهلات بسيطة ، كما انه عمل على انجاز مشاريع معتبرة عادت بالنفع على مستوى ولاية بسكرة ،وقد تم تحويل هذا الجهاز

الفصل السابع:.....آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

إلى مديرية النشاط الاجتماعي منذ 2007 التي أصبحت تعمل على تسيير هذا الجهاز.

جدول رقم (80) يوضح توزيع برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HEMO على مستوى البلديات:

الرقم	البلدية	السنة	القطاع	عدد المشاريع	المبلغ	عدد العمال
01	شتمه	2007	الصحة	01	1.277.640.00 دج	17
02	بسكرة	2006	الري	01	1.322.100.00 دج	22
		2006	الري	06	7.675.200.00 دج	128
		2007	أشغال عمومية	02	2.527.065.25 دج	35
		2007	الصحة	01	1.193.400.00 دج	16
03	عين الناقة	2006	الري	01	1.338.714.00 دج	22
		2006	الري	02	2.695.680.00 دج	46
		2007	الجماعات المحلية	01	1.443.780.00 دج	17
		2007	الري	02	2.647.607.04 دج	37
		2007	الصحة	01	1.347.840.00 دج	18
04	أولاد جلال	2006	الري	01	1.374.750.00 دج	22
		2006	الري	04	5.387.850.00 دج	88
		2007	أشغال عمومية	01	1.292.967.00 دج	17
		2007	الصحة	01	1.287.000.00 دج	18
05	الفيض	2006	الري	02	2.620.800.00 دج	44
		2006	الري	02	2.523.690.00 دج	40
		2007	الجماعات المحلية	01	1.304.082.00 دج	16
		2007	الري	01	1.454.214.00 دج	21
		2007	الصحة	01	1.380.600.00 دج	19

الفصل السابع: آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

24	1.399.320.00 دج	01	الري	2006	الحوش	06
42	2.678.130.00 دج	02	الري	2006		
17	1.347.840.00 دج	01	الري	2007		
16	1.216.800.00 دج	01	الصحة	2007		
23	1.371.240.00 دج	01	الري	2006	أورلال	07
22	1.275.300.00 دج	01	الري	2006		
16	1.390.545.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
73	5.527.268.78 دج	04	الري	2007		
20	1.400.000.00 دج	01	الصحة	2007	مزيرعة	08
21	1.298.70.00 دج	01	الري	2006		
43	2.655.900.00 دج	02	الري	2006		
20	1.389.960.00 دج	01	الصحة	2007		
44	2.727.270.00 دج	02	الري	2006	طولقة	09
42	2.958.323.94 دج	02	أشغال عمومية	2007		
36	2.601.989.91 دج	02	الري	2007		
38	2.386.800.00 دج	02	الري	2006	سيدي خالد	10
24	1.401.075.00 دج	01	الري	2006	الدوسن	11
14	1.219.725.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
52	3.744.292.50 دج	03	أشغال عمومية	2007		
66	4.152.915.00 دج	03	الغابات	2006	القتطرة	12
20	1.188.720.00 دج	01	الري	2006		
44	2.661.750.00 دج	02	الغابات	2006	لوطاية	13
23	1.371.240.00 دج	01	الري	2006		
42	2.520.520.00 دج	02	الري	2006		
21	1.499.589.00 دج	01	أشغال عمومية	2007		

الفصل السابع: آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

59	4.273.776.00 دج	03	الري	2007		
18	1.298.700.00 دج	01	الصحة	2007		
45	2.843.100.00 دج	02	الغابات	2006	عين زعطوط	14
13	1.222.650.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
20	1.490.814.00 دج	01	أشغال عمومية	2007		
65	4.182.750.00 دج	03	الغابات	2006		
24	1.400.876.10 دج	01	الري	2006	مشونش	15
42	2.650.050.00 دج	02	الري	2006		
12	1.009.710.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
18	1.250.000.00 دج	01	الصحة	2007		
67	4.077.450.00 دج	03	الغابات	2006	الحاجب	16
20	1.181.700.00 دج	01	الري	2006		
13	1.259.427.78 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
38	2.693.925.00 دج	02	أشغال عمومية	2007		
74	5.453.500.00 دج	04	الري	2007	زربية الوادي	17
23	1.372.059.00 دج	01	الري	2006		
40	2.530.710.00 دج	02	الري	2006		
20	1.416.813.84 دج	01	الري	2007		
18	1.298.700.00 دج	01	الصحة	2007	سيدي عقبة	18
23	1.372.059.00 دج	01	الري	2006		
84	5.207.670.00 دج	04	الري	2006		
55	4.174.560.00 دج	03	الري	2007		
20	1.392.066.00 دج	01	الصحة	2007	شتمة	19
22	1.284.660.00 دج	01	الري	2006		

الفصل السابع:.....آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

43	2.644.200.00 دج	02	الري	2006		
16	1.399.671.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
39	2.763.072.00 دج	02	الري	2007		
43	2.515.500.00 دج	02	الري	2006	ليشانة	20
16	1.371.066.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
19	1.339.065.00 دج	01	أشغال عمومية	2007		
36	2.845.440.00 دج	02	الري	2007		
41	2.503.800.00 دج	02	الري	2006	ليوة	21
17	1.486.134.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
17	1.282.320.00 دج	01	الصحة	2007		
24	1.394.640.00 دج	01	الري	2006	لغروس	22
18	1.392.300.00 دج	01	أشغال عمومية	2007		
20	1.459.575.00 دج	01	الري	2007		
23	1.349.01.00 دج	01	الري	2006	جمورة	23
13	1.146.600.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
23	1.599.975.00 دج	01	أشغال عمومية	2007		
41	2.579.850.00 دج	02	الري	2006	بوشقرون	24
20	1.389.375.00 دج	01	أشغال عمومية	2007		
36	2.779.920.00 دج	02	الري	2007		
20	1.193.400.00 دج	01	الري	2006	رأس الميعاد	25
16	1322.100.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
52	3.890.484.00 دج	03	أشغال عمومية	2007		
20	1.193.400.00 دج	01	الري	2006	البسباس	26

الفصل السابع :..... آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

14	1.133.730.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
18	1.360.125.00 دج	01	الري	2007		
41	2.527.200.00 دج	02	الري	2006	برج بن عزوز	27
16	1.371.240.00 دج	01	الجماعات المحلية	2007		
20	1.470.000.00 دج	01	الري	2007		
22	1.339.650.00 دج	01	الري	2006	الشعبية	28
54	4.095.468.00 دج	03	أشغال عمومية	2007		
43	2.609.1000.00 دج	02	الري	2006	أوماش	29
20	1.394.640.00 دج	01	الصحة	2007		
42	2.480.400.00 دج	02	الري	2006	فوغالة	30
38	2.937.870.00 دج	02	الري	2007		

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بسكرة

* لم تستفد كل من البلديات : خنقة سيدي ناجي ، مخادمة ، مليلي ، من أي مشروع من هذا البرنامج .

* استفادت مختلف البلديات الأخرى ما بين 11 و 3 مشاريع

جدول رقم (81) يوضح عدد المشاريع وعدد المناصب المنجزة ضمن برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO خلال 1997 الى 2007 :

السنة	عدد المشاريع المنجزة	عدد المناصب المنشأة
1997 الى 2000	76	2601
2001	75	1619
2002	90	2125
2003	74	1825
2004	68	1416
2005	85	1996
2006	81	1723
2007	75	1404

المجموع الكلي	624	14709
---------------	-----	-------

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بسكرة

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية، كما يهدف أيضا إلى تشجيع و تنمية مفهوم " المقولة الصغيرة " المحلية، إذ يتعلق الأمر في الحقيقة بمرافقة الشباب العاطل عن العمل و توجيههم نحو التكفل الذاتي عن طريق استحداث نشاطات مصغرة ذات قيمة مضافة عالية سواء كان ذلك على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

يعرف هذا الجهاز إقبالا كبيرا من طرف المستفيدين من المشاريع و إهتماما كبيرا من طرف الفاعلين المحليين حيث سمح الإعتماد على هذا الجهاز بترقية برنامج " الجزائر البيضاء" من أجل إستحداث مناصب شغل إدماجية و نشاطات جوارية و صحية لفائدة مدننا و أحياءنا.

- برنامج المشاريع في إطار دعم تشغيل الشباب ANSEJ و CNAC:

كما ذكر سابقا فقد جاء هذا البرنامج تكملة لبرامج التشغيل التي أنشأتها الدولة والتي تهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بنسب مئوية تتحمل الدولة الجزء الأكبر من هذا التمويل ويتم ذلك من خلال :

- تمويل المشاريع عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- تمويل المشاريع عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ومن خلال الإحصائيات المعدة من طرف الجهازين فالملاحظ استفادة نسبة معتبرة من الشباب البطال من خلال تمويل مشاريعهم في مختلف المجالات خاصة مشاريع الفلاحة مما أدى إلى توفير فرص كبيرة للشغل.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

جدول رقم (82) يوضح نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية بسكرة :

مناصب الشغل المحققة		الملفات المقبولة		الملفات المودعة		الخاص بالسنة
الإجمالي	الخاص بالسنة	التي انطلقت في الانجاز	الخاص بالسنة	الإجمالي	الخاص بالسنة	
/	335	44	275	/	262	2001
/	190	84	84	/	311	2002
/	199	68	279	/	288	2003
/	176	63	839	/	943	2004
1510	171	/	318	3559	367	2005
1631	124	/	300	3962	403	2006
1772	141	/	413	4458	496	2007
1892	120	/	271	4732	274	2008
1799	102	/	464	5900	903	2009
1932	133	/	654	6895	995	2010
/	308	/	3102	16655	9760	2011

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بسكرة 2012.

كشفت البيانات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بـ بسكرة أنها استقبلت 9760 ملفا تم إيداعه من الشباب البطال خلال سنة 2011 لوحدها، حيث تحصل فقط 3102 ملف على التأهيل القابل للاستفادة من جهاز دعم الوكالة لإنشاء مؤسسة مصغرة أو تدعيم إضافي لمشروع خاص بالشباب العاطل عن العمل، في حين بلغ عدد الملفات الممولة 326 ملفا منها 82 ملفا انطلق في الإجراءات القانونية لحصولها على الدعم ، وقد رفضت وكالة لونساج 657 ملفا لأسباب مختلفة منها لأسباب قانونية وأخرى لعدم كفاءة طالبي الاستفادة من التمويل في المشروع المقترح للانجاز من الشباب البطال وغيرها، وأبرزت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تقريرها السنوي أن ملفات الشباب الحاصلة على شهادة التأهيل تخص مشاريعها قطاعات الفلاحة بالمرتبة الأولى ثم

الفصل السابع:..... آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

الخدمات، الحرف، النقل، الري، المهن الحرة، الصناعة، الأشغال العمومية، مع تسجيل غياب عدم استفادة أي ملف من شهادة التأهيل متعلقة بمجال الصيانة، كما أن تمويلات المشاريع عن طريق الآلية الثلاثية وصلت لـ 307 تمويلات وأما بالنسبة للثنائية بلغت 19 تمويلا، كما كانت شريحة الذكور اكبر المستفيدين بـ 2705 شباب والإناث بـ 102 فتاة وامرأة.

وحسب بيانات الجدول السابق يتبين بأن الوكالة تعرف إقبالا مرتفعا نسبيا خاصة في الثلاث سنوات الأخيرة ، في حين أن عدد المؤسسات المنشأة يقدر بـ 1312 أي أنها لا تمثل سوى 14,54% من إجمالي الملفات المودعة فقط، حيث أن هذه النسبة لدى ANSEJ تقدر بـ 11,19% وفيما يتعلق بالمناصب المحققة وصلت إلى 308 منصب شغل بعد أن كانت قد وفرت 133 منصب سنة 2010 و 102 منصب سنة 2009.

جدول رقم (83) يوضح حصيلة نشاطات الفرع إلى غاية شهر ماي 2012.

المجموع		مرحلة التوسع		مرحلة الانجاز		الملفات المودعة
إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	
16621	156	43	00	16578	156	العدد
49802	457	139	00	49663	457	مناصب الشغل المتوقعة

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسكرة، 2012

تشير حصيلة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية شهر ماي 2012 إلى استلام 16621 ملف و يتوقع أن يوفر 49802 منصب شغل، أما الحصيلة التي أخذت شهادة تمويل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وصلت إلى 10319 ملف ، ويتوقع أن توفر 28319 منصب شغل ، أي بمعدل ثلاث مناصب شغل للمشروع الواحد.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

حيث تقوم هذه المشروعات بدور رئيسي في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة و توفيرها للسلع والخدمات بأسعار تكون في متناول شرائح محدودي الدخل فهذه المشروعات تمثل نحو 90 % من إجمالي الشركات في معظم

اقتصاديات العالم، كما تساهم هذه المشروعات بحوالي 46 % من الناتج المحلي العالمي كما أنها توفر ما بين 40%-80" % من إجمالي فرص العمل، فهي تساهم بنحو 85 %، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة على التوالي (1).

أما في الدول العربية فإن هذا القطاع يحتل مكانة متميزة، حيث تشكل حوالي 99 % من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر و 90 % من المؤسسات الخاصة العاملة في الكويت، وفي لبنان تشكل أكثر من 95 % من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90 % من الوظائف وفي الإمارات تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3 % من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62 % من القوة العاملة (2).

والجدول رقم (84) يوضح المشاريع المؤهلة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة إلى غاية نهاية ماي 2012 على مستوى بسكرة .

المجموع		مرحلة التوسع		مرحلة الانجاز		عدد الملفات المودعة على أساس قطاع النشاط
النسبة المئوية	إلى غاية نهاية الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	
22.7663	3784	06	00	3778	34	الخدمات
10.4747	1741	03	00	1738	27	الحرف
12.6286	2099	10	00	2089	00	النقل
39.9975	6648	00	00	6648	86	الزراعة
0.78214	130	00	00	130	00	الري
0.75206	125	06	00	119	01	المهن الحرة
3.25491	541	01	00	540	06	الصناعة
0.86035	143	00	00	143	00	الصيانة
8.48324	1410	17	00	1393	02	الأشغال العمومية
100	16621	43	00	16578	156	المجموع

المصدر: مديرية التخطيط و البرمجة بسكرة 2012.

(1) - حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، 2010/08، ص 47.

(2) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير الاستثمار في الدول العربية، 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 75.

الفصل السابع:..... آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

كون الولاية ذات طابع فلاحي فإن قطاع الفلاحة لوحده يمثل 39.99 % أي حوالي نصف العدد الإجمالي للولاية متبوعا بقطاع الخدمات و النقل بنسبة 22.76 % و 12.62 % على التوالي ثم البناء والأشغال العمومية بـ 10.47% أما قطاع الصناعة 3.25%، فيتطلب العمل أكثر حتى يصل إلى الحد المطلوب للولاية إذا أخذنا بعين الاعتبار المواد الأولية التي تتوفر في الولاية كما أن التركيز على القطاع الفلاحي يعمل على تطور هذا القطاع وذلك من خلال إدخال تقنيات حديثة ومتطورة كما أن هذا القطاع يتطلب عمالة كثيفة ورأسمال وفير.

غير أن أهم العراقيل التي تواجه هذا الجهاز الإجراءات التقنية والإدارية من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة بالإضافة إلى طول الفترة التي تتم فيها دراسة المشروع بين 08-18 شهرا وتنتهي عادة برفض البنوك لأغلب المشاريع.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

جدول رقم (85) يوضح نسبة المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

السنوات	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المناصب المنشأة	النسبة المئوية
2001	582	18.78
2002	48	1.55
2003	30	0.97
2004	32	1.03
2005	14	0.45
2006	14	0.45
2007	105	3.39
2008	144	4.65
2009	144	4.65
2010	1007	32.49
2011	979	31.59

المصدر: مديرية البرمجة و التخطيط بسكرة 2012

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المنجزة في إطار الصندوق الوطني

للتامين عن البطالة كان قويا في البداية ففي سنة 2002 وصل عدد المستفيدين إلى 582 مستفيد وهذا الإقبال على الصندوق جاء في فترة مست البطالة فئة جديدة وهي فئة الذين فقدوا وظائفهم، ثم بدا العدد في الانخفاض حتى 2010 اين وصل عدد المستفيدين إلى 1007 مستفيد وذلك بسبب اعتماد إجراءات جديدة سمحت للشباب البالغ من العمر 30 إلى 50 سنة بالاستفادة من هذا الجهاز و الذي يحتوي مجموعة من التسهيلات و الامتيازات خاصة سقف التمويل و المقدر بـ 10 ملايين دج عوضا عن 5 ملايين دج وكذا إمكانية توسعة القدرات الإنتاجية من سلع و خدمات للمتعاملين الذين يملكون نشاطا مسبقا.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

جدول رقم(86) يوضح نسبة المستفيدين من القرض المصغر

السنوات	القرض المصغر	النسبة المئوية
2001	28	0.45
2002	62	1.01
2003	5	0.08
2004	5	0.08
2005	315	5.11
2006	290	4.70
2007	565	9.16
2008	1028	16.67
2009	480	7.78
2010	914	14.82
2011	2475	40.13

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

تشمل التمويل الثلاثي و الثنائي للمشاريع المقدمة

الجدول رقم (87) يوضح تمويل القرض المصغر لشراء المواد الأولية:

7902	عدد الملفات المودعة
7073	عدد الملفات المؤهلة
794	عدد الملفات المرفوضة
35	عدد الملفات المنازل عنها
6173	عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

الجدول رقم (88) يوضح تمويل القرض المصغر حسب القطاعات المختلفة:

الممول	المؤهل	حسب قطاع النشاط
301	369	الفلاحة
524	634	الأشغال العمومية
2478	2684	الخدمات
2870	3386	الصناعات التقليدية و الحرف
6173	7073	المجموع

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

الجدول رقم (89) يوضح التمويل الثلاثي للمشاريع (بنك.الوكالة.الباعث) :

1543	عدد الملفات المودعة
618	عدد الملفات المؤهلة
623	عدد الملفات المرفوضة
72	عدد الملفات المنازل عنها
383	عدد الملفات المودعة لدى البنوك
215	عدد الملفات الحاصلة على الموافقة البنكية
23	عدد الملفات الحاصلة على الرفض البنكي
145	عدد الملفات قيد الدراسة لدى البنوك
89	عدد الملفات الممولة من طرف الوكالة
75	عدد المشاريع المنطلقة

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بسكرة، 2013

من خلال الجداول الخاصة بالقرض المصغر نلاحظ استفادة عدد كبير من الشباب من تمويل مشاريعهم في مختلف المجالات حيث ارتفع عدد المستفيدين من 28 مستفيد إلى 62 بين 2001 و 2002 ليبدأ في الانخفاض الحاد حتى 2005 حيث وصل عددهم إلى

الفصل السابع:..... آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

315 مستفيد و 2475 مستفيد في 2011 وهذا التزايد في عدد المستفيدين عائد إلى التسهيلات التي تقدمها الوكالة للشباب خاصة ذوى التأهيلات البسيطة كالخياطة والطبخ وغيرها والتي لا تتطلب رأسمال كبير كما أنها تمس فئات متنوعة حتى المساجين لديهم الحق في الاستفادة من برامج الوكالة .

دعم ترقية الشغل المأجور(برامج التشغيل المؤقت):

- حيث تم من خلال جهاز إدماج النشاط الاجتماعي سنة 2011 تشغيل 1794 شخص من بينهم 908 لتدعيم المطاعم المدرسية 894 وجهاوا إلى الهيئات المستخدمة العمومية .

والجدول رقم (90) يوضح توزيع المناصب و عدد المسجلين ببرنامج الإدماج النشاطات الاجتماعية DAIS:

السنة	عدد المسجلين الاجمالي	الحصة الممنوحة	الحصة الموزعة	عدد المسجلين (فئة إناث)
2008	10725	2035	1579	4125
2009	873	2163	1630	502
2010	2816	1601	1601	1405
2011	2800	1900	1480	1123

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

- كما تم تنصيب 695 من حاملي الشهادات من مجموع 974 منصب حصة 2011 ويبقى 279 منصب جاري توزيعها وفقا لطلبات المؤسسات المستخدمة.

جدول رقم (91) يوضح توزيع المناصب و عدد المسجلين ببرنامج منحة حاملي الشهادات PID:

السنة	عدد المسجلين	الحصة الممنوحة	الحصة الموزعة	المبالغ الممنوحة	المبالغ المستهلكة
2008	9923	993	662	/	/
2009	1139	622	608	/	/
2010	2025	999	999	62.274.000.00	88.625.401.72
2011	1564	974	فيد التنصيب 279/	95.683.680.00	36.476.835.47

المجموع	14008	3614	2265	/	125.102.237.19
---------	-------	------	------	---	----------------

المصدر: تقرير عن الوكالة الولائية لتشغيل 2012 بسكرة

جدول رقم (92) يوضح توزيع الحصاة حسب القطاعات:

القطاع الحصاة	الإداري		الاقتصادي العام		الخاص		المجموع	
	ج	ت	ج	ت	ج	ت	ج	ت
2011	644	140	70	15	70	15	804	170
التنصبات	585	81	2	1	20	6	607	88

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

6- جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP:

ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا كما ذكرنا سابقا، موجه لإدماج الشباب المتحصّلين على شهادات جامعية أو تكوينية أو بدون مستوى الذين يدخلون السوق لأول مرة. ويهدف إلى:

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين.
- تشجيع كافة أشكال النشاط و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية التشغيل خاصة عبر برامج التكوين، التشغيل، والتوظيف، زيادة على الفرصة التي يمنحها إياهم برنامج الإدماج المهني في اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل و تشمل كل الهيئات العمومية والخاصة.

و تتكفل مديرية التشغيل بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد الإدماج المهني، و يعتبر عقد الإدماج المهني التزام ثلاثي بين صاحب العمل و المترشح و مديرية التشغيل.

وحتى يكون المرشح مؤهلا للاستفادة من عقد الإدماج المهني فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل لولاية بسكرة التي تقوم بتوجيههم إلى الإدارات العمومية أو إلى القطاع الاقتصادي حسب الاختصاص.

ويبرز أكثر نجاح البرنامج من خلال النتائج التي حققها حيث استفادت الولاية منذ إنشائه

الفصل السابع:..... آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

هذا الجهاز في جوان 2008 إلى غاية 2011/12/31 من توفير 28964 منصب شغل لفائدة شباب الولاية ، كما أن الأهداف المسطرة بالنسبة إلى الخمس سنوات القادمة ستسمح بإدماج اكبر عدد ممكن من البطالين خاصة في المجال الاقتصادي.

عقود العمل المدعمة:

يترتب عن توظيف الشباب المستفيدين من عقود الإدماج لدى المؤسسات العمومية و الخاصة مساهمة الدولة في الأجور في إطار عمل مدعم CTA. كما ذكر ذلك سابقا.

والجدول رقم (93) يوضح التنصيبات المحققة ضمن جهاز المساعدة على الإدماج

المهني من 2008/06/01 إلى غاية 2008/12/31

المجموع	القطاع الاقتصادي الخاص	القطاع الاقتصادي العمومي	القطاع الإداري	القطاع	نوع العقد
4752	340	107	4305	عقود إدماج حاملي الشهادات CID	
1408	163	74	1171	عقود الإدماج المهني CIP	
182	182	00	00	عقود تكوين و إدماج CFI حرف	
1106	00	47	1059	عقود تكوين و إدماج CFI ورشات	
00	00	00	00	عقود العمل المدعم CTA	
7448	685	228	6535	المجموع	

من 2009/01/01 إلى غاية 2009/12/31

المجموع	القطاع الاقتصادي الخاص	القطاع الاقتصادي العمومي	القطاع الإداري	القطاع	نوع العقد
1130	802	313	15	عقود إدماج حاملي الشهادات CID	
614	490	124	00	عقود الإدماج المهني CIP	
71	71	00	00	عقود تكوين و إدماج CFI حرف	

الفصل السابع:.....آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

813	00	02	811	عقود تكوين و إدماج CFI ورشات
42	06	36	00	عقود العمل المدعم CTA
2670	1369	475	826	المجموع

من 2010/01/01 إلى غاية 2010/12/31

المجموع	القطاع الاقتصادي الخاص	القطاع الاقتصادي العمومي	القطاع الإداري	القطاع
				نوع العقد
3516	642	214	2660	عقود إدماج حاملي الشهادات CID
1329	397	122	810	عقود الإدماج المهني CIP
67	67	00	00	عقود تكوين و إدماج CFI حرف
944	00	00	944	عقود تكوين و إدماج CFI ورشات
167	126	41	00	عقود العمل المدعم CTA
6023	1232	377	4414	المجموع

من 2011/01/01 إلى غاية 2011/12/31

المجموع	القطاع الاقتصادي الخاص	القطاع الاقتصادي العمومي	القطاع الإداري	القطاع
				نوع العقد
6220	560	172	5488	عقود إدماج حاملي الشهادات CID
3478	382	120	2976	عقود الإدماج المهني CIP
142	142	00	00	عقود تكوين و إدماج CFI حرف
2548	00	00	2548	عقود تكوين و إدماج CFI ورشات
435	305	130	00	عقود العمل المدعم CTA
12823	1389	422	11012	المجموع

المجموع الكلي: 28964

من 2012/01/01 إلى غاية 2012/12/31

الفصل السابع:..... آليات محاربة ظاهرة البطالة في السياسة التنموية

المجموع	القطاع الاقتصادي الخاص	القطاع الاقتصادي العمومي	القطاع الإداري	القطاع / نوع العقد
430	82	19	329	عقود إدماج حاملي الشهادات CID
171	47	09	115	عقود الإدماج المهني CIP
26	26	00	00	عقود تكوين و إدماج CFI حرف
88	00	00	88	عقود تكوين و إدماج CFI ورشات
57	43	14	00	عقود العمل المدعم CTA
715	155	28	532	المجموع

من 2009/01/01 إلى غاية 2012/12/31

المجموع	القطاع الاقتصادي الخاص	القطاع الاقتصادي العمومي	القطاع الإداري	القطاع / نوع العقد
16048	2426	825	12797	عقود إدماج حاملي الشهادات CID
7000	1479	449	5072	عقود الإدماج المهني CIP
488	488	00	00	عقود تكوين و إدماج CFI حرف
5499	00	49	5450	عقود تكوين و إدماج CFI ورشات
701	480	221	00	عقود العمل المدعم CTA
29736	4873	1544	23319	المجموع

المجموع الكلي: 29736

المصدر: مديرية التشغيل لولاية بسكرة، تقرير حول انجازات قطاع التشغيل لولاية بسكرة منذ 1962 الى غاية 2012.

الوكالة الولائية للتشغيل :

أنشئت مديرية التشغيل الولائية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 - 50 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1422 الموافق 21 يناير لسنة 2002 يحدد القواعد الخاصة بتنظيم

مصالح التشغيل في الولاية و يحدد هذا المرسوم قواعد تنظيم مصالح التشغيل في الولاية، و تجمع مصالح التشغيل في الولاية ضمن مديرية التشغيل و تشكل من مصالح مهيكلة في مكاتب و تقوم مديرية التشغيل في الولاية بتطوير جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التشغيل و ترقيته و بعثه و تضعها حيز التنفيذ و بهذه الصفة تكلف مديرية التشغيل بالمهام التالية:

أ- في مجال ترقية التشغيل :

- تنظيم تنفيذ برامج التشغيل و تنشيطها و مراقبتها
- تنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي و مساعدة الجماعات المحليّة في إنجاز برامجها الهادفة إلى تنمية إمكانات التشغيل بها.
- دراسة جميع كفايات تطوير سياسات ترقية التشغيل البديلة و الملائمة لخصوصيات الولاية.
- تقييم برامج ترقية التشغيل و إثرائها و تعزيزها.
- التقييم المنتظم لحالة تنفيذ مختلف برامج ترقية التشغيل التي يبادر بها القطاع و القيام عند الاقتضاء بتكليفها الضروري.
- تطوير هندسة التشغيل و وضع بنوك معطيات محليّة تساعد على تنمية التشغيل.
- القيام بأي تحقيق أو دراسة ضرورية لتنمية البرامج البديلة الخاصة بترقية التشغيل، أو تكليف من يقوم بذلك.
- دراسة أو اقتراح التدابير الرامية إلى تقليص كلفة التشغيل و توجيه مساعدات الدولة نحو توسيع فرص التشغيل.
- تدعيم نشاط الحركة الجمعوية و الحرص على انسجامه في إطار ترقية التشغيل و مكافحة البطالة.

ب- في مجال تنظيم التشغيل :

- تشجيع تنمية التشغيل عن طريق أعمال و اقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل بالاتصال مع الشركاء المعنيين.

- المساهمة بالاتصال مع المؤسسات المعنية في تعزيز التوافق بين السياسات العمومية الخاصة بالتشغيل و بالتكوين.

- وضع آليات المساعدة التقنية و الاستشارة لمبادرات تنمية التشغيل المحلية.

- معرفة توجّهات التشغيل على المستوى المحلي و تحديد القطاعات التي قد توفّره.

- جمع كل المعطيات الإحصائية الخاصة بسوق العمل و استغلالها وتحليلها، وبهذه الصفة تجمع مديرية التشغيل في الولاية من جميع المؤسسات والمتدخلين في مجال التشغيل، كل المعلومات الضرورية لأداء مهامها.

ج- في مجال المحافظة على التشغيل و حركة اليد العاملة :

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالمحافظة على التشغيل.

- الحثّ على جميع المبادرات الهادفة إلى المحافظة على التشغيل و تشجيعها.

- تأطير التحرك الجغرافي و المهني لليد العاملة و متابعته و تشجيع التعويض ما بين الولايات و ما بين القطاعات في نشاطات التوظيف قصد رفع مستوى تحقيق عروض التشغيل إلى أقصى حد.

- السهر على احترام و تطبيق التشريع و التنظيم في مجال توظيف الأجانب و إعداد بطاقات و حصائل دورية مرتبطة بها.

بالإضافة إلى المهام المذكورة، تكلف مديرية التشغيل في الولاية بمتابعة نشاطات قطاع العمل و الضمان الاجتماعي على المستوى المحلي، و جمع المعلومات المتعلقة بالقطاع و

مركزتها و السُهر على تطبيق التوجيهات الواردة من الإدارة المركزية تضم مديرية التشغيل في الولاية المنظمة في خمس (5) مصالح ما يأتي:

- مصلحة تنظيم التشغيل و تسيير سوق العمل.
- مصلحة الإحصائيات و التقييم و التلخيص.
- مصلحة الإدارة العامة و الميزانية.
- مصلحة ترقية التشغيل و الإدماج المهني :حيث تشرف مديرية التشغيل الولائية على تنفيذ جهاز المساعدة DAIP.

ومنه تعتبر الوكالة الجهوية للتشغيل الوسيط الذي انشاته الدولة بين الشباب طالب العمل وبين المؤسسات الاقتصادية و الخاصة الموجودة في الساحة الاقتصادية للدولة فدورها يتجلى في مجال تنظيم سوق العمل إذ تقوم بمهام تسجيل طالبي العمل و إعلامهم وتوجيههم و تنصيبهم ، كذلك تقوم بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة و جمعها و استقبال عروض العمل من طرف مختلف المؤسسات الاقتصادية و الخاصة بالإضافة إلى أنها شريك أساسي في تنفيذ و تنظيم البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة و الجماعات المحلية بالإضافة إلى أنها شريك أساسي في تنفيذ و تنظيم البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة و الجماعات المحلية و كل مؤسسة معنية و إعلامها بتسيير البرامج المذكورة و تعد عاملا مهما في تحديد تطور سوق العمل بالنسبة لعدد البطالين و اليد العاملة في إطار عدد المناصب المحققة مما ينتج عنه التحكم الجيد في سوق العمل وقد شهدت السنوات السابقة عدد كبير من المناصب المحققة خاصة في المجال الاقتصادي.

والجدول رقم (94) يوضح إحصائيات الوكالة الولائية للتشغيل على مستوى ولاية بسكرة :

السنة	مناصب الشغل المحققة	النسبة المئوية
1984	838	2.96

6.64	1878	1985
3.65	1033	1988
2.57	727	1989
2.54	718	1990
1.21	343	1991
1.44	406	1992
5.90	1669	1993
6.55	1853	1994
15.30	4327	2008
16.98	4801	2009
15.66	4427	2010
18.59	5256	2011
100	28276	المجموع

المصدر: الوكالة الولائية للتشغيل على مستوى ولاية بسكرة 2012.

ملاحظة: السنوات الغير مذكورة لا تتوفر لدى الوكالة المعلومات الكافية عنها.

الملاحظ من خلال بيانات الجدول أن مناصب الشغل المحققة في زيادة مستمرة عدا الفترة من 1988 إلى غاية 1992 وهي فترة الأزمة التي مرت بها الجزائر والذي انعكس بطبيعة الحال على جميع القطاعات منها قطاع التشغيل الذي تأثر بالوضع غير انه بعد تطبيق جملة من الإصلاحات و إن كانت شكلية تحسن الوضع تدريجيا إلى أن وصل إلى 5256 منصب شغل خلال سنة 2011 بنسبة 18.59 بالمائة .

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل تم مؤخرا إنشاء :

للجنة الوطنية (على المستوى الوطني):

حسب المرسوم التنفيذي رقم 10-101 ربيع 2 عام 1431 الموافق ل 29 مارس 2010 و ذلك لترقية التشغيل و تنظيمه. وهي جهاز استشاري للتشاور و التقييم حول كل المسائل المرتبطة بالتشغيل. و تكلف بهذه الصفة بإبداء الآراء و الاقتراحات و التوصيات، لا سيما

في مجال:

- الأعمال و المخططات و البرامج المتعلقة بترقية التشغيل و المحافظة عليه.
 - متابعة تنفيذ التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية لترقية التشغيل و محاربة البطالة بالعلاقة مع القطاعات المعنية,
 - ضبط سوق العمل ، لاسيما تطوير التأهيلات و المعادلة بين التكوين و التشغيل.
 - إعداد قائمة المهن و الحرف أو التأهيلات و تحليل تطورها.
 - تنمية التآزر الضروري بين مختلف القطاعات المعنية بترقية التشغيل.
 - تقييم البرامج القطاعية الرامية إلى ترقية التشغيل.
 - تحديد معايير تطور سوق العمل.
 - الدراسات و التقييم الدوري على المستوى الكمي و النوعي حول تنفيذ مختلف محاور مخطط العمل لترقية التشغيل و محاربة البطالة.
 - تطوير نظام جمع المعلومة الإحصائية حول التشغيل و البطالة.
 - الدراسات و التحليل المتعلقة بظاهرة العمل غير المنظم.
 - توحيد مفاهيم سوق العمل و تقييم إحداث مناصب الشغل.
 - تحليل الحوائل الإجمالية و القطاعية لليد العاملة و تقييمها.
- 2- الجنة الولائية التي يرأسها الوالي : وتكلف هذه اللجنة بما
- تنفيذ التوجيهات و القرارات التي تتخذها اللجنة الوطنية.

- متابعة تنفيذ البرامج و الأعمال التي تدخل في إطار ترقية التشغيل.
- اقتراح كل إجراء من شأنه تحسين البرامج العمومية لترقية التشغيل.
- تطوير المبادرات المحلية لترقية التشغيل مع الأخذ في الحسبان خصوصيات الولاية.
- جمع المعلومات و الإحصائيات المرتبطة بالتشغيل.

تتشكل اللجنة الولائية التي يرأسها الوالي أو ممثله مما يأتي:

- الوالي أو ممثله رئيسا.
- المفتش الولائي للعمل عضوا.
- رئيس الوكالة الولائية للتشغيل عضوا.
- مدير فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عضوا.
- مدير وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عضوا.
- مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/ عضوا.
- مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار/ عضوا.
- مدير الإدارة المحلية عضوا.
- مدير الضرائب عضوا.
- مدير الصناعة و المناجم عضوا.
- مدير البيئة/ عضوا.
- مدير الفلاحة عضوا.
- مدير الأشغال العمومية عضوا.

- مدير المؤسسات المتوسطة و الصناعات التقليدية/ عضوا.

- رئيس الجامعة أو ممثله / عضوا.

يمكن للجنة الولائية أن تستعين بأي شخص من شأنه أن يساعدها بحكم كفاءته.

تتولى مصالح مديريةية التشغيل للولاية أمانة اللجنة الولائية.

- يعين أعضاء اللجنة الولائية بقرار من الوالي لمدة 4 سنوات.

في حالة انقطاع عضوية أحد أعضاء اللجنة الولائية يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها للمدة المتبقية من العهدة.

تجتمع اللجنة الولائية في دورة عادية كل 3 أشهر باستدعاء من رئيسها.

و يمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسها.

يحدد الرئيس جدول أعمال الاجتماعات و يرسله إلى أعضاء اللجنة 15 يوما قبل تاريخ الاجتماعات. و يمكن تقليص هذا الأجل بالنسبة للدورات غير العادية إلى 8 أيام.

لا تصح اجتماعات اللجنة الولائية إلا بحضور نصف أعضائها، وإذا لم يكتمل النصاب تستدعى اللجنة الولائية للاجتماع مرة ثانية في أجل 8 أيام التي تلي تاريخ الاجتماع الأول و يصح اجتماعها حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

في إطار تطبيق سياسة التشغيل، و خاصة اجتماع الوزارة يوم 23 فيفري 2011 تقرر عنه:

- إبقاء المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني بالقطاع الإداري في مناصب عملهم، و ذلك كل من برنامج عقد إدماج حاملي الشهادات CID و عقود إدماج مهني CIP ، الذين ستنتهي مدة إدماجهم في مناصب عملهم، و ذلك في انتظار صدور المرسوم التنفيذي الذي يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أبريل

و قد تم تبليغ كل المؤسسات المعنية بذلك على مستوى الولاية.

إن هذه البرامج التي يسهر قطاع التشغيل على انجازها ومتابعتها لها تأثير كبير في امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

فتوظيف الشباب يحقق تنشيطا للاقتصاد ،فالاقتصاد ماهو إلا دورة مالية ،كما أن للشباب من القدرات و الإمكانيات ما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ،ومن دون توظيف هذا الكم الهائل من الشباب تتأثر عجلة الاقتصاد سلبا.

و على مستوى مديرية التشغيل في ولاية بسكرة تمكنت هذه المديرية من تنصيب مختلف فئات الشباب في كل المديريات فيما يخص القطاع الإداري و الاقتصادي العمومي و الخاص وهم في حالة نشاط إلى غاية اليوم.

وتحصلنا على الجدول رقم (95) مثلا لبعض هذه القطاعات التي تعتبر ذات أهمية و التي أخذت النصيب الأكبر في عدد التنسيبات المحققة في جهاز المساعدة على الإدماج.

القطاع	فئة CID	فئة CIP	المجموع	النسبة المئوية
قطاع التربية	4444	2224	6668	67.30
قطاع الإدارة المحلية	1253	600	1853	18.70
قطاع الصحة	576	418	994	10.03
قطاع الشبيبة و الرياضة	243	150	393	3.97
المجموع	6516	3392	9908	100

المصدر: مديرية التشغيل، بسكرة. 2012

و الجدول رقم (96) يتضمن نسبة من عدد المستفيدين من الشباب بدون مؤهل في برنامج المساعدة على الإدماج المهني:

المديرية	فئة CFI	النسبة المئوية
مديرية البيئة	960	33.71
مديرية الأشغال العمومية	629	22.09
محافظة الغابات	576	20.22
مديرية السياحة	353	12.39
مديرية السكن و التجهيزات العمومية	290	10.18
مديرية الثقافة	34	1.19
مديرية التعمير و البناء	6	0.21
المجموع	2848	100

المصدر: مديرية التشغيل، بسكرة، 2012.

إن عمل أجهزة التشغيل على المستوى المحلي منذ انطلاقتها كانت في الظاهر ايجابية نتيجة توفيرها لمناصب شغل عديدة للعديد من الفئات الشبانية سواء منها فئة الجامعيين أو المهنيين أو الفئة التي لا تتوفر لديها أي مؤهل.

و في الأخير تهدف السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب في الجزائر على تدعيم تنمية المبادرات المقاولاتية عند الشباب، وفي إطار هذا المسعى تم اعتماد مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة سنة 2008، وقد حاولنا في هذا الجزء من البحث، تسليط الضوء على دور سياسات و التدابير الموضوعة من اجل محاربة البطالة من خلال الوقوف على مختلف البرامج و نتائج نشاطها بالتركيز على السنوات العشر الأخيرة و إسقاط الدراسة على مستوى ولاية بسكرة.

الفصل الثامن : نتائج الدراسة

- النتائج الخاصة بالفرضية الأولى

- النتائج الخاصة بالفرضية الثانية

إن الانعكاسات الاجتماعية للسياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر في السنوات الأخيرة من خلال برامج الإصلاح تشكل موضع جدل بين الاقتصاديين محليا و دوليا ، فرغم تحسن بعض المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلى و تحسن معدل النمو مقارنة بالسنوات السابقة غير انها لم تصل إلى المستوى المطلوب إذا قيست بالوضعية الاجتماعية من خلال تزايد عدد البطالين زيادة الفقر وتضاعف الفوارق الاجتماعية وتراجع المستوى الصحي و التعليمي وهذا ما نحاول إثباته أو نفيه من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة :

- النتائج الخاصة بالفرضية الأولى:

- انعكاس السياسات التنموية على ظاهرة الفقر في الجزائر:

أثرت سياسة التعديل الهيكلي التي شهدها الاقتصاد الجزائري تأثيرا مباشرا على الظروف الاجتماعية للمواطنين، وأدت إلى ظهور العديد من مظاهر الفقر الأمر الذي حتم على الدولة أن تؤدي دورا حاسما في تحقيق العدالة ويدخل الفقر ضمن مهامها وصلحياتها التي لا يجب عليها فقط ضمان الحد الأدنى من المستوى المعيشي للسكان، بل أن يقسم الربح بين الأغنياء والفقراء بصفة عادلة حفاظا على الاستقلال المادي للفئات الدنيا في المجتمع ودفع نصيبا معقولا من التكاليف الاجتماعية العامة للفقراء.

حيث وجه جزء هام من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نحو العمليات و المشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان و دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.

و بالفعل شهدت فترة 2000_2004 تحسنا طفيفا من خلال تراجع معدلاته، و هذا التراجع الذي لوحظ في سنة 2000 و تأكد خلال سنة 2004، تم بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل محاربة هذه الظاهرة و يبدو ذلك من خلال:

- في إطار تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي انخفضت نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من البرنامج "38.8 % " من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج " نحو العمليات و المشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية والتي تساهم في محاربة

هذه الظاهرة بمختلف أشكالها.

- إعداد و تنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر على المدى المتوسط "2001-2005" تكونت من خمسة برامج وطنية جاءت للإستجابة الحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان و المتصلة بالقرض المصغر الفلاحة، السكن، التكوين المهني ، الصحة.

إن دراسة ظاهرة الفقر على المستوى الوطني و اخذ ولاية بسكرة نموذجا للدراسة يتطلب رسم خريطة دقيقة للفقر تتضمن توزيعه و مظاهره و أثاره على السكان ، بالإضافة إلى صعوبات الحصول على الخدمات الأساسية و تحديد خصوصيات كل منطقة فاتخاذ هذه الخطوات و الإجراءات يساعد على محاربة بؤر الفقر و التخفيف من معاناة الفقراء و من أهم البرامج التي حاولت إعداد خريطة للفقر على مستوى ولاية بسكرة برنامج الخلايا الجوارية التي وكلت لها مهمة اكتشاف بؤر الفقر و تحديد الأماكن و الأشخاص الفقيرة كما تعمل على إحصاء احتياجات الفئات المحرومة كما تتمثل مهام الخلايا الجوارية أساسا في إعداد تقارير حول الفقر و الآفات الاجتماعية (1).

واعتمدت الخلايا الجوارية في إعداد خريطة الفقر على المعالجة الإحصائية للبيانات بالاعتماد على الإحصاء السكاني و عمليات المسح التي قامت بها الهيئات الأخرى التابعة لولاية بسكرة و تم ذلك من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات على مستوى كل بلدية بعد ترتيب المعطيات الإحصائية حسب كل مؤشر (السكن، الصحة، التعليم، البطالة) و تم تصنيفها إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى تعاني من الفقر الشديد و تضم 14 بلدية بنسبة 42.42 و الفئة الثانية وهي تمثل البلديات الفقيرة تضم 18 بلدية بنسبة 54.45 أما الفئة الثالثة تعيش وضعية مقبولة تخص بسكرة بنسبة 3.03 باعتبارها الولاية و المركز الرئيسي الذي تتوفر لديه سواء الإمكانيات المادية أو البشرية.

ومن خلال ملاحظة المؤشرات الفرعية المكونة للفقر يتضح التراجع المستمر لتلك المؤشرات مقارنة بالدراسة التي أجريت سنة 2004 وهو ما يعكس الجهود التي بذلتها

(1)- تم التعريف بالخلايا الجوارية في الفصل الخاص باليات القضاء على الفقر ولاية بسكرة نموذجا.

الدولة للتخفيف من حدة الظاهرة للتخفيف من معاناة الفقراء غير أن الإمكانيات و السياسات المسخرة لذلك لم تضاهى النتائج المنتظرة.

و تتكفل هذه الخلايا أيضا بتطوير كل النشاطات التي تعمل على تعزيز الفئات الضعيفة و تحسين ظروفهم المعيشية، كما تساهم في تنفيذ العمليات الإنسانية، الاجتماعية، الطبية و النفسية، لا سيما في حالة حدوث كوارث.

و تعمل الخلايا الجوارية التضامنية بالتنسيق مع الإدارات المسؤولة عن العمل الاجتماعي على مستوى البلديات حيث يمكنها الاتصال بكل هيئة أو مؤسسة معنية بالتنمية الاجتماعية.

أما عن سياسات مواجهة ظاهرة الفقر تبنت الدولة سياسة اجتماعية حامية فعالة للحد من مشكلة الفقر، و انعكست في مجموعة من السياسات و الإجراءات المتجسدة في أجهزة و برامج حديثة و متنوعة تهدف من ورائها إلى التخفيف من معاناة الفقراء و توفير أكبر قدر من الفرص للفئات المحرومة و التي أسندت مهمتها إلى وكالة التنمية الاجتماعية التي تتضمن مجموعة من البرامج التي تستهدف في مجملها الفئات الفقيرة و المحرومة و صنفت هذه البرامج إلى نوعين : برامج الدعم و النشاط الاجتماعي، برامج التشغيل و الإدماج.

أما عن برامج الدعم و النشاط الاجتماعي و التي تهدف إلى تغطية غير القادرين على العمل و لا يتوفر لديهم مصادر دخل و ذلك من خلال التحويلات النقدية و العينية التي تستهدفهم فهي تمس فئات عديدة منها فئة المعوقين الذين خصصت لهم الدولة ميزانية و تكون المساعدة على شكل منح و التي وصلت إلى 238.320.000.00 دج أو الاستفادة من مختلف الخدمات الاجتماعية و الذين يبلغ عددهم على مستوى ولاية بسكرة 17.412 شخص معاق إلى غاية 2012 ما يعادل 2.24 بالمائة من إجمالي سكان الولاية.

ومن أهم برامج الدعم و النشاط الاجتماعي نذكر:

- المنحة الجغرافية للتضامن و التي تبين من خلال الدراسة أن عدد المستفيدين منها في زيادة مستمرة انتقل عددهم من 9867 مستفيد سنة 1999 إلى 14800 سنة 2012

كما ارتفع الغلاف المالي المخصص لها من 296790600 دج سنة 1999 إلى 45.691.200.00 دج في 2012 فهذا الارتفاع يدل على أهمية هذه المنحة التي تمس فئة واسعة من الفقراء و المحرومين العجزة و الأرامل و الفئات المنعدمة الدخل... غير انه على أهميتها تبقى عاجزة عن تغطية جميع الحاجات الضرورية بالإضافة إلى العراقيل الإدارية التي تزعج المستفيدين.

- منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة شهدت ارتفاعا بطيئا من سنة 1999 إلى غاية 2012 حيث كان عددهم 2102 مستفيد سنة 1999 ليصل إلى 2528 مستفيد في 2005 وفي 2012 وصل عددهم إلى 3280 مستفيد باعتماد مالي يقدر بـ 739.440.00 دج سنة 2000 ليصل إلى 9.962.400.00 دج سنة 2012 فالملاحظ أن عدد المستفيدين لم يشهد ارتفاعا ملحوظا وهذا عائد إلى ضعف المنحة الممنوحة مقابل النشاط المقدم والتي كان من المفروض أن تعمل على توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة ولنجاح هذه السياسة لا بد أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفرا بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل من خلال اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية مع رفع قيمة المنحة المقدمة.

بالإضافة إلى عمليات التضامن المختلفة و التي تشتمل على نظام المنح الدراسية للأسر الفقيرة و استفادتهم من المحافظ المدرسية التي وصلت إلى 15.000 محفظة موزعة على مستوى ولاية بسكرة .

بالإضافة إلى النقل المدرسي حيث تم توفير 46 حافلة خاصة بالنقل المدرسي خلال الفترة 2009-2011.

- استفادة العائلات الفقيرة من خلال العمليات التضامنية في شهر رمضان من خلال القفف الموزعة التي وصل عددها إلى 41.259 قفة سنة 2012 ، بالإضافة إلى الوجبات المقدمة والتي وصل عددها إلى 217.807 وجبة بين الوجبات المقدمة على الطاولة أو المحمولة.

أما عن شبكات الضمان الاجتماعي:

من خلال ما سبق توضح الشواهد التطبيقية هشاشة وضعف شبكات الدعم الاجتماعي في الجزائر وذلك لمحدودية تغطيتها وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة وعدم دراية الفقراء بوجودها وانعدام حيالتهم للحصول على استحقاقاتهم منها عندما يعلمون بوجودها بالإضافة إلى العراقيل الإدارية التي تعترض المستفيدين.

وفي غياب شبكات فعالة للدعم الاجتماعي يتعرض الفقراء، أكثر من غيرهم، للمعاناة في ظل التغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الوطني ومن ثم فإن تأسيس هذه الشبكات بطريقة منهجية وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى يمثل السبيل الأنجح لحماية الفقراء عند حدوث الأزمات ولنجاح هذه الآلية في القضاء على الفقر لا بد من:

أن تتجاوب هذه الشبكات بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء وأن تتجنب العراقيل الإدارية، وأن تتجنب توفير الحوافز السلبية كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة.

أن تكون شبكات الدعم ذات كفاءة بمعنى أن تساوي بين التكلفة الحدية لتوفير الضمان الاجتماعي والعائد الحدي المترتب على رفع رفاة الفقراء مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى.

- إن البرامج و السياسات الاجتماعية التي تشكل أيضا أداة استقرار من خلال خدمات فروع الصحة و الأسرة و الشيخوخة، تعاني صعوبات متزايدة.

- الغياب الشبه الكامل للمنظمات غير الحكومية عن شبكة الضمان الاجتماعي، و اقتصار نشاطاتها على الجوانب السياسية و الثقافية و الترفيهية.

ومن السياسات الفعالة و المهمة في القضاء على الفقر دور مؤسسة للزكاة والذي اثبت نجاحه في الكثير من الدول العربية والجزائر تعد من الدول العربية التي خاضت التجربة من خلال إنشاء صندوق الزكاة الذي يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

والذي جاء نتيجة للأوضاع الاجتماعية المتدنية التي تعيشها الفئات المحرومة، وقد مر إنشاء صندوق الزكاة بعدة مراحل إلى أن وصل ما عليه اليوم من هيكله المركزي، والولائية والقاعدية، وتحديد أهدافه الرئيسية، واتخاذ الإجراءات المنظمة لعمله حيث يعمل صندوق الزكاة على تنظيم الزكاة جمعا وتوزيعا ومن خلال دراستنا لحصيلة الزكاة حسب التقارير الرسمية، تبين أن حصيلة الزكاة في الجزائر في ازدياد مستمر، غير أنها لم تصل إلى الحد المطلوب مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان، فنسبة العائلات المستفيدة من زكاة الفطر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فقد كان العدد في أول سنة 21000 ثم ازداد ليصبح 35500 بعد سنة أي في 2004، ثم 53500 سنة 2005 إلى أنه في سنة 2007 انخفض العدد ليصل إلى 22562 ثم عاد في الارتفاع ليصل سنة 2008 إلى 150598 عائلة مستفيدة من زكاة الفطر. ويتراوح المبلغ الممنوح لهذه العائلات ما بين 3000 إلى 15000 دينار جزائري، وهو مبلغ لا يكفي لتلبية أبسط احتياجات هذه العائلات الفقيرة.

بعملية حسابية بسيطة نجد أنه لو جمعت أموال زكاة الفطر كاملة، ووزعت على مستحقيها فنجد أنه يتم توزيع على 28717 عائلة مبلغ شهري يقدر ب 10000 دينار جزائري، هذا على المستوى الوطني أما على مستوى ولاية بسكرة انتقل عدد المستفيدين من زكاة الفطر من 1728 مستفيد سنة 2004 إلى 3505 سنة 2005 وشهد زيادة قليلة سنة 2006 لتصل إلى 3732 وفي سنة 2010 تمثل أعلى نسبة للمستفيدين منذ انطلاقه ثم تبدأ في الانخفاض في الحملة التاسعة لتصل إلى 3181 مستفيد سنة 2011 و 1239 في 2012 فهذا الانخفاض التدريجي لعدد المستفيدين مرتبط بالمبلغ الإجمالي الذي يتم جمعه خلال كل حملة والذي شهد هو بدوره انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وهذا بسبب قلة الثقة بين المركزي و الجهة المسؤولة عن صندوق الزكاة بالإضافة إلى انعدام الدور التوعوي بأهمية صندوق الزكاة على المستوى المحلي في مساعدة الفقراء و البطالين ولا يجب أن يتمركز دورها في المساجد فقط بل يتعداه إلى مؤسسات أخرى.

ومن بين النتائج التي حققها الصندوق عامة انه رسخ فكرة الزكاة في أذهان المواطنين فقراء ومساكين.

كما ظهر أن هناك اقتناع متزايد بضرورة تنظيم الزكاة وذلك من خلال إنشاء هيئة تشرف على ذلك (صندوق الزكاة).

- اقتحام فكرة الزكاة مجال الإعلام من جرائد، مجلات، إذاعة وتلفزيون.....
- تحقيق أكبر تنظيم تطوعي في الجزائر 48 لجنة ولائية، أكثر من 500 لجنة قاعدية، أكثر من 14000 خلية مسجد وتسخير أكثر من 90000 متطوع.
- إبرام اتفاقيات تعاون مع بنك البركة، اتحاد التجار والحرفيين واتحاد الفلاحين.
- إحصاء أكثر من 170000 عائلة فقيرة.
- إيصال الزكاة لما يفوق 70000 عائلة فقيرة.
- تقديم قروض حسنة لأكثر من 3400 مشروع مصغر.
- تطور حصيلة الزكاة بكل المديریات.
- النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

- انعكاس السياسات التنموية على ظاهرة البطالة في الجزائر:

على الرغم من النتائج الايجابية المحققة على مستوى النمو الاقتصادي العام، ورغم الانخفاض التدريجي لمستوى البطالة، إلا أن ذلك لا يعني تحسن الوضعية الاجتماعية، ذلك أن أغلب مناصب الشغل المستحدثة مؤقتة وهذا ما يميز السياسة التنموية التي طبقت منذ فترة الإصلاحات إلى يومنا الحالي .

حسب آخر الإحصائيات المصرح بها من الهيئات الرسمية الديوان الوطني للإحصاء⁽¹⁾ بلغت نسبة السكان البالغين أكثر من 15 سنة حوالي 43.2% و بزيادة بلغت حوالي 69.5% لدى الذكور و 16.6% لدى الإناث فهذه الزيادات تدل على التزايد المتواصل لفئة الشباب والذي يقابله تناقص في طلب العمل مقارنة مع العرض الكبير الأمر الذي يحدث خلا في سوق العمل و تزيد البطالة لتتحصر مع مرور الزمن في فئة الشباب خاصة من حاملي الشهادات .

(1)- النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال الثلاثي الأخير لسنة 2013، الديوان الوطني للإحصاء 2013 ONS

كما بلغت نسبة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل ب 1.175.000 بطل بنسبة 9.8% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات و اختلافات على مستوى الجنس المستوى التعليمي و الفئة العمرية حيث تسجل نسبة 8.3% بالنسبة للذكور و 16.3% للإناث وحسب ذات المصدر فان نسبة بطالة الإناث في انخفاض منذ 2011 حيث تراجع من 17.2% بين 2010-2011 إلى 17.0% سنة 2012 لتصل إلى 16.3% سنة 2013 وهذا عائد للأسباب التالية :

- تدني دخل العائلة الأمر الذي دفع المرأة للخروج للعمل.
 - تغيير نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة.
 - ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث.
- وحسب ذات المصدر فان البطالة شهدت انخفاضا لدى حاملي الشهادات حيث تراجع من 21.4% إلى 15.2% من 2010 إلى 2012 لتبلغ 14.3% خلال 2013.
- كما تظهر نتائج المسح انخفاض نسبة البطالة لدى فئة الشباب (16- 24) من 27.5% إلى 24.8% سنة 2013 أي ما يفوق شاب ناشط من بين أربعة.
- كما أن البطالة في عالم الريف في ارتفاع رغم المخطط الوطني للتنمية الريفية وذلك راجع لعزوف الشباب خرجي الجامعات من مزاولة الأعمال الفلاحية لأسباب اقتصادية و البحث عن الأعمال قليلة الجهد كثيرة الكسب.⁽¹⁾ بالإضافة إلى تمركز التشغيل في المناطق الحضرية و قلة المشاريع التنموية في الريف.
- وحسب نفس الدراسة صرح 73.8% من البطالين أنهم لجئوا إلى العلاقات الشخصية للحصول على عمل و 55% قاموا بالتسجيل لدى مكاتب التوظيف و 55.4% قاموا بإجراءات البحث لدى المؤسسات و 26.4% كانوا بصدد البحث عن التمويل أو الموافقات الإدارية للقيام بمشاريع لحساباتهم الخاصة.

(1) - محمد طالبي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين المردود الضئيل و كيفية

التفعيل، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 91 فيفري 1991 ، ص 2.

أما من ناحية مدة التعطل نجد أن أطول مدة يعيشها الأشخاص دون شهادات بنسبة 65.1% من خريجي معاهد التكوين المهني ب 62.2% مقارنة بحاملي الشهادات ب 48.5% - ومن جهة أخرى ترتفع نسبة البطالة أكثر في أوساط الفئات الاجتماعية المحرومة حيث تقدر بنسبة (1) 44% عند الفقراء، هذا على المستوى الوطني أما على مستوى منطقة الدراسة (ولاية بسكرة) الملاحظ أن نسبة البطالة شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الماضية وصلت إلى 38.17% سنة 2001 ثم انخفضت حتى وصلت إلى 9.90% سنة 2011 وذلك بعد تطبيق جملة من البرامج و السياسات التي ساهمت في التخفيف من حدة البطالة غير أنها لم تقضى عليها والعامل الذي يقف وراء ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انعدام السياسات والبرامج التنموية ذاتها والتي لم توائم بين الاحتياجات الحقيقية من اليد العاملة المهيأة والمدرّبة، واحتياجات السوق نفسها، والخطط والبرامج والسياسات التعليمية المعتمدة من جهة أخرى.

أما النتائج التي تخص السياسات و البرامج التي تضمنتها سياسة التشغيل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن هذه الإجراءات جاءت انعكاسا للنتائج التي ترتبت عن الإصلاحات المطبقة فما يلاحظ أن هناك انفصال بين السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية، الأمر الذي تطلب ضرورة إحلال سياسة وطنية شاملة للشغل محل الإجراءات والترتيبات الجزئية والانتقالية وذلك من أجل إنعاش الشغل وتخفيف ضغوط سوق العمل.
- أن الإجراءات المتخذة للقضاء على البطالة كانت تهدف في مجموعها إلى تشغيل الشباب بشكل مؤقت وكذا استغلال الإمكانيات المتوفرة في بعض القطاعات إضافة إلى ترقية روح المبادرة للشباب العاطل وأخيرا توفير بديل لمنصب العمل الدائم في حدود الإمكانيات المتاحة.
- كما تهدف هذه الإجراءات التخفيف من ضغوط سوق العمل الذي يشهد تزايدا كبيرا للوافدين الجدد .

(1) - مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص306.

- كما أن هذه الإجراءات تدخل في إطار طابع اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفت الجزائر إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.
- أن أجهزة ووكالات مواجهة البطالة على الرغم من تعددها وكثرتها فإن مردوديتها غير كافية ومتواضعة مقارنة مع الأهداف التي وضعت من أجلها حيث أنها لم توفر هذه البرامج خلال الفترة 1999-2008⁽¹⁾ إلا 300.520 منصب في إطار عقود ما قبل التشغيل و 379.446 منصب في إطار القرض المصغر التابع للوكالة الوطنية لدعم التشغيل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أما فيما يخص المناصب المستحدثة في إطار ESIL، TUPO HIMO، IAIG، تقدر ب 2.631.333 منصب فرغم هذه الإحصاءات و الأرقام فإن البطالة مازالت تشكل تحديا كبيرا.
- ما يعيب برامج و سياسات التشغيل التنسيق فيما بينها والتكامل بين برامجها من حيث اشتمالها جميع الفئات البطالة بجميع خصائصها من حيث المستوى الدراسي ، السن و الجنس بالإضافة إلى مراعاة الحالة الاجتماعية للبطالين و مدة التعطل.
- أن الحلول والبرامج المعتمدة لاحتواء الأزمة الاجتماعية تمثل حلول ظرفية تهدف إلى امتصاص الغضب الاجتماعي وخاصة منهم الشباب لأنهم يمثلوا ما يفوق 70 % من المجتمع ولتأكيد ذلك أشرنا في دراستنا أن :
- ما يلاحظ أن الوكالات المتخصصة التي أنشأتها الدولة لترقية و تدعيم الشغل قد لعبت دورا في الحفاظ على النظام العام الاجتماعي إذ شكلت بوتقة لاحتواء اليأس الشباني في الحصول على منصب عمل، كما أنها في الوقت ذاته لعبت دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي من خلال الدراسة و الإشراف و المراقبة و الضمان للمشاريع المحصل عليها في إطار الوكالات المستحدثة لترقية و تدعيم الشغل، و في هذا الصدد استحدثت الدولة صناديق

(1)- حصيد المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 1999-2008 www.premier_ministre.gov.dz

لضمان الأخطار الناجمة عن المشاريع الممولة، حيث أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي سبق الإشارة إليه في الفصول السابقة.

- الملاحظ من خلال هذه الدراسة أن مختلف الوكالات و كذا الصناديق التي أنشئت في إطار سياسة تدعيم الشغل في الجزائر، كانت قبل التعديل الحكومي الحاصل في 2007 تابعة لوزارة التضامن الوطني باعتبار أن ملف التشغيل كان ضمن اختصاصها، الأمر الذي يكشف عجز الدولة من خلال مؤسسات الضمان الاجتماعي في تأمين الحماية الاجتماعية، نتيجة تضاعف عدد المؤمنين و تناقص عدد العمال المشتركين بفعل التسريح و الإحالة على التقاعد المسبق و غلق المؤسسات و إلغاء مناصب عمل أخرى.

- أن الترتيبات والإجراءات المتخذة لتدعيم التشغيل ظهرت مؤقتة منعزلة ومكلفة، لا توفر منصب العمل الدائم زيادة على أنها عاجزة عن تلبية الطلب الإضافي من مناصب الشغل على غرار تشغيل الشباب، عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر وهي بذاتها حلول ظرفية فبالنسبة لعقود ما قبل التشغيل والذي تبلغ أقصى مدة للتوظيف سنة و 6 أشهر مع إمكانية تمديد 6 أشهر أخرى، لا يمكن اعتباره توظيف هذا من جانب المدة فضلاً عن الراتب الممنوح، فهو ضعيف مقارنة بالمستوى التأهيلي المطلوب للاستفادة، ولقد تم رفضه في العديد من الدول كما هو الحال في فرنسا أين شارك في الإضراب حتى طلاب الثانوية واعتبروا ذلك استخفافاً لمسارهم الدراسي ولطبيعة العقد الذي ينتهي بمجرد استيفاء المدة المشروطة في العقد.

- كما أن الأفراد المستفيدين عددهم محدود سواء في المستوى أو في السن، كما أن الاستفادة لا تتم أكثر من مرتين على الأكثر.

- أما عن القرض المصغر فإن هذه العملية عرفت مشاكل مع البنوك الممولة فيما يخص مشكل الضمان، ومن جهة أخرى البيروقراطية والمحسوبية فيما يخص عملية انتقاء ملفات المستفيدين وظاهرة الرشوة التي جعلت العديد من الراغبين للاستفادة ينفرون من ذلك، عندما يجدون أن الرشوة قضت على جزء كبير من القرض كما أن هناك فئة أخرى ترى أن البنوك ربوية بحكم أسعار الفائدة المفروضة على القروض وتصبح بذلك محرومة من هذه

المساعدة، إضافة إلى انعدام الرقابة والمتابعة في عملية استثمار هذه القروض وخاصة أن السقف المحدد ضئيل فغالبا ما يتم استهلاكه دون أن يحقق أي عائد منتظر.

- وفي ظل هذه النقائص والانتقادات نجد أن دور هذه البرامج شكلي في حين أنه يحسب على التشغيل وتزويد في معدلاتها اسميا غير أن الواقع غير ذلك تماما.
- ونفس الشيء بالنسبة للآليات الأخرى التي تتعلق أساساً بفتح مجال للاستثمار الذي من شأنه أن يخلق مناصب عمل جديدة كما هو الحال في المؤسسات المصغرة التي تدعمها وكالة تشغيل الشباب فالمشكل الموحد هو التماطل في معالجة الملفات والمحسوبة في انتقائها، وإن كانت الدولة تبحث عن مخرج لتسهيل الإجراءات كما هو الأمر في الشباك الوحيد غير أن الأمر ليس بتلك السهولة في القضاء على البيروقراطية المتعلقة بعدم نزاهة الأعوان القائمين على ذلك.

أما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والذي يمثل الهيئة المحتضنة للعمال المتقاعدين أو المسرحين، فبالرغم مما يملكه من إمكانيات لإنقاذ العامل من البطالة، كمنح الرواتب، والبحث عن عمل ملائم عن طريق مركز البحث عن العمل، وكذا القيام بتكوينات تسمح بتطابق المهنة مع العامل، ورغم كل هذا فإن تطبيق ذلك في الواقع لم يكن سوى في حالات محصورة وبقيت تلك الأدوار نظرية أكثر منها واقعية، وأصبح دور المركز ظرفي فقط ينتهي بالمنخرطين فيها ببطالة حتمية بعد انقضاء فترة التمتع بالحقوق.

أما فيما يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لونساج حتى 2011 على المستوى الوطني تم تمويل 42.621 مشروع بقيمة 136.638 مليون دج أما على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تم تمويل 18.490 مشروع بقيمة 49.543 مليون دج و الوكالة الوطنية للقرض المصغر وصل عدد المشاريع الممولة إلى 108.432 مشروع ب 5.140 مليون دج الملاحظ أن عدد المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تمثل أكبر نسبة مقارنة مع بقية البرامج غير أن أكبر قيمة تمويلية مالية خصصت للونساج وهذا بسبب كبر نسب تمويل المشاريع التي تصل حتى 10.000.000 دج حسب صيغة التمويل المطلوبة وهذا ما يعكس الأهمية التي يكتسبها حجم التمويل في إطار برامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ لكن

النتائج المحصل عليها في مجال خلق مناصب شغل تبقى دون الأهداف ، والنتائج المرجوة وذلك راجع إلى أنواع النشاطات التي يتم تمويلها بحيث يكون معظمها يعتمد على العمل الفردي، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية في التمويل التي كانت مرتفعة في المشاريع التي تفوق كلفتها 2.000.000.00 دج) بلغت (% 10 وهي نسبة كبيرة بالنسبة للشباب البطال خاصة إذا بلغت كلفة الاستثمار 10.000.000.00 دج وهذا ما تم تداركه في التغييرات الأخيرة التي خرج بها مجلس الوزراء في فيفري 2011 بحيث انخفضت نسبة المساهمة الشخصية إلى % 02 والمستوى 2.000.000.00 دج ارتفع إلى 5.000.000.00 دج بمساهمة شخصية % 01 ، وينتظر من هذه الإجراءات أن تأتي أكلها في المخطط الخماسي 2010-2014.

- عموما يلاحظ أن الدولة قد استخدمت آليات وبرامج من اجل التحكم في تزايد البطالة، واعتمدت في ذلك على طريقتين تمثلت الأولى في عقود ما قبل التشغيل وهم من فئة الشباب وهم يمثلون الوافدين الجدد إلى سوق العمل وهم في بداية مسارهم المهني ويمكن أن نظيف آلية أخرى تمثلت أساسا في كبح تدفق خريجي الثانويات نحو عالم الشغل حيث نلمس في الفترة الأخيرة تساهلا في رفع مستوى عدد الناجحين باتجاه الجامعات.
- زيادة عدد المراكز الجامعية والجامعات وبناء العديد من الأقطاب في كل الولايات تقريبا وهذا ما يعطل دخول هذه الطاقات عالم الشغل لما يقارب 4 سنوات.
- أما الطريقة الثانية تتمثل في التأمين عن البطالة وهو يتعلق بفئة تعد من المشتغلين ولا بد من الاحتفاظ بهم لأن تدفقهم إلى سوق البطالة سيزيد الأمر تازماً أكبر.
- وبهذا فإن مثل هذه الحلول لا تقضي على البطالة بقدر ما تساهم فقط في تباطؤ وتيرتها فقط.
- وإضافة إلى هذه الآليات ولتفادي تدفق جيوش من الجامعيين إلى سوق العمل فإننا نلاحظ تسهيل تشجيع للمهن الحرة، كالمحماة والأطباء الخواص وغيرهم أصبحوا يستفيدون من قروض تمكّنهم من توفير مستلزمات القيام بأعمال في إطار خاص بعيداً عن القطاع العام الذي أصبح عاجزا عن استيعاب المزيد من البطالين .
- كما أن اغلب السياسات و البرامج ظرفية ترقيعية كما هو الحال في تشغيل الشباب

والشبكة الاجتماعية، فهذه القوائم الاسمية التي تعدها البلدية قابلة للتجديد والتغيير شهرياً، وبالتالي فالمستفيد معرض للإقصاء في أي وقت، وإضافة إلى أن المبلغ المتقاضى متدني بشكل كبير كما أن توزيع المستفيدين على المؤسسات العمومية غالباً ما ساهم في تفشي الفوضى والإهمال فبدلاً من أن يدعم الخدمات نجد أنه أصبح يعتمد على هذه الفئة "تشغيل الشباب" في حين أن الموظفين الدائمين يستفيدون من غيابات دون ترخيص، ولقد مكّن هذه الفئة من التعرف على أسرار المؤسسات المهنية، كما سادتها حتى السرقة مادام أن هذه الفئة عملها ظرفي فقط ولذا وجب أن تكون عملية التشغيل في هذا الإطار لمدة أطول ويحكمها عقد بين المستخدم لتحديد المسؤولية المتبادلة.

- وهكذا فإن الحلول المقدمة هي حلول ترقيعية وليست جذرية وحتى هذه الحلول فإن تجسيدها اعترضته العديد من العراقيل والقيود، محسوبة، رشوة، بيروقراطية، فضلاً عن النظام البنكي غير المتطور، مما ساهم في تعطل تنفيذ البرامج المسطرة، فالنظام البنكي الجزائري مازال يعاني من التسيير التقليدي، وعدم اتساع نشاطاته ومن ثم فقد كان لا بد من ضرورة الإصلاح البنكي وتوسيع دائرة التخصص حتى تكون هناك بنوك تتكفل بعمليات التشغيل فقط عن طريق منح قروض، والقيام بالدراسة التقنية للمشاريع بصفة جدية، ومتابعة عمليات التنفيذ واعتماد سياسة المنح بالأقساط كمعيار هام لتحفيز إنهاء المشاريع.

التوجه نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة الأمر الذي سمح بفتح فضاء للتشغيل لما تقدمه من خدمات للمؤسسات الكبيرة فهي بذلك تسهل بقاء المؤسسات العملاقة وتساهم في التنمية الاقتصادية.

- كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر ملائمة للتركيبية الاجتماعية للشباب الجزائري، فهي تحتاج إلى أموال متواضعة وعدد محدود من العمالة، غير أن مردوديتها تجعلها تزداد توسعاً وتساهم بذلك في امتصاص البطالة بتعددتها واختلاف مجالاتها الاستثمارية، وخاصة في المجال الريفي .

نستنتج مما تقدم أن وضعية التشغيل في الجزائر غير مستقرة خصوصاً لدى فئة الشباب وهذا ما يسبب عواقب وخيمة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية على المجتمع الجزائري.

ومن التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام قلة فرص العمل في المؤسسات المنظمة هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة سواء في ظروف العمل، أو في الأجور، أو في سلب الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الرقابة.

إن حصيلة أهم برامج وأجهزة التشغيل على المستوى المحلي لولاية بسكرة تعكس نفس نتائج هذه البرامج على المستوى الوطني حيث يتبين أن البرامج التي تعتمد منحة زهيدة تحتل المرتبة الأولى في مجال توفير مناصب العمل، وهذا ما يدفع الدولة لإبقاء هذا النوع من البرامج الغير مكلفة واعتمادها في المعالجة الظرفية لأزمة البطالة الأمر الذي يكون له انعكاس خطير في المستقبل على استقرار سوق العمالة في الجزائر.

بشكل عام تبقى هذه البرامج مرهونة بالظرفية والمعالجة الشكلية لأزمة البطالة خاصة في ولاية تجمع بين مختلف قطاعات النشاط من صناعة، خدمات وفلاحة بالإضافة إلى المجال الحرفي.

ولهذا كان واقع السياسة التشغيلية يحتاج دائما لإعادة النظر من خلال استغلال كافة الطاقات الشبانية المتوفرة و تسخير الموارد المالية المطلوبة للمعالجة الفعلية لأزمة البطالة من خلال استغلال كافة الإمكانيات الاقتصادية لولاية بسكرة خاصة و مختلف الولايات على المستوى الوطني.

النتيجة العامة:

كنتيجة عامة حول دراستنا لهذا الموضوع، نخلص إلى أن قضية البطالة و الفقر تبقى محل بحث دوري يتناوله كل باحث حسب أهداف دراسته، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه لموضوع السياسة التنموية وإشكالية التشغيل و الفقر إلى أن الدولة تبقى دائما مسؤولة على حفظ التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الغير مستقرة للبلاد و تبعاتها على جميع المستويات و التي يدفع ضريريتها الطبقات الهشة من المجتمع الفقراء و الشباب البطالون.

كما أن السياسات التي اتبعتها الجزائر في مجال الفقر هي سياسات رعائية (تسكين معاناة) و ليست تنموية، و أنها اهتمت بتخفيف الفقر ولم تتعامل مع أسبابه ومحدداته، كما أن التطبيق الفعلي لاستراتيجيات مكافحة الفقر لم تحقق أهدافها أن هذه التدابير هي ظرفية تلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية و ليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع.

ومن جهة أخرى ساهم الفرد الجزائري في فقره وتوريثه عبر الأجيال و ذلك من خلال اعتناقه لنسق قيمي علمه الاتكالية و روح القدرية.

وبناء عليه فإن سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر تعتمد الظرفية و المعالجة الشكلية لأزمة البطالة من خلال التركيز على برامج التشغيل المؤقت، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تساعد وبنسب قليلة في خلق مناصب عمل دائمة عن طريق الإدماج، و من جهة أخرى المنح المخصصة في إطار هذه البرامج جد منخفضة لا تراعى فيها أدنى المعايير المتخذة في قياسات القوة الشرائية وخاصة عندما نجد هذا النوع من البرامج يأخذ أكبر نسبة من معدلات التشغيل.

من ناحية أخرى نجد كذلك برامج التشغيل المؤقت لحملة الشهادات خاصة الجامعيين أصبحت تشغل نسبا معتبرة من اليد العاملة المؤهلة، لكن في نفس الوقت لها انعكاس سلبي نظرا لطابعها الظرفي أو المؤقت الذي سيخلق أزمة في المستقبل، وعلى العموم فإن برامج التشغيل المؤقت لا تأخذ بالعامل الاقتصادي في إحداث مناصب العمل وهو ما يحتم عليها

صفة الطابع الظرفي أو المؤقت.

أما فيما يخص برامج دعم أصحاب المبادرات الحرة التي تمولها الدولة، أصبحت تعالج في قضية التشغيل معالجة تأخذ طابعا سياسياً أكثر منها اقتصادياً، خاصة بعد إقرار القوانين الأخيرة سنة 2011 م بتخفيض نسبة المساهمة الشخصية ورفع سقف القروض في بعض البرامج، فإن هذه الإجراءات جد تحفيزية بحيث يكون لها أثر على المدى الطويل لذلك فهي تحتاج إلى متابعة وتوجيه أكثر.

ومن ذلك يتضح أن البطالة و الفقر تشكل ظاهرة تنموية اجتماعية شاملة وليست مجرد ظواهر اقتصادية فقط ، بالإضافة إلى الرابط بينهما فقد تبين أن أهم العوامل المرتبطة بالبطالة هي مؤشر التنمية البشرية بمعنى أن المجتمعات التي نجحت في إنجاز مستوى عال من المستويات التعليمية والصحية الاقتصادية هي التي تتخفف فيها نسبة البطالة بصورة معنوية ملحوظة ويجب ألا يغيب عنا الطبيعة التبادلية في العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية بمعنى أن المجتمعات التي تتخفف فيها نسبة البطالة هي أيضاً تستطيع إنجاز مستويات أعلى من مؤشرات التنمية البشرية بمعنى أن العمل الجيد المنتظم يمكن الفرد أيضاً من تحقيق مستوى تعليمي وصحي له ولأسرته وبالتالي يساعد من ناحية أخرى على تحقيق التنمية.

القضايا التي تثيرها الدراسة:

رغم محدودية الدراسة الراهنة التي شملت ولاية بسكرة ، إلا أنها انطلقت في الواقع مما توصلت إليها الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت جانبا من الموضوع. وبالنظر إلى تباين الأطر المعرفية في تحديد الأسباب الفعلية لظاهرة الفقر البطالة وكذلك اختلاف نتائج الأبحاث الامبريقية، فإن دراستنا الراهنة تربط البطالة و الفقر بالسياسة التنموية السائدة في المجتمع ومن أجل تشخيص الواقع الفعلي استخدمت الدراسة عدد من المتغيرات، والمؤشرات.

ورغم ما توصلت إليه الدراسة من ارتباط الفقر والبطالة و سياسات علاجها بالسياسة التنموية العامة، حاولت الاقتراب أكثر من واقع الحقيقة المحلية وذلك من خلال تركيز الدراسة في ولاية بسكرة ورغم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ذات طابع جزئي وكلي،

إلا أن موضوع الفقر و البطالة يبقى محل جدل ونقاش في مختلف الدوائر الأكاديمية، و يطرح عددا من التساؤلات البحثية وهذه التساؤلات هي:

- 1- إلى أي مدى ترتبط ظاهرة الفقر بالبطالة؟.
- 2- ما هي الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المؤدية للفقر.
- 3- ما هي الآثار التي يتركها الفقر على مستوى الفرد أو المجتمع.
- 4- ما هي الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المؤدية للبطالة، والمرتبة عليه في نفس الوقت؟.
- 5- ما هي الآثار التي تتركها البطالة على مستوى الفرد أو المجتمع؟.

الجمهورية

خاتمة :

في نهاية هذا البحث، نأمل أن نكون قد وفقنا في تحقيق هدف الدراسة و المتمثل في معرفة الانعكاسات الاجتماعية للسياسة التنموية في الجزائر، وركزنا على مشكلتي الفقر والبطالة.

وشملت الدراسة تقريبا العشر السنوات الأخيرة أي بعد الدخول إلى اقتصاد السوق و إجراء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي شهدتها البلاد والتي كانت لها آثارها و انعكاساتها الطويلة المدى والتي مست خاصة الشرائح الضعيفة في هذا المجتمع.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلمس هذه الآثار عن قرب من خلال التركيز على مشكلتي الفقر والبطالة.

فالدراسة الراهنة تربط بين ثلاث متغيرات، السياسة التنموية و الفقر و البطالة، وذلك من أجل إبراز العلاقة المتبادلة و الوطيدة بينهم.

وانطلاقا من هذا فالدراسة الحالية تمثل خطوة هامة في دراسة هذه المتغيرات التي من الضروري مواصلة دراستها من طرف الباحثين والدارسين و المختصين في الميدان خاصة الجانب السوسيولوجي الذي يفتقد كثيرا لمثل هذه الدراسات خاصة الامبريقية منها و الخاصة بالمجتمع الجزائري عامة والبسكري خاصة.

المصادر و المراجع

I- المصادر:

- القرآن الكريم .
- السنة النبوية الشريفة.

II- المراجع:

الكتب

- 1- ابن منظور: لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1949.
- 2- إبراهيم العيسوي: الإسلام والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية، مصر، 1988.
- 3- إبراهيم مدكور ونخبة من الأساتذة : معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975.
- 4- إبراهيم محمود عبد الراضي: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 5- إبراهيم تهامي: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2004 .
- 6- احمد عياض الودرني: العقلية التكنوقراطية والانتلجنسيا في تونس، الانتلجنسيا العربية، إصدار الجمعية العربية لعلم الاجتماع، الدار العربية للكتاب، تونس، 1989.
- 7- إحسان حفطي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 8- اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، قياس الفقر في دول الاسكوا، 2000.
- 9- الطاهر مسعود: التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي، ط1، دار الهادي، بيروت، 2006.
- 10- السيد الحسيني: دراسات في التنمية والتخلف دراسة بنائية تاريخية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 11- السيد زياد غنيم، جمال السيد مجاهد : قضايا سوسيولوجية معاصرة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 12- ألن بدر نتج، محمد صابر: الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر، الدار الدولية للنشر

والتوزيع، القاهرة، 1991.

13- العياشي عنصر: التجربة الديمقراطية في الجزائر، اللعبة والرهانات ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي تعثر الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، 1999.

14- الشكري عبد الحق : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، قطر، 1988.

15- أندرو وبستر: علم اجتماع التنمية، ت: عبد الهادي والي، السيد عبد الحكيم الزيات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

16- أسامة السيد عبد السميع: مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية الأسباب، الآثار، الحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

17- إسماعيل علي سعد: المجتمع و السياسة، دراسات في النظريات و المذاهب و النظم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

18- إسماعيل قيرة و آخرون: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003.

19- إسماعيل قيرة و علي غربي: في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

20- إسماعيل قيرة و آخرون : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

21- إسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.

22- بلقاسم سلاطنية، حميدي سامية: العنف و الفقر في المجتمع الجزائري ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،الاردن، 2008.

23- حازم البيلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة، دار الشروق، 1998.

- 24- و داد مرقس و آخرون : السكان والتنمية (دراسة حالة مصر)، دار الامين للنشر و التوزيع ، مصر ، 2005.
- 25- طارق فاروق الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر- البطالة، المكتبة العصرية، المنصورة ، مصر ، 2008.
- 26- ياسر القاضي وآخرون: ثقافة الفقراء دراسة في بنية وجذور الثقافة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
- 27- يوسف سعدون: علم و دراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2005.
- 28- يحي حسن درويش : معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية ، ط1، القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان 1998.
- 29- كمال التابعي: تغريب العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1991.
- 30- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق ،بيروت ،1976.
- 31- مدحت القرشي: اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن 2007، ص 193.
- 32- مديحه مصطفى فتحي: موقع الخدمة الاجتماعية في سياسة الرعاية الاجتماعية ط4، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2003 .
- 33- مدني بن شهرة : الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 34- محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 35- محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

- 36- محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 37- محمد بلقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 38- محمد محي سعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1988.
- 39- محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2008.
- 40- محمد محروس إسماعيل: اقتصاديا الصناعة والتصنيع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997.
- 41- محمد سيد فهمي: أطفال الشوارع، ط1، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 42- محمد علاء الدين عبد القادر: ، البطالة، أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات (العولمة)، منشأة المعارف، 2003، الإسكندرية.
- 43- محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 2003.
- 44- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979.
- 45- محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003.
- 46- محمد عبد العزيز عجمية : التنمية الاقتصادية و مشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999.
- 47- محمد على محمد وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.

- 48- محمد عمر شابرا : الإسلام والتحدي الاقتصادي ، ت: محمد زهير السمهوري، محمد أنس الزرقاء، المعهد العربي للدارسات المالية والمصرفية، 1996، عمان، الأردن، 1996.
- 49- محمد توفيق صادق: تنمية التعاون في دول المجلس، عالم المعرفة، الكويت، 1986.
- 50- ميشيل ب.تودارو: التنمية الاقتصادية، ت: د/محمود حسن حتى، محمود حامد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- 51- مني البعلبكي : المورد، قاموس انجليزي عربي، دار العلم للملايين، 1980.
- 52- معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشرق الأدنى، الأردن، 1998.
- 53- مصطفى طلبه: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، ط1 لبنان، 2007.
- 54- مريم أحمد مصطفى : التنمية بين النظرية و واقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- 55- مريم أحمد مصطفى : أزمة التنظير و واقع التنمية في الوطن العربي من قضايا علم الاجتماع وقضايا العالم العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- 56- ناصر دادى عدون ، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية ، ط 2، الجزائر ، 1992.
- 57- نبيل السمالوطي : علم اجتماع التنمية ، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- 58- سالم توفيق النجفي و آخرون :الاقتصادات العربية و تناقضات السوق و التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية ط1، لبنان، 2005.
- 59- سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط2، مطبعة النيل، القاهرة، 2002.
- 60- سمير أمين: المجتمع والدولة في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المغرب

- العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.
- 61- سمير أمين: علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الإيديولوجي العربي - رؤية نقدية- دار المجتمعات، بيروت، 1983.
- 62- سمير أمين: المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1998.
- 63- سميرة عبده: تحديث الوطن العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1981.
- 64- سفير ناجي : محاولات في التحليل الاجتماعي، (التشغيل، الصناعة والتنمية)، الأزهر بوغنبوز، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 65- عادل مختار الهواري وآخرون : قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- 66- عاطف السيد: دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة المتنبي للطباعة و النشر و التوزيع، الدمام، 1998.
- 67- عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار النيل الجديدة، القاهرة، 1979.
- 68- عبد الله بن علي المرواني، التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي، مركز البحوث السعودية، 2005.
- 69- عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2005.
- 70- عبد الهادي محمد والي: التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- 71- عبد الهادي الجوهري: أصول المجتمع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984.
- 72- عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

- 73- عبد اللطيف بن اشنهو : تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1980- 1962) ت/نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 74- عبد المنعم الحنفي: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1978.
- 75- عبد الرزاق الفارس:الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 76- عصام نور: دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- 77- علي غربي : تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- 78- على وهب: خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.
- 79- عبد المجيد مسعود: دليل المصطلحات التنموية، ط1، دار المدى، سوريا، 2001.
- 80- عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية العمل والعمال، دار الراتب الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- 81- علي مانع: جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 82- عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسولوجية ،دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
- 83- فادية عمر الجولاني: التغيير الاجتماعي (مدخل النظرية السائدة في المجتمعات) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
- 84- فواز الرطروط وآخرون: الآثار الاجتماعية للبطالة في الأردن، بدون دار نشر، عمان، بدون تاريخ.

- 85- فضيل دليو وآخرون: التحديات المعاصرة ،(العولمة ،الانترنت، الفقر)، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، 2002 .
- 86- فوزي محمد طابل: كيف نفكر استراتيجيا، ط 2، دار الوفاء، المنصورة، 2004.
- 87- فؤاد بسيوني متولي: أزمة التنمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.
- 88- صالح بن حمد العساف : المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، مكتبة العبيكان ،الرياض1421 .
- 89- صلاح محمد عبد الحميد: أزمة البطالة (دراسة مقارنة مصر- السعودية - الكويت)، دار هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2008.
- 90- صبحي محمد قنوص : أزمة التنمية ، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية.
- 91- صلاح محمد عبد الحميد: أزمة البطالة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2007.
- 92- رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، العدد226، الكويت ،1998.
- 93- رمزي زكي: فكر الأزمة، دراسة في الأزمة الاقتصادية الرأسمالية والفكر التنموي، مطبوعات مكتبة، القاهرة، 1978.
- 94- رابح لونسى: البديل الحضاري ،دار المعرفة، الجزائر، 1997.
- 95- ضياء محمد الموسوي: العولمة، واقتصاد السوق الحرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 96- غسان سنو وعلى الطرح : العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
- 97- غسان سنو وعلى الطرح : العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

الأطروحات و الملتقيات:

- 1-البشير معطيب: إشكالية الفقر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 2- محمد جراح، علي خالفي (جامعة الجزائر)، مكانة التنمية المحلية في الصندوق الوطني للزكاة، الملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزكاة.
- 3-محمد عزت عبد العزيز احمد المصري: رعاية الشباب كإحدى استراتيجيات تحديث المجتمع المصري، جامعة الغيوم ، مصر، 2008، أطروحة دكتوراه.
- 4- سمية أحمد عبد المولى: سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل، حالة مصر، أطروحة دكتوراه عبر منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 2002.
- 5-عبّو عمر، عبّو هودة : جهود الجزائر في ألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة ،مداخلة خاصة بالمشاركة في الملتقى،الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر،جامعة شلف ، 2010.

المجلات والدوريات:

- 1-احمد خطاب: بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية ،مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، رقم 5، سكيكدة، 2010.
- 2-الهام على غسال: الأزمة المالية مازال تلقى بظلالها على البطالة، مجلة العمل العربي، العدد93.
- 3-الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد دراسة اقتصادية إقليمية حول الجزائر، عبد القادر خليل (بحوث اقتصادية عربية)، العدد 46 ربيع الأول 2009.
- 4-جون فريدمان:إعادة التفكير في الفقر : تحويل السلطة و حقوق المواطنين، المجلة الدولية للعلوم السياسية ، العدد 148، مركز مطبوعات اليونسكو ،القاهرة 1996.

- 5- جمال لعامرة :اقتصاديات الزكاة و دورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية
،مجلة البصيرة،الجزائر،العدد الأول، 1997.
- 6- مسوح السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، دليل مقدم من
منظمة العمل الدولية عن مفاهيم المسوح وطرائقها، منظمة العمل الدولية واللجنة
الاقتصادية والاجتماعية، لغربي آسيا، 1996.
- 7- عبد العزيز شرابي، عبد الرزاق بن حبيب - السكان والتنمية في بلدان المغرب
العربي، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة- مجلة كلية العلوم وعلوم التسيير،العدد
السادس ، جامعة الجزائر 1997.
- 8- محمود عبد الفضيل : هل سقطت المعجزة الآسيوية ، مجلة العربي ، العدد 476.
- 9- عمر أحمد بوزيد و كمال آتي زيان: المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر
المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة ، الملتقى الدولي " الجزائر " خمسون سنة
من التجارب التنموية.
- 10- محمد طالبي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في
الجزائر بين المردود الضئيل و كيفية التفعيل، مجلة دارسات اقتصادية ، العدد 91 فيفري
1991.
- 11- دراسات اقتصادية : البطالة و الاقتصاد الاجتماعي، دورية تصدر من مركز
البصرة للبحوث و الدراسات الإنسانية ،العدد السابع، جانفي، دار الخلدونية للنشر و
التوزيع، الجزائر، 2006.
- 12- زافيريس تزاناتوس: الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية العالمية في الدول
العربية مكتب العمل الدولي ،المنتدى العربي للتشغيل ، بيروت، لبنان، 19-21
أكتوبر 2009.
- 13- عبد المالك حداد: أي مستقبل للفقراء في الجزائر، شبكة نأ تشرين الأول، 2006.
- 14- دحماني ادريوس، بوطالب قويدر : فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر
وانعكاساته على معدلات البطالة (المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدول

- العربية (17-18 مارس ، 2008، القاهرة) المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- 15- تركي بن محمد العليان: البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي دراسة نظرية على المجتمع السعودي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 21، العدد 41، محرم 1457هـ، تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 16- حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، 2010/08.
- 17- عياشي نور الدين: تطور المنظومة الصحية الجزائرية ، بحوث اقتصادية ، الصادرة في مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 31، الجزائر، جوان 2009 .

الوثائق والتقارير:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 80 / 242 المؤرخة في: 1980/10/04، المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات المادة 2.
- 2-المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية: التعطل، مفاهيمه وطرق قياسه في التعطل في دول الاسكوا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأردن، 2004.
- 3-التقرير الأول حول أهداف التنمية الألفية الخاص بالجزائر، 2004.
- 4-التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" بجين + 15 " إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.
- 5-التقرير الوطني في التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.
- 6-المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، عرض العمل الواقع والآفاق، المجلة الجزائرية للعمل، عدد 19، 1987.
- 7-بنود الاتفاقية: برتوكول اتفاق كل من وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بالجزائر و بنك البركة الجزائري، الجزائر، 20 سبتمبر 2004.
- 8-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية 2007 - 2008، محاربة تغير

- المناخ، نيويورك البرنامج، 2008.
- 9- البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربي:مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية لإستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية ، نيويورك، 1997.
- 10- أحمد مصطفى: الندوة القومية لمخططي التشغيل في ضوء الأوضاع العربية الراهنة، عمان، 25-26/09/2012
- 11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الأردن.
- 12- برنامج الأمم المتحدة: الفساد والتنمية، ديسمبر 2008.
- 13- تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق الغربي، الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الفصل السادس، 2002.
- 14- تقرير حول انجازات قطاع التشغيل لولاية بسكرة منذ 1962 إلى غاية 2012، بسكرة، 2012.
- 15- وزارة التخطيط: التقرير العام للمخطط الثلاثي 1967-1983.
- 16- وزارة التخطيط: التقرير العام للمخطط الرباعي الأول 1970-1974.
- 17- وزارة التخطيط: التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984.
- 18- وزارة التخطيط : التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 جانفي.
- 19- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976.
- 20- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1986، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- 21- حزب جبهة التحرير الوطني، التخطيط والتنمية، الجزء الأول، الجزائر، 1983.
- 22- مجلة الجزائر للعمل: التشغيل في الجزائر، الواقع والآفاق، الجزائر 1982.
- 23- منظمة العمل الدولية 2004، تقرير اتجاهات العمالة 2004.
- 24- رسالة الوكالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 01، 2012
- 25- رسالة الوكالة:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ANGEM، العدد، 2012،

- 26- رسالة الوكالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد06، 2012
- 27- رسالة الوكالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد07، 2012
- 28- رسالة الوكالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد08، 2012
- 29- رسالة الوكالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 09، 2012.
- 30- رسالة وكالة التنمية الاجتماعية : وكالة التنمية الاجتماعية، عدد ،4- 7- 8-9،

2007

31- النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال الثلاثي الأخير لسنة 2013، الديوان الوطني للإحصاء 2013.

32- المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004

33- المعهد العربي للثقافة المالية وبحوث العمل: دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية ، الجزائر جوان، 1979.

34- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية :برنامج التنمية المحلية ،الملتقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبية البلدية ،06- 15 جانفي 2003، ج2،

35- مداخلة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الدورة الأولى لاجتماع اللجنة الوطنية لترقية التشغيل، 07/02/2011، الجزائر.

36- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " النتائج العامة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008.

37- مجموعة النصوص التطبيقية و التنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية

38- نور الدين مزكيش : مجلة وكالة التنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والتضامن الوطني، العدد04، 2007 .

39- Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, Évaluation des résultats de l'année 2010

المراجع الأجنبية :

- 1- Abd-el-Kader Sid Ahmed, développement sans croissance d'expérience des économies
- 2- Source. République Algérienne Démocratique et Populaire
- 3- Niveau de vie *et en* mesure de la pauvreté A L G É R I E. MINISTERE DE L'EMPLOI ET DE LA SOLIDARITE NATIONALE. mai 2006 .CENEAP
- 4- Encyclopédie Universels, Volume4, Paris, Pross, 1970.
- 5- Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004.
- 6- CREPET (p) le malattie dalla désoccupation, Edition. Lavoro, Rome, 1991, cite in, puglise.
- 7- Douglas Greenvald P*Encyclopédie Economique, Editions Economes, Paris, 1984.
- 8- Gerry.GM Petty production and capitalist production in Dakarm the crisis of the self- employed world development GN°8-10-1978
- 9- Hani Ahmed : la colonisation. Agraire et le sous développement en Algérie, éditée S.U.E .
- 10- Mohamed Medjkoune:Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du GRCEAD N° 46/47^{eme} trimestre 1998 et 1^{er} trimestre 1999
- 11- ONS/Rapport sur la situation économique et social.1998
- 12- PHI-2 : Rapport mondial sur le développement humain, pour les pays industrialisée
- 13- Rapport mondial sur le développement humain PNUD de Deck Université, New York .
- 14- Rapport mondial sur le développement humain, 2000, PNUDP, de Doeck université, New York,

15- World Bank. 1995 Claiming the future. Choosing prosperity in the Middle East and North Africa. Washington,- D.C.

الجزائر :

- 1- التسرب المدرسي سرطان يطارد المدرسة الجزائرية، جريدة أخبار اليوم، يومية إخبارية جزائرية، الاثنين، 20 مايو 2013، العدد 1856.
- 2- تقرير "أسود" عن المنظومة التعليمية في الجزائر، جريدة الرائد، يومية إخبارية وطنية، العدد 328، 2013/04/22.
- 3- عمر أمحمد بوزيد و كمال آتي زيان: المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة، الملتقى الدولي " الجزائر " خمسون سنة من التجارب التنموية.
- 4- جريدة المساء، يوم: 2011/09/12، www.el-massa.com/ar/cont
- 5- البطالة والبؤس، ارتفاع نسب الجريمة وانتشار الأمراض يوم 2006/08/19.
- 6- جريدة Le Quotidien، العدد، 2002/05/09.
- 7- جريدة الخبر، العدد 76، 1999 / 2 / 22.
- 8- جريدة المساء: يومية إخبارية وطنية العدد، 3459 تاريخ، 2008/07/04- www.el-massa.com
- 9- جريدة الخليج الإماراتية، ندوة دولية بجامعة الأزهر، 2005/07/22.
- 10- حميدوس، توقعات بجمع أكثر من 11 ألف مليار عام 2005، جريدة الشروق، العدد 1316، الثلاثاء 01 مارس 2005.
- 11- ياسر العدل، مفهوم الفقر ومواجهته، الأهرام، 2002/12/1.
- 12- مجلة بسكرة، تنمية و إنجازات 2009/2005.

مواقع الانترنت :

- 1- <http://www.isegs.com/forum/showthread.php?s=8626bd97233e7566c58953b206e849d0> &t=10
- 2- سلمان خان، الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيرا [www. Islamonline.net](http://www.Islamonline.net) 02/02/2000
- 3- <http://www.azzaman.com/azz/articles/2002/a99285.ntm01/0118/>
- 4- www.ansej.org.dz/GreationAR.aspx
- 5- حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008 www.premier_ministre.gov.dz
- 6- http://www.indexmundi.com/fr/algerie/taux_de_chomage.html
- 7- جريدة الخليج الإماراتية 22-07-2005 ندوة دولية بجامعة الأزهر.
- 8- <http://www.isegs.com/forum/showthread.php?s=8626bd97233e7566c58953b206e849d0> &t=10
- 9- وزارة الشؤون الدينية www.marwakf_dz.org
- 10- O.N.S.Statistique: emploi ET chômage au troisième [http; //www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- 11- برنامج الأمم المتحدة, الفساد و التنمية، ديسمبر، 2008, www.Undp.org, www.gouvernance.org.

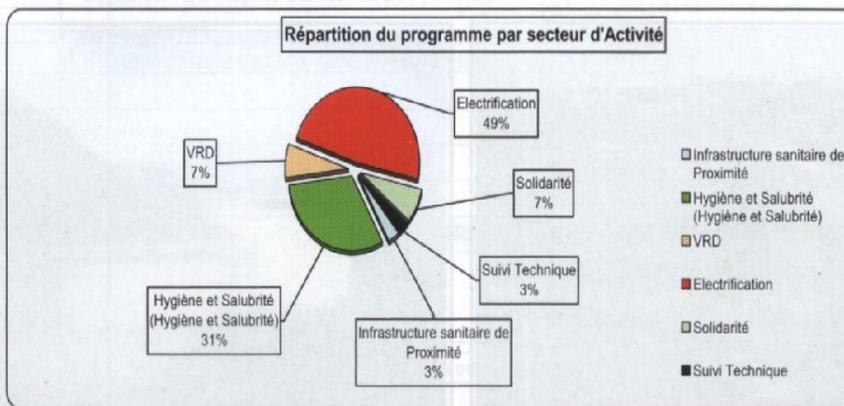
الملاحق

الملحق رقم (1)

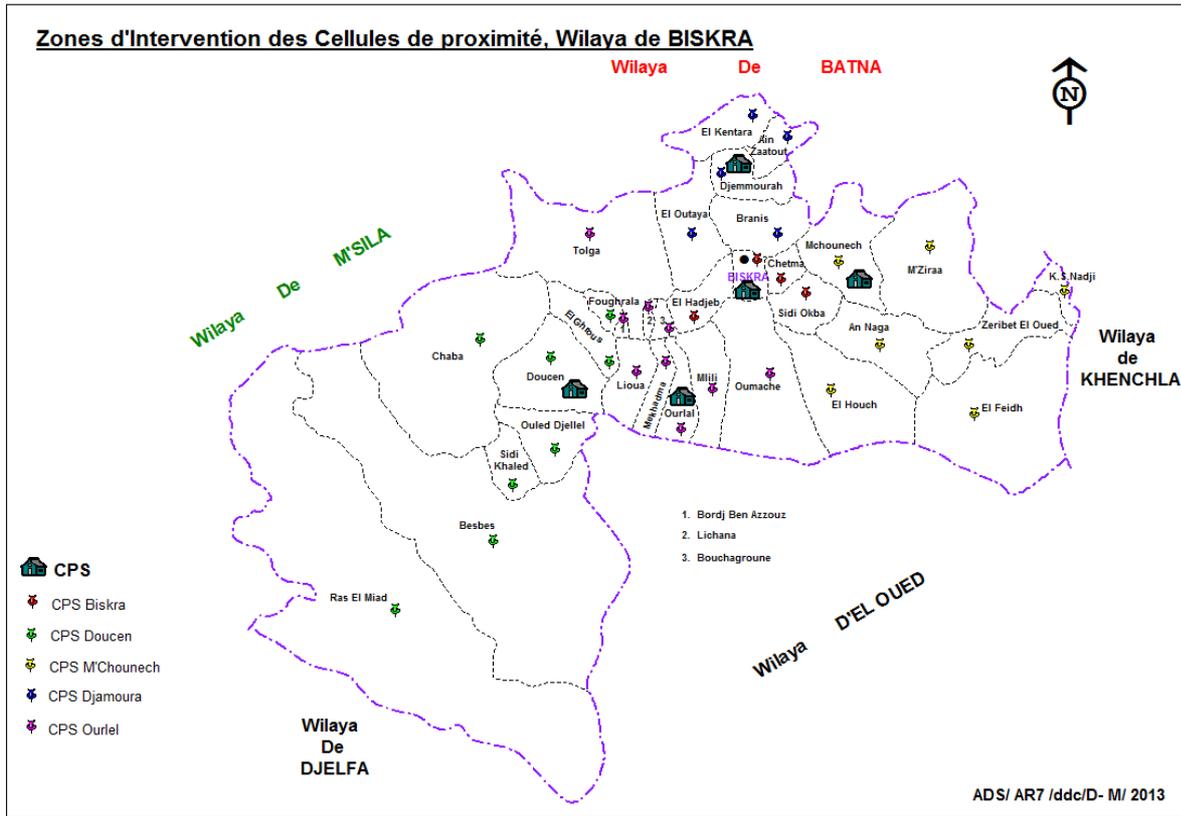
وضعية 2010		وضعية 1999	بعض المعطيات الإحصائية
21509,8		21509,8	المساحة
185540		128294,66	المساحة الصالحة للفلاحة (هكتار)
12		12	عدد الدوائر
33		33	عدد البلديات
758355		589697	عدد السكان
268.452		165115	السكان النشطين
143854		78030	الحظيرة السكنية (الإحصاء العام 2008)
8405		3715	منها السكنات الهشة
550,1		509,4	الطرق الوطنية
482,7		516,1	الطرق الولائية
1157,25		523,76	الطرق البلدية
357		258	عدد المدارس الأساسية الطور 1 و 2
116		65	عدد المدارس الأساسية الطور 3
42		31	عدد الثانويات والمتاقن
4600		2450	عدد المقاعد البيداغوجية في مراكز التكوين المهني
700		0	عدد المقاعد البيداغوجية في معاهد التكوين المهني
15		12	عدد مراكز التكوين المهني
6		2	عدد معاهد التعليم العالي
4		4	عدد المستشفيات
38		12	عدد المجمعات الصحية
123		106	عدد قاعات العلاج
-		20	عدد المراكز الصحية
المعدل الوطني	وضعية 2010	وضعية 1999	المؤشرات الأساسية
	35	29	الكثافة السكانية
56%	61,08%	53,63%	نسبة التحضر
10%	10,33%	34%	نسبة البطالة
5,4	5,4	7,45	نسبة شغل المساكن
92%	92%	79%	نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب
87%	89%	75%	نسبة الربط بشبكة التطهير
96%	93%	87%	نسبة الربط بالكهرباء
36%	52,56%	28%	نسبة الربط بغاز المدينة
29,70	29,35	37,65	المعدل الخام لوفيات الأطفال /1000
94,07%	93%	89%	نسبة التمدرس بين 6-15 سنة
46,84%	47,19%	41%	نسبة مشاركة البنات في الابتدائي
	53,69%	43%	نسبة مشاركة البنات في المتوسط
	57,88%	49%	نسبة مشاركة البنات في الثانوي
40	33	47	معدل شغل الأقسام في الابتدائي
	41	40	معدل شغل الأقسام في المتوسط
	33	34	معدل شغل الأقسام في الثانوي
	6,51	4,2	نسبة تغطية الهاتف الثابت (الكثافة لـ 1000 نسمة)

WILAYA DE BISKRA

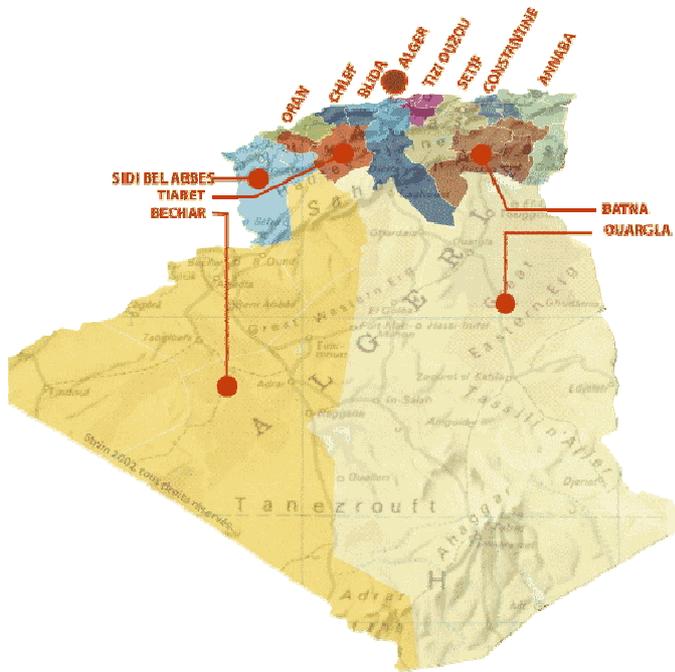
Localisation du Projet	Intitulés des Projets	Coût global des réalisations	Secteur d'activité	Année de mise en œuvre
Ras el Miad	Équipement d'une salle de soins	697 662	Infrastructure sanitaire de Proximité	2000
Bordj Ben Azzouz	Electrification du Quartier Dachra (Partie génie Civil)	1 850 954	Éclairage Public	2005
Bordj Ben Azzouz	Electrification du Quartier Dachra (Partie électrification)	1 573 937		
Bordj Ben Azzouz	Réseau d'assainissement	1 096 856	Hygiène et Salubrité (Petite Hydraulique)	2004
Foughala	Équipement d'une Salle de Soins	559 845	Infrastructure sanitaire de Proximité	2003
El Kantara	Aménagement Urbain (Bordures+Éclairage public)	2 917 011	VRD	
Doucen	Réalisation du Réseau d'A E P	3 729 287	Hygiène et Salubrité (Petite Hydraulique)	2005
Lichana	Rénovation et Extension du Réseau d'Assainissement	3 868 862		
Bouchagroune	Rénovation et Extension du Réseau d'Assainissement	1 685 619		
Doucen	Éclairage Public	3 920 670	Electrification Rurale	2006
El Hadjeb	Renforcement du Réseau Éclairage Public	719 550		
Bouchagroun	Éclairage Public	3 435 202		
Lichana	Réalisation de l'éclairage public	3 982 013		
BISKRA	Aménagement et Équipement d'un espace d'accueil à l'Aéroport de Biskra	2 983 032	Solidarité	2008
El-Haouch	Éclairage Public	3 983 850	Electrification Rurale	
Ouled Djellal	Réseau d'AEP	2 055 807	Hygiène et Salubrité (Petite Hydraulique)	
Suivi technique		1 165 788		
Total	15	Montant	40 225 947	



المصدر : الموقع الرسمي للقرض المصغر

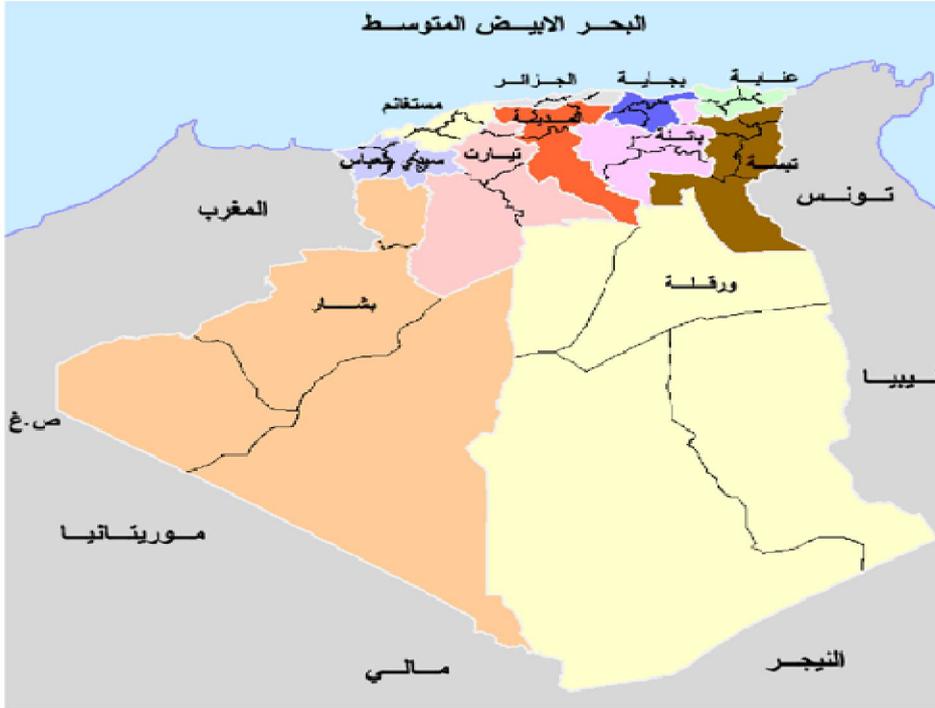


المصدر : وكالة التنمية الاجتماعية باتنة



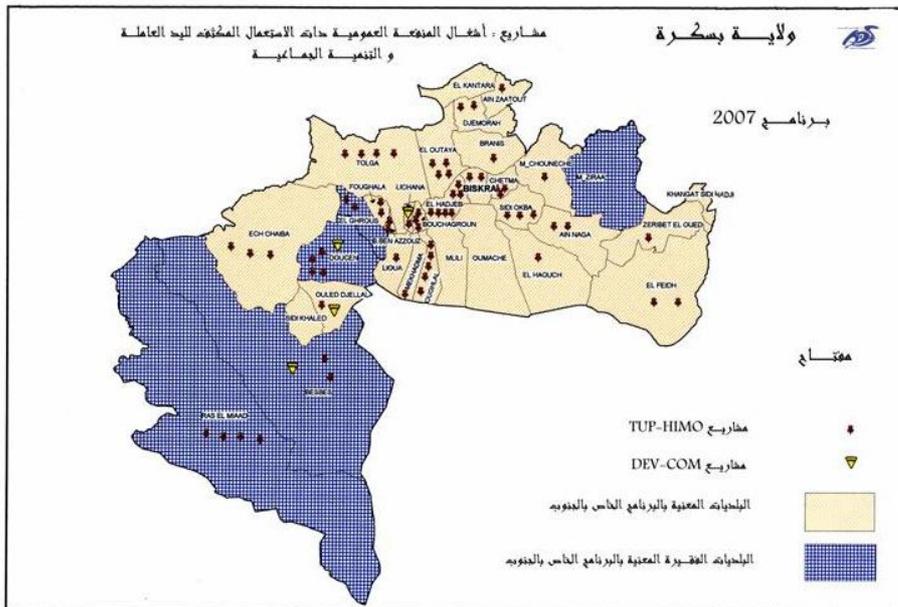
المصدر: www.cnac.dz

الفرع الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية



الفرع الجهوية	لقنوان	الهاتف	الفاكس
الجزائر	08 شارع احمد عقون	021-71-97-85/87	021-74-99-31
ورقلة	شارع رويح عبد الرحمان	026-76-64-61/62	029-76-64-81
عنابة	14 شارع نيدوش مراد	038-84-21-33	038-84-05-13
مستغانم	شارع بن يحيى بنقاسم	045-26-25-41	045-26-75-48
تيسارت	توج الإخوة صايم، طريق الجزائر	046-41-34-34	046-41-18-18
بشار	حي الشعبة الجديدة (الدائرة سابقاً)	049-83-25-72	049-83-25-74
سبدي بلعيس	09 شارع العفتش يمار	048-54-33-59	048-54-49-63
بجاية	المنطقة الصناعية (الدياب سابقاً)	030-41-72-45	034-21-81-62
بقةنة	حي 100 مسكن، بوزوران، عمرة: OPGI، جناح A و B	030-36-29-31	030-36-29-84
تيسسة	حي الشيخ العيسى التيسى	037-47-46-30 (DAS)	037-48-42-39
المدينة	ثنية الحجر، برج الأصيل	025-58-63-28/01	025-58-62-41/61

المصدر : الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية A.D.S



المصدر : الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية A.D.S



I- برامج الادمج (ADS)								
البرنامج التطبيقي السنوي الجاري 2007						العناوين	البرامج	
المجموع		البرنامج الخاص بالجنوب		البرنامج الاولي				
الفلاف المالي	عدد مناصب الشغل	الفلاف المالي	مناصب الشغل المقترحة	الفلاف المالي	مناصب الشغل المقترحة			
0	0	0	0	0	0	الغابات	شغل المنفعة لصومية ذات الاستعمال المكثف (Tup-Himo)	
43 306 741	540	4 540 030	60	38 766 711	480	هيدروليك الري		
29 144 826	360	29 144 826	360	0	0	صيانة الطرقات		
18 771 480	235	18 771 480	235	0	0	الصحة		
19 602 839	245	19 602 839	245	0	0	صيانة تجهيزات البلديات		
0	0	0	0	0	0	الزراعة		
21 000 000	70	0	0	21 000 000	70	المجموع الجزئي (Blanche Algérie)	الجزائر البيضاء	
131 825 886	1 450	72 059 175	900	59 766 711	550	المجموع الجزئي (Tup-Himo)		
40 574 400	395	22 084 800	215	18 489 600	180	الجامعيون	عقود ما قبل التشغيل (CPE)	
47 995 920	623	38 751 120	503	9 244 800	120	التقنيون السامون		
88 570 320	1 018	60 835 920	718	27 734 400	300	المجموع الجزئي (CPE)		
5 140 800	102	0	0	5 140 800	102	رئيس المشروع	التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)	
112 932 000	3 137	19 404 000	539	93 528 000	2 598	المشاركون		
118 072 800	3 239	19 404 000	539	98 668 800	2 700	المجموع الجزئي (IAIG)		
58 775 100	1 831	17 045 100	531	41 730 000	1 300	المجموع الجزئي (ESIL)	المناصب الفصلية ذات المنفعة المحلية (ESIL)	
397 244 106	7 538	169 344 195	2 688	227 899 911	4 850	المجموع I		
II- برامج الإعانة و التنمية الجماعية (ADS)								
البرنامج التطبيقي السنوي الجاري 2007						العناوين	البرامج	
المجموع		البرنامج الخاص بالجنوب		البرنامج الاولي				
الفلاف المالي	التقديرات المادية	الفلاف المالي	التقديرات المادية	الفلاف المالي	التقديرات المادية			
159 600 000	13 300	0	0	159 600 000	13 300	المستفيدين	المنحة الجزائرية للتضامن	
15 494 400	10 760	0	0	15 494 400	10 760	الاشخاص المتكفل بهم		
175 094 400	13 300	0	0	175 094 400	13 300	المجموع الجزئي (AFS)		
14 701 534	5	2 701 530	1	12 000 004	4	عدد المشاريع	مشاريع التنمية الجماعية	
14 701 534	5	2 701 530	1	12 000 004	4	المجموع الجزئي (COM)-DEV		
189 795 934		2 701 530		187 094 404		المجموع 2		
119 080 800		3 880 800		115 200 000		"CNAS" اشتراكات	الشبكة الاجتماعية	
7 329 180		485 100		6 844 080		"PTT" خدمات البريد		
126 409 980		4 365 900		122 044 080		المجموع الجزئي لتسيير الشبكة الاجتماعية		
713 450 020		176 411 625		537 038 395		المجموع الاجمالي "ADS" (II + I)		

المصدر : الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية A.D.S

ملخص الدراسة باللغة العربية :

الدراسة التي تم انجازها، عالجت فيها ظاهرة سوسولوجية و اقتصادية في نفس الوقت، وذات امتداد مباشر إلى علم اجتماع التنمية، وتمثل في السياسة التنموية و انعكاساتها الاجتماعية الفقر و البطالة ونظرا لتركيب الموضوع المعقدة، فقد اجتهدنا في بناء خطة عمل محكمة تلم بجميع جوانب الموضوع وجاءت متسلسلة كما يلي:

أولا : قمنا بتوضيح إشكالية الموضوع ، ثم ضبط الأهداف المراد تجسيدها، بالإضافة إلى أهمية الدراسة ثم انتقلنا إلى شرح مجموعة من المفاهيم الأساسية، وبعد ذلك صاغت الدراسة الراهنة فرضية عامة وفرضيتين إجرائيتين بمثابة إطار تنظيمي، وأخيرا حددنا الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة .

ثانيا : ونظرا لأهمية الدراسات السابقة في تعزيز موقع الفرضيات التي قمنا بصياغتها حول أبرز الجوانب التي تتصل بشكل مباشر بموضوع الدراسة لقد انتقينا مجموعة دراسات التي كانت كافية لتغطية موضوع الدراسة، وجاءت جميعها لتدعم حركة الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية.

ثالثا : ركزنا على تعيين أهم المداخل النظرية المفسرة بالنسبة لموضوع التنمية و بالنسبة إلى ظاهرة الفقر و البطالة حيث تعددت الأطر النظرية المفسرة لها كلها تشكل منطلقات نظرية لها علاقة وثيقة بأدبيات التنمية.

رابعا : تم تحديد مجال الدراسة التطبيقية في الجزائر و إسقاط الدراسة على ولاية بسكرة من حيث سياسات التشغيل التي وضعت لمحاربة البطالة و السياسات الخاصة بمحاربة الفقر .

خامسا : تم اختيار الأساليب المنهجية من حيث مصدر و أدوات جمع البيانات وأخيرا تحديد أسلوب التحليل الكمي والكيفي لتحقيق الأهداف واختبار الفروض.

سادسا : لتطرق إلى تحليل وتفسير البيانات و المعطيات الإحصائية المتعلقة سواء بالبطالة وسياسات التشغيل أو بالفقر و سياسات القضاء عليه.

سابعاً: الوصول إلى مناقشة نتائج الدراسة المتكاملة في ضوء الفرضيات التي تمت صياغتها، بالإضافة إلى القضايا التي تثيرها الدراسة. وبهذا فإن المعالجة الاجتماعية لموضوع متشعب تتطلب مجهوداً كبيراً ومتواصلاً وكنا قد عالجنه نسبياً من معظم جوانبه، إلا أنه يبقى محل جدل ونقاش في مختلف الدوائر الأكاديمية، وأملنا أن يستمر هذا المشوار من طرف باحثين جادين في المستقبل.

Résumé d'étude en français :

Notre étude s'inscrit dans le domaine sociologique et économique en même temps, ainsi elle se prolonge dans le domaine de la sociologie du développement. Cette étude est représentée dans la politique de développement et ses effets sociaux (la pauvreté et le chômage). Puisque la nature de ce sujet est compliqué, on a choisi un plan adéquat pour présenter notre étude comme suit:

Premièrement : tout d'abord, nous avons éclairci la problématique de sujet, puis nous avons défini les buts et l'importance de l'étude. Le point est consacré à l'explication des principales notions utilisées dans notre thèse. L'étude actuelle a formulé une hypothèse générale et deux hypothèses procédurales comme un cadre exécutif. Finalement, on a défini le style méthodologique suivi pour atteindre notre objectif.

Deuxièmement : à l'égard à l'importance des études précédentes dans la promotion de nos hypothèses, on a fait un survol sur les travaux existant dans la littérature pour se situer notre travail par rapport les autres. Ces travaux ont nous aidé à soutenir et à supporter notre étude de coté théorique et pratique.

Troisièmement : on a concentré sur la désignation des entrées théoriques qui expliquent le sujet de développement et les phénomènes de la pauvreté et le chômage. Ainsi que, il existe plusieurs théories qui expliquent le sujet, et elles forment un cadre théorique relié directement par le développement.

Quatrièmement : Aussi, nous avons situé le domaine de l'étude pratique dans

l'Algérie et on a fait une projection de cette étude sur la Wilaya de Biskra sur le plan des politiques d'emploi qui ont été proposées pour diminuer le chômage et la pauvreté.

Cinquième : les approches méthodologiques ont été choisies en terme d'outils et de sources de collection des données, et enfin nous avons sélectionné une méthode d'analyse quantitative et qualitative pour atteindre les objectifs et les tests d'hypothèses.

Sixième : dans cette section, nous présentons l'analyse et l'explication (interprétation) des données et les données statistiques liées au chômage et les politiques d'emploi ou à la pauvreté et les politiques de son élimination.

Septièmement : On discute les résultats et les hypothèses qui ont été formulées, en plus les questions soulevées par cette étude.

Ainsi, le traitement social d'un thème compliqué nécessite beaucoup d'efforts continués. Donc, Nous avons traité, relativement, tous les aspects de notre thème, mais il reste toujours un sujet de discussion et de débats dans les milieux académiques et universitaires, et nous espérons que les chercheurs sérieux vont continuer la recherche dans ce domaine dans l'avenir.

Summary of study in English:

The study that was done is socio-economic and directly connected to the Sociology of Development, this study is "development policy" and it's social reflections (Poverty ,Unemployment), and on account of the complexity of the topic, we have built a plan contains all the parts of the theme as follow:

First : we have explained the problematic of the theme then illustrated our aims and the importance of the study, after that we have begun to explain the main concepts, and the next step was about to redact a general hypothesis and two empiric hypotheses, finally we have determined the method of study.

Second : on account of the previous studies in supporting the given hypotheses

about the main parts which are in direct connection with the theme of study, so we have chosen some studies those were enough to cover the topic of study, and all of them have supported the theoretical and practical parts of our study.

Third : we have focused to determine the main theoretical concepts which explain the Development, poverty and unemployment, and this step refers to the plurality of theoretical concepts that are strongly linked to the development.

Fourth : The field of the practical study was done on Algeria then it was applied on Biskra city, as talking on " the employment policies" that was taken to restrict the unemployment and the private policies to restrict the poverty.

Fifth : The methodological approaches were chosen depending the source and the tools of gathering data. Finally, determining the quantitative/qualitative mode to achieve the goals and test hypotheses

Sixth : Talking on the analysis and explaining the statistical data/datum on the unemployment / employment policies or poverty / restricting poverty policies.

Seventh : Oncoming to discussing the integrated study result under the given hypotheses, in addition to the issues those were motivated by the study.

In this way, the social treatment on a ramified theme needs big efforts and continued, so we have comparatively treated it, but it was not enough and it stays a discussed topic in many academics, and the pursuit of searching to achieve a deeper and wider results is our hope.